



رُوزُ الْقَاسِمِ بْنِ رَسْتَمِ بْنِ حَمَزَةَ رَضُوا لَكَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ
 فَتَحَ مَكَّةَ فِي هَذَا الْيَوْمِ سَبْعَ

عَدُوٌّ
 عَدُوٌّ
 ٢

بُو كِتَابٍ وَذُنْدَارِ زَادَهُ حَامِي اسْمِعِيلَ افنديكَ دَدِ قَصِيدَةً بِدَرِي
 شَرَحْتَكَ مَقَابِلَهُ دَهْرٍ أَوَّلُهُ غَفْلَتُ أَوَّلِيهِ

449

مَسْمُومَةٌ
 مَسْمُومَةٌ

كتاب الطهارة فصل في الوضوء والفعل ٤
فصل في نواقض الوضوء وموجبات الغسل ٥
فصل في التيمم ٦

المسح ٧
الحض ٨
النجاس ٩
الاحتياط ١٠
الاستبراء ١١
الاستنجاء ١٢
الاستبراء ١٣

الأذان ١٤
الأذان ١٥
الأذان ١٦
الأذان ١٧
الأذان ١٨
الأذان ١٩
الأذان ٢٠

القضاء ٢١
القضاء ٢٢
القضاء ٢٣
القضاء ٢٤
القضاء ٢٥
القضاء ٢٦
القضاء ٢٧

الركعتان ٢٨
الركعتان ٢٩
الركعتان ٣٠
الركعتان ٣١
الركعتان ٣٢
الركعتان ٣٣
الركعتان ٣٤

الركعتان ٣٥
الركعتان ٣٦
الركعتان ٣٧
الركعتان ٣٨
الركعتان ٣٩
الركعتان ٤٠
الركعتان ٤١

الركعتان ٤٢
الركعتان ٤٣
الركعتان ٤٤
الركعتان ٤٥
الركعتان ٤٦
الركعتان ٤٧
الركعتان ٤٨

الركعتان ٤٩
الركعتان ٥٠
الركعتان ٥١
الركعتان ٥٢
الركعتان ٥٣
الركعتان ٥٤
الركعتان ٥٥

الركعتان ٥٦
الركعتان ٥٧
الركعتان ٥٨
الركعتان ٥٩
الركعتان ٦٠
الركعتان ٦١
الركعتان ٦٢

الركعتان ٦٣
الركعتان ٦٤
الركعتان ٦٥
الركعتان ٦٦
الركعتان ٦٧
الركعتان ٦٨
الركعتان ٦٩

الركعتان ٧٠
الركعتان ٧١
الركعتان ٧٢
الركعتان ٧٣
الركعتان ٧٤
الركعتان ٧٥
الركعتان ٧٦

الركعتان ٧٧
الركعتان ٧٨
الركعتان ٧٩
الركعتان ٨٠
الركعتان ٨١
الركعتان ٨٢
الركعتان ٨٣

كتاب الصلوة ١٦٧
كتاب الوصايا ١٦٩
كتاب الصلاة ١٧١
كتاب الفقه ١٨٥



جامع الفتاوى
للشيخ قرق
٨٨٠

من من لم يزل سما على المذموم
احمد كفى غم
بمدينة امير

صاحب و ملا
حاجي قاي



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Yazar	Hasan Hüsnî
Yer	
Numara	449

الحمد لله على ما انعم من علم الشرايع والاحكام وهذا ما على معرفة ما لم يعلم بهذا
الملك العلام يستدلنا الاقتداء بالاسلام الكرام في شدة اقوال الائمة العظام
وبقرنا بنور التوفيق على شكر الاوصان والانعام واصلى على نبينا محمد سيدنا
نام وعلى آله العظام والكرام واصحابه معاصيهم والجميع والظلم واطلب الرحمة من الرحمن
على علماء الالان في كل زمان ودعوا على عوام الامة لغفران في كل وقت واجابنا ابا عبد
الله عليه السلام في كل ما سألنا عن المطولات وراغبنا الى المنقولات لكثرة المواضع
والواقعات خصوصا في هذه الايام والافات فاستصعبت المسائل المهمات من الفتوى
المعينة ومن المشهورات ليكون وسيلة الى الدعوات او كتب الحسنات من الله الو
في العظائم وسببها مع القباوي لا يخرج ما فيه من مسائل الجنبه والفتنة
والفتنة والحق والخيانة والقباوي البزازي والقباوي الخاضع والواقعات
وغير ما يستعين بالله واصلى على نبينا **كتاب الطهارة** مسائل المياه
وكذا في تحذير الفقهاء ان كان النهر صغيرا بحيث لا يجري بالجيفة بل يجري الماء على
عليها ان كان يجري جميع الماء او اكثره عليها او نصفه لا يجوز التوضوء من سفلهما
لان ينجس جميع الماء وفي الايضاح روى عن ابي يوسف سالت ابا حنيفة
عن ابي عبد الله الذي يقبل فيه هل يتوضاء رجل من سفله قال نعم لان الجناس
لا تستقر في الماء بل يرفعها الماء بجر يانه فلا يعلم عا الطهارة بالماء قلت
فان بالسيماهل والفتنة فيه جيفة يتوضاء من سفلهما قال ان استبان
انرا البول او تغير الماء بالجيفة لا يجوز التوضاء قليلا او كثيرا جاريا او



الشرع

Handwritten marginal notes in Arabic script.

هذا

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

راكوا لان غلبة الظن يجري بحرك اليقين في وجوب العمل وفي البراءة
بكره البول في الماء الجاري ولا يفعل الا جاهلا او انفي فيه جيفة ان ظهر اثرها
منع والا لا لعدم الاستعداد بالجري وفي شرح الطحاوي لو كانت العذرة
على السطح في مواضع ولم يكن عند الميزاب فالماء طاهر ان كان اكثر السطح ط
هنا وكذا ان كانت العذرة عند الميزاب واكثر الماء لا يلقاها وفي البرازي
لو جرى الماء اكثر لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا
وكذا لو جرى ماء النجس على الشوارع النجس وطاهر كمال لا يرى اثرها
روى عن محمد بن كوزين احد علماء طاهر والآخر نجس فصبا من فوق و
واختلط الماء ان في الهواء يكون طاهرا ولا يابس بالتوضي بالماء المشعشع
عندنا وعند المشافعي يكون لقوله عدم لعائشة لا تغتسل باجره فان يوش
البرص وعن عمر بن الخطاب مثله ولو اغترف من حوض حمام ويدين نجاسة
والماء يدخل من الانبوب لا ينجس وفي التتمة حوض صغير يدخل
الماء من جانب ويخرج من جانب فوضاءه فان ان كان اربع
في اربع فمادونه يجوز لان الظاهر ان الماء لا يستقر في مثله بل يدور
حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من ذلك
لا يجوز الماء المتغير بكثرة الاوراق قال بعضهم لو رفع بالكتف
وظهرت الاوراق فيه لا يجوز الوضوء ولكن يجوز شربه
وعند الاشياء لانه طاهر لا مطهر لانه صار مقيدا بغلبة لون
الاوراق وفي النهاية المنقول عن الاساندة انه يجوز

Handwritten marginal notes at the top of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

مطهر

وانهم كانوا يتوضئون من مياه حياض بتغير لونها وريحها وطعمها
من اوراق الاشجار وقت الخريف ولو رأت اقدام الوحوش عند
الماء القليل لا يتوضأ به رأت رجلا يتوضأ بماء حوض نجس
يجب ان يخبره وقيل لا يجوز الكبر عشر في عشر ولو كان قد را
فما بينه واربعون راعا بذراع الكبريس فها قصر من ذراع المسامة
با صبح قامة وكلاهما سبع قبضات والاصح ان المعبر ذراع كل
مكان وزمان يشير على الناس وعمه ان لا ينحدر الارض با
بالاغتراف وقيل ان لا يصل البدن الى الارض ولو وقف فيها نجس
مرثية افسدت مكان الوقوع اتفاقا ويتوضأ عما وراءه ويترك
خشا في خمس وعشرين مرثية كهي عند مشايخ عراق ومشايع بلخ
وعلماء بخاري جوزلا الوضوء ولو من موضع الوقوع قال السرخسي
الماء الذي استبنى فيه لا يتوضأ قبل تحريكه والامام الحلواني شرط التحريك
عند خالقه الوجه ايضا وعليه المهندواني والباقيون يجوزوا قبل الوجه
كل كالجاري ولو كان الحوض انقص من عشرة عشر لا يتوضأ فيه بل
يغتفر منه ويتوضأ في خارجه ولا يلزم السؤال عن طهارة الحوض
ما لم يغلب على ظنه نجاسة ويحجم الظن لا يمنع من التوضي لان الاصل في الا
الطهارة وكذا الكون الموضوع في الارض اذا دخل في الجب للشرب
منه ما لم يعلم النجاسة وكذا الضيف اذا قدم اليه الطعام لا يلزمه
السؤال قبل ان يعلم او يغلب على ظنه الحرمة فان اخبر واحد بكملة

مطلب
الضيق

له الاعتماد على قوله لان قول الواحد فيه مقبول والحوض اذا كان
ذا الطول وعنى لكن لا عرض له وما في بقدر ماء الكبر فهو كبر يتحل
النجاسة فلا ينجس ولو نجس الحوض ثم دخل فيه ماء كثير وخرج
منه ايضا قيل بطهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج
مثله ما فيه وقيل مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل بطهر وان لم
يخرج منه شيء قال ابو النضر جاشي وبه يفتح المحدث او الجنب اذا
ادخل يده في الاناء للاغتراف الى المرافق او في الجب لا يخرج الكور
وقع في الجب لا يصير الماء مستعملا لمكان الضرورة والنسيان
ان ينجس البوي يعرض لانها نجاسة والماء قليل لكن انحنوا وقالوا
تنتجس في الكثير دون القليل وجه الاستحسان ان ابا يثر القليل
ليس لها حاضنة والموتش يتغير حولها والبرج يلقيها فيها فجعل
القليل عفو للضرورة ولا ضرورة في الكثير واختلفوا في الكثير
قال محمد لا يكون كثير حتى ياخذ ربع وجه الماء وقيل ان اخذ
اكثر وجه الماء فهو كثير والا لا وقيل ما ياخذ جميع وجه الماء
فهو كثير والا لا وقيل ما يستكفي به فهو قليل والاصح هذا هو الا
صح والوطب واليابس والصحيح والمنكر سواء ولا يعفى
القليل في الاناء واما يثر البلدان لعدم الضرورة وقيل لو كانت
الاشاء تتعد في المحلب بغير او بعدتين يرى البعد ويشرب
اللبن لمكان الضرورة بغير من بغير الغاية اذا وقع

مكسب
والنجس

كثرة في قاعة

الناظر فهو كثير والاصح

في وقت من الخطه فطخت والبعدة فيها ووقعت في قدر من الدهن
 لم يندهم ما لم يتغير طعمها لانها قليل والخمر عن القليل خرج
 وفي الحاصل بل حيوان بري اذا وقع في البر فاستخرج هيا من ساعته لا
 يجب نزح الماء الا في الكلب والخنزير هذا اذا لم يصب في الماء
 اما اذا اصابه فان كان آدميا مستنجيا بالماء لا يكون جنب ولا محدثا
 لا ينزح شيء من الماء اما اذا كان جنب او لم يكن مستنجيا بالماء فينزح
 جميع الماء وان كان محدثا فاربعة دلو وان كان غير آت حتى تسور
 وما يحصل منه طاهر ان كان الحمام لا ينزح شيء وان كان المنفصل
 نجاسة ملطخ فخرها بيولها ينزح عشرون دلو عند ابيه حنيفه
 لثمة نجاستها وعند ابيه يوسف جميعا وهو القياس وان كان سوره مكروه
 لا ينزح شيء وان كان مشكوكا وجب نزح الماء كلها احيا طاق قبل لا
 ينزح شيء وهو الاصح لان الشكل في ظهور بنيه لا في طهارته في الاصح
 وان كان سوره نجسا ينزح كله ولو وقع ذنب الفارة ينزح جميع الماء
 لانه لا يخلو عن الدم ولو كان مع الفارة جراحة او هربت من الهرة
 او الهرة من الكلب ينزح جميع الماء اما في الاور فظا^{حق}ته واما في الا
 خريين فلا نهما لا يكونان خالين عن قليل البول في هذه الحاله
 والحيوان الذي كان بين الفارة والدجاجة فهو منزلة الفارة وان
 كان بين النشاة والدجاجة فهو بمنزلة الدجاجة وفي الخلاصه ينزح
 اربع فارة عشرون وفي الخنزير سبع عشرون فان عشرا ينزح
 كان

ينزح

ماء

ماء البئر جميعا كذا روى عن ابي يوسف وفي الحائضه لو نزح دلو او
 من بئر ما نبت فيها فارة وجبت في بئر طاهرة ينزح من الثانية
 عشرون دلو وان كان المصبوب ولو اثنافا تنزح من الثانية
 ايضا تسعة عشر وعلى هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان المصبوب
 عشرون يكون البئر الثانية كالأولى بمنزلة وقوع فارة فيها ولو وقع
 الاوى في البئر بعد الموت قبل الغسل يغسل الماء وبعد الغسل ان
 كان حية كالكل فربده لانه عين نجاسة لا يطهر بالغسل وان كان موشا
 لا يفده لانه يطهر بالغسل بخلاف القياس للكرامة والمنزوع ما بين
 الاثنتين طاهر وفي شربة صدر القضاة اذا كان ماء البئر عشرة اذرع
 فصاعدا لا ينحس بوقوع النجاسة في اصبغ الاقوال ولو نقص ماء البئر بعد
 اخراج الفارة قدر عشرين دلو اظهر الباقى بالوعر كبست فغارت
 نذا با طهرت عند محد خلا فالان يوسف سائل التور سور الكلب والخنزير
 نجس وعند ما لوطا طهر وقال بعضهم لو اقمى بطهارة اجزائه وكذا
 روث البقرة رطبيا في ايام الربيع لعموم البلوى سور الاوى طاهر
 سواء كان جنب او حيا او كافرا واما قوله نعم انما المشركون
 نجس ففي اعتقاده فلا يؤثر في اعضائه ولو شرب آدمي الخمر فسوره
 نجس على الفور فان مضى ساعة او انقضى فاه بالماء او تزود برفاه
 طهر لو اكلم البقرة العذرة فسور طاهر بعد مضي ساعة واكلها
 حلال وكذا رضيع لبن خنزير وشاة صقبة بالخنزير ان لم ينتن لحمها

مطلوب
عالم البئر

سائل
سور الكلب
والخنزير

ولو كانت المرفة فارة وشربت من الماء على فورها بنحو الاناء
 اجماعا وان مكث ساعة ثم شربت لا ينس عندهما خلافا لمحمد الماء
 المكروه طاهر لكن الاول ان يتوضأ من غيره ان وجد وان لم يوجد
 الطاهر فحكمه حكم الماء المطلق **فصل** في الوضوء والغسل
 بكثر ان يختص انسان بنفسه اناء يتوضأ منه دون غيره ومن ادب
 الوضوء المتوضأ من آنية الخذف والاستنجاء بنفسه واستقبالها
 لا دعية الماثورة ولو اذعن الحديث بالماء على اعضائه وعند أبي
 يوسف يجوز والكتيبة المروية عن **عمر** بسم الله على الماء الطاهر والحد
 لله على الاسلام الطاهر ولو قال الحمد لله اولاً الله لا الله يكون مقبلاً
 للسنة والسواك من شجر مستر بقر غلظ الاصبع وطول الشبر ولا
 يقوم الاصبع مقامه حال وجوده فان لم يوجد يقوم الاصبع
 مقامه لان النبي عم فعل كذا عند عدمه **فصل** وقتة قبل الوضوء وقبل
 حال المضمضة وكيفيته ان يارفعه بين اليمنى ويبدأ بالسنة العليا
 في الجانب الايمن ثم باليسر ثم بالسفلى بالجانب الايمن ثم اليسر
 وتكون استيعاب الدرس في المسح في ديارنا وداوم عليه في غيره
 زمان البرد يا ثم وكيفيته ان يضع من كل يد ثلثة اصابع على مقدم
 راسه ولا يضع الا بها مابين والتبائين ويجا في كفيه ويمد ماما
 الى القعاء ويسح طاهر الاذنين بباطن الابها مابين وباطن الاذ
 به مابين بباطن التبايتين ويسح رقبته بنظر اليد بن حتى يصير

في سنة
 في سنة
 في سنة

مسحاً ببلل لم يصح مستعملاً وقال بعضهم يضع اصابع يديه وكفيه على
 مقدم راسه ويمد ماما على قفاه على وجهه بنوع جمع الراس ثم اذنيه
 باصبعه ولا يكون الماء مستعملاً في محله **فصل** مسح الرقبة ليست سنة
 هو سنة والاصح انه مستحب لانه وم مسح عليها وترك اجاباً تخلص اصابع
 الرجل سنة فيخلل كخصر بين اليسرى فيبدأ بخصر رجله اليمنى ويختم
 بخصر رجله اليسرى وعمل تحت الحاجبين والشارب سنة وكذا ابصال
 الماء داخل العينين وفي الشفة يكلوا قال بعضهم يتبع للغم ولا يجب
 ابصال الماء اليه وقال الفقيه ابو جعفر ما يظهر منها عند الانضمام فهو
 من الوجه فيجب ابصال الماء اليه وما يكم عند الانضمام فهو يتبع
 للغم فلا يجب ابصال الماء اليه وفي الحقايق لو بدأ بغسل اليد بين
 من المرفق جاز اجماعاً لكن خلافاً للسنة والنية سنة **فصل** ان
 يقصد قلبه بالوضوء او رفع الحدث او امثال الامرا والنباهة
 الصلوة دخول الحمام مشروع للرجال والنساء لما روي ان النبي
 دخل الحمام لكن انما يباح اذا لم يكن مكشوف العورة ولو دخل
 الحمام بالغداة جاز لكن ليس من المروية **فصل** لا يجوز للرجال
 والنساء وقيل يجوز للرجال دون النساء ولو اغسل جنب ونسي
 المضمضة الا انه يشرب الماء فلو كان شربه على وجه السنة
 لا يخرج من الجنابة بمقتضى مصاً فلا يبلغ الماء جميعه كما هو يبالغ
 بالمضمضة وان كان لا على وجه السنة خرج لانه يشرب الماء

في سنة
 في سنة
 في سنة

مئة من غير ان يقطع في كثر الماء في فيه فيبلغ جميع نواحيه كما في المصنعة
 وتواغسل في يوم بارد من ماء بارد لا يجوز من غير ذلك ولو قام الجذب
 بالمطر الشديد متجردا بعد ما تغمض ويستنشق حتى ابتلي جميع اعضاءه
 خرج من الجنابة ويجب على المرأة غسل داخل الفرج لانه ممكن ولو اغتسل
 رجل رجل وبين اظفار دون ان كان قد روي يخرج عن الجنابة وان
 كان مدينا لا يخرج فما لفرق بينهما قلت لانه اذا كان قريبا يكون
 بين اظفاره طين يرا وزه الماء واما اذا كان مدينا يكون بينهما دسوة
 لا يرا وزه الماء ولو ادخل الحايض او الجنبي في الماء يدع للاغتراض او دفع
 الكوز لا يفده للضرورة بخلاف ادخاله للتيار وكذا ادخال الاصبع
 وما دون الكف وان ادخل الكف للغسل فسد خرج من الحمام بلا ماء
 معه وابتلى قدمه ان علم بوجود الجنب فيه فمن حكم نجاسة الماء المستعمل
 حكم نجاسة القدم وان لم يعلم الجنب فيه لا ادخل صبي في الاثناء
 ان علم نجاسة فينجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله
 وع ما يريكم الى ما لا يريكم المختار ان توضأ الصبي العاقل
 مستعمل غساله الميت اذا اجتمع واستغفر في موضع نجس وعند
 ما محمد طاهر انتفخ من غساله الجنب بعد الاستعداد فهو عفو
 ولو سال لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام كذا في البوازي فاك
 الحلواني يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلثا ثم على الايسر ثلثا ثم على
 راسه وساير جسده ثلثا وقبل يداي بالايمن ثلثا ثم باليسر ثلثا ثم

طهارة يداي بالايمن ثلثا ثم باليسر ثلثا ثم بالايمن ثلثا ثم باليسر ثلثا ثم

بالايمن

بالايمن ثلثا وقبل يداي باليسر وهو الاصح لان الاعضاء كلها لغضو واحد
 في الجنابة لدخوله تحت الخطاب لغضو واحد **فصل**
 في نواقض الوضوء وموجبات الغسل وما ان يل به الحدث عصرا الفرجة
 فقال بعصرتها لا ينقض لانه يخرج لا خارج وقبل ينقض وهو الاصح
 وفي الغتية لو خرج الماء من اذنيه لا ينقض كيف ما كان الا البقي والعقد
 يد وقبل ينقض اذا دخل اذنه ثم خرج وقبل ان كان البقي بلا وجع لا
 ينقض وفي المنية كل خارج ليس بحدث ليس بنجس في الاصح وقال
 بعضهم يخرج الدمع من العين لاجل الوجع ينقض لانه دم انقلب ماء
 يتوضأ لوقت كل صلوة ونوم المضطجع حدث بالاجماع الا نوم
 المصل المضطجع عند البعض ولو نام المصل في سجوده والصق
 بطنه فيخذه اختلف المشايخ ونوم الجالس المستند الى شئ لو ازيل
 لسقط بنقض وقبل الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة لا ينقض وذكر
 في الخاتمة لو مال النائم جالسا فان انبت قبل ان يزول مغده عن الا
 وض لا ينقض وان انبت بعد ما زال ينقض سقط اوله سقط وعند
 ابي يوسف لا ينقض حتى يتغير نايما على الارض بعد السقوط وفي النقاء
 لو وضع راسه على ركبته فنام لا ينقض ولو نام متر بعا قبل بنقض والاصح
 لا بنقض ولو سكر بحيث لا يعرف الرجل من المرأة ينقض وضوئه
 اذا مضى فادعوا انسانا فامتلأ دما لا ينقض وضوئه لان الدم
 ليس بسائل كما لو مضى الذباب او البعوض ولو كان كبيرا ينقض

انقدر

[illegible]

سجدة
انه لا يغفر من لا يعذر وان لم يستاذن المستاجر بتييمهم وبصله ويعيد من
لو صلى صلوة اخرى وهو يذكره من نفسه وكذا الاسير في دار الحرب اذا
منعه الكفار عن الوضوء بتييمهم وبصله قضاء الحق الوقت ثم يعيد اذا خلص
لان هذا المنع جاء من جهة العباد وكل منع جاء من جهتهم ينبغي ان يعيد
صلوة والمسافر المحدث اذا وجد الماء في حجة مع الشرب جاز له التيمم
الا اذا كان كثيرا فيسند له على انه للشرب والوضوء واما الماء المعد للوضوء
فانه يجوز ان يشرب وعند الامام الفضل فلا يجوز له التيمم ماء
مباح بين جنب وهايض وميت وهو يكفي لاحد منهم فالجنب او لا عليه
فرض وغسل الميت واجب والمرأة بتييمهم ويعتدي للرجل وان كان الماء
مشتمكا بياح لهم التيمم وكيفية ان يغرب يديه الصغير ثم ينفض
يديه بقدر ما يتناول ثواب مع لا يكون مثله ثم يمسح وجهه ثم يغرب
يديه الى الارض وينفض كذلك ويمسح ظاهر ذراع اليمنى بالخصرة
والبنصر والوسطى ومع شئ من الكف اليسرى مبتدئا من رؤس
الاصابع الى المرفق ثم باطنها بالمسح والابهام وباطن الكف الى رؤس
الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى وقيل يجمع الكف والاصابع
لان الثواب لا يصير مستحلا في محله كالماء ولو اختلط الثواب بالرماد
فان كان الغالب هو الثواب يجوز التيمم منه والا فلا ويجوز تأخير
حد فقا كان او غيره مدقوق ولا يجوز بالماء واختلفوا في الجبل والصبي
الجواز ولو بتييمهم لدخول المسجد والاذا نوا القامة لا يجوز ان يصل به

عند البعض ولو بتييمهم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة يجوز ان يصل به لا
فهما عبادتان مقصودتان بالذات وقيل جاز في الوجه الاول وفي المحيط
التيمم لدخول المسجد واستل المصطفى كوز مع وجوب الماء والتيمم على التيمم
ليس بقربة صريضة بتييمه غيره فالنية على المريض دون المتيمم وفي
الميت على المتيمم والثنية في التيمم التسمية في ابتدائه وان يقبل بيديه
ويده بوجاهة الضرب وينفضهما بيديه والبدئية بالوجه ثم باليد اليمنى ثم
باليسرى جماعة من المتيممين اذا وجدوا ماء مقدار ما يتوضأوا احدهم
ينفض بتييمهم كلام لان كل واحد صار قادرا على الماء الا ان يكون بعضهم
ينهم من الجنابة فلا ينفض بتييمه به لان هذا الماء لا يكفي لغسله وفيه
المحيط لا يجوز التيمم للسلطان في صلوة الجنازة لانه فيظن له وكذا
كل من يشترط له في حكم السلطان وفي الزيادات لو كان مع رفيقه ماء الميت
وفي ظنه ان سأل اعطاه لا يجوز له التيمم وان كان في ظنه لا يعطيه
بتييمهم وان شك في الاعطاء فتييمهم وصلح ثم سأل فاعطاه يعيد لانه ظهر
انه كان قادرا والا فلا رجل يصل بالتيمم فرأى رجلا آخر معه ماء
قام صلوة ثم سأل الماء فاعطاه لا يعيد لان القربة بالاباحة لا بالرؤية
وأنه وفي الجامع الصغير **فصل في المسح**
المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخذا باليسرى وقيل الغسل
افضل اخذا بالعزيمة والمسحة ولو مسح على الخف المتخذ من لبدهان
وكذا على صاوغ ان كانت اللغافة ذات طافتين وقد شدها برباطات

كَيْفَ لَا يَدْخُلُ فِيهَا ثَلَاثُ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الْبَيْدِ وَكَرَّ شَيْخٌ بِدِرِّ الدِّينِ ابْنَ الْقَاضِي
مَنْ لَبَسَ الْحَقَيْنِ الْكَبِيرَيْنِ لَمْ أَجِدْ الرُّوَايَةَ عَنْ أَيُّمَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ
عَلَى الْحَقَيْنِ لَكِنْ التَّبَاسُ جَوَازٌ مَا نَقَلَ مِنَ التَّنَاوُدِ الشَّاذِي أَمَّا مَا يَلْبَسُ
مَنْ الْكَبِيرِ الْمَجْرُودِ تَحْتَ الْحَقِّ بِحَيْثُ يَمْنَعُ الْمَسْحُ عَلَى الْحَقِّ لَكُونَهُ فَاصِلًا وَقِطْعَةً
كَرَّ بَاسٌ يَلْفُ عَلَى الرَّجْلِ لَا يَمْنَعُ لَكُونَهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ بِالْبَسِّ لِلْنَّ ذِكْرَهُ الْكَافِ
أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ لِأَنَّ الْحَقَّ الْغَيْرَ الصَّالِحَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَاصِلًا بَانَ لَا يَكُونُ الْكَبْرُ
بِاسٍ فَاصِلًا أَوْ لَا مَا مِنْهُ يَغْسِلُ رَجُلَهُ فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّتِهِ جَائِزٌ كَيْفَ يَكُونُ
الْجَوَابُ فِي هَذَا قُلْنَا لَبَسَ خَفِيَّتَهُ وَشَتَّى فِي الْمَاءِ وَدَخَلَ الْمَاءُ فِي خَفِيَّتِهِ حَتَّى
غَسَلَ رِجْلًا ثُمَّ أَمَّ وَضُوءًا بِالْأَعْضَاءِ ثُمَّ أَحْدَثَ جَاZَا الْمَسْحَ عَلَى خَفِيَّتِهِ
وَمَنْ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى خَفِيَّتِهِ فَمَشَى فِي الْغَدَاتِ فَاصَابَ الطَّلْلَ خَفِيَّتَهُ قَبْلَ لَا يَجُوزُ
بِهِ عَنِ الْمَسْحِ لِأَنَّ الطَّلْلَ نَفْسُ دَابَّةٍ يَكُونُ فِي الْبَحْرِ وَقَبْلَ يَجُوزُ لِأَنَّهُ
يُؤَاوِ وَيَنْقَلِبُ مَاءً وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ جَوَازُ الْوَضُوءِ وَالْغُسْلِ مِنَ الرَّجْلِ
الْمَقْطُوعِ أَحَدِي رَجْلَيْنِ إِذَا لَبَسَ الْحَقَّ بِالرَّجْلِ الصَّحِيحِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ
عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُنْخَفِضَةً وَقَدْ بَغِيَ بَعْدَ الْقَطْعِ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ وَأَنْ
لَمْ يَبْقَ بِهَذَا الْمَقْدَارُ فَيُغْسَلُ الصَّحِيحُ وَيَتْرَكَ الْمَقْطُوعَةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ
مَوْضِعُ الْغُسْلِ وَفِي الْمَنِيَّةِ لَوْ مَسَحَ عَلَى خَفِيَّتِهِ وَدَخَلَ الْمَاءُ أَحَدِي رَجْلَيْهِ
فَأَنْ بَلَغَ إِلَى الْكَعْبِ يَنْقُضُ الْمَسْحَ وَعَلَيْهِ غَسْلُ رَجُلٍ الْآخَرَى وَهُوَ اسْتِنَا
ضُ الْمَسْحِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ إِلَى الْكَعْبِ وَرَأَيْتَانِ وَإِذَا تَوَضَّاءَ الرَّجْلَ فَقَدْ
وَجْهَهُ فَأَمَّا الْمَاءُ عَلَى الْحَيْثُ ثُمَّ حَلَقَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غَسْلٌ مَوْضِعُهَا

لأنه من امتز الماء على حَيْثُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ غَسْلِ الْبَشْرَةِ وَكَذَا الْحَاجِبُ
وَالرَّاسُ وَلَوْ مَسَحَ بِرُوسِ الْأَصَابِعِ وَالْكَفِّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَتَنَبَّلَ مِنَ الْخَفِّ
عِنْدَ الْمَوْضِعِ مَقْدَارَ الْوَأَجِبِ وَهُوَ مَقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ هَذَا ذِكْرُهُ فِي الْمَحِيطِ
وَوَكَّرَ فِي التَّخْفِضِ أَنْ مَسَحَ بِرُوسِ الْأَصَابِعِ يَجُوزُ أَنْ كَانَ الْمَاءُ مُتَقَاطِرًا وَلَوْ
مَسَحَ بِظَهْرِ الْكَفِّ جَائِزٌ لَكِنَّ السَّنَةَ بِهَا طَهْرٌ وَفِي الْبِزَازِيِّ تَوْضِيعُ الْكَفِّ وَالْأَصَابِعِ
وَهَذَا جَائِزٌ وَالْحَاسِنُ الْمَسْحُ بِكُلِّ لَيْدٍ وَلَوْ وَقَعَ الْخَرْقُ فِي مَقَابِلَةِ الْأَصَابِعِ
فَالْعَبْرَةُ ظُهُورُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ مِمَّا وَقَفَ فِي مَقَابِلَةِ الْخَرْقِ حَتَّى لَوْ انْتَفَضَ الْأَبْرَامُ
مَعَ جَارِيهَا لَا يَمْنَعُ وَأَنْ كَانَ مَقْدَارُ الْخَرْقِ مَقْدَارَ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ أَصْفَدَهَا لَأَنَّ كُلَّ
أَصْبَعٍ أَصْلٌ فِي مَوْضِعِهَا فَلَا يَتَدَرَّبُ بِغَيْرِهَا هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخَرْقُ فِي مَوْضِعِ
الْعَقَبِ أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ لَمْ يَمْنَعْ مَا لَمْ يَظْهَرَ أَكْثَرُ الْعَقَبِ وَأَمَّا يَمْنَعُ
الْخَرْقُ إِذَا كَانَ مُنْفَرِّجًا بِرُوسٍ مَا تَحْتَهُ وَأَنْ لَمْ يَرْمَأْتَهُ بَانَ كَانَ الْحَقُّ صَليًا
إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ الْأَصَابِعُ بِدُخُلٍ فِيهِ ثَلَاثُ أَصَابِعَ لَا يَمْنَعُ وَأَنْ كَانَ يَبْدُو حَالًا
الْمَسْحِ لِأَصَالِ الْمَوْضِعِ يَمْنَعُ لِأَنَّ الْحَقَّ يَلْبَسُ لِلْمَسْحِ وَلَوْ كَانَ يَبْدُو ثَلَاثَةً أَوْ
مَلَّ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ لَا يَمْنَعُ فِي الْأَصْبَحِ وَيَنْتَرِطُ أَنْ يَبْدُو قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ
بِكَمَالِهَا وَفِي الْعَيْنِ وَأَمَّا يَمْنَعُ ثَلَاثُ أَصَابِعَ فِي مَوْضِعِ الْأَصَابِعِ وَفِي الْقَدَمِ بِعَتَبِ الْأَكْثَرِ
الْقَدَمُ ذِكْرُهُ الْكَفَايَةُ إِذَا كَانَ صَدْرُ الْقَدَمِ فِي مَوْضِعِ الْعَقَبِ يَمْنَعُ وَيَدْخُلُ
لِسَعَةِ الْحَقِّ لَا يَنْقُضُ مَسْحَهُ وَفِي هَذَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَسْبُتَةَ فِيهَا إِذَا ارْتَدَتْ
الْحَقُّ فَصَدْرُهَا يَنْزِعُ بَعْضُ الْقَدَمِ ثُمَّ يَدَّاهُ لَمْ يَتْرَكَهُ **فصل**
فِي الْخَبْضِ يَسْتَجِبُ لِلْحَاجِضِ فِي وَفْتِ الصَّلَاةِ أَنْ يَتَوَضَّاءَ وَتَجْلِسَ فِي صُجُودِ

ويجاني اصول
الاصابع

بشرها وتيسر وتتمهل مقدار اداء الصلوة لو كانت ظاهرة لبلا يزول عادة العبادة
 والحائض والجنب زيادة القبر وقراءة دعوات واجابة اذان وكبرها وكو
 رأت المرأة دما بعد سنين سنة لا يكون ^{وقوله} جضا بعد خمس وخمسين سنة وقيل
 بعد خمسين والفتوى في زماننا على الجنب ولو آتت امرأة في حال الحيض فعليه
 الاستغفار والتوبة بهذا من حيث الحكم واما من حيث الاستحباب ينصف
 بدنيا او نفسه كذا في الواقعات ولا يشر الجنب والحائض والنفساء والمحدث
 القرآن الا بغلافة واختلجوا في تقبيل الغلاف قبل هو الجلد وقيل هو الكف
 وقيل هو المنفصل منه كالخريطة والجلد القبر المشد هو الصبيح وقيل
 خفيفة المكتوب في الكرافة واما لو مت مواضع البياض لا بكرة لانه لا
 يمس القرآن وهذا اقرب الى القياس والاولة التعظيم ولا ياءس
 بان ياء خذ كتب الشريعة بالكم لان تكرار الحاجة اورث ضرورة مر
 حصة في الاخذ بالكم ولا يكف القرآن وان كانت الصحيفة واللعن على
 الارض ولا يقراء وان كان ما دون الآية تعظيما لامر القرآن الا على
 قصد الوعاء بان قال بسم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح الاعمال او قال الحمد
 لله رب العالمين لاجل الشكر ولو غل جنب فم ينبغي ان يجوز له قراءة
 القرآن ومن المصحف ان يغسل يديه ويجوز له التهيى بالقرآن والمعلمة
 اذا كانت فعندا كدخلى تعلم كلمة كلمة وتقطع حابين الكلمتين وعند
 العلم تعلم نصف الآية وتقطع ثم تعلم النصف الاخر واما دعاء الفتوى
 فيكون عند البعض وفي المحيط لا بكرة وسائر الادعية والاذكار لا ياءس

ويكره

وبكرة قراءة النوران والانبجال امرأة اذا رأت في مدت حبسها يوما وما ترك
 صلواتها ثم اليوم الشخ طرا نضلا غل لانها لم تخرج من الحيض ثم اليوم
 الثالث وما ترك ثم اليوم الرابع طهرا نضلا يغسل لانها خرجت من الحيض
 وهكذا الى العشرة فيل نضلا في الزايد على العادة وقيل لا نضلا لوقوع الشكر
 في صير ورثها اهلا وعدم صير ورثها اهلا فبقي كما كانت قالت لها عايلة
 بالجلد انك حامل او امرأتان ولما لا تعلم في لك فزات الدم في ايام حبسها لربان
 تتبرك الصلوة وتغفر وفي المقدمة المعذور هو الذي يستغفر عزه في اول
 الوقت ولا يوجد فيه وقت خال عن العذر يسع فيه الوضوء وفرض الوقت
 وفي البقاء ليس كذلك بل يكف وجهه خمس مائة او اكثر وفي البزازي يكف
 في حال البقاء السيلان مدة وقال الامام الضغار لا بد من مرتين او ثلاث
 وبكرة لا وفي بعض الفتاوى رجل رعد او عسال عن جرحه الدم اخر الوقت ^{يشترط}
 فان لم ينقطع الدم بنوضاء ويصل قبل خروجه الوقت فان نوضاء وصل
 ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم بنوضوء واعاد
 الصلوة وان لم ينقطع وقت صلوة الثانية حتى خرج الوقت جازت
 صلوة في الوقت الاول لان الدم اذا كان ساكنا وقت صلوة كاملة صار بمنزلة
 المستحاضة واذا قدر المستحاضة او ذوالجرح او المفتصد على منع دم يربط
 وعن منع الشفخ خرقه الربط لزم وكان كالاصحاء فان لم يقد ر على منع
 الشفخ فهو ذوعذر بخلاف الحائض حيث لا تخرج بالربطة عن كونها حائضا
 ايضا قيل لو اصاب ثوب المعذور بالحادث الذي ابتلى بدوامه خارج الصلوة

يفسده لانه قادر على غلحه حتى يقع الشروع في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه
فقط اعتبار ما ذكره القنية اذا اصاب ثوب السجدة دم لم يغسله بقي طاهرا
الى ان يصلح لكن لا يبقى الى آخر الوقت جازت صلواتها فيها **فصل في الانجاس**
واختلفوا في المشايخ في بول المرأة قبل وهو نجس نجاسة مغلظة وهو الطاهر
لانه بول ما لا يؤكل ولا يشرب وقيل خفيفة وهو الاشبه بقولهما لا اختلاف العلماء وقيل
انه طاهر للضرورة هذا اذا اعتادت البول على الشيا وبغيره اما اذا لم يعتد
لا يجعل عفو ابل يجعل نجاسة مغلظة وبول الحقة لا يغسل الماء وغيره لانه لا
يمكنه التحرز عنه بول الفرس نجاسة مغلظة وقيل خفيفة وهو الاصح ولو اصاب
دم القلب نجس لان الدم الطاهر ما يبقى في العروق او يختلط باللحم واما الشاة
بل فلا وقيل الدم الذي في القلب ليس بشئ وعن ابن يوسف الباق في العروق
واللحم طاهر يعفني في حق الاكل دون الشيا وبول كوصلة ومعه عنق شاة غير
مغسولة جازت صلوة لان الدم المغسول ما ساهل منه وما بقي لا باء من به دم
سائل عن راس الجرح نجس وما يقع على راس الجرح لا باء فحكم النجاسة مرارة
الشاة كالدّم وقيل كبولها خفيفة عندهما طاهرة عند محمد راس شاة يتلطيخ
بالدم فاحرق ولم يغسل طهر ولو نجس الحديد او السكين ثم احمى بالنار بطهر
وان سكين اذا موه بماء نجس يموت ثلاث مرات بماء طاهر ولو احمى النور
بالعذرا والخطب النجس فغدا به يوسف يحيى بالطاهر ثلاث مرّات فيطهر
وعند محمد لا يطهر قبل الصلوة النور بالاختفاء والاورات بكرة الجنز فيه ولو
رثه بالماء بطلت الكراهة وقيل لو مسح الثوب بخرقة رطبة نجسة اورش

اورشه بماء نجس ثم الذوق الجنبه بالنس به وفي البرازي النور المسد اذا
مسحت بخرقة نجسة مبتدئة ان اكلت حرارة النار بلة الخرقه قبل الصلوة
الجنبه بالمتنور ولا ينجس ولو احدث من الطين النجس كوزا او قدرا فطبخ
طهر ولو غسل الثوب في الثوب في الطشت فانه يغسل الطشت ثلثا في كل
مرّة بعد عصر الثوب قبل يغسل الطشت في الاول ثلثا وفي الثاني مرّتين وفي
الثالث مرّة سئل نصر بن يحيى عن بيضة وقعت من الدجاجة فووقت
من سعتها الماء قال يستنقع بالماء ما لم يعلم ان عليها فزرا وقيل يفسد
الماء ان كانت رطبة وان كانت قسيّة ثم وقعت في الماء لا يفده ولو
زبح الرجل شاة بسكين ثم مسح السكين على صوفها او على شئ من الا
شياء وخضب اثر الدم فهو طاهر حتى لو قطع بطنها يكون طاهرا ولو وضع
قدميه رطبا على ارض نجسة ان كانت صلبة يا بسة ولم يغسل عليها لا يكون نجسة
شئ عليها وان كانت رطبة والرجل يا بسة وندت الرطوبة الى قدميه
ينجس حصرا صابته نجاسة ان كانت النجاسة يا بسة لا بد من الدلك
حتى ينقي ويذول النجاسة عنه وان كانت رطبة يجري الماء يقوم مقام
العصر عليها الى ان يتوهم زوالها لانه لا طريق له سوى ذلك واجراء
الماء يقوم مقام العصر ولو اصاب المانع اللين او الاجواء الخشب فقلبه
وصلح على الجانب الطاهر يجوز ولو اصاب النجس النجاسة الثوب الواحد
فتنقت الى الجانب الاخر ان كان الثوب ذا طاقنتين يضم بعضها الى بعض
فهما في حكم ثوبين فمنعت جواز الصلوة ان كانت اكثر من قدر الدرهم
فلا يمنع

النجس

الى ان يتوهم
زوالها لانه

بمختلف الثوب الذي لا طاق له لان موضع النجاسة واحد فلا يصح بعضها
الى بعض ولو صلى على ساطع ان كان موضع قباها وسجود طاهرين قبل
يجوز صلوته وقيل ان كانت صغيرة لا يجوز بحيث يتحرك طرفه يتحرك
الطرف الاخر والحذف الجديد والكوز الجديد اذا شربت النجاسة فعند
محمّد يقي نجسا ابدا وعندنا يوسف يشرب من الماء الطاهر ثلث مرات ثم
يخفف في كل مرة طهرت رجل عنس بدا في سمن نجس ثم غسل يده في الماء
ثلث مرات بعنف فبقي اثر السمن على يديه لو طاهران ولو كانت
الحنطة منتفخة بالماء النجس واللحم المغلي بالماء النجس فطريق غسله وتجفيفه
ان يقع الحنطة في الماء الطاهر حتى يشرب ثم يخفف ويغلي اللحم في الماء
الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك ثلث مرات والوجه ان نجس يصب الماء
عليه فيغسلوا لدهن بالماء فيرفع بشئ هكذا يفعل ثلث مرّات ولو كانت
العسل نجسا فطهرت ان يصب الماء فيه بقدره فيفعل حتى يعود الى مكانه
ثم و ثم لكن يخرج من الانتفاع ولو بخر الجلد بالماء النجس يغسل بالماء
الطاهر طهر والتشرب عفو ويجوز بيعه ببيان وبلا بيان خيرو
المشتري ذي رجله في دوس الغيب والعصيون سبل ان لم يظهر الدم
لا ينجس والدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في شئ
بعد غلبها لا ينجس وكذا دود كل حيوان ويجوز الصلوة معها ولو صلى ومعه
حيوان حتى يجوز التوضي بسوره كالقردة يجوز واساء وان كان سور نجسا
كجرو الكلب لا يجوز ماء فم نجس عندنا يوسف طاهر عندنا بناء على مسئلة

البلغم

البلغم وعلى هذا يجوز مع خرقه الحياط وان كثرت عندنا علم انه اذا ذهب
بعض الحنطة بعد ما بال الحمرالة بدوسها او قمت يكون كل واحد من الو
ظاهر لا ينجس ان يكون النجاسة في القسم الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة لاجل
الضرورة سطح عليه نجاسة امطرت السماء عليه والكل ان كان السماء تمطر وسال الماء
حال ما اصابه لا ينجس ولا ينجس الدهن النجس لو جعل صابونا طهر عند محمّد
وبه يفتي لانه يغير بالكلية وصار شئ اخر فثبت الربيع السوفيل الجارة والذاب
النجس ونشر على الثوب نجس وقال الامام مروت الربح على النجاسة واصابت
ثوبا مبلولا معلقا هناك نجس والكلب اذا اكل من عنقه الغيب يغسل ما اصاب
فم ثلثا وبود كل وكذا اذا اصاب نجس هذا عندنا يوسف وعند محمّد لا يظهر ابدا لان
الاشياء الغير المتعصرة اذا نجس لا يظهر عندنا وهو اقبس والا و اوسع
وعليه الفتوى وذكره جامع فافق خان ان كان المتنجس عينا لا يشرب
النجاسة ويلتصق بظاهرها يظهر من غير عصر بالانفاق وعن ابن يوسف ومحمّد
لو جرى الماء على ثوب نجس ثم غلب على ظنه انه طهر جاز بلا عصر الكلب
اذا اخذ بذيل انسان ان كان في حالة الغيب يجوز صلوة معه وان كان في
حالة المزاج لا يجوز صلوة معه ما الفرق بينهما قلنا في حالة المزاج ياهخذ باسنانه
ولسانه واسنانه فلا يمكن تخلوع لعابه واما في حالة الغيب ياهخذ با
سنانه ولا رطوبة في اسنانه كلب دخل الماء ثم نفخ نفسه فاصاب شيئا
نجسه ولو نفخ من المطر لا اذا لم يصل الى الجلد وفي القينة الطعام اذا
تغير واشتد تغيره فنجس وفي كتاب الاسرار لا يكره بالتغير قال بعضهم فيجل

ما ذكره اولاً على النهاية في التغير وما ذكر في كتاب الاسرار على نفس التغير
 وفي مثل الاثار للمحم اذا انتحى يحرم اكله والسمن والزيت والدهن اذا
 نتن لا يحرم واختلفوا العلماء في نجاسته الكلب والذي صح سند من الروا
 يات في النوادر والامال انه نجس العين عند ما وعند ابيه جيفة ليس نجس
 العين وذكر في الخصايل لو اصاب الطين ثوباً هال بنع ام لا قبل ان كان ماؤه
 طاهراً فالطين طاهر لا ينسج وقبل اذا كان الزراب والماء نجسين فالطين
 نجس وان كان احدهما طاهراً فالطين طاهر وعند هذا اذا كان كل واحد
 منهما نجساً فصار طيناً فهو طاهر فلاجل هذه الرواية قال مشايخنا
 طين بخاري لا يمنع الصلوة وان كان كثيراً فاحشاً مع انه نرابه مخلوط بالغد
 رات دفعا للبلوى وفي المنيه ماء طاهر خلط بتراب نجس او عكسه فهو
 نجس في الاصح وقبل العبرة للغالب ولو استنبه موضع اصابه البياض
 من ثوب بغسل الكل وقبل يتحرى وكل منهما مما لفظ لما ذكر في الوقاية
 من ان الثوب لو نجس طرف منه فتبه وغسل طرفاً آخر بلا تحريك
 الصلوة فيه فيصير الغسل الى موضع المستحق غسله رجل راي على ثوب
انسان نجاسة اكثر من قدر الدسم ان وقع في قلبه انه لو اخبره بذلك
 يغسله لم يسعه ان لا يخبره لان الاخبار مقيد وان وقع في قلبه انه لو اخبره
 لا يلتفت الى كلامه كان في سعة ان لا يخبره لان الاخبار لا يفيد قال مشا
 يخنا الامد بالمعروف على هذا لانه ان كان علم انه يسعون يجب
 عليه والا فلا وبضع لدخول الخلاه ما عليه اسم الله والصليح جوار ذكره

الله تعالى لقوله وم كيف اذكره وانا على حال استحي من نفسي ان اذكره فنزل
 اذكره على كل حال وفي المنيه لا يفرد الفدان في المنيه والمغسل وفي
 القنية يجوز قراة الفدان في الخلاه لا تذب في الاستنجاء لكن يغسل
 موضعه حتى يطهر قلبه ويظهر اليد المنيه مع طهارة موضع الاستنجاء
 فيدبر شرا ذالة الراية عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي به استنجى
 وان يحز لا تضره ولو استنجى بالماء ثم فسا قبل ان يمس موضع الاستنجاء
 فالاصح انه لا ينجس ولو استنجى بالماء ثلثا كان نجساً وان كان استعمالاً بعد الا
 تقاق صار الماء مستجلاً ولما صابت الثوب من ذلك الماء ان كان اول مرة
 يغسل بهذا الثوب ثلث مرات وان اصابه من المرة الثانية يغسل مرتين
 لانه اتصل به ما يطهره بالغسل مرتين وان اصابه من المرة الثالثة يغسل
 مرة على ما ذكرناه كيفية الاستنجاء بالماء في جالساً كل الارفا
 الا الصابم كما في فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى لا يتنفس حال
 الاستنجاء ولا يقوم حتى يشفق بخرقه ويستنجى ببساره فيصعد اصبعه
 الوسطى قليلاً على غير ما يغسل موضعها ثم ينصره ثم خنصره ثم سبانه
 والمراة تصعد اصبعها اولاً معادون الواحد كيلا يقع في قلبها فنزل
 فوجب الغسل ليزيل الراجحة الكراهية **فصل في المنفقات**
 يكبره التخي والامتخاط في الماء والتعفيف في ضرب الماء على الوجه والا
 ولا ان يكون المضمضة باليمين ولا شئت شاق باليسرى وان كان في وجهه
 شقاق جعل فيه دواء نوى مر بامرا الماء عليه لا يابضه فغيره ولا

ثم تصعد يمينه
 وخنصرها ثم تغسل

يكفيه المسح وكذا اذا سقط ولو تقاطر بول مثل مؤسلا لا يبرئ لا يغسل
 تلميح عظم نجاسة ووقع في بئر فنزح الماء وتغذرا خراج العظم طهر
 فصار كغسل العظم **يشح** في السوق فيبتل قدماه بماء رشح به السوق
 فصل لم يزل ان النجاسة غالبية في اسواقنا وقيل بحزبه **روى** عن ابي نصر المديني
 طين الشارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا طين من السرقين وذرة
 طريق فيه نجاسة طاهرة الا اذا راي عين النجاسة هذا هو الصحيح من
 حيث الروايت وقريب من حيث المنصوص عن اصحابنا كذا في القنية
 دجاجة ذبحت واعليت في الماء قبل شق بطنها يتنجس الماء فا
 لدجاجة دبغ الجلد بوديك الميتة ثم غسل طهر ومات شرب فيه عفو
 هو قول ابي يوسف وعند محمد لا يطهر ابداء الاصح ان هذا بالاتفاق وفي
 القنية الكنتيت المدبوغه بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا يفر
 بقاء الاثر وقيل لا يطهر ما قد ان انتهبها الى ماء فزعم احداهما انه نجس
 فيتمهم وزعم الآخر انه طاهر فتروضا جاذ في كل واحد منهما ان لم يعتقد
 احدهما صاحبه لان كل واحد منهما يعتقد ان صاحبه محدث الجلود
 التي تدبغ في بلدنا لا تغسل مذبحها ولا يتوق عن النجاسة في دبغها
 ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهو طاهر
 يجوز اتخاذه الخفاف وغلاف الكتب والدلاء ولو غسلت يدها
 عن جناء نجس ثلثا بطهر ولو يتم لدخول المسجد عند وجود الماء جاز
 وكذا للنوم ولو يتم بنتم بطين جاز ان ارض اصابته نجاسة فيمت

لموت

لموت ثم اصابها الماء بعد ذلك يعو بحسب مكان خلاف المنية اذا فرك لان
 الفرك في حق المنية كالغسل فصار كحقيقة الغسل وفي رواية اخرى
 المنية كالارض لفت ثوبا نجسا مبتلا في طاهر يبرئ فما وراثة الطاهر
 لا يثبت لو عصر بنفاط لم يتنجس في الاصح كذا الطاهر اليابس اذا بسط
 على ارض نجس مبتلة فما ورت بله النجاسة فيه فاذا كانت النجاسة
 بولا او ماء فغبت الماء كفاه بلا عصر على روى عن ابي يوسف في جنب
 صب الماء على جده في الحمام ثم على اذنيه كفاه بلا عصر ولو استنقى
 بحج ثم ابتل موضع فاصاب شيئا نجسا في الاصح ولو كان الرجل المغارة
 فاصاب المطر الشراب من صارت طينا فانه يلمح بعض ثيابه او اعضائه
 حتى جف ثم يتم وان لم يمكنه ذلك فانه لا يصلح عنده ومما لم يجد ماء ولا تريا
 يابساً وقال ابي يوسف يتمم بالطين ويصلح بالاياء ولا اعادة عليه
 والاصح قولهما كقولنا ولهذا ذكر صاحب المنية لو يتم بطين جاز ذكر
 خلاف **كتاب الصلوة** منكرها كافر وتاركها مجتانه لا يمكن بل هو محمد
 نجس وقيل يغرب ضربا شديدا حتى يصل او يموت وقيل يجوز بالماء
 لو راي القاضي او المولى ^{ذلك} مصلحه وعند الشافعي ومالك واحمد يغسل وعند
 الشافعي ومالك حدثا وعند احمد كفرا ولو قال رجل لرجل صل فقال
 اهلي قال بعض المشايخ يكفر ومنهم من قال هذا قبل في صلوة الفرض
 في وقتها ولو اراد به ان لا يصل باسرك ينبغي ان لا يكفر ولو قال ترك
 الصلوة شغل طبيب قال بعض المشايخ يكفر **فصل**

في الاوقات والمكان تأخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت
 اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم بكرة كراهية التحريم ولما دلت
 العصر في وقت مكره يستوفى سنة القراءة لان الكراهية في التأخير لا في الوقت
 واذا واجهت فقبل ان تشروع لا تأخر في وقت الظهر ويقوم مقام
 منه وقال الجمهور ان لا يشروع لا تأخرها مقام جمع عظيم تأخرها ينقض
 الى الحجة ولا كذلك الظهر وموافق الخلاف لاصله من كل وجه ليس بشرط قال الشافعي
 القدوري لو صلى صلوة الجنازة في الاوقات المكرهه لم يبعد لان صلوة الجنازة
 لا يتعين لا واثرها وقت فغاي وقت صليت وقت اداء لا قضاء وقد علم
 في موضع ان الكراهية لا يظهر في حق الاداء كما لو صلى عصر يومه **حضرت**
 الجنازة بعد المغرب بداء بالمغرب ثم بالجنازة ثم بسنة المغرب وقبل قد تم
 سنة المغرب ايضا لو ان يقضى بعد طلوع الفجر بالاجماع بخلاف سائر
 السنن ولا يقضى ركعتين قبل طلوع الشمس افا شربها ثم افسد **وعن**
 النوباخي سمعت مشايخنا يقولون الا فضل للمرأة ان تصلح الفجر بمكة
 بغلس لانه اقرب للستر وفي سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال من الجماعة
 وقبل الا فضل في كل ما تنتظر حتى يفرغوا من الجماعة بساط مبطن بنجس بطانة
 صلح على طهارته في موضع الجماعة ثم يجز في الاصح فرش فعليه في مكان نجس
 وقام عليها جازت صلوة ولو لم يفرشها لم يجز ولو صلح في الحمام والمخزج
 والمغبرة بكبر وقيل لا بكبر في الحمام اذا وجد مكانا طاهرا وثوبا يستوعونه
 ولم يكن فيه صورة تماثيل ولو قام على النجس مقدار قوله سبيل رنة

تعبير

الا على ضد صلوة اما لو اشتغل في موضع اخر على الفور لا يفد التجرد بتأدية
 باحدى قدميه والجهة الاولى بباركبتين واليدين لم يلزم ولو كانت كما شئت
 انما سنة في موضع سجوده فقيه روي بان فلو صلح على مصلا في مكان نجس
 بصف ما تحته يجوز وقيل لا يجوز ولو اصابه ومن نجس اقل يدرهم
 ثم انبسط فزاد قالوا يمنع الصلوة وقيل لا يمنع لا بأس بأس بالصلوة
 على الاثار الذي يمسح به اعضاء الوضوء لكن غيره **اول فصل**
في الاذان ولو صلح في المسجد اعله باذان واقامة او بعض
 اعله فانه يكبره لغيره ولباقين ان يعيد الاذان والاقامة وهذا عندنا
 وعندنا ثلث فاع لا بكبر وهذا المستلح في الحاصل بناء على مسئلة اخرى
 وهي ان تكرار الجماعة لصلوة واحدة في مسجد واحد هل يكبر في كل مو
 ضع بكبر تكرار الجماعة بكبر تكرار الاذان وفي موضع لا بكبر لانها من
 سنة الصلوة بجماعة وروى عن ابي يوسف ومحمد انما يكبر على سبيل
 التداخي والاجتماع وقيام الامام في الحراب واما اذا اقام الصلوة
 بواحدة او اثنين في ناحية من المسجد فلا يكبر **ليس** على النساء اذان
 واقامة وان صلتين بجماعة لاح الاعلام فيما فيه الاعلان فلا يليق
 بهن فان فعلن فاسعلن واذا لم يكن في المسجد الاموذن فالافضل
 ان يصلح باذان واقامة وحده في مسجد وهذا اجت من ان يصلح في
 في مسجد اخر بجماعة ثواب الاذان ادون من ثواب الاقامة ولو سمع الا
 الاذان وهو عشي فالاول ان يعف ساعة ويجيب قال النووي شارح

مكرر
بالاربعاء اعضاء الوضوء

تكرار الجماعة لا يكبر تكرار
 الاذان والاقامة في
 مسجد واحدة في
 المسجد

مسلم متابع المؤذن مستحبة لكل من سمع من طاهر وجنب وما يرضى اذا لم يكن في
 خلا أو جماع وان كان في الصلوة قال بعض الشافعية يجب لعموم قوله عدم من
 يجب الاذان فلا صلوة له وقال بعضهم يجب في النافلة دون الفريضة وقال ابو
 حنيفة لا يجيبه لان في الصلوة لشغلا وان كان قاربا قطع وتابع المؤذن اخط
 اختلفوا عند سماع كل مؤذن ام لا اول فقط او لمؤذن مسجد وعن عائشة
 اذا سمع فالعمل بعده حرام وكانت تضع مغزلهما وينبغي ان يكون المؤذن
 مهيبا ويتفقد احوال الناس وينجز بالمتخلفين عن الجماعة ولا ينبغي
 لاحد ان يقول لمن فوف في العلم والجاه حان وقت الصلوة سوى المؤذن
 لانه استغفال لنفسه وسنة الاذان في موضع عال والاقامة على الارض
 وفي اذان المغرب اخلافا للمشايع روى عن ابي حنيفة وابي يوسف القوم
 اذا صلوا في مصر جماعة الظهر والعصر يقرأ اذان واقامة فقد اخطوا
 السنة واغوا فدل انهم باوه واجبا وعن عطاء من شى الاقامة اعا
 الصلوة وقال الا واعي بعد ما بقى الوقت وقال مجاهد من شى الاقامة
 في استغري بعد صلوة لا يحل اخذ الاجرة على الامامة والتأذين بها
 شرط فان علموا احتياجهما واجمعوا في كل وقت شيئا فحسن وكل لهما
 لانه هو امانة ولو خافت بعض اهل المسجد الاذان فصلح بجماعة
 فلبقية ايضا ان يصلوا بجماعة لان الاول لم يكن على السنة الاجابة
 بالقدم لا بالقول ولو كان في المسجد لا جواب عليه **فصل**
 في شروط الصلوة عديا ان يمكنه ستر العورة بالدهون بالملء يليه ولو

مطالع

مطالع
في الاذان

قد

قدر على طين بالخط بعورته ان علم ان يبقى عليه الى آخر الصلوة لم يزل الا كذلك
 كما لو قدر ان يخلص عليه ورق الاشجار **وفي** بحر المحيط يصلح العورة وحلها متبا
 عدين وان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة
 ويضع يديه بين فخذي يديه يامى ايماء ولا يقوى قول من قال هذا في النهار
 وفي ظلمة الليل يركعون ويسجدون لانه لا اعتبار لستر الظلمة المستجب
 في الصلوة ثلثة اذاب قميص واذا روعامة وان صلح في اذار جان
 مع الكراهية وان كان رقبيا لا يجوز **وان** صلح في قميص مخلول الجيب
 ان وضع بصره او بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز صلوة وحقيقة
 الرؤية ليست بشرط لان امكانها بلا تكلف يكف وعن الامامين
 انه ليست بعورة في حق نفسه فلا يفسد بوقوع بصره ولو لم يجد العاري
 الا جلد الميتة التي لا يدبغ لا يستر به نجاسة الاصلية بخلاف الثوب
 الجنس لانه نجاسة عارضة حتى جاز بيعه ونجاسة الجلد اصلية حتى
 لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان اتعا ما خلق الثوب نجسا وخلق
 الجلد بالبطون باع الا انه مادام حيا لا يعطى له حكم النجاسة
 يصح بناء العصر على تحريمه الظهر وبناء الغرض على تحريمه النقل
 وعلى عكسه والفضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا وركن عند
 ابن فاع يشترط لكل صلوة تكبيرة على حد ولا بد ان يكون التكبير
 قابضا على ادراك الامام وسورا كع فكبر وهو الى الركوع اقرب
 فسدت صلوة ويجعل باطن كفيه الى القبلة في التكبيرات التي

مطالع
في لباس الصلاة

في الصلوة والى السماء في التكبيرات التي في الحج كما في الدعاء الآية الحج فيجعل
 باطن كفيه الى الحج ولو قال الله اكبر كبراء لا يفد لانه اشباع وهو لغة
 قوم وقيل يفسد لانه من اسماء اولاد ابليس وان هذا في قوله بان قال
 الله اكبر الحسن من حيث الدين لانه بتقلب استغفار ما فيفسد الصلوة ويكفر
 لو تعدد الشك وان هذا في آخره بان خلد الالف بين الراء واللام فهو اشباع
 ولكن الحذف او وان هذا الهمزة من اكبر نفس الصلوة ويصح الشرع بقوله
 بسم الله قال ابو حنيفة يصح بقوله الله لان التكبير هو التعظيم لغة وهو ما
 صل لكل اسم من اسماء الله تعالى وقال الجرجاني في فرض الغائب عن الكعبة
 اصاب عينا لقوله تعالى قولوا وجوهكم شطر ولا فصل في ذلك وفا بدت
 الخلاف يظهر في اشتراط نيته عن الكعبة ففرضه بشرط وعند غيره لانه
 بشرط وفي الخلاصة اذا لم يستال القبلة وتحرك وصلح فان اصاب
 القبلة جاز ولا فلا ولو سئله ولم يجبه وتحرك وصلح ثم اخبره
 بانه لم يصح لا اعادة عليه وفي النخبة لو كان نوافلا لاسدلال بالنجوم
 على القبلة لا يجوز له التحرك لانه يحرك فوفه ولا يستخرج اهل ذلك الموضع
 يستخرجهم ولو كبر وغفل عن النية ثم نواها يجوز كالصوم
 ثم اختلفوا فقيل انه يجوز الى البناء وقيل الى ما بعد البناء وقيل
 ما بعد الناحية وقيل الى الركوع سند في الفرض وشغل الفكر
 بالتجارة حتى اتم صلوة لا يستحب اعادته ولم ينقص اجزا اذا لم
 يكن التفسير منه والنية ان يعلم بغيره اني صلوة يصلح حتى لو سئل

اجاب

مطلوب نية الصلوة

والشبهة

والترجيح في السنة والصلوة من المذهبين

اجاب على الفور انها ظهر او عصر وان لم يغدر على الجواب الا بناء على لم يجز
 وقال محمد النية بالقلب فرض وذكرها باللسان سنة وقيل ذكر اللفظ
 ع الا اذا لم يطمئن قلبه بدون الذكر وفي الحاشية الاولى ان ينوي الى
 اعداء الركعات مع نية الفرض والسنة فيقول نويت ان اصل سنة الظهر
 اربع ركعات مثلا وقيل لا بشرط نية عدد الركعات لانه لما نوى الظهر
 فقد نوى عدد ركعاته حتى لو تلفظ به يكون مكروفا لانه عبث لا حاشية
 اليه الا في نية الفرض ان يقول نويت اليوم لانه لو قال الوقت وقد
 كان الوقت خارجا وهو لا يعلم لا يجوز اما اذا قال ظهر اليوم فيجزيه سواء كان
 الوقت باقيا او خارجا ولو نوى نية الفضا يجوز اما لو نوى الفضا نية
 الاداء لا يجوز الا اذا كان مقيدا كما يقال نويت اداء ظهر الاصل الرجل
 لو صلى الفرض ولم يعلم ان معناها يستحق الثواب بفعلها والعقاب بتركها
 لا يجزيه وعن محمد ان من نوى يد الصلوة التي كان القوم فيها فلما انتهى

الى القوم عدت النية عنه عند الشروع جازت صلوة وبكفي مطلق النية
 في السنة والجمعة او في غيرهما لا نوافلا الادب ما فعله الش
 ريع مرة ونذكر في السنة ما اظهد نية عدم والواجب ما شرع لا كمال الفرض
 والسنة كمال الواجب والادب لا كمال السنة كذا في البراذي افصح المكتوبة
 فظن انها تطوع فصل على نية التولي تطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة
 به لان عدان النية لكل جزء من اجزاء الصلوة متعذر بشرط قران
 النية في الجزء الاول ولو نوى الا فداء بزيد فاذا هو عمر ولا يجوز
 في صلاة الا انما قبل ان يركع

اتم المكتوبة فظن انها
 تطوع فصل على نية التطوع
 لان قراءة النية المكتوبة
 من اجزاء الصلوة متعذر
 بشرط قران النية في الجزء
 الاول فافهم فان
 ولو نوى الا فداء بزيد
 فاذا هو عمر ولا يجوز
 في صلاة الا انما قبل ان يركع

وفي التوازل لو شرع في صلوة الامام قبل الامام وهو يعلم به بصير شارعا
 مع شرع الامام لانه قصد الشروع مع الامام لا في الحال ولو شرع في صلوة
 على ان الامام شارع فيها فاذا هو لم يشرع في صلوة لم يشرع في القنية
 لو اقتدى بامام ونوى فضا آخر لا بصير شارعا اصلا كذا اذا وقع تكبيره قبل
 تكبير الامام ولا بد لمن يصلي صلاة الجنازة ان يقول دعاء الميت في
 التوفيق يقول نويت صلاة الجنازة وثاء الله تعالى و صلوة على النبي و مع
 ودعاء الميت ومن ادرك صلوة الجنازة ولم يغفر له ذكره وانثى يقول نويت
 ان اصلي الصلوة على الميت الذي يصلي عليه الامام ولو كان ذكر فلا بد من نيته
 في الصلوة وكذلك في الانثى وكذلك لصبي والصبي ولو كان المصلي اما ما
 فلا بد ان يقول نويت ان اصلي صلاة الله تعالى ودعاء لهذا الميت المذكور اقراء
 للامام **فصل في الامامة** اللفظ فقرا الجماعة سنة مؤكدة
 يشبه العاجب في الاثم بالترك لقوله يوم الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف
 عنها الامنافق فقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على السنة وان قيل انه واجب وفرض عين
 او كفاية ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذير وبما ثم الجحيم بالسكوت وقيل
 لا مسجد في محله فخر مسجد اخر لكثرة جماعته فالصلوة في مسجد افضل
 وان قل جماعة لانه يكون صلوة مع الجماعة ويرعى حق المسير وان كره
 امامه بفسقه او حزن او لعدم احسانه في الركوع والتجويد يجوز ان يحضر
 الى المسجد الاخر لانه حينئذ يكون صلوة خلفه مكروية وان كان كراة له
 نيا وي لا لعنه مدفوم في الشرع فالعيب عليه ولا كراهية في امامته ولو

امام ولو كان المصلي
 جماعة نويت ان اصلي
 صلوة الله ودعاء
 لهذا الميت المذكور

حض لمسجد آخر لو اعظم فيه ما دون مسجد جاز لان فيه نواهي ثواب الجماعة
 ونواهي اجتماع النصيحة **رجل بنى مسجدا في سكة** فاحتاج الى العمارة فنارعه
 اهل السكة في العادة كان البان اول في العار من اهل السكة في العادة ولو
 نازعه في نصب الامام اهل سكة كان ذلك اية الا اذا عين لذلك رجلا وعين
 اهل السكة رجلا اخر اصليح من عينه البان في لا يكون البان او ما ولو يترك
 جماعة لا اشتغاله بالغفلة ليدلوا ونهرا لم يقبل شهادة حديث الذي روي
 وفي القنية قراة القرآن عذر لترك الجماعة لا دايما وقيل عذر اذا استغنى
 ستغفر اكثر اوقاته بالاستغفار فيها وفي تحفة الفقهاء قال مشايخنا العالم
 بالسنة اذا كان ممن تجنب الفواحش الظاهرة وغيره اوردع منه لكنه غير عالم
 بالسنة فتعذر العالم او لو كان احدهما اوردع والاخر اكبر سنا وهو اولى
 اذا لم يكن فيه فسق ظاهر ولم يكن مشاهير لقوله عزم الكثير الكثير ولو اختلف
 امامه بقة بالشارع في ما لم يتراء امامه وقيل يثنى فيما يخاف لا فيما يحجر
 وقيل يثنى في سكتة ولو حلق الامام في السجود كبر للافتتاح ثم يثنى ثم يكبر
 للخطا خطا ولا يدرك ولو ركع وسجد فسدت صلوة وفي القنية لو رفع
 رأسه من ركوع او سجود قبل امامه قتل يثنى ان يعود وقيل توقف حتى
 رفع الامام رأسه ولو اقتدى على سطح وقام بخذاء راس الامام ذكر الخلو في
 لا يجوز والسهر حتى يجوز اقتدى بامام وفي زعمه ان فلان ولم يكن جاز
 وان اقتدى بفلان لا ولو دخل المسجد والقوم في الصلوة ولم يكن
 بين الصف فرجة توقف حتى يحى آخر فان لم يجيئ او كان الامام في

اول هذا الفصل

البر البركة

مطلب

الركوع جنب رجلا من الصف واقام على جنبه وقبل الاولى في ذاتا ان يقف وحده ولم يجذب شخصا لان اكثر الناس جايلون ولم يطع لفظة الفساد وان لم يكن في صف الاخير فرجة وكانت في الاولى جاوز وقام فيها ولو دخل المسجد والقوم في الصلوة قام في الجانب القليل من الصف وان كان جانيا **●** وباقام في الجانب اليمين ولو نسي الامام القنوت فركع ولم يركع القدم معه فتذكر في الركوع فعاد الى القيام وقراء القنوت فسدت صلوة القوم وون الامام لان فعل الجماعة فرض وفعل الامام القنوت او تكبيراته الزوائد في العبد بين او القعدة الاولى او سجدة التلاوة ترك الجماعة ولو ترك الامام القعدة الاولى في الفرض فلما قام عاد اليها او ذكر انه لم يكن له القعود بنوم في الحالى ولو عاد لامام لا يعود القوم معه تخفيفا للمخاض **●** وقيل يعود مع القوم ولو اقتدى الامام في العجاء وبينهما قدر صفيين او اكثر لا يصح ولو دونه يصح وكذا الحكم في الجامع بخلاف مسجد المحلة وفي البراري والفاسل في مصلي العبد لا يفد وان كبر واختلف في المتخذ لصلوة الجنائز وفي النوازل جعله كالسجدة والعبادة وان لا يمنع الفاصل فيه الا في الجماع القديم مخوفهم فان ربه كان يحتوي على اربعة آلاف استطوانه كذا ذكره الشيخ مظهر الدين في تاريخ خورزم وجامع القدس الشريف اعني ما تشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبيضاء ولو اقتدت امرأة بشابة يكره صلواتها ولو نوى الامام صلوة امرأة ولم تكن حاضرة فحزرت قبل لا يجوز صلواتها وكلام

تطوع واقتداء بالفرض بالنقل لا يجوز في الصلاة لو ترك الامام

الرجل النساء فقط ان كان في داخل المسجد فغير مكره وان كان في خارجه فمكره الا ان يكون واحدة مشتمل محرفة عليه بالنكاح وكوكان بين الامام والجماعة حابط بحيث لو نظر الجماعة لم يربوا الامام فسدت صلواتهم الا اذا كان في حابط باب بحيث لم يشبه حال الامام على بعض الناس برقية الامام او با سماع صوت المؤذن وفي المقدمة لو اقتدى رجل رجلا صلح وحده في الرقة الاولى بعد قراءة فاتحة مخفيا بعيد هاجرا ولو شك الامام في صلوة ولم يدع هذا موضع قعدة الاولى ام لا فليفت على مكانه فنظر الى القوم ان قاموا قام ويعد واقعد جاز كذا في المقدمة لو ان رجلين اقتدى الامام معا في بعض صلوة ونسي احدهما كم ادرى صلوة الامام ونظر الى الآخر كم صلح حتى انه صلى ذلك المقدار فسدت صلوة **●** والنبين لا يجوز اقتداء المعذور بمعذور اخر ان **●** يختلف عذرهما فان اخذ جاز ولو شرعا في نقل وافدا ثم اقتدا احدهما في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز وعن هذا كرهه الاقتداء في صلوة الرغائب وصلوة البراءة وليلة القدر الا اذا نذرت كذا ركعة بهنذا لامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف لا لزام ما لم يكن في الصدر الاول وكل هذا التكليف لا قام امر مكره وهو اداء النقل بالجماعة على سبيل التذاعي فلو ترك امثال هذه الصلوة ليعلم انه من الشعا بد فحسن ولو تعذر قدم المأموم على قدم الامام قليلا لا يجوز كيف ما كان وقبل يجوز ما بينت المحاذات في شئ من القدم والاصح ان

مكره

ان الاعتبار بالساق والكعب فان قصر فيه لم يفسد فان اجتمع ولم يفسد وعذر
 من ينبغي ان يجتهد حتى يجمع قدرا الغرض فان لم يدر صلي بلا فداء فان قرأ صلي
 ما ذكر فسدت صلوة وصارت بمنزلة الكلام وكان الحرسايتون يفتنون بجوارا
 لصلوة بذلك الفداء لكنه لا يقدر به غيره ولو فدا حرفا مكان حرف آخر ولم يتغير
 المعنى وهو في القراءة كالمسلمين مكان المسلمين لا يفسد عند الكل اما اذا لم
 يختلف المعنى لكن ليس في القرآن كالحج والقيام عندهما لا يفسد وعند من يفسد
 فان تغير المعنى وليس مثله في القرآن فسد عند الكل ولا عبرة بقرب المخرج
 وانما العبرة لانفاق المعنى عندهما ولو جوهرا مثل عنده والاصل انه ان امكن
 الفصل بين الحرفين بلا بلفظ كالصناد مع الطاء بان فداء الطالحات مكان
 الصالحات فسد عند الكل وان لم يمكن الفصل لا يفسد كالطاء مع الصاد
 والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلفوا فالأكثر على انه لا يفسد لعدم
 البلوى وعن ابي منصور القراءة في كلمة فيها عين او حاء او قاف او طاء او ياء
 وفيها سين او صاد ففداء السين مكان الصاد او بالعكس جاز ذلك
 الغاية وان لم يكن واخذ من هذه الحروف مع السين او الصاد وتغير المعنى
 نحو الصمد بالسين او المغضوب بالطاء ولا الضالين بالذال او الطاء
 فيل لا يفسد لعدم البلوى وكثير من المشايخ كالا امام الصغار
 ومحمد بن سلمة افتوا به واطلق البعض بالفساد ان تغير المعنى
 لان القوام به يصح العشاء وحده ففداء الفاتحة او بعضها فناء رجلا ن وا
 متديا به يحرق فيما بقي وقيل يحرق ان لا يفسد الامامة الجنب والمحدث

ان سمها

ان يتما كان المحدث او بالامامة ولو ظهر للمصلح ان صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار
 بقدر الممكن وقيل لا يلزم الاخبار لانه ما سكت عن معصية بل من خطاء
 معفو عنه قال صاحب القنية بهذا الصريح السواء يمنع الاقضاء كالانها عند
 اب يوسف وقال محمد لا يمنع الا ما يجري فيه التغير والاول اصح لانه رواية
 عن ابي ذر وكل فرض بعده نفل فالفضل ان يشترح الى النقل يمينه او يساره
 او ينادي او يرجع الى بيت مقدم او اماما او مصليا وحده وان ثبت في مكانه
 و تنقل جاز والاول اولى تكثير الشهود وقيل بتقديم المقتدى ويتأخر الامام
 بخالف حالة النفل حالة الغرض وسحب للامام في فرض لا تنقل بعده ان
 يتحرك بوجهه الى القوم الى عين القبلة وهو جازا يسارا لمصلحة اذا لم يكن
 كناية مبوق فان كان الحرف لا الى وجه المصلح شرع في الرابع قبل الظاهر
 واقبحت كان الفاضل النسخ يفتح اولا بالامامة فلما وجد عن الامام رواية
 انه يقطع على رأس الركعتين يفتح به ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى
 لشهادته وان قام ولم يتم جاز ولو سلم الامام قبل فداء المقتدى من الا
 دعية سلم مع الامام لا عند محمد يخرج سلام الامام بخروجه بسلام نفسه
 او لا المتعد لمقتدى اذا فرغ قبل امامه من التشهد وسلم جاز حتى لو
 اعترض الطلوع بطلت صلوة الامام فقط خمسة اشياء اذا تركه الامام تركه
 المقتدى وثابع الامام القنوت اذا خاف قوت الدكوع وتكبيرات العبد
 والتعدي الخ خاف الاول وسجدة التلاوة والسهو **فصل**
في القراءات رجل فداء في صلوة المحدث بالله والرحمن والرحيم

وكان ينتقل من سورة الى سورة والسنة بعد الفاتحة سورة واحدة
 روى الحسن عن ابي ان قال لا يجب ان يقرأ سورتين بعد الفاتحة
 في المكتوبين حتى لو قرأ سورة فاستقصى بها فزاد اخرى ليطول
 القراءة لا يجب ذلك والركوع افضل ولو قرأ لا يكره وفي النوافل لا
 بأس به ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية بكرة الا في النوا
 فل وبكرة قراءة اولي السورتين واخرهما بكرة النقل من سورة وكذا
 من آية الى آية ويكره ان يفصل بين الركعتين أو سورة او سورتين ولو قرأ
 في الاولى فل يا ايها الكافرون وابتداء في الثانية انا اعطيناك ثم تذكر
 ينقطع ويبدا اذا جاء فخر الله وقيل الكون وكذا لو قرأ في الاولى فل يا
 ايها الكافرون وابتداء في الثانية لم تذكر ثم تذكر بآية ولو خاف ان ي
 او اثنين او ثلث انتهى جهره ولا يعيد في الآية اذا سمع رجلا او رجلا ن
 لا بكرة والجهر ان يستمع الكل والسوية في القراءة باعتبار اللفظ لا با
 اعتبار الالفاظ حتى لو قرأ في ركعة الجديد يستمع وفي ركعة اخرى اذا وقف
 يكون في اللفظ وان كان اذا وقع اكثر من جهة الآية ولو قرأ في الر
 كعة الاولى من المغرب والعصر في الثانية وبل لكل لا بكرة وقيل بكرة
 لان الاولى ثلث آيات والثانية تسع وبكرة الزيادة الكثير ولا بكرة زيادة
 آية او اثنين قال علماء ونا ينوي بالتلاوة في الاخير بين الذكر والدعاء
 لا بعداء القراءة وفي القينة قراءة الفاتحة في الاثنين على قصد القراءة بكرة
 وقيل لا بكرة ويكره تعيين سورة شيء من الصلوة قال الطحاوي وهذا

في سورة البقرة والاشهاد بآيات سورة فاتحة

ان الانسان في صلاته

اذا اعتقد ان الصلوة لا يجوز بغيرها اما اذا لم يعتقد ذلك ولازمها لا
 له ايضا وافضل ثوابا لا بكرة وفي الخلاصة القراءة في الحضر بغيره في
 الركعتين اربعين او خمسين او ستين سوى الفاتحة الى مائة آية ويتنهي ذلك
 على اختلاف احوال الناس في الصنف والثناء وحن صوت الامام وقوة
 القوم وضعفهم فيقروا بحسب ما يبدون مصلحة وفي كفة الفقهاء عن اباح
 قدر قراءة الفجر للمقيم ثلاثون الى ستين سوى الفاتحة في الاولى وفي الثانية
 ما بين عشرين الى ثلثين وفي الظهر في الركعتين جميعا سوى الفاتحة مثل القراءة
 في الركعة الاولى من الفجر والعصر والعشاء يقرأ في كل ركعة قدر عشرين
 آية سوى الفاتحة وفي المغرب بفتح الكتاب وسورة من قصار المنفصل قال
 وهذه الرواية اجب الى وقال متابعنا للامام العمل باكثر الروايات قراءة
 في مسجد له قوم زهاد وباطلها في مسجد له قوم اوساط وباطلها في
 مسجد يكون في شوارع الطريق عمدا بالروايات كلها وفي الوتر يقرأ الفاتحة
 الكتاب وسورة ولا يتوقف فيه ويقرأ احبنا سبح اسم ربك الاعلى وقل
 يا ايها الكافرون وقل هو الله احد ولا يواطى عليه وهذا افاضل الدين
 عة وان صلى وحده يقرأ كيف شاء ولو حصر الامام عن القراءة بعد ما
 فزاد مقدار ما يجوز به الصلوة فتح له رجل فاخذ الامام قال بعضهم ضد
 صلوة الفاتحة دون الامام وقال بعضهم يفسد صلوة كل واحد من
 الامام والفاتحة وقال بعضهم لا يفسد صلوة واحد منهما ولا ينبغي للمعتدي
 ان يفتح من ساعته فربما يذكر من ساعته ولم يكن القراءة الا بالفتح

فهو عذر ولا يصح ان التخنخ لتزيب القراءة لا يفد الصلوة وقبل ان
كان للتخمين الصوت ان ظهر به حروف نحو الخ بالضم والفتح يفسد عنده وعند
ايه يفسد لا يفسد وهو اختيار الجمهور **فصل في الذي يكره الصلوة**
ويفسد بها ولو اخرج الثياب والعمامة التي يلبسها بين الناس يقال لها ثياب
فاخذت ولبس الثياب الذي والعمامة التي يلبسها في بيته للعمل يقال لها ثياب
البدلة وصل في يكره صلوة لان فيه ترك العظيم للصلوة ولو فعل ذلك للتذلل
او التواضع فهو جائزة بدون الكراهة وفي البراري لو لبس فرجياً ولم يدخل
بده في يكره اختلاف المشايخ فيه والمختار ان لا يكره **وفي بعض النسخ يكره**
وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلاف المشايخ ولو بسط كيه وسجد
عليه يتقى الزراب عن وجهه يكره لانه يزار عن التعبد ولو كان يتقى ثوبه يكره
وان اتقى حر الارض وبردتها لا يكره لانه يؤدى الى تكميل السجود وذكر الصغار
اذا سجد على كفه ان كان لوقاية الوجه يكره لانه يرفع وان كان لوقاية العمامة
لا وقال الحلواني من اراد ان يصلي على فباء جعل كتفه تحت رجليه وسجد على
ذيله لان الذيل في ساقط الذيل **وطهارة موضع القدمين في القيام شرط**
وفاقاً وموضع السجدة فيه خلاف ولانه يتادق بالانف وهو اقل من
قدرا لدرجته لان السجود على الذيل اقرب الى التواضع لتقربه من الار
ض ومن صلى وهو مشدود الوسط لا يكره وكراه الصلوة في ارض الغير
بلا اذنه ان كان فيها لذرع او الكرم الا اذا اعلم عدم طهارة اذا راى
لا يكره الصلوة مع احام يلبس الحرير وقيل يكره وكراه بعضهم احداث

الطافات

الطافات في المساجد لان فيها شبهة اختلاف المكان موجودة وكذا قيام
جل خاف وجد فيه فرجة لقوله ثم لا صلوة المنفرد خلف الصف وهذا
محول على الكراهة وفي الكمال يكره تقيض العين وتقيض النعم واليقظة
وفيهام الامام في غير المحراب بغير ضرورة **وبكره لبس ثوب فيه تصاوير**
لانه يشبه حاصل الصنم ولو كان الصنم في بدنه لا يكره لانه مستور بان
لثياب وحاصل الكلام كره ان يكون الصورة في احدى جهات الست
الا ان يكون تحت بجله المصلي فانه لا يكره وفي الباقي يكره على التفريق
حديث جبرائيل ان لا تدخل بيتاً فيه كلب او صورة وهذه الحديث معلول بعلة
التعظيم بالاتفاق بدليل عدم الكراهة اذا كانت بجله لاستلزامه
الاهانة ولو صلى الى صورة صغيرة او مقطوعة الرأس لا يكره لانها لا تعبد ولو
صلى الى تنورا او كانون يوقد فيها نار كره لانه تشبه لعبادتها **وقيل**
يكره عند التنباح بالاصابع خارج الصلوة على مذهب الامام الاعظم
اختلاف المشايخ قال بعضهم كره لقوله ابن مسعود نبح وتحصم وتذنب
ولا تحصم ويكره قتل الغنم في الصلوة ولكن يرميها ويكره المدور بين
يدي المصلي وثالث شرطين الاول ان لا يكون بينهما حاجل او رجل فابم
او قاعدا طهره الى وجه المصلي او ستره بقدر الزراع وغلف الاصبع
والثاني في موضع سجوده ان كان في الصحراء او في المسجد الجامع الذي
له حكم الصحراء وما غيره من المساجد في بط القبلة وفي القبلة **العظيم**
لا يجوز المدور بين يدي المصلي في المسجد الى حاجب بلا حاجب من ا

استطاعة وغيره الا اذا كان كبيراً وتكلموا في هذه قبل اذا مرت بين يدي
 المصلح مقدار ما بينه وبين سبع ثلثة صفوف لا يكره ولا يكسر ولو كان
 المصلح على الدكان فلا ياتى الماد اذا كان بقدر قامة المات ويا ثم انفلو كان
 غير مدافع ويجازى بعض اعضاء المات بعض اعضاء المصلح حتى لو كان
 المات على فدرس ياتى مع ان بعض اعضاء الراكب وهو النصف الاعلى كاذى
 بعض اعضاء المصلح وهو النصف الاسفل الا التقات في الصلوة انما يكسر اذا
 لوى عنقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة من غير حاجة بحيث
 لا يكون صدره عن القبلة ولو نظر نحو خرة عينه يمينه ويساره من غير ان يلو
 عنقه لا يكسر لانه عدم يلاحظ اصحابه في صلوة بموق عينه ولو سجد اراد به الاعلام
 في الصلوة لا يكره وكذا لو سجد لدفع ماري بين يديه او في يدينه والجمع بين تسبيح
 وايماء يكره قراءة القرآن في الحمام يكره برفع صوته تجنب سمع هو وبدونه
 لا يكسر وكذا لا يكره الصلوة في الحمام ان كان فيه مكان طاهر اولم يكن فيه
 تماثيل الحيوان وكان اسماعيل الذاهد بصلياً مع الخوا دم ولو شرع الصلوة
 بالاخلاص ثم خالطها الرياء لغيره للسابق ولا رياء في الفرض في حق سقوط
 الوجوب واختلفوا في نقش المسجد بالذهب والفضة والاصح انه لا يكره
 لان فيه عناية بين الله وذلك حسن وعبادة وفي ذلك تنقيب الناس في
 الجماعة وتعظيم بين الله لان العباس زين المسجد الحرام في ابي هلبة
 والاسلام وكس عمر بن الكعبية وبنى داود مسجد بين المقدس من
 المرمر ووضع قبة فوقه على راس القبلة وضع حجر الحجر بضئ اثني عشر

جبلا وكانت النساء تغزلن بضوئها في ظلم الليل وكبر النعوش على
 المحراب وحايطة القبلة لأن في ذلك شغل قبل المصلي إذا انظر ولوا ابتلع في الصلوة
 شيئا بين لسانه لا يفسد وإن كان قدر حبة في الأصح واختلف أصحابنا في مدة
 عمل الكثير قال بعضهم الزايد على الثلث كثير وقال بعضهم الثلث كثير حتى لو
 رمى بأصبعه المجرى ثلث حركات فسدت صلوة وقيل كل عمل لا يمكن إقامة إلا
 باليدين عادة كشدة الأزار وكورا العامة فلكبر وكل عمل يمكن إقامة يدي
 واحدة فقليل ما لم يتكرر وقيل لو عمل عملا لوراءه إنسان يعلم أنه ليس
 في الصلوة فسدت وإن شك لا يفسد لأنه قليل هذا هو الأصح وذكر في
 الينابيع لو مشى المصلي معذرا صفا لا يفسد وإن مشى أكثر من ذلك فسدت
 - الأذا توقف ثم مشى ولو عبث لجنبه أو حكل جسده مرة أو مرتين لا يفسد
 وكذا لو فعله مرارا فبين كل مرتين توقف وإن نالت فسدت رفع اليدين
 لا يفسد الصلوة وقيل يفسد والأصح الأولى بالأخرية ونيتة إلى صلوة أخرى
 كذا في القنية وفي البراذي رفع اليدين لا يفسد الصلوة في المختار لأن
 مفسد هالم يعرف قربة فيها ولو تنف شعرة أو شعرتين لا يفسد وإن
 لا يفسد تنف ثلثا ثلث مرات في ركن واحد ورفع يديه في كل مرة وإن لم يرفع
 في الأمانة فهو واحد وختل الحية بقربة أو ضربات لو خشي إذا فيها
 لا تفسد ولا يكره ومع الأمن منها يكره وإن مشى أمامه فقتله لا تفسد
 ولو ضل قائما على عقيب أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجله عن الأ
 رض بجزءه المصلع إذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا سا

يجوز صلوة في قول ابي ح ومحمد وعليه الشهور **فصل في الوتر**
 والنوافل قنوت الوتر دعاء لا قيام وهو اللهم اناستعينك وتستغفر
 وتستر لي ونور من بك وتتوكل عليك وتثني عليك الخير كله شكر
 ولا تكفر ولا تخلف وتترك من يفرحك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
 ونسبح ونخضع ونخضع ونخضع ونخضع عذابك ان عذابك بال كفر ملحق ومن لم
 يعرف هذا الدعاء يقول يا رب ثلاث مرات **وضوء** وقبل اللهم اغفر لي ثلاث
 مرات وقبل اللهم آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو
 قتلت بغيري العديبة جاز كذا في المينة ولو كان المصلح يعتقد يا قال محمد
 لا يفتن لان الصحابة اختلفوا في انه من القدران والمقتدى لا يقراء القرآن
 خفية فلا يقراء ماله شهرة القرآن ولهذا الشهرة قالوا لا يقرأ الى الحيا
 بض والجنب احتياطا وان كان اسما يجر وان كان منفردا فله الخيار
 في الجهر والاعفاء وقال ابو يوسف بقراء المقتدى القنوت وبخافته
 الامام والمنفرد وهو المختار والجماعة في الوتر في خارج رمضان يجوز
 وهو اختيار صاحب القدور وفي الخلاصة جازت مع الكراهة ولو ترك
 الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصلوا التراويح مع الامام لانها تتبع للجماعة
 عمة ولو لم يصل التراويح مع الامام فلا ان يصل الوتر معهم **وبين التراويح**
 مع الجماعة لكن سنية الجماعة فيها على سبيل الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد
 عن اقامتها كانوا مسلمين ولو اقامها البعض مع الجماعة فاما
 لمختلف عن الجماعة تارك الفضيلة لان افراد الصحابة روى عنهم

الترك رجل دخل المسجد والامام في التراويح يصل الغشاء اولاً ثم يتابع الامام
 والاصح ان يترك السنة فيل لو ترك التراويح يقف ما لم يدخل وقت التراويح
 اخرى وقبل ما لم يقف رمضان والاصح انه لا يقف ولو غلبه النوم بترك
 التراويح وكذا على السطح في شدة الحر والاصح ان لا يقف على جنس ترويضات
 مكروه ولو صلى التراويح في بيته وحده والناس يصلون في المسجد
 ترك السنة ولم يكن مريضاً ولو لم يجد في كل شفع نية جاز وانتظار
 الى تكبير الامام نية **واذا** وقفا قاعدا يجوز ولو صلى ترويضاً بتسليم
 او لكل بتسليم وفقد موضع القعود جاز مقتدى كذا التراويح في
 مسجدين جاز والامام لا يجوز وفي جوامع الفقه بترك للمقوم ان يصلوا
 بين كل ترويحين ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام **ولو ادرك**
 بعض التراويح او ترويع الامام ثم يصل الباء وحده الاسراع في الترويع
 والاركان لا يترك قبل بقراء في التراويح مقدار ما يقراء في المغرب لان
 التراويح اخف من اخف المكتوبات والمتأخرون يفتنون في زماننا
 بثلاث ايات فصاروا في طويلة حتى لا يمل القوم ومعد احسن فان
 الحسن روي عن ابي ح اذا قراها في المكتوبات بعد الفاتحة فقد احسن
 ولم يسيئ فما ظنك في غيرها وبكره النافلة مع الجماعة خارج
 رمضان على سبيل الاتفاق والاجتماع واما لو اقتدى واحد واثنان
 لا يكره وفي الثالث اختلاف المشايخ وبكره الاربع بالاجماع
 وقال صدر الشهيد لو صلى الامام النافلة مع النافلة في

ناحية المسجد قبل الاذان والاقامة لا يكبره وصلاة اول ليلة الجمعة من
 رجب اثني عشر ركنة بدعية بذمة فاعلمها وكذا يكبره في الليلة النصف
 من شعبان مائة ركعات صلوة التسبيح فقد اوردوها الثقات وهي صلوة
 مباركة وفيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة رواه العبد وابن واين
 عمره عن النبي عم وصفته ان يكبر ويقراء سبحان الله ثم يقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة ركعة ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة مثل سورة والضحى ثم يقول سبحان الله اثني عشر مرة ثم يكبر
 ويركع ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله الى اخره ثم يرفع يديه ويقول سمع
 الله لمن حمده ربنا كل الحمد ويقول سبحان الله خمس عشرة مرة ثم يكبر ويسجد
 يسجد ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله خمس عشرة مرة ثم يكبر ويسجد
 ويسبح ثلثا ثم يقول سبحان الله اثني عشر مرة ثم يقول سمع
 الله ثم يقول سبحان الله اربعين مرة واحدة وبعدتين هكذا
 بقوله في كل ركعة وكان كله خمسا وسبعين مرة ولا يعد بالاصابع
 فانه يقدرا ان يحفظ بقلبه وان احتاج يعد نحو الاصابع حتى لا يعبه عملا
 كثيرا عليه سنة العشاء ثم قام الامام من التراويح يقوم السنة ويقض
 التراويح شرع في السنة ثم ذكر ان اقامتها فقطعها فعليه القضاء
 وفي الغنية لو شرع في السنة او التراويح لا يلزم منه المضي ولا فسادها
 لو افسد بها تركها لا ربح قبل الظهر والركعتين بعده او ركعتي الفجر
 لا يلحقه الاساءة لانه تطوع الا اذا قال فعلة النبي عم وانا لا افعله
 فيكبر

فيكفر وعند محمد اهل بلدة لو تركوا الاذان او سنة من السنن يقالون
 فان كان واحدا عنهم ضربوه وجسوه وعن ابي يوسف لا يقالون على السنن وعنهم
 انهم يقالون من ترك الاذان رجل ترك سنن الصلوة الحسن ان لم يتركها حقاً
 فقد كفر لانه ترك استحقاقاً وان راها حقاً كفره للتكسر قال بعضهم لم يا
 وقال بعضهم يا ثم وهو الصحيح لانه جاء الوعيد بالترك وفي البرازي لو اجتمعوا
 على ترك السنة يقالون لوراوها حقاً ثم تركوا اما لو لم يكن راوها كفروا ولو
 تركوا الوتر والغيم والافسدة الجنبية يقالون وفي السواكة والغيم والافسدة
 نف في الوضوء وركعتي الفجر ياربهم ولا يدبونهم ولا آخر السنة بعد
 الفريضة ثم اذكها في آخر الوقت لا يكون سنة وقبل يكون سنة الكلام بعد الفريضة
 لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي النجاسة ايضا وفي الغنية لو
 صلى السنة ثم اشتغل بالبيع او الاكل بنسب السنة ولو اكل لقمة او شرب شرربة
 فلا وذكر فيه ايضا المسافر لا يترك السنة الا بعذر ومن لا يصلح صلوة
 الا بجماعة يجوز له ترك السنة وقيل غير سنة الفجر وقبل سنة الظهر ايضا
دخل المسجد ان شاء يصل في السنة ثم جلس وان شاء جلس ثم صعد قبل
 الفرض سنة العشاء اربع ركعات افضل وقبل الاربع سنة مذكورة وفي
 الجمع جامع الصغير رجل دخل المسجد واعلم صلوات الجماعة وفي الوقت
 سعة لا بأس ان يتطوع ثم يشرع الفريضة وفي قوله لا بأس ان اشار الى
 ان تركها جائز ومن هذا ذهب بعض المشايخ الى انها ليست بسنة ولا
 تحسن المتأخرون الا بيان بالسنة قال الكرخي هو مختار هذا السلام

لا ياء في السنن لان السنن انما است اذا اوتت الفريضة بمائة اما بدون فلا الا
صحيح ما ذكر في المتن القاصي اذا دخل المسجد للفضاء ان شاء صلى التيمم او لا ثم
حسب ركعتين وان شاء جلس او لا ثم صلى وراء العينة صلوة تحية المسجد
ثابتة فقبل بركعتين ثم يقوم ليكون اروج والا صح انه يصليها كما دخل لقوله
عن ابي ذر اذا دخل احدكم المسجد فليصلي ركعتين قبل ان يجلس ولا يجوز بعد
طلوع الفجر وراء منابت ان ابا ج يصل ركعتين تحية المسجد بعد طلوع
الفجر وقال محمد هذا حسن ولو دخل المسجد بنية الفرض او الا فتداء بنوب
عن تحية المسجد وانما يؤمر تحية المسجد اذا دخله لغير المصلين ولو نذر
ان يصل اربعاً بسلامة يصل بالترديد ويستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا
يستفتح نوافل الاربع دون السنة لانها صلوة واحدة **فصل**
في ادراك الامام وقت ادراك فضيلة الافتتاح ما لم يفرغ الا
مام عن الشاء في الاصح ولو ادرك الامام في الركوع كبر واعتمد به
تحت السدة ولولم يفعل مكننا لا يجوز ان يثبته قال صاحب المحيط لا
يقطع سنة الظهر لادراك الفريضة لان ليس لأكملها فبقي ابطالاً
حقيقة وابطال القربة حرام ما يقضي المسبوق اول صلوة فيستفتح
هذا عندنا وابن يوسف حتى لو فاتت ركعة او ركعتان باقى القراءة
فيها في القضاء وان فاتت ثلث ركعات فعند ما ياتي القراءة في القضاء
في اوليها ثم يقعد بالاتفاق ثم يقضي ركعتين باقى القراءة في اوليها
وبعد الثالثة بالناحية وعند محمد والشافعي بقاء في القراءة في اوليها

او يند

رواية البراء بن رباح في الاربع فاقبضت كان القاضي الشافعي يفتي
بالاتمام فلما وجد في الامام روايته يقطع رأس الركعتين

وبعد الثانية والثالثة بالناحية كذا في الذخيرة وذكر في شروح المشا
رق لوجه الذين ذهبوا الى انه آخر صلوة الا في حق القراءة والقنوت
وبعد ابدل على انه باقى القراءة في الركعتين عنده اذا فاسته ثلث
ركعات وراء البراء من المسبوق يقضي اول صلوة في حق القنوت
واخرها في حق التشهد ولو ادرك ركعة من المغرب يقضي ركعتين
يفصل بينهما بقعدة فيكون ثلث قنوت وقراء في كل ركعة بفاضة الكفا
وسورة فلو ترك القراءة في احديهما فسدت ولو ادرك ركعة من ذوات
الاربع صل ركعة بفاضة وسورة وتشهد ثم صل اخذ بفاضة وسورة
ولا تشهد ثم صل اخذ بفاضة وتشهد ولو ادرك ركعتين بفاضة و
سورة ولو ترك القراءة في احديهما فسدت والمسبوق بركعتين في الوتر
في رمضان يقسم مع الامام فاذا قام الى القضاء لا يفتت ثانياً وكذا
لو ادرك في ركوع الثالثة لانه صار موركاً للقنوت ولو قام الامام الى
الخامسة سهواً وتابعه المسبوق فيه ان كان الامام قد في الرابعة
فسدت صلوة المسبوق وان كان لم يقعد لا حتى يثبتهما بالسجدة وا
لعلم ان المسبوق يتوسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام ولو
ادرك الامام في القيام ولم يركع معه حتى رفع ركنه ثم ركع فقد
ادرك تلك الركعة وروي عن ابي ج انه لو سجد قبل رفع الامام
ركن عن الركوع ثم ادركه الامام فيها لا يجزيه فعلى قياس هذه الرواية
انه لو سجد قبل رفع الامام ركنه عن السجدة الاولى لا يجزيه وان

شاركه الامام فيها وعن ابي يوسف انه يجوز ولو لم يدرك الركعة
مع الامام ان صلى السنة في صلاة الفجر يدرك الركعة قال
ابو جعفر يصلح عندهما سنة الفجر خلافا لغيره لان ادراك الركعة كادراك
ركعة وعنده لا كما لو ادرك الامام في الجمعة اعلم ان الاولى في سنة الفجر
ان ياتي في بيته لقوله عن من صلى سنة الفجر في بيته وسع له رزق
وبغى المنفعة بينه وبين اهله ويختم له الايمان فان لم يفعل
في بيته فعند باب المسجد اذا كان الامام يصلح في داخل المسجد فان
لم يكن ذلك خلف الصفوف بالخيل وبكره ان يصلح بلا حائل وشذها
كراهية ان يصلح في الصف غائبا للقوم وبكره للامام ان يصلح السنة في مكانه
الذي صلح فيه المكتوبات لما روي عن النبي عن ابي جعفر احكم اذا صلح ان يتقدم
او يتأخر ولانه لو صلح في مكانه لظن الداخل انه في الغرض فاقتدى به
ويستحب للمأموم ذلك والافضل في السنة المتأخرة من الغرض في ^{لزم يصلحها}
البيت ان كان يصلحها والا فالسجدة افضل وكذا سنة الجمعة والوتر
في البيت افضل **فصل في القضا** ولو صلح خلف امام يلحق
في القضا بنبغي ان يعيد وكذا يعيد كل صلاة اذيت مع الكراهية بكرة
للانسان ان يقطع صلاة عمر ثانيا اذا لم يكن فيها شبهة الخلاف ولم
يكن مؤذيا في وجه الكراهية وقال بعضهم التنفل او من قضا الصلاة
التي فدت في قول وهو يرى جوانها وكذا التنفل او من قضا به
الصلاة التي صلحها في حال شبابه وقال بعضهم يعيد صلاة المودة

في حال شبابه احتياطا لاحتمال فسادها فلا ولي ان لا يفعل ولو فعل
لا ياتم ^{لزم} ولو صلحها القضاء في الاوقات المكرهة لا يكره وقيل يكره
لانه امر لا دليل عليه قال بعضهم يقول في القضاء نويت الفجر ثم الظهر
ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الفجر ثم الظهر ثم ونم الى ان ينتهي الى
الغاية ولو ترك صلاة وقت واحد مثلا لو ترك صلاة وقت
الفجر يقول نويت الى الصلاة للفجر والاخرى ها وقيل لا يصح ان ينوي الظهر
او العصر او غيرهما وليس عليه ان ينوي هي الاولى او الاخرى للتميز
في سعة الوقت المستحب قال بعضهم من غشي في هذا الزمان ففاته
صلاة عن وقتها يحتاج الى مائة غشوة ليكون كفارة لها وفي النوازل
من ذهب الى الغشا وفاته صلاة فقدر تكب سبع مائة كبيرة فما ظنك
فيمن ترك بعصية ولو خاف المسافر عن السراق او قطاع الطريق
له تأخير الصلاة عن وقتها وكذا الغاية اذا خاف على المولد ولو
صلح بشرائطها جاز فالقبول لا يدرك قال ابو حنيفة وابو يوسف
اذا كان الفوايت ستة صلوات ودخل وقت السابعة بسقط الترتيب
ويجوز اداء السابعة وقال محمد اذا كان الفوايت صلوات يوم
وليلة وهو خمس صلوات ودخل السادسة بسقط الترتيب ويجوز
اداء السادسة ولو ترك صلاة ثم صلح بعد خمس صلوات وهو اذا كره
للقائبة فان هذه الخمس موقوفة عند ابو حنيفة فاذا صلح
السابعة يجوز السابعة بالاتفاق ويعود الخاصة الى الجوان

وعلى قولهما قضاء ستة صلوات المؤديات المنيية والغاية **فصل**
في السهو ولو فرغ من الفاتحة وتفكر ساعة ساكنا
سورة بقراء مقدار ركن يلزمه السهو ولو قرأ الفاتحة في خلال
العقوت لا سهو عليه عن قاسم بن محمد اذا ترك التسمية في اول الركعة
يلزمه السهو وفي المقدمة لو قرأ الفاتحة مع السورة ثم علم انه قراها لا
سهو عليه ولو زاد على الفاتحة في الركعة الثالثة مقدار اية طويلة
يجب السهو وفي الخلاصة الفقرة بعد السجدة للسهو ليست بفرض
حتى لو تركها جازت واذا قرأ في الشفع الثاني من الظهر والعصر والعشاء
بكل اية فافها ٤ الفاتحة والسورة سامعيا لا سهو عليه ولو نسي السورة وركع ثم رفع
ركله وقرأ السورة انتفض ركوعه حتى لو لم يعد ركوعه بنفسه صلوة
قبل على قياس قول زفر بن سعد وعندهما لا لان رعاية الترتيب
في افعال الصلوة ليست بفرض عندنا فرض عندنا قال بعضهم
يجب السهو لترك التسمية بين الفاتحة والسورة وفي المنيية شوع
في الصلوة مع النهي ثم في الفقرة الاولى يلزم السهو ولو زاد ثانيا
لا وفي منية المصلح لو زاد حرفا على التشهد في الفعل الاول يجب
السهو وفي المنيية لو قرأ الفاتحة في القعدة قبل التشهد يلزمه السهو
وبعد ولو قرأ الفاتحة ثانيا قبل سورة يلزمه السهو وبعد معا لا
لو تركها في الاخرين لم يلزمه السهو شكل في صلوة والحال حيث يشغل
عن شيء من افعالها بان كان بين السجدة الاولى والفقرة الاولى

لزمه
وتفكر

في قولهم لا يلزمه السهو في الفاتحة الثانية لو قرأها في الركعة الاولى ثم قرأها في الثانية

لزمه السهو والا فلا **سجد للسهو** في وسط الصلوة لا بتفكير وبعيد
ثانيا قبل يعقيد ولو فرغ وشكر انه صل ثلثا او اربعا لا شيء عليه
وقبل الفراغ يحرق ثم ياخذ بالمستيقن صلواتا مستيقن واحد بالتمام
واخر بالنقصان وشكر الامام والقوم فلا اعادة الا على المستيقن بالنقصان
لا سهو على اللاتق بسهو امام ولا على المنفرد بمجره فيما ينافي ولو
تشهد في نياحه او ركوعه او سجوده فلا سهو عليه ولو قرأ في ركوعه
او سجوده يلزمه السهو سلم المسبوق سامعيا بعد الامام لزمه السهو
ومارنا لا سهو عليه امام تمام الى الخامسة وقد قد لا يتابعون بل ينتظرون
عوده فيلمون معه ولا يقبضونه ولو اقتضى الامام بعد ركعة فسهو الا
قبله **سألم** وسجد للسهو مسبقا معه وان لم يحسب مع الامام سجد
في اخر صلوة ولو قام المسبوق قبل سلام الامام وسجد الامام للسهو
عاد وسجد معه ان لم يعقيد تلك الركعة وان قبتها لم يعد وسجد
للسهو في اخر صلوة ولو كان سهوا الامام في الركعة الاولى لا يجب
السهو على المسبوق ولو سأل عن الركن ثم تذكر ان كان في موضع يجوز
اداءه وجب ادائه وان كان في موضع لا يجوز ادائه بطل صلوة
مثلا لو نسي قراءة التران فتذكر قبل الخطا الخطا الى السجدة
قراء ثم سجد للصلوة ثم للسهو ولو تذكر بعد السجدة بطلت صلوة
ولو نسي الركوع ثم تذكر ان كان قبل السجدة الثانية ركع وسجد
للسهو وان تذكر بعد الثانية بطلت صلوة ولو ترك سجدة من

لا يحكم اذا سلم
فصل الامام او مع
الامام فلا سهو

بار سجدة

ركعة وسجد في الثانية ثلثا لا ينوب عن الفائتة الا بالنية لانها دين
ولو عاد بعد الانتصاب مخطئا قبل يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا
يتشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بتعود ما لم يؤمر وسجد للسهو لا
نه ترك العاجب وقال بعضهم بطلت صلوة **فصل في سجدة**
التلاوة يستحب تقدم التلاوة في اية السجدة على السامع وتصلح
الموازة للامامة للرجل في سجدة التلاوة دون صلوة الجنازة ولو قراها
في مجلس مرتين بسجدة من لان المجلس واحد وفي البزازي
لمستحب في غير الصلوة ان يسجد مع التلاوة ويرفع رأسه **سمعه من**
آخر ومن آخر ايضا كفت سجدة واحدة لا تخاد الآتية والمكان واختلفا
المكان يكون حقيقته او حكما كجلس النكاح اذا تبدل الى مجلس الاكل
فالحاصل اذا كان في امر فقط ذلك الامر شرع في آخر بتبدل المجلس
حكما اذا كان الامر كثيرا اما اذا قل كاكل لقمتين او خطو خطوتين او
سلمة كلمتين او راكبا فنزل او بالعكس وانتقل من زاوية في بيت صغير
الى زاوية اخرى فلا ولا لو تلا سجدة في صلوة فركع بها اجزاؤه ان نوى
ولم يتخلل بينهما وبين الركوع ثلث ايات وفي الوقفات اذا قراء اية
السجدة بالهجاء لم يجب عليه سجدة التلاوة لانه لا يقال قراء القرآن
وانما يقال قراء الهجاء ولو فعل في الصلوة لم ينقطعها لانه قراء الحروف
التي في القرآن وفي البزازي لو قراها لا الحروف الاخير فيها لا
يجب وكذا لا يجب بكتابتها وفي النية وجوب السجدة متعلق

بذرة

بقراءة حروف السجدة مع شيء قبلها او بعدها بنيتة المقتدى لا اداء
سجدة وجبت بقراءة الامام بشرط وقيل لا اخذوا بها عن قوم يقرءون
بسمعون ولا يسجدون لا يثبت ولا ينبغي للامام ان يتزاد بها في صلوة خافة
فيها ولا في الجمعة والعيد بن اذا كان الغوم لا يسمعون ولو سمع من
الطوطي سجدة لا يلزمه في الاصح ومن التام يلزمه وقيل لا يلزمه
ولو صلى فسمع سجدة وسجد مع تاليها اذا اراد انبأه فسدت صلوة
ولا يجزيه عما سمع وان تلا في الصلوة وسجد وسلم ثم تلاها خارجا
فيل تبدل المجلس قال محمد في كتاب العلون يلزمه اخرون وفي النوازل
يلزمه في الاصح قال بعضهم يقول في السجدة سبحان الله لا على ثلثا وقيل
يقول خلعت للرحمن فاستغفره يارحم وفي المحيط لولم يقل في سجدة
التلاوة شيئا وفي الزخيرة يستحب تكبيرة مع رفع اليدين اذا كان في
غير الصلوة وبلا رفع ان كان في الصلوة وقيل يجب التحريم والتحليل دون
التشهد وقيل لا يجب الا التحريم وسجدة الشكر غير مشروطة بل مكررة عند
ابن حنيفة وسجدة عندهما وعند الشافعي واما السجدة التي عقب الصلوة
فمكررة لان الجهال اذا راوها اعتدوها سنة او واجبة وكل مباح يردى
الى معنا فمكررة كقمتين السورة للصلوة وتبين القراءة للوقت
وبين محرة **فصل في المسافر** لو خرج مسافرا ثم بدا له ان يرجع بينه
وبين محرة اقل من ثلثة ايام ثم ولو صلى مسافرا الا انما فلو كان العبد مشركا
بين مسافر وعقيم قيل بنهم وقيل بقصر ان كان بينهما مهابات في الحذمة

افضل مع

جاز لانها ليست
افوي من سجدة
الصلوة لكن يقول
خلافي ما يقول فيها
الروضة في

ولو اتم مسافرا في
ومقيم فحدث واستخف
المقيم لم يلزم المسافر
الا تمام فلو كان العبد

بقصر في نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم والمسافر لا يصير مقيما بنفسه التز
وتج والمسافرة بغير مقيمة به ^{نحو} المولى الإقامة ولعلم يعلم العبد بذلك
حتى صلح أياما ركعتين ثم أخبره المولى أعاد تلك الصلوة وكذا إذا أخبرها
الشيخ ^{الشيخ} بنية الإقامة أعادت الصلوة في ظاهر الرواية وفي المحيط لوني
الزواج الإقامة نصير الزوجة مقيمة ببعاله إذا كانت مستوفية مهرها المحل
المحل أما إذا لم تستوفه فلا يكون ببعاله وأن كانت بعد الدخول عند خيف
وكذا الجيش مع الأمير إذا كان رزقهم من مالهم فالعبرة بنيتهم لأن لهم أن
ينبغيوا جيشا أو من أم قوموا وسلم على ركن ركعتين فذهب والقوم
لا يدرون أنه مسافر أو مقيم أن كان في بلدة يحل على أنه كان مقيما فيفسد
صلواتهم وإن كان في خارجها فالظاهر أنه مسافر فيصير صلواتهم رجلا له
أمران كل واحد منهما في بلدة يتم صلوة في كل منهما واختلاف في السن
فيل الأفضل الفعل تقربا وقيل الأفضل الترك ^{أحد} تحضرا وقيل الفعل
في حال النزول والترك في حال السير وقيل سنة الفرج خاصة وقيل
سنة المغرب أيضا وقيل ترك السنة أن كانت السنة مثقة عظيمة
والأبصر بنية الإقامة في موضع لا بناء لا يصح إلا أنراك الذين يسكنون
في المغازاة بيوت الشعر يصح بنية الإقامة منها لأن الإقامة أهل لهم
فيها ولا يبطل بالانتقال من مدي إلى مدي إلا إذا دخلوا عن موضع
إقامتهم في الصيف وقصدوا موضع إقامتهم في الشتاء وبينهما
مسيرة ثلثة أيام يصيرون مسافرين وكذا السلطان لا يصير مسافرا

في ولاية

في ولاية إلا إذا قصد مسير ثلثة أيام فيها وفي البرازي خرج إلا
مير لطلب العدو ولا يقصر وأن طال سفره وكذا إذا خرج بقصد
مسير دون مدة السفر ثم منه إلى آخر كذلك لعدم بنية السفر وفي حقه
الفقهاء ثم الصلوة على الراحلة أنواع ثلث فرض وإيجاب وتطوع أما الفرض
على الراحلة فيجوز بشد طين أحدهما أن يكون المصير سواء كان مسافرا أو
خرج إلى الضيعة والثاني أن يكون له عذر مانع من النزول عن الراحلة
وهو خوف زيادة العلة أو المرض أو خوف العدو والتبع أو كان
في الأرض طين بحيث لا يمكن القيام فيه فيصلي على الراحلة بالأيام
ثم هل يجوز الصلوة بالجماعة على الراحلة بأن يقوم البعض بحضرة البعض
وينقدم الإمام أو يتوسطهم لا يجوز في ظاهر الرواية روى عن
محمد أنه قال إذا اصطفت القوم صفوا واحدا بحيث لم يكن بينهم درجة
وقام الإمام بينهم جاز والأفلا وأما الصلوة الواجبة فكذا ذلك
لأنه ملحقة بالفرائض في الأحكام وكذلك الصلوة المنذوبة وكذلك
التطوع إذا أفد لأنه وجب فضاؤه بالشروع والافساد وأما الصلوة
بجواز كيف ما كان الدابة كيف ما كان ثم الصلوة لخوف العدو و
بجواز كيف ما كان الدابة سارية أو واقفة لأنه يحتاج إلى السير أما
في حال المطر والطين أن صلى والدابة تسير لا يجوز لأن السير
مناف للصلوة فلا يسقط من غير عذر وكذا استطاعوا النزول
ولم يقدر وأعلى القعود نزولوا وأقروا قيا ماعلى الأرض وإن

قد رعى الارض وعلى القصور ولم يندروا على السجود نزلوا وصلوا ففعلوا
بالايمان لان السقوط لعذرا لغروا وفي البراذي ويجوز النقل او الفرض
خارج البلدة على الدابة بان كان في سفر فامطر السماء وابتل الارض
ولم يجد مكانا يابسا وتقبلها مستقبلا وادعى ان امكنه ايضا فالتفتوا اليه
الا استقبال وهذا اذا كان وجهه بغيره في الطين وان كان مبتلا صلح
على الطين ان كان طاهرا وهذا اذا كانت تربة بغيرها اما اذا سبترها
لا يصلح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير هذا اذا لم يتدبر على الاتفاق
وان قدر على الاتفاق لم يجز الايمان عليها وكما يسقط الاركان بالعدو
يسقط الاخراف الى القبلة ايضا **فصل في الجمعة** يجوز اقامة الجمعة
لكل امير وان لم ينقله من الخليفة اذا كان سيرة سيرة الامراء ولو
كان وال فصل الجمعة خليفة او صاحب الشرط او القاضي جاز وان
لم يكن واحد منهم وانفق الناس على اقامته جاز صلح احد بغير اذن
الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة المشرط لا
دايتها عند ابن حنيفة واختلفوا فيه فقال ابو يوسف هو كل موضع
له امير وقاض ينفذ الاحكام ويعم الحدود وعنه انهم لو اجتمعوا
تمن يجب عليه الجمعة في اكبر مساجد لا يحيطهم حتى احتاجوا الى بناء
مسجد آخر للجمعة وقال بعضهم ان يوجد فيه كل ما يحتاج عادة وقيل
ان يعيش كل محتر فبحرقة من سنة الى سنة من غير ان يكتسب
الى حرفة اخرى وقيل ان يوجد فيه عشرة الاف مقاتل وقيل ما بعده

الناس

الناس معا وقيل كل موضع يكون مثل المدينة لان الجمعة جازية فيها ويجز
الجمعة على من سمع النداء من اهل القرى عند محضر وهو الاصح وبه يفتح
لقوله يوم الجمعة على من سمع النداء ويجوز اداء الجمعة في مواضع متعددة
في موضع واحد وهو رواية عن ابن حنيفة وعليه الفتوى ذكر في جوامع الا
حكام المصلح اذا ذهب المسجد يوم الجمعة لا يصلح تحية المسجد اذا كانا
بقراون القران في المحفل لان السماع القران فريضة وتحية المسجد سنة
وعند الشافعي واجبة ولو قرأ الخطبة غير البالغ باذن السلطان وصلى
البالغ صلوة الجمعة جازت وفي شرح الكافي لو قرأ الخطبة قبل شح
الجماعة ثم صلح صلوة الجمعة مع الجماعة في جوازها واثباتها والاصح جواز
زها ذكر في شرح السنة رفع اليدين في الخطبة غير مشروع وان استغنى
في خطبة الجمعة برفع يديه لان النبي وم يرفع يديه في الاستسقاء وفي البراءة
رأى للسناجر منع الاجير عن الجمعة في قول الامام ابن حنبل وقيل
لا يتدبر على المنع فان كان الجامع بعيدا طحط من الاجر يتدبره وان كان
قريبا لا اهل المصدا اذا فاتهم الجمعة صلوا فرادى كالمسا فدين قال
مشايخنا انما لا يجوز الكلام في اثناء الخطبة اذا كان الخطيب في النداء
والوعظ والصلوة عن النبي وم واما لو شرع في مدح الظلم فلا بأس
بالكلام لئلا يسمع مدحهم المختار ان التايد اذا كان لا يتر بين يدي
المصلح ولا يتخطى وقاب الناس ولا يسال الحاجا ويساله لامر لا بد
منه لا يثنى بالسؤال والاعطاء ولو صلح في الجامع والناس يتر بين

عدم

يد به فالأتم على المات على المصلح ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذا لم يكن على
 تلك الصفة المذكورة فالإمام ارجو ان يغفوا له لمن يخرجهم عن المسجد قال
 بعضهم من اعطى فلسا فيه يتصدق اربعين فلسا كفارة اعطائهم فيه وعن
 الامام خلف بن اتيوب لو كنت قاضيا لا قبل شهادة من يتصدق في
 المسجد الجامع على هؤلاء وقال ابن المبارك يجزئني ان لا يتخطى هؤلاء لانهم
 عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدين من الامام
 ان كان يودى الناس بان يطى جسدا او ثوبا وان كان لا يودى يتخطى ودنا
 الامام وقال النقيع ابو جعفر ان في حال الخطبة لا يتخطى وان لم يوفى واختلفوا
 في ثنية الاربع بعد الجمعة قبل ينوي السنة لان الظاهر قد سقط بصلوة الجمعة
 وقبل ينوي الظاهر لان الظاهر لو سقط بالجمعة يصير هذا نفلا لان النقل
 يودى بنية الفرض والآصارت فرضا وقبل ينوي ظهر يومه وقبل
 ينوي آخر ظهر عليه وهو الاحسن لانه ان لم يجز الجمعة فعليه الظاهر وان جاز
 اجزائه الاربع عن ظهر فانت عليه كذا في القينة **فصل في المريض**
 مريض عجز عن الالباء بركته سقطت الصلوة عنه فان برئ فمقتل فلا قضاء
 فيما زاد على يوم وليلة في الاصح مريض عجز عن القيام بركته وامكنه الاستغاة
 بغير فصل فاعدا مقبدا يلزمه الاعادة مريض ختم ثياب نجسة ولو بسط
 اخرى يتجسس من ساعته او يلجمه مشقة له ان يصلي معه وجازت صلوة الاخرى
 وان قد اقتداء بالغاري مخ وفي فتاوى الوبر لا يكفي الالباء الاثناء بل
 بل تخفض بقدر الممكن وفي الثانية لم يرو به ان لا يمكن القيام اصلا بحيث لو

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة

قام لقط كما هو مذهب البعض بل يخاف من بقاء البرق اوداد
 دمه او وجد قات في القيام المأشرد يد يكون متعذرا والقيام ولو
 قد عجز عن القيام يقوم بقدر ما يقدر ولو قد رآه حتى لو قدر
 على التكبير قائم كبر ثم قعد وان لم يفعل تخشى عليه ان يفقد وكذا
 اذا عجز عن القعود وقدر على الانكسار والاستناد الى انسان او
 حائط او وسادة لا يجزئ به الا كذلك مريض لا يمكنه الصلوة الا
 باصوات مثل الواه ونحوه يجب عليه ان يصلي **فصل في**
المتفرقات ولو كبر قائما فركع ولم يقف صار مؤذيا في
 ض التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده فابا لان ما ادر
 به من القيام الى ان يصير اذنب الى الركوع بكفيه ورفع راسه من السجود
 فاقبل امامه يعود اليه شئ المقتدى التشهد في القعدة الاولى
 ولا يذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويشهد بخلاف الامام فزع
 المقتدى عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلوة صابت
 البيت اولى بالامامة من غيره والمسا جوا ولى من الاجير من أم
 اثنين ان شاء تقدم وان شاء قام بينهما وفي القينة وكان بعض
 الفقهاء يرسل يديه في الصلوة ويقولان في اماسه كفى التوب وان
 مكروه واكثر الفقهاء كانوا يسكون ذلك قال رحمه الله وهو الاحوط
 ولو رآه في ثوبه نجاسة لا يودى منه اصابته لم يعد شيئا بجنته قراء
 الامام فقال بلى او نعم او ادى لا يفقد صلوة امام محلة يصلي العشاء

ان قد عجز عن التكبير
 قائما يعطى ما يقدر
 على التكبير قائما ثم
 يقعد وان لم يفعل
 كذا ذكر الشيخ عليه
 السلام في مسنده
 وكذا اذا عجز عن
 القعود وقدر على
 الانكسار او

قبل غيبوبة البياض اخذ بقولها قال لا فضل ان يصل بعد هذه بعد
 البياض ولو غلبت على ظنه الرابعة فانها وقعد وضعت اليها اخرى وقعد
 احبنا طافهوسى لان الغالب كالتبين في البراذن لا يملك القافض
 اقامة الجمعة ويوزن ذلك للشرط وهذا في عرفهم ولو مات الخليفة ولم
 ولاية عليه بلده اقاموا الجمعة ولا يحل للخطيب ان يتكلم فيها الا بالامر المعروف
 ولا يحل للسامع أصلاً ولو بعد من الامام اختلفوا والخيار السكوت وقيل
 جاز وقراء القرآن المتغلب الذي سيرة الامراء وحكمهم في رعيته
 يحكم الولاية يجوز له اقامة الجمعة ويستحب للمريض والمسافر واهل
 السجن ناء خبر الظاهر الى فراغ الامام عن الجمعة وان لم يؤخر ليكره في الصحيح
 وبعد الفراغ صلوا فزادى باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا
 يجوز اقامة الجمعة فيه كالرسا يتق صلوا الظاهر جماعة كما في سائر الايام
 واهل النواحي اذا فاتتهم الجمعة صلوا فزادى كالمسافر من ولا يكس بالركوب
 لها وللجدين والمشي افضل ويرجع من طريق آخر تكبير الشهود والمطر
 الشد يدعذر في التخلف عن الجمعة **فصل في العيد بن**
 يستحب ان يكبر في طريق الاضحية جهراً ثم يقطع اذا انتهى الى المصلح في
 رواية وفي اخرى حتى يشرع الامام في الصلوة قال بعضهم يستحب ان
 يجمع الناس بيوم عرفة في بعض المواضع تشبيهاً بالواقفين بعد فته
 فيكون لهم ثوابهم وعن ابن عباس فعل ذلك ببيعة فلما هذه عبادة
 مقصودة مخصوصة لمكان فلا يتصور عبادة في غيره فان من طاف حول

وان كان
 امر ابا الموفز

المسجد

المسجد غير الكعبة بخشي عليه الكفر ولم يشهد عن النبي ومن التبريف با
 المدينة فلا يجوز الاختراع في الدين وما نقل عن ابن عباس فذا
 للوعظ والتذكير لا التشبيه باهل عرفة واعلم ان ايام النحر ثلاثة
 واما الشريقتي ثلثة والكل يضي باربعة ايام اولها نحر فقط والرابع
 شديق لا غير والنوسطان نحر وشريق معا ولوشى التكبير فتذكر قبل
 ان يخرج من المسجد كبر للشريق ولوشى الامام كبر الغوم بخلاف سجود
 السهو لانه يؤدي في حرمة الصلوة فلا بد من الامام ولا يتخلل بينه وبين
 المكتوبة ما ينقطع حرمة الصلوة لو حثه لو قام وخرج من المسجد او تكلم فانه
 لا يكبر ولو قضى ما فاتته في اول ايام الشريق في اخرها كبر لا ما فات
 ثلثة قبلها ولا ما قضى منها بعدها وتكبير الشريق هو ان يقول مرة
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وروى
 ان جبوا ثلثاً لآجار بالفتوبان خاف الجملة على ابراهيم فقال الله اكبر
 الله اكبر فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع سمع
 كلامها علم انه قدى فقال الله اكبر والله الحمد فصار ذلك ميلاً في ايام الحج
 يستحب ان ينصرف الى بيته من غير طريقته الذي اتي به المصل كما فعل النبي ومن
 فكلنا صلوة العيد جائزة في موضعين حاجة الضعيفة **فصل**
في الجنائز من مات يوم الجمعة يرجى له فضل وكذلك في مكة
 لان بعض الايام على البعض افضل وبعض البقاع على البعض افضل
 فيرجى لمن مات في يوم فاضل او مكان فاضل ان يكون له فضل ولا يكس

. بجلوس الحائض والجنب عند وقت الموت لقن الشهادة في حالة الموت
 ولا يقال له قل لانه ربما تغيب عن مرضه وقال لا اقول يكون كافرا نفوس
 بالله وهي ان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 اصنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجميع ما جاد به محمد وبما
 قال هذا اذا كان المريض عالما وان كان جاهلا يقول الملقن طاه
 نطق وردنك تنكرى بر در محمد تنكرى تنكرى حق بغيرى در اندم اقرار
 ا ندم تنكرى تنكرى بر لکنه و محمد كى بغيرى لغنه وجميع بغيرى لو ودكلى قد شته لو
 وكو كدى انن كنى بلر حق ايد غنه وقيامت وطحق دغنه وبغير خبر
 وردى حق تعالى دن كزد وكلى حق دغنه انندم ديه وعند طيب
 في هذه الحالة لا يكون بكاء حتى هو شق ينوشى الميت ولا النساء
فصل في غسل الميت ومن العلماء من قال يجعل الغسل
 خرقه في اصبعه يسح بها اسنانه ولهوانه ويدخل في منخرتيه ايضا
 وعليه الناس اليوم وينبغي ان يكون غسلا غسل الميت على الطهارة وبكره
 حائضا وجنبا يغسل الميت لتنجسه بالموت كساير الحيوان الدموية الا انه
 يظهر بالغسل كرامة له وقيل يستحب لانه مؤمن بل الغسل لاجل انه على
 غير وهو ضوؤه ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله لان الخطاب
 بالغسل متوجه على بنه اديم ولم يوجد منهم ففعل ولو حررك بنيت
 الغسل جاز في ظاهر الرواية يكفي ستر العورة الغليظة ويذكر في ذاه
 مكشوفين لئلا يشق الغسل بترضى الميت البالغ او العقبى العاقل فيغ

غيب العاقل بغسل ولا بوضاء والاصح ان بوضاء الميت على السرير كما تشر
 ويلقى الغاسل على يده الخرقه حين يغسل العورة لان متى العورة حرام
 كالنظر ولهذا الوضوء المدة من الا الجانب يئتمها اجنبت خرقه عند الغر
 ورة واما حكم الختنى المشكل ان مات فليس لرجل ان يغسله لجواز ان
 يكون انثى وليس لامرأة ان تغسل لجواز يكون ذكرا ولكن ينتم سواء
 كان الميتهم رجلا او امرأة بخرقه ان كان الميتهم اجنبيا وبدون الخرقه ان
 كان ذارهم منه والغسل باطوار الحارة مذبذبا وعند الشافعي الا تغسل بالماء
 البارد ان يكون عليه وسخ او نجاسة وليس في ماء غسل الميت استعمال في
 نظائر الرواية وعن ابن حنيفة يجعل الفطن المغلوج في منخرتيه وفيه وبعضهم
 قالوا يجعل في دماغ اذنيه وما جعل في دبر فقيع ولو اوضح ان يغسل
 فلان فلو عصى باطلة ولو كان الغسل واحدا في ذلك الموضع لم يجز اخذ
 الاجز للفعل وان كان منعوا جاز اخذ الاجز ويجوز اخذ الاجرة
 لجل الجنان ودفن الميت وحفر قبره ويكره قراة القرآن عند الميت
 حتى يغسل كذا في البتين **فصل في الكفن** كفن مثل لباسه اذا
 خرج للعبد وللمرأة ما تلبس عند ذيارتها وبقيل ما تلبس ثا
 لبا ويجوز ان يكفن في الحرير والمنزعر والمعصفو ويكره للرجال
 اعتبارا بجال الحيوية ويجوز كفن الرجل من الكتان او الصنف لكن الاولة
 من الفطن **والتحن** المتأخر من العامة ان كان من العلماء والسادات
 والمشايع لما روى انه حرم بقم الميت ويجعل ذنبا العامة على وجهه

بخلاف حال الحيوة فإنه يرسل من قبل قفاه لعن الزينة ولهذا يجعل شو
 المداة على صدره وقال بعضهم بكوه العمامة لأن الكفن يكون شفعاً والسنة
 أن يكون وترا الخرقه التي تربط ثدييها تأخذ من بين ركبتيها إلى صدرها
 فيكون فوق الأكفان كيلا ينشد الأكفان عنها وفي الاختيار يلبس القميص
 أولاً ثم الخمار فوقه ثم تربط الخرقه فوق ثم الأزار ثم اللقافة ولو لبس
 وسوطي كفن ثانياً من جميع المال فإن قسم المال فهو على الوارث دون
 الغرماء وأصحاب الوصايا وإن لبس بعد ما تنسخ كفن في ثوب
 واحد لانه بسبب الفسخ خرج من حكم الآدمي الا يرى انه لا يصلح عليه
 مضار كالسقط ولو مات بلا تركه يلزم الناس تكفينه فيقال عن
 الناس للتكفين وذكر في بعض الفتوى لو مات امرأة ولم تدع
 شيئاً فكفنها وجهاً زهواً على زوجها عند أبي يوسف وعند محمد لا بل على
 ولدها ثم على من يجب نفقتها من الأقارب الأقرب فالأقرب ثم بيت
 المال وقال في فتاوى قاض خان على قوله يوسف يجب على الزوج
 وإن تركت مالا وعليه الفتوى **فصل في الصلوة**
 يكره الدنيا وإن فلائناً مات ولا باءس أن يعلم بعضهم بعضاً ولا
 صح انه لا يكره لأن فيه اعلام الناس فيؤدون حقه فكثير المصلين عليه
 والمستغفرين له وفي الخلاصة اولى لصلوة الميت الامام الاعظم
 ثم سلطان كل مصر والفاضل ثم امام الجمعة ثم امام الحق وهو اول من
 الوي عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ولية اولاد وكون

اجمعت

اجتمعت الجنائزتان فالأولاد بالصلوة اولى لانه مختلف فيه ولو اختار
 الجمع فإن شاء جعلها صفاً واحداً وإن شاء وضع واحداً بعد واحد الا انه
 يوضع الرجل فدام الامام ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة ثم المرأة ثم المرأة
 صبغة ولو مات امرأة في صلوة الجنائز لا تأخذ افضل الرجال في صلوة
 الجنائز افرها وفي غيرها اولها اظهار للتواضع ليكون شفاعته ادعى
 الى القبول ولو كان القدم سبعة يصفون ثلثة صفوف بنقدم واحد
 منهم للامامة وخلفه ثلثة وخلفهم اثنا عشر وخلفها واحد لقوله عز من
 صلح عليه ثلثة صفوف غفوله ويسقط صلوة الصبي عليه كما
 يسقط فريضة ردة السلام بردة الصبي من الجماعة وفي المحيط لو
 صلح على الميت واحد يكفى ولو صلت النساء جماعة على جنازة قامت
 الامام وسطح كما في الفريضة يكره تأخير الصلوة ودفعه ليصل عليه
 الجمع العظيم بعد صلوة الجمعة ولا بد لها من شرائط الصلوة من الوضوء
 وطهارة الثوب والمكان والتغيبال كما يعينه في سائر الصلوة ولو وجد
 من الميت بعضه مع الرأس يصلح عليه وبلا رأس لا كذا نصفه مع نصف
 الرأس وكله بلا رأس يصلح عليه والعسامة وعلى هذا الاو لا
 يصلح على ميت بين القبور وبين صلوة افرى عند القبور لو اصح
 ولو صلح على ميت كان على دابة او على ايدي الناس لم يجوز به بفتح
 ولا بد من الدعاء بعد الثالثة لنفسه لكن لكي يغفر له فيستجاب
 دعاءه والميت لانه هو المقصود والمسلمين لانهم كما لبيان بشدة بعضهم

بعضا وليس في السماء شيء معين ولو دعا بالمرئى اللهم اغفر لنا و
 ميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من اجيبته منا فاجبنا
 عليه الاسلام ومن يؤثنته منا فتوفه على الايمان وخص هذه الميتة
 لترحمه والغفران اللهم ان كان محسنا فزدك وان كان مسيئا فنجاوز
 عنه ولتة الامن والبشور والكرامة والبر لئلا تحرمنا اجره ولا
 تقشنا بعده واغفر لنا وله ولساير المسلمين اجمعين انك انت
 ارحم الراحمين ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء لا يلبس به اما بنية الله
 وفيه فله و لا يدعوا بعد الرابعة في طاهر المزبب وقيل اللهم
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونقول
 في التسليمين الزجاء والحفظ كما في ساير الصلوة ونقول الميت كما
 ينزل الامام ولا يرفع صوته في السلام كما في ساير الصلوة ولو اوصى
 ان يصل فلان فيل ينعين وقيل لا ينعين والذي صلبه الامام في
 صلوة روايتان روى ابو سلمان لا يصل عليه كذا في فاضل خاتون
فصل في المنقرقات بكرة لمشيح الجنائز ورفع الصوت
 بالذكر وقراءة القرآن قبل كراهته كراهية التمجيم وقيل هو تارك
 الاولى كذا في القينة وفي المنيبة رفع الصوت بالذكر وقولهم
 يستمعون كل حي ونحو خلفها بدعة وفي البرازي بكرة رفع
 الصوت بالذكر وبذكر بنفسه وقضاء سبحان من قبل العباك با
 الموت وتغذو ذاته بالبقاء سبحان الحي الذي لا يموت ولا ينبغي

في احسانه

يا ميت

لشاء

فلينفخ

للشاء ان يخرجوا الجنائز لانه يوم تفي عن ذلك قال في فن ما اؤو
 دات غير ما جوات ولو كانت الارض رخوت فلا يلبس بالشق
 واتخاذ النابوت ولو من حديد ولكن ان يفرش فيه الشراب ويجوز
 للشاء النابوت مطلقا سواء كانت الارض رخوت او لا وفي القينة
 النابوت في بلادنا افضل من تركه ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل
 الموت وكذا يكره الصلوة في النابوت **وراي ابو بكر** رجلا عند
 مسجدة يريد ان يحفر قبر لنفسه وقال لا تغد في القينك واعتد
 نفسك للقبو وذكر في كتاب الوصايا في الحنية لو اوصى انسان بان
 يصل عليه فلان او يحل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او
 يطبخ فيه او يدفع الى انسان بشئ ليفداه على قبره فهي باطلة
 ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقدر فلان اذا مضى
 على شرطه ان لم يقدر الورثة بموتة الحال وفي البرازي لو ذهب
 الى المصلى قبل الجنائز ينتظرها لم يكن له حاجة كره وللا فلا ولو
 مات في غير بلدة فعلى عليه غير اهله ثم حملا اهله الى منزله ان كانت
 صلوة الاولى باذن الولي او باذن القاضي لا تغاد بكرة الخروج من القبر
 ليندعبه به الى بلد آخر وكذا يكره الذهاب بالميت اكثر من ايام
 من الموضع الذي مات فيه وان مات ولم يدفن ايا ما جعل في نابوت
 للمحل من مصر الى مصر لا يلبس به كما روى ان يعقوب مات في مصر ونقل
 الى الشام وتابوت يوسف نقل من حبش الى الشام لكن السوال

عنه السوال

بالدفن وذكر في البرازن السؤال بما يستقر فيه حتى ان الميت لو
اكل السبع فالسؤال في بطنه والسؤال لكل ذي روح من الانسان والجن
حتى الرضيع وبلقته الملك وبلقته الجواب ولا يستبعد ذلك فان الله تعالى علم
في الجزئيات كلها ويعلم الاجزاء بتفاصيلها ويعلم مواضعها ومحلها ويميز
بين ما هو منها اصل وما هو فضل ويقرر على تعليق الروح بالجزء الاصل
منها حال الافتراق وتعلقه به حال الاجتماع فلان الغيبة عندنا ليست بشروط
للحيوة بل لا يستبعد تعلق روح شخص واحد في آن واحد لكل واحد
من كل الاجزاء المتفرقة في المشارق والمغارب وتعلقه ليس على
سبيل التعلق مانت مدة ولا محرم لها فاهل الصلاح من جوارحها يتو
لذوق من دفنها ولا يدخل في قبرها احد وفي الروضة ينزل في قبرها
الحارم نسا او رضاعا او مصاهرة والا فالشايخ والا فالنساء
الصلاح مانت في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلا اذن
حاكم جاز استخسانا وهو مروى عن محمد ولا يمنع القاري عن قراءة
الا عرفت انه يعتاد السؤال بقراءة وفي الغيبة يكره القراءة عندنا
لدفن بل يعتاد قبله وبعد لفوات الاجتماع بالاستغفار الى الدفن
عن اكثر الجماعة قراءة القرآن عند القبر لا يكره عند محمد وفيه يعني وفي
الغيبة وضع اليدين على القبر بدعة والقراءة عليه بدعة حسنة وقيل
لا يعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحبا ولا يري به باسا وسئل
عن بعض الفضلاء عن وطئ القبر فقال يكره وقيل هل يكره على

انه

انه تارك الاول فقال لا بل باثم لانه عزم قال لان اضع قدمي على
جراحته من وطئ القبر قبل التابوت والزاب الة فدفنه بمنزلة السقف
فقال وان كان له بمنزلة السقف لكنه حق الميت باق فلا يجوز ان يوطئ القبر
وسئل الجندی عن رجل لو كان قبر والده بين القبرين هل يجوز له ان يمر
بين قبري المسكين بالدماء والنسب وقرأة القرآن ويزور قبرهما
فقال له ذلك ان امكنه من غير وطئ القبر وفي الغيبة واضح المراهقة
الميتة زوجها ان كان وكشف وجهها وان لم يكن فقربها وان لم يكن
فشيخ صالح وان لم يكن فنبات صالح ويجوز القاء المطر على راسه ولقائه
بضا في التعزية وقيل يكره من الابريش وكذا في القوم مع اسبغ القبر
بكره الرجوع قبل الدفن بلا اذن الولي قبل تحفر القبر قدر نصف القامة
وقيل لا الصدر وان زاد فحسن بكرة البناء على القبر والكتابة وان يعلم
بعلمة زائدة وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من المشايخ والعلماء
والسادات سئل ابو حامد عن المرأة التي تجلس في بيت الميت
فتندبه فتذكر مناقبه وتبكي وتبكي النساء معها فقال ان جئتي بها وهي
تفعل ذلك لطع بكرة ذلك وان فعلت ذلك لا يطع لابلش وفي الغيبة
تطمين القبر بكرة وقيل لا يوطئ ولا يمس ولا يغسل اهل البغي والذنى وكذا قطع الطريق وقيل
له ولي مسلم زجره وقيل هذا اذا قتل حال المحاربة اما اذا
قتل بعد ثبوت يده الامام عليهما بغضلان ويصل عليهما وكذا كالحاف الذي لا يوطئ
لدفن طالما يغسل ولا يصل عليه لانه ساع في الارض بالنساء

وكذا قطع الطريق وقيل
بغضلان ولا يصل عليهما
كالحاف الذي لا يوطئ
ولم ينفك عن قتل

وروي عن محمد بن أن قتل مظلوما لا يغسل ويصلى عليه وشا بننا جعلوا حكم
لمفتولين بالعصبة حكم أهل البغي على التفضيل وفي بيع النقي سئل
عن قتل الاعونة والظلمة والستارة فقال يباح قتلهم ويناب قات
تلهم فان قيل له كيف يناب قاتلهم قلت من شرط الاسلام الشفقة على
خلق الله تعالى والفرح بغيرهم والحنن بجزئهم وهم على عكس فان قيل
لو قتلوا في ايام النبوة يقولون كذلك الجواب لقوله تعالى ولوردوا العادوا
لما نهوا عنه وسئل عنه ايضا عن قتل ولادة زمانة فقال يقتلون بلا
انذار ولو عمر داد امراته فمات وتركها مع ابن فان عمرها باذنها
فالعاراة لها والنفقة دين عليها فتعمر حصته الابن ولو عمره لنفسه
بلا اذنها فالعاراة ميراث عنه وتقوم قيمة نصيبه من العاراة ويهر
كلها لها ولو عمر بها بلا اذنها فكلها فهو متبرع وعن هذا التفضيل
عمارة الكرم ميت دفن في قبر غيره دفن فيه ميت اخرى قال
ابو القاسم ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شيء يدفن
فيه الثاني فان بقي من عظامه فانه يهال ويترك العظام ويدفن الثاني
بجنبه الاول فان شاءوا جعلوا بينهما حاجزا من التراب **كتاب**
الزكاة اداء الزكاة على وجه العلة **افضل** والنافع
لا ولو كان له والدان مع ان فداء الزكاة الى فقير ليدفعها الى وا
لديه بكده قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة وكيل الاب الى الا
بن او وكيل الابن الى الاب جاز ولو دفع الى فقيرة زوجها

موسر فرض لها النفقة اولى لم يخرج عند الامام ومحمد ولو دفع الى فقير
له ابن موسر جاز وقال ابو يوسف ان في عياله ابنة المفق لا يجوز
والايجوز ولو دفع عليه بنفقة ذي رحم محرم فلكسائه والطعم ينوي بينهما
الزكاة جاز عند ابو يوسف ولا يجوز حرف كناية اليمين والظهار وا
لقتل وجزاء الصيد وعشر الارض وغلة الوقف الى بن مكاتب ولا الى
غني ولو كان للشخص قوت شهر يساوي نصابا يجوز حرف الزكاة
اليه وان كان اكثر من شهر لا وقيل يجوز وان كان للطعام سنة لان
سحق الحرف كعدمه وان كان له كسوت الشتاء يساوي نصابا ولا
يحتاج اليه في الصيف يجوز له اخذ الزكاة ولو كان له ضيعة قيمتها
عشرة آلاف ولا يحصل منها ما يكفي له ولعياله اختلف العلماء فيه قال
ابن المغازل يجوز صبي له ام غنية ولا اب له يجوز دفع الزكاة اليه
ولو دفع الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل لا يجوز الا ان يدفعها
الى ابويه او وصيه ولو قبض وهو يعقل القبض بان كان لا يرى
ولا يحذر عنه جاز ولو دفع الزكاة لمخلصة وقال دفعها اليك قرضا
ونوى الزكاة يحزبه لان العبرة للغلب دون اللسان وقيل لا يحزبه
ولو ابراء المديون بنية الزكاة حاله في يد لا يسقط لانه ادى
الناقص عن الكامل بخلاف ابراء النصاب من فقير سقط زكوة
لانه ادى عين الدين وكلانها ناقضان ولو وهب مقدار ز
كوة من الدين للمديون الفقير بنية الزكاة من ذلك الدين

لا يجوز وما يادخذه ظلمة زماننا من الصدقات والعشور والجزية
بسقط والخزاج والمصادرات فالاصح انه يسقط جميع ذلك من ارباب
الاموال اذا نوا عند دفع التصديق اليهم لان ما في ايديهم اموال
المسلمين وما عليهم من التبعات فوق اموال فلوردها ما عليهم لم
يقف في ايديهم شيء وكانوا فقراء مع وككن الاعانة احوط لان الحق
لم يصل المستحق ظاهراً لان ما اخذه السلطان هو اجرة الارض
للمجاورة عليها خانه بمنزلة الراعي كما ان الراعي يحفظ الغنم ويادخه
الاجرة ولا يسقط الزكوة من الباقيين والسلطان يحفظ البلاد ويادخه
اجرتها لا يسقط العشر وغيره من الباقيين وفي البنازل السلطان اذا
اخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز ويسقط في الصحيح ولا يؤيد صدق الاداء
ثانياً فان صادر السلطان او اخذ الجبايات ونوى الدافع ان يكون عن
الزكوة فالصحيح انه لا يقع عن الزكوة كذا قال الامام السرخسي بناء على
عدم ولاية الظالم الاخذ من الاموال الباطنة او نظرا الى الفقراء لان
اعتباره يورث الى سد باب الزكوة لان الاخذ لا يخلو في هذا الزمان
عن عروض ظلم مالي او حقوق تبعة ويوافق فلو اعتبر عن الزكوة لصاع
من الفقراء بالكلية دفع الزكوة الى مملوك فيخرجها عن البسوط لا يجوز
دفع الزكوة الى من يملك نصاباً لطلاب العلم والفاني وسقط منقطع
الحج لقوله لم يجوز دفع الزكوة لطلاب العلم وان كان له نفقة اربعين
سنة ودون عن ابيه حنفياً لا باءس لها شئى اخذ الصدقات كلها والحكمة

كانت

كانت لعهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يمس عموماً عن الصدقات فاذا لم يصل
المعوض اليهم لا يمس الناس اموال الغنابم ونسبها وابصارها الى استحقاقها
عاداً للمعوض عنه والاهلكوا جوعاً بجور لهم ذلك دفعا للفرع عنهم ولو
بلغ المال الجنب نصاباً لا يجب فيه الزكوة لان الكل واجب التصديق والقيمة
لينة الدافع لا العلم المدفع اليه حتى لو قال المحرم وبنت لك هذا الشئ
او افترضك بنون به الزكوة وقع عن الزكوة ويجوز نقل الزكوة من مكان
المال الى بلد آخر بلا كراهية اذا كانت فقراء احوج والمذنب لا قرب
للمذكي واورع الا فضل في صرف الصدقة ان يصرها الى اخوته ثم اعطاهم به
ثم ذوى الارحام ثم جيرانه ثم اهل سكة ثم اهل مصره قال الامام البيهقي
ان كان الدين مهوراً مودعاً لا يبيع لانه غير مطابق به عادة وقبل ان كان
النزول على عزم من قضائه يبيع والا فلا لانه بعد دينه زعمه والدين يبيع
الزكوة وان كان مؤجلاً ولو حقه دين بعد وجوب الزكوة لا يسقط
الزكوة عنه لانه عرف ما نفعه فلا يجوز ان يكون رافعاً وجب في ما نفي
درهم بخازن خمسة ودايم اعتبار ابدانهم كل بلدة ومنهم من اعتبر الدرهم
الشري ولا يحمل الاكل من الغلة قبل ادائها لخزاج والعشر الا اذا
كان عازماً على اداء العشر وان اكل قبله ضمن عشرة قال بعض المشايخ
من قسم هذا المودن وان كان بغير حق على السواء يكون ما جود لا
انهم جعلوا المودن واجباً لان ما يدعون فلا يضاف الى القسام الا
التسوية قال الامام اذا كان عند ديفة ثمان المودع بلا وارث

له ان الوديعه في زماننا الى نفسه لانه لو اعطاه لبيت المال لفساد لانهم لا
يعرفون مصارفه فان ذا كان من اعلمه هرقه الى نفسه وان لم يكن من
المصارف صرفه الى المصروف دفع الزكوة الى المديون او من الدفع الى
الغني ولو اقرض النصاب بعد الحول لم يضمن له ابل العوامل يعمل بها في السنة
الاربعة اشهر ويستبها في الباقى ينبغي ان لا يجب فيها الزكوة ولو كان كرجل
غني سائمة فحال عليها الحول وجب فيها شاة قال ابو حنيفة يجوز ان يدفع
البقية مما لو هذا شئع لان صاحب الغنم لو اذ ان يدفع مكان الشاة كلبا
يكان له ذلك قبل هذا لا يكون شئعا لان المقصود من الزكوة ان يصل النفع
الى الفقير ويبتما يكون اخذ الكلب انفع الا يرى ان الساعي اذا اخذ الصدقات
واجتمع عند غنم وخاف عليه من الذيب والسارق فاخذ كلبا مكان الشاة
ليترصد به الى حفظ الغنم له ذلك وفي المنيعة من عليه العشر لو ادى العشر
بنفسه الى الفقير لم يحز قضاءه فللامام ان باء خذنا ثانيا لان الاخذ له
ولو جعل الوا الى الخراج لذي الارض جاز اذا صلح مصرفا ولو جعل العشر
لم يحز وان صلح مصرفا وفي المقدمة لو اخذ الخراج من الارض او المال
من التغلبى او الهدية من الكفار يعرفها الى من شاء ولا يعرفها الى
الفساد والى من هو من اهل الفساد واعلم ان المصارف المذكورة في
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية مصارف العشر والزكوة و
ما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان مصارف خمس الغنم والمعدن
والكثرة ثلثه توهم الياسى والمساكين وابن السبيل واما مصارف ما اخذ

من خراج

من خراج الارض وجزبة الرؤس وما اخذه العاشر من تجار اهل الذمة
والمسلمين فمصارف المسلمين من سدة الثغور وعماله الرباطات والجوهر
وارزاق علماء النافعين والفقهاء العاديين والمؤلفة والمحبين ومصارف
بين المال في معالجة المديون وكفان الموق وتنفقة اللقيط ومن هو
عاجز عن الكسب والواجب على الامراء ان يجعلوا لكل نوع من الانواع
المذكورة بيتا على حدة فيصرف كل واحد منها في معرفه ولو اخذوا
منها لانفسهم ثابدا مما يكفيهم يكونون ظلماء كذا في مختصر الطحاوي
وفي المقدمة يصرف ما يعطى للعسكر من المال الى الفقهاء العاديين
والمدرسين والعلماء النافعين لان الاسلام عز بمعاونة الله تعالى
فاستغنى عن معاونة العسكر ولو تولى الزكوة فيما يدفع الى
صبيان اقارب الفقيرة يوم عيد او من يهرى اليه ابدا كورة او من
يستريح بتقدم صديقه او يجزيه او المعلم الذي لم يستاد جريه
الوكيل باداء الزكوة اذا صرفها الى ولده الكبير او الصغير او
امه او بنته او هم محاييج جاز ولا يسكن لنفسه شياء ولو امر غيره
ان يودي زكوة ماله من حال نفسه او قال له هب فلان شياء
او قال عوض فلان شياء من ماله من مالك او اتفق على عيال او
بناء دارى من مالك ولا خلط بينهما ولا يشترط الرجوع قال
الامام السرخسي يرجع بلا شرط الرجوع وفي المحيط لا يرجع

العوض لا يجني على المدبوب له وأن كان تعويضه بامر له لان ما هو
 صبره بنفسه لا يوجب الضمان الا اذا قال عوض عن علي في صام من لك
 ولو صادره السلطان قتال لرجل خلع او الاسير في يد الكافر قال
 لغيره فخلعه فذبح المأمور من ماله وخلقه قبل لا يرجع فيهما بلا شرط
 وقبل يرجع في الاسير لا في المصادرة وقال الشرحي المصادرة يرجع
 فيها كالمديون يامر غيره بقضاء دينه فجعل المطالبة الحجة كما لمطالبة الشر
 عية وهي في الدين اذا امر غيره باخذ مال انسان فالضمان على
 الآخذ لان الامر لم يصح فيجب الضمان على الامر ولو دفع المذكرة المال
 الى فقير ولم ينو ثم نوى ان كان قابلا في يد الفقير صح وان تلف لا
 وان لم يودى الزكوة لاجل الفقير اخذ بلا اذنه ولما لم يكن ان يذره
 حلك او استهلك **كتاب الصوم** لو صام
 الناس بشهادة اثنين لهم ان يفطروا بعد الثلثين وان لم يبروا هلا
 ل سوال وشهادة واحد لا يفطرون ولكن يقبل في حق الصوم
 بشهادة الواحد بالسماء علة لا عند البعض كذا في المغني وقيل ان
 خبر الواحد فيها انما يقبل اذا لم يكن بالسماء علة اذا كان خارجا
 البلد او في البلد لو اخبره بالرواية من مكان مرتفع واختاره الفاضل
 لان الشاهد الواحد اذا فتد وقال تشييع الغيم واكبره وابهرت الامام
 الهلال يقبل وبلا تفسير لا يقبل والطحاوي يشترط العدلين قال

شمس

شمس الائمة الحلواني اراد به المنور فظاهر المذهب يستحق العدالة صح
 اذا راي الواحد العدل هلال رمضان يلزم ان يشهد بها في ليلة حرة
 كان او عبدا زكرا او انثى حتى لجارية المحذرة تخرج وتشهد بغير اذن
 المولى والناسق اذا راه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته
 لكن القاضي يردوه ولو قبل شهادته وامر بالناس الصوم فافطر هو
 او احد من اهل البلد كقرع عند البعض قال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه اللق
 وفي المغني قال الامام الحلواني والعجيج من مذهب اصحابنا ان الخبر اذا
 استفاض في بلدة اخرى يلزمهم حكم تلك البلدة ولو شهدوا في الناح
 وعشرين من رمضان انهم راوا الهلال قبل هذا الايام يوم لم يقبل
 القاضي شهادتهم لانهم تركوا الواجب عليهم وهو شهادتهم وقتها
 اذا لم يكونوا من ذلك المكان ولو راي هلال رمضان برستاق وليس
 به ثمة قاض ووال وشهد عند الناس وقبلوا شهادته عليهم ان يصوموا بقوله
 وكذا لو راي الرجلان هلال شوال في ذلك البلد لا ياءس ان يفطر ولو
 راي الامام هلال شوال وحده ليس له ان يفطر ولو صاموا ثمانية و
 عشر بن بلا روية ثم راوا هلال الفطر اكلوا عدة الشبان ثلثين وقد كانوا
 راوا هلال الشبان ففصروا يوما وان صاموا ثلثا وعشرين لا قضاء
 عليهم اصلا فان كانوا اكلوا شحبان من غير روية هلكه ففصروا يومين
 لا يثبت بالاعتماد على قول الغفيلين ومن مقاتل انه كان يثابهم و
 يعتمد قولهم اذا اتفق جماعة منهم قال بعض الفقهاء الشرط عندنا في

في حق

ان

في حق الامام

وجوب الصوم والامتناع من رودة الهلال فلا يؤخذ بقول المجتهدين واصل
الحساب عند الاستنباط لقوله من ان كان هذا هو عتقنا فصدقه بما
يقول فقد كفى بها انزل على محمد بن قال اصحاب ابي حنيفة والشافعية انه لا
اعتماد على قول المجتهدين وكذا لا يعتمد على قول من قال ان ما هو يوم
الاربع من رجب بلزم ان يكون عتقنا رمضان بل قد ينفق وكذا
لا يعتمد على قول من قال ان يوم الاضحي يكون في اليوم الذي كان فيه
اول يوم من رمضان معتمدا على قول علي بن رضى يوم نحركم يوم صومكم
لانه يحتمل ان كان ذلك العام الذي فيه قال فيه لا على الا بد لانه من اول
يوم رمضان الا عشرة ذي الحجة ثلثة شهور فلا يوافق يوم النحر يوم اول
الصوم الا ان يتم شهران من الثلثة واذا انقضت الشهور الثلثة
او شهران يقدم عليه فلم يصح الاعتماد على هذا بكرة الاشارة الى
الهلال كره مجاهدان يقال جاء رمضان او ذهب وبه اخذ ابو الليث
وقال السرخسي وهو قول عامة مشايخنا انه لا بكرة ولو ذكر بلسانه
ولم يبق قبله ولكن شمر على نية الصوم او زاد في العتق على خلاف
عادة في الاكل او غسل فيه على نية الصوم جاز في كل صوم يكفيه اصل
النية وفي كل صوم لا يكفيه اصل النية لا يجوز ولو قال نويت ان اصوم
عدا ان شاء الله صح صومه ولو نوى القضاء ولم يعين اليوم جاز من
اي رمضان كان وتبين رمضان واليوم احوط اذا قال الرجل لا
سراة الظن ان الفجر طالع او غيبه طالع فتطرت وقالت لم تطلع فجا

معها ثم ظهر ان الفجر طالع كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على اثنين
من الليل شاك في النهار وعلى المداة الكفارة ان افطرت مع العلم
بالطلوع اذا افطرت في رمضان يوم وم يكفر حتى افطرت في يوم
اخر كان عليه كفارة واحدة وان افطرت في رمضان بنى عليه لكل
فطر كفارة واحدة وقال محمد يكفيه كفارة واحدة وان اصابته مؤنة
رمضان ثم اكل منعدا كان عليه كفارة وان كان جاهلا فكله كل عند ابي
حنيفة في ظاهر الرواية وعن محمد ان استنق في فاقنا باللفظ ثم اكل
بعد ذلك متورا لا كفارة عليه هو الصحيح ولو نوى قضاء ونفاه عن
قضاء او قضاء وكفارة نقل ولو قتل خيطا قبله بيزاقه ثم اوجله
في فمه ثم اخرج به وفعل ذلك سورا لا يفد صومه وان فعله شدة
مداة وبغ في الخيط عتق البزاق وفي النظم يفد الصائم اذا
عمل عمل الابريسيم وادخل الابريسيم في فيه وخرجه منه خضغ الصبغ
او حمرة او صفرة فاختلفت بالبزاق فصار الريق اخضر او احمر
او اصفر فابتلع الصائم هذا الريق وهو ذاك لصومه فطر لانه
الصبيخ ولو نزل النماط الى راسه ثقة ولكن لم يظهر ثم جن به فوصل الى
جوفه لم يفسد استشق فارفع الماء الى انقه فخرج من فمه ولم
يصل الى دماغه لم يفسد قبله ومع كقطر او قطرين وخو ذلك دخل وصل
الفم فابتلع لم يفسد وكثيرة بحيث يجد ملوحة في بضع فم يفسد كذا

في عرق الوجه ولو دخل جوفه طعم الادوية لا يفيد ولو طار ثلج او مطر
 دون الثلج قيل لا يفيد وقيل لا يفيد ولو جعلت فطنة في قبلها ان انتهت
 الى الفرج الدافل وهو الرحم يفيد ولو افطر براق جيبه لا كفارة عليه وقيل
 يكفد من اكل في رمضان شهرة منجرا بوجع بقله لان هذا الصنع دليل الا
 سجد لافطر في رمضان مرة بعد اخرى بنزاع وغيره لاجل المعصية فعليه الكفارة
 زجر له والفتوى على هذا وبه ائمة الامصار ولو خرج الدم من لحم الانسان
 واختلط بالبراق ثم ابتلع يجب القضاء ان كان لونه غالبا على لون البراق
 والآخرة الحلاصة لو ادخل الرجل اصبعه في دبره وقت الطهارة لا يفطر ان كان
 يابس وان كان مبلولا يفطر لاحتمال انه يدخل مع اصبعه ماء وفي جوامع الفقه
 لو ادخلت الصائمة اصبعها في فرجها او دبرها لا يفيد على المختار الا ان يكون
 مبلولة وكذا لا يجب الغسل وفي النقاية الامة اذا خافت على نفسها في الصوم
 بالطنين والجنز وعند الثياب افطرت وقضت وكذا الرجل في كسب نفقة
 نفسه واعلمه ولو اقرب نفسه في شئ او عمل حتى اجتهده العطش فا
 فطر كفرو وقيل لا ولو نذر بصوم يوم فاكل بمرض او حيض يندى له
 ولو ضعف عن الصوم لاشغاله بالمعيشة فله ان يفطر ويطعم لكل
 يوم نصف صاع المرض المبيع للفطر عجز عن القيام في الصلوة عند
 يوسف ومحمد لان الشرع اعبر العجز عن القيام في الصلوة عذر في تركه
 فرض القيام فكذلك هنا وفي شرح الطحاوي والمرضى الذي يباح الافطار
 له الذي يخاف ان يزا دعياء وجعا وحماء شدة وقيل معرفة ازدياد

المرض

المرض اما ببلية طنة او يقول الطبيب الحاذق المسلم وان لم يجد طبيا حازنا
 ولم يقع تجربة فاكل قطعة خشبة او كاغذ ثم الطعام ولو اخذ الرجل الحي يوما
 وتركه يوما فاكل يوم الحي قبل اخذه فلم يادخذ في ذلك الايام كفد او
 افطرت على ظن يوم عادتها في الحيض فلم تحض كفدت لانه اكل بغير عذر
 والاصح عدم المزوم الكفارة ولو صام المريض لا يتمكن من الصلوة المأففة
 ولو افطر بقلن من القيام صلى قاعدا وهو صائم جمعا بين العبادتين العاردين
 اذا كان باراء العدو ويعلم قطعا انه متاثر في رمضان وحاشا لضعف
 على نفسه حال القتال حل له الاكل منها كان او مسافرا او اذا وجبت الكفارة
 على السلطان وهو موسر بما له الحلال وليس بشيعة لا حد يفتر باعناق رقة
 فلا يحصل الزجر وفي اباخه اكل صوم التطوع بغير عذر وان كان والاصح انه
 لا يجسّل ولكن بعذر والضيافة عذر فيما يرون عنهما ومن ابا حنيفة لا يكون
 عذرا لقوله ومن اذا ادعى احدكم الى الطعام فليجب فان كان مفطرا مما ما فليأكل
 كل وان كان صائما فليصلح اي فليدع لهم والاول اظهر لقوله ومن من افطر
 لحق اخيه كتب له ثواب الفيوم ومن قضى يوما من التطوع كتب له ثواب
 الفيوم والصحيح من المذهب ان لم يتأذ صاحب الدعوة بترك الاكل
 وان علم انه يتأذ فيفطر وقيل ان كان يتق بنفسه بالقضاء يفطر والآثلا
 وهذا قبل الروايات اما اذا كان بعد الزوال لا يفطر ولو كان في
 القضاء يكن له الا افطار بعذر الضيافة لان القضاء خلف عن
 الاصل وحكم الخلف حكم الاصل وفي الحاشية لو حلف بطلاقة ان لم يفطر

وقيل ان من افطر
 بغير عذر
 لا يكتب له ثواب
 التطوع
 لان المقصود من
 الكفارة
 الاثم جازي وليس
 عليه افطار ثم اذا حلف
 بطلان
 ان لم يفطر

فلانا وان كان فلان متطوعا بفطر الحق اخيه الخالف وان كان قاضيا لا ينظر
ولعمري يوم النيروز جاز من غير كراهة هو المختار اما الكلام في الاقلية
ان كان هو يصوم ذلك اليوم قبل تطوعا فالأفضل ان يصوم على
عاقبة وان كان لا يصوم قبله فالأفضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا
اليوم وتعظيم هذا اليوم حرام حتى حكى عن ابي حفص الكبير انه قال
لو ان رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم النيروز فاهدى الى بعض
المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر واجتبط به
عمله خمسين سنة ويستحب صوم ايام البيض ومن الناس من كره ذلك
المصوم مخافة الحاقه بالواجب ويستحب صوم ثلثة من آخر الشهر
ولو تبرع الوارث الفدية في الصوم يجزيه ان شاء الله تعالى كما في القلوة
بعض لم يحكم في الصلوة مثل ما حكمنا في الصوم لانا حكمنا به في الصوم قطعا
ان كان مع الا بصاء ورجونا القبول من الله تعالى في الصلوة وان كان
مع الا بصاء ولهذا قال محمد بن جزيه ان شاء الله تعالى وذكر في الحاشية
ولومات رجل وعليه صلوة شهر ونحو ذلك ولم يترك مالا فاستغرض
ورثة فقير حنطة وتصدقوا على مسكين ثم تصدق على بعض الورثة
ثم دفع الوارث الى المسكين عن صلوات الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى
يتم لكل صلوة منون جاز ولو اوصى كفارة صلواته لرجل معين
يجوز للوصي ان يصرها الى غيره وفي القنية لو اراد ان يودي الفدية
عن صلوات ابيه ومعه فقير فانه يعطيه منونين من الحنطة او قيمتها

٢١ فقير ثم يستوعبه منه ثم يعطيه هكذا يفعل ان يتم كفارة صلوات
ابيه اما لو كان الاب غنيا يكفى ثلثه للفداء كما سقط مقدارها وعن
ذلك ولو اوصى ثلث ماله للصلوات يجوز للوصي ان يصره الى الورثة
اذا كانوا محتاجين محتاجين ولو اوصى ثلث ماله للمساكين فاحتاج ورثة
وهم اكابر حنوز فان اتمعوا ان يجعلوا لانفسهم او احتاج بعضهم فاجعوا
على ان يعطوا اليه جاز كذا في القنية ولو وقع جملته كفارة الصلوة لفقير
واحد جاز بخلاف كفارة البين ولا يجوز لفقير واحد اقل من منونين
وكفارة الوتر منون صائم يوما سفر فقبل ان يخرج من العمر لو اكل تكفر
يستحب ان يصوم قبل عاشوراء يوما او بعده مخالفة لاهل الكتاب اما
نذر صوم يوم فخر على لسانه شهر لزمه صوم شهر نذر يوم الجمعة من عمر
او سنة مثلا فشق عليه في الربيع او الصيف يصوم عنه في الخريف والشتاء
ولو نذر اعتكاف شهر فهو متتابع ونفيين الشهر اليه كبح الاكل والنوم
غير المعتكف في المسجد واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فدخل
ويذكر الله بقدر نية او يجعله ثم يفعل ما شاء ولا يجب على المرأة صدقة العطر
لاولادها البصغار ولا على الجد للحافذ وصح تقديم صدقة الفطر لانه
اذاها بعد السبب وهو ثلث يمونه ويلى عليه وقال بعضهم لا يجوز تعجيلها
اصلا كالا ضحية وقال خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا
قبله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان اقامة للاكثر مقام
الكل وقيل يجوز في العشر الاخير وكذا الا يسقط لواخرها وعندا

الحسن بسقط بمضيق لم يطر لانهما قربة يتعلق بيوم الفطر بسقط بمضيقه كما
 لا ضحية تسقط بمضيق ايام الفطر قلنا انها قربة مالية فلا يسقط الا بالاداء
 كالزكوة والاضحية لا يسقط ولكن يتنقل الى التصديق بالقيمة **كتاب الحج**
 الصدقة افضل من الحج التطوع كذا عن الامام ومراعاة انه عند
 الحج وانفق الفاء فلو تصدق هذا الف على المحامد افضل من ان يكون صلاة
 فليس افضل من اتفاق الفت في سبيل الله وقيل ان الحج البع بالالف افضل
 من اتفاق الف في سبيل الله هو المختار لان المسئلة فيه عايد الى البدن والمال
 جميعا والحج راكبا افضل لانه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء وقد ذكره الامام
 مسلم الجمع بين المشى والصوم في الحج والافضل للحاج البداية ثم بالتروضة وان لم يكن
 فدم زبابة الروضة جاز والحج افضل ثم الصدقة ثم العتق وبكره الخروج
 الى العدو والحج للمدعيون بلا اذن الفرما كذا في البزار والاعمى لو ملك
 زاد او راحلة ولم يملك فليجدها لا يلزمه الحج بنفسه وفاقا والاجاب لزمه
 عند ما لا عندا به حنيفه فلو وجد قايلا لا يجب الحج والجمعة وعند ما في الحج
 روايتان والفرق على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقال وجوه
 القايد الى الجمعة ليس بنا در بل غالب فلزم الجمعة بخلاف الحج مفقود
 او مريض عجزا فامر جلا ان يحج عنه فلو مات قبل ان يبرأ جاز وفاقا ولو
 برأ لزمه الاعادة عندنا وعند الشافعي لا ولو كان له بيت زايد عن حاجته
 جنة باع وذبح الى الكعبة وان لم يكن للتجارة وكذا القن والغرس
 ولو استطاع الى الحج ولكن لم يكن له بيت للسكنى لم يشتر البيت ولم

بنية

بنية بل تحج ولو اشتراه او بناه صار عاصيا ولو كان تاجرا او بزارا فلا بد ان
 يكون زائدا على ريس مال التجار لان ريس المال اذا ذهب يكون الناجح
 معطلا عن الكسب وذا غير هذا عندنا يوسف وعندنا به حنيفه لا بد ان
 يكون زائدا على نفسه يفرم امن الطريق قبل شرط الوجوب وقبل شرط
 الاداء وفايد الخلاف يظهر في وجوب الابضاء فعل القول الاول لا
 يجب شرط الابضاء وعلى الثاني يجب قبل بعض الحاج فهو عذر في ترك
 الحج قال ابو بكر الاسكاف لا اقول الحج فريضة في زماننا في سنة ست ومنه
 بن وثمانية وقال ابو القاسم الصفار والبادية دار الحرب وقاله
 ابو الليث ان كان الغالب السلامة في الطريق يجب والا فلا وعليه
 الاعتماد ولم يكن للمرأة محرم او زوج فحج لا تسقط عنها الحج وليس
 عليها ان تزوج لبصير لها محرم **ما مور** قال بجنت عن الميت وانكر
 الورثة فالقول له مع بنية الا ان يكون مديونا امران يحج بالدين فقبله
 البيهقي **عبد** وصبي حج فعتق وبلغ لزمه ثانيا ولو جدد الصبي بعد
 البلوغ الاحرام قبل الوقوف ونحو حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك
 بعد العتق لا يجوز لان احرام الصبي غير لازم لعدم اعلبته واما
 احرام العبد فلا زام وانما طريق خروج اداء الافعال وكل من سقط
 عنه فرض الحج فحج مع ذلك اجزاء اذا كان حرا بالغا صحيح العقل نحو
 الفقير والزمين والاعمى لانه اهل للفرض فيقع النقل من موقع
 الفرض كما اذا صلى الجمعة من لا يلزمه الجمعة يقع عن فرضه فقلنا

ولا بد من كون زائدا على ريس
 بعد العود الى وطنه لان
 الكسب لا يكون حاصلًا

هذا رجل وجب الحج من عاقته فأتى في الطريق ليس عليه ان يوصى بالحج
ما في الحج عن الميت بعد الوقوف بعرفة اجزاء عن الميت **الحج** عن غيره
بلا امره يصل الثواب اليه ان كان اهلا للماء مور بالحج ينفق من مال الا
مردا عبا وجائيا واذا نوى المقام خمسة عشر يوما فمن مال نفسه وفي غيره
ذلك لو انفق من مال نفسه لا يفع الحج عن الامر بكثرة الاحرام قبل الشهر
الحج او بعدها **التجمل** افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يفع في مخطومه لان
المشقة فيه اكثر لان الاجر بعد التعب فارغم من احرام من المسجد الا
قصه الى المسجد الحرام غفرت له ذنوبه وان كان اكثر من ذنب الى
وجبت له الجنة واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل عليه الفتوى ولو التزمه
ما شيا يلزمه المشي من وطنه وان شاء ركب واداق دما صبي احرم
عنه جاز وجب عما يجنب المحرم عنه ولا جزاء لو فعله شيئا بمس امرأة
بشهوة فامتنع قبل الوقوف فندجه وكذا ان لم يمتس في رواية
والتلبية لم وضع لا جابة الداعي في دعائه وهو منصوبه بفعل
مضمر اي اجبتك مرتا بعد اخرى واختلفوا في الداعي فيقول هو الله كما
قال الله تعالى يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم وقيل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان سيدنا بن داود اخذ فيها مأثرة وبعث داعيا
واراد بالداعي نفسه والاظهر ان الداعي هو الخليل عزم **زوي** ان ابرا
هيم لما فرغ من بناء البيت امر الله تعالى ان يدعوا الناس الى الحج
فصعدا بابيسر وقال الا ان الله تعالى امرني ببناء بيت

فقد

فقد بنى آلا وجوا فاسمع الله تعالى لا اولاد بنى آدم في اصلا ابائهم
وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب من او صرتين او اكثر من ذلك وعلى
حسب جوابهم فحجوا ومن لم يجيب الداعي لم يحج **كتاب النكاح**
يستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان يكون قبله خطبة وان يكون عند يوم
الجمعة وان يتولى عنده ولي وان يكون شهودا عدلاء **سأهل**
الفاظ النكاح قال كونه امراة بماية قبله او اعطيتك
ماية تملكي ان تكوني امراة فقبلت او حررت يا امراة او حررت لك زوجا فقبلت
عند الشهود كان نكاحا قال لها زوج نفسك مني فقالت بالسمع وال
لطاعة صحح النكاح قال لها بين يدي الشهود لا امران وهي ايمت يا عرسى
فقبلت ليسكن انعقد النكاح كلها من البنازي وفي المشي وكل رجلا ان يجلب
له بنت فلان فقال الوكيل لا يبرها فقبلت فنكح فقال وهبت ثم ادعى الو
كيل انه اراد بموكله ان كان هذا من الخاطب على وجه الخطبة ومن الاب
على وجه الاجابة لا العقد فلا نكاح اصلا فان كان على وجه العقد انعقد
للكويل بلا قبول لا لموكل وان قبل له قالت زوجك نفسي ان شاء
زبي فابطل زيد مشيته في المجلس جاز ولو براد الزوج بها فقبلت
من غير شرط ثم النكاح بلا ابطال المشي لفظ لا تراكم الدم ودم
ليس بصرح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما
الخطبة واما تسمية المهر واما بدوان احدكما ان جرى بينهما ان يعقد عقد
النكاح جاز كذا صاحب التدوير رجلا ان اراد ان يعقد عقد النكاح

بلفظ النكاح كقولهم ليكن بينكم نكاحا ولم يذكر شيئا من اسم الزوج والزوجة
لا ينعقد وان ذكرنا بنعقد رجل بعث اقواما بخطبة امراته الى والدها فقال
الاب زوجت ابنتي من فلان وقبل من الزوج واحد منهم لا يصح النكاح لان
هذا نكاح بغير شهود لان الغوم كملهم مخاطبون من متكلم ومن لا يتكلم فعذا
ان جرى العقد ان يتكلم واحد وبسكت الآخر والمخاطب لا يصلح شاهدا
وفيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه التنوير لانه لا ضرورة جعل الكل مخاطبا
فجعلنا المتكلم مخاطبا والباقي شاهدا هكذا نقل من المحيط جماعة خطبوا
امراة للاخذ بقولهم قبلي فقلت ان ارسلهم للنزوح يلزم
النكاح وان ارسلهم لا للنزوح بل فان قبلوا منها بعد قولها فقلت فهو ففوتني
ان قال الزوج فقلت حين بلغوا الخبة يلزم والا لا قيل يلزم مطلقا
وقيل لا يلزم مطلقا والوجه الاول اصح وفي الخاتمة رجل ارسل رسولا
ليخطب له امراته بعينها فذهب الرسول وزوجها جاز لانه اسرها
بالخطبة ونام الخطبة بالعقد وذكر فيه ايضا رجل تزوج امراته با
لعربية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت امراته نفسها بذلك ان علما
ان هذا لفظ ينعقد به النكاح لا يكون نكاحا رجل طلب من امراته نكاحا
بحضرة اليهود فقال ليراني في زوج فقال الرجل لبس لك زوج فقلت
المرأة ان لم يكن لي زوج فقد تزوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن
للمرأة زوج قالوا يجوز النكاح لان التعليق بشرط كائين تبيح
وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقفا على اجازة الوفاة ان كان عتدا

ملكه

ولم يعلم ان هذا لفظ ينعقد به النكاح

بملكه الوفاة كما لو زوج الصبي امته ويتوقف على اجازة الوفاة اذا قال الو
جل لامراته تزوجتك بالف ان رضى فلان قال ابو يوسف في الاما ان كان
فلان حاضرا في المجلس ورضي به جازا لمخانا وان كان غائبا لم يجوز ان
رضي بعد ذلك رجل تزوج امراته على ان امدها ببيدها قال عمر بن الخطاب
النكاح ولا يكون الا امر ببيدها قال الفقيه ابو الليث عدا اذا ابدى الزوج
وج اما اذا بدأت المرأة فقالت زوجتك نفسي على ان يكون الامور
بيديا طلق نفسي كلما شئت ففيل النكاح جاز النكاح ويكون الامور
بيدها لان البداية اذا كانت من الزوج كان القبول قبل النكاح
فلا يصح وان كان البداية من المرأة يصح بعد النكاح لان الزوج لما قال
بعد كلام المرأة فقلت والجواب ينقض اعادة السؤال فصار كانه قال
فقلت على ان يكون الامر بيديك فيصير نفوضا بعد النكاح والمبينة
الاب والوصي يزوجان امه اليهم لا عبده ولا امته من عبدين زوج
صغيرة من غائب قبله بعد موت الاب فاجاز جاز عند ابو يوسف
تزوج المجنونة الكبيسة الى الابن لا الاب والبيع الى الاب ولا ولانية
في مالها بل ولانية فيم للاب قالت زوجتني ممن شئت لا يمكن ان
يزوج من نفسه ولو قال صنع ثلث ما حين شئت له ان يضعه في نفسه
وفي البراذن لو كانت المرأة مستقيمة حاضرة فاشار اليها ولا يورثها الشهود
كذلك لا يحتاج الى ذكر الاسم ولا معرفة الشهود لان الماهر يوقف بالاشا
رنا ولو قال الرجل لاني واطنة اسمها فاطمة فقال وقت العقد
الاخر لا يستقيم في النكاح

وقد تحيرت فيها ذو الافهام والله يعصمنا من ذيل الاقدام وفي الفتاوى
 النظرية ما رفع الى ولي المرأة من ايقال لها عند لق وفقتلق فله ان يرجع
 عليهم ولو دفع الى اجنبي لا يجوز له الرجوع لانه كان اجراه بمبادلة سعيه
 المرأة من الاجنبي هو الذي لا يقدر المنع واذا قدر كان حكمه حكم الاولياء
 وذكر في قوام الدين في شرح الهداية رجل اعدى شياء لاحد من اقرباء
 المساء فان كان على رسم الاجارة في السعي فلا يسترد بعد البيع ولا
 يضمن وان كان بطريق الرشوة فيسرد القايام ولا يضمن الهالك والقبالة
 من الطرفين بنزع والهبة الجارية بينهما كذلك في الاثقال وغيره سواء
 والاموال التي تدفع الى ولي المرأة من مهر المجل يكون لها فلو صرفت في شياء
 الى غيرها لم يخلص من الضمان والاديين عليه نظا ليهما من ايتما شارت
 الا ان يكون المرأة بالغة فيصرف وليتها تلك الاموال الى مصالحها باذ
 نها فالجها زالت التي اشترى لها الاب من مال نفسه في حال صغرهما او
 بعد ما كبرت وسلمتها اليه كانت لها ولا رجوع للاب عليها ولقد استهلكت
 ما بعته الزوج اليها فانكر لهبة وحلف ينبغي ان يجوز لها التضمن
 وفي فتاوى قاض خان اذا دفع رجل الى رجل شياء لابنة الصغرة
 او الكبيسة على ان يزوجهها اليه يصير الشيء بمنزلة المهر فليس له ان
 يرجع فيه ولو دفع الى العصبات او الى الولد وليت في عيالهم فله
 ان يرجع فيه لانه يصير رشوة فان كان الشيء دراهم او دنانير
 نير فله الرد ان كان قابلا وشد ان كان معالكا وكذا المثلي

ولو دفع الى جدتها ولان لا يجزيها من المهر فليس له ان يرجع فيه
 ويكره ان يرد في المهر فليس له ان يرجع فيه

وان كان في
 المهر

ان يجوز التضمن لان حكم القايام لا يكون له الرجوع

وان كان حيوانا يدفعه ان كان قابلا وقيمته ان كان قابلا بغيره
 وقال ابو حنيفة ان كان ذلك الشيء حيوانا يضمن قيمته بغيره
 ان يهلك بفعله وان يهلك بغيره فعليه لا يضمن لانه امانة في يده
 وفي النصول بعث رجل الى امهانة متاعا وبعث المرأة الى الزوج
 متاعا ايضا ثم قال الزوج بعثته كان صداقا كان القول قوله مع
 البمين فان حلف فان كان المتاع قابلا فللمرأة ان يرد المتاع لانها
 لم تره حتى يكون مهر او يرجع على الزوج من المهر وان كان المتاع لها
 لكان ان كان مثلبا ردت مثله ذلك عليه وان لم يكن مثلبا يرجع على
 الزوج بما بقي من المهر واما الذي بعث ابو الهيثم ان كان لها لكا
 لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قابلا وبعث الاب من مال البنت
 ابلا لفة برضاها لا يرجع لانه هبة احد الزوجين للآخر وذكر فيه
 ايضا رجل خطب بنت رجل وبعث اليها بهدايا ولم يزوج ابوابنت
 منه قالوا ما بعث للمهر وهو قايما وها كل يرد وكذا كل ما
 بعث ابو الهيثم اليه وهو قايما واما الهالك والمستهلك فلا
 شيء له في ذلك وفي القينة لو حمل الى الخطيبة امتنع من جنس
 ما حمل اليه من العادة ودفع عن الخطيبة اليه مثل ما حمل اليه
 فلا رجوع الا في القينة وذكر فيه ايضا خطب لابنة خطيبة وبعث
 اليها دنانير ثم مات الاب فان تمت الوصلة فهو لابنه والا فبداش
 اقول المهر من قوله فان تمت الوصلة تمامها بالشكاح بعد موت

ابو

الاب في المستقبل لان ان اذا دخل على الماضي ينتقل معناه الى
 المستقبل فيكون فينا على الابن من جهة المهر المجل ففصح دين ابنة
 متبرعا قبل موته وان كان الاب حيا يرجع الى بنته وفي البتة ان
 يتزوج الاب بمهر الابن ورواها ابن النكاح عا والمهر الى الاب كما في
 سائر الديون ولو اعطى ارضا لمهر ابنة ابنة ولم يقبض المهر حتى
 مات الاب لا تملك القبض بعد الموت لان الهبة لا يتم بلا قبض وان
 كان ضمن المهر والسبقة بما لها ملكت القبض لان القبض لا يبطل با
 لموت وضمن الاب مهر ابنة لا يصح بلا قبض المهرات واذا قال
 الاب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم على الاب الصداق
 بلا ضمان وان اشهد الاب عند الاداء انه يؤدى ليرجع على الابن
 رجع وان لم يشهد عند الضمان وان كبر الابن ثم ادعى يرجع ان اشهد
 والا فلا ولو بعث الى اوصو مائة ابنة ثيابا ثم قال انها امانة يصدق
 ذلك بعد موتها وفي القنية قال الزوج بعد موت زوجته بها كان
 كان صلة ولي منه ارث وقال الاب كنت اعترت منها ان كان العرف
 مستدا ان الاب اذا كان يدفع ذلك بطريق التملك ابها فالقول
 قول الزوج ولا يصدق الاب الآبينة وان العرف مشركا فالقول
 للاب وذكر فيه ايضا لو كان لها على ابها دين فخيرها ابوها ثم
 قال خيرتها بد بن علي وقالت بل من مالك فالقول للاب وقيل
 القول للبنت والاول اصح فكذا لو قال الاب كان لا فكل مائة دينار

فاخذت

في المستقبل لان ان اذا دخل على الماضي ينتقل معناه الى
 المستقبل فيكون فينا على الابن من جهة المهر المجل ففصح دين ابنة
 متبرعا قبل موته وان كان الاب حيا يرجع الى بنته وفي البتة ان
 يتزوج الاب بمهر الابن ورواها ابن النكاح عا والمهر الى الاب كما في
 سائر الديون ولو اعطى ارضا لمهر ابنة ابنة ولم يقبض المهر حتى
 مات الاب لا تملك القبض بعد الموت لان الهبة لا يتم بلا قبض وان
 كان ضمن المهر والسبقة بما لها ملكت القبض لان القبض لا يبطل با
 لموت وضمن الاب مهر ابنة لا يصح بلا قبض المهرات واذا قال
 الاب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم على الاب الصداق
 بلا ضمان وان اشهد الاب عند الاداء انه يؤدى ليرجع على الابن
 رجع وان لم يشهد عند الضمان وان كبر الابن ثم ادعى يرجع ان اشهد
 والا فلا ولو بعث الى اوصو مائة ابنة ثيابا ثم قال انها امانة يصدق
 ذلك بعد موتها وفي القنية قال الزوج بعد موت زوجته بها كان
 كان صلة ولي منه ارث وقال الاب كنت اعترت منها ان كان العرف
 مستدا ان الاب اذا كان يدفع ذلك بطريق التملك ابها فالقول
 قول الزوج ولا يصدق الاب الآبينة وان العرف مشركا فالقول
 للاب وذكر فيه ايضا لو كان لها على ابها دين فخيرها ابوها ثم
 قال خيرتها بد بن علي وقالت بل من مالك فالقول للاب وقيل
 القول للبنت والاول اصح فكذا لو قال الاب كان لا فكل مائة دينار

فاخذت المهر لهما بها كل وقالت بل من مالك فالقول للاب وذكر فيه ايضا
 خير لابنة وسلمه اليها ليس له في الاستحسان ان يستوف منها وعليه القبول
 قال وجهه العوالب في تسليم ثياب الختن ما اجاب وذكر في الوافعات زوج
 ابنة ووجهها فماتت الابنة وقال ابوها ان الذي وضع اليها كان من
 ماله ولنه اعادها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة الذي يشهد عند
 التسليم الى بنته انه سلمت هذا الاشياء بطريق العارية او يكتب
 نسخة ويشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك
 لابي عارية بيدي مني وفي جامع الفصولين ولو استملك المهرات ما
 بعث الزوج اليها فانكر الهبة ينبغي ان يجوز النفيين لان حكم العارية
 كذا وكذا لو تلف الزوج ما بعثه الزوج اليه ينبغي ان يجوز النفيين
 ولو تزوج امراته باللف ثم تزوجها بالعين فالمهر الثاني وقيل الف
 كذا في الهبة وفي القنية جدد الحلال نكاحا بمهر يلزم ان جدد لابل
 الزيادة لا للاحتياط وفي البتة ان لو جدد النكاح للاحتياط لا يلزم
 الزيادة بلا نزاع لان الفرض بناء الاول لا الزيادة ولان النكاح الثاني
 لما ثبت فكيف كان في ضمنه قال بعض الفقهاء لو وهبت امراته المهر او
 ابرأت ثم جدد النكاح بمهر فعلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد ثبت خلا
 لابي يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الابداء وانما الاختلاف فيه
 مال قيام المهر والاصح انه مختلف فيه ولو تزوج في السر على مهر ثم
 تزوج في العلانية باكثر ان اشهدا انهما ارادا بالزيادة السمعة فلا

فا

مهر السراجماعا وان لم يشهدا يودق بالعلانية عند ابه ضيقه ومحمد وان لم
 يستزوج في السر لكن تواضعا على شيء ثم تزوج في العلانية على خلاف ضيقه
 او على جنسه باكثر انفق على المواضعة في الجنس يودق بالاستد في
 خلاف مهر المثل وان اختلفا يودق بالعلانية في الوحيين وفي المنيعة تزوج
 على مهر معلوم ثم تزوج على الف آخره بنيت التمينان في الاصح ولو زوجت
 ام الصغيرة صغيرتها وبضعت مهرها ثم بلغت الصغيرة فبطلت المهر من
 الزوج فان كانت الام وصية لهما كان ان تاد هذا المهر من زوجها وان لم تكن
 وصية لهما ليس تاد هذا المهر من الزوج ثم الزوج يرجع على الام ثم لانها اذا
 لم تكن وصية لهما ليس لها حق القبض والتصرف في مالها وكان الدفع اليها
 كالدفء الى اجنبي ولو زوج بنت البالغة برضاها واخذ المجل وكثرى
 جهارها وسلمه اليها فليس لها انكار لان الاب ماء ذون بشرى الجهاز
 عرفا وعادنا وسواء علمت او لم تعلم انه كثرها من مالها وفي المنيعة لو
 وكل رجل رجلا ان يزوجه امرأة على الف درهم فزوج الوكيل
 على الف درهم وزادها من قبل نفق شيئا فان زاد شيئا معلوما
 لم يجز له هدية فان كان مهر مثلها الفا او اقل جاز وان كان اكثر لا
 يجوز وفي القينة اختلفا في هبة المهر فقالت وهبت لك بشرط
 ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول لها ولو تزوجها على انها
 بكرة فوجد بها شيئا يجب جميع المهر لان البكر لا يصير مستحقة با
 النكاح تزوج بالف ان كانت بتيمة وعلى الغيب ان كان نسبه مجهولة فصح

التمينان

لانه قاله وان زاد زيادة فمعلوم ان يكون
 اليها

وفي الجوار فيما سوي الاب والجد اب الاب والخال اب لان غير هؤلاء لا يملك النكاح
 في مال الصغيرة فلا يملك نفق صداقها وان كان عاقدا

التمينان ولو وطئ في النكاح الفاسد مراءا فعليه مهر واحد وكذا لو وطئ
 مكانة او جارية ابنة مراءا ولو وطئ ابنة جارية ابية بشبهة يجب
 لكل وطن مهر لان شبهة الملك غير ثابت فصاحف كل وطن ملك
 الغيب وكذا في الجارية المشتركة والنكاح الفاسد وهو النكاح بغير
 شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح الحائض في عدة الرابعة و
 نكاح الامة على الحرة واما نكاح المحارم مع العلم بانها حرام فاسد عند
 اي صنفه بخلافها **سائل منفرد** رجل اعطى معتدة الغيب
 نفقة على ان يتزوجها فان تزوج ان يشوط في الاتفاق التزوج
 رجوع بما انفق وان لم يشوط لكن انفق على هذا الطمع اختلفوا
 في رجوع قال صدر الشهيد انه لا يرجع وقال طهر الدين يرجع وان تزوجت
 نفسها منه لانها رشوة فعذا اذا دفع الدراهم لتنفق اما اذا اكل معها
 فانه لا يرجع عليها بشئ وفي القينة جاهلة منع خاضت اظهرت كلمة الكفر
 مغايضة وقد راعته تحرم اللعينة ونجس على الاسلام وكل قاض ان
 يجتد النكاح بينهما مهر يسير ولو بدنيا رضى ابنته وقيل بنجر
 على النكاح ويعتد رخصته وبمخص بن سبعين وليس لها الا التزوج
 بن وجها الاول وفي المنيعة تزوج على نقد البلد فكسرت فعلية قيمته
 يوم كسرت وفي المنيعة اخبرها نفقة بطلاقها الغاييب وسعها ان تعقد
 ونزوح كذا اذا جاء غير نفقة بكتاب طلاق وغلب على ظنهما انه من
 الزوج وفي البنزاري ولو شهد ان زوجها طلقها فلما ان كان غايبا ماغ

لها ان تزوج باخر وان كان حاضرا لان الزوج لا يجوز المانكة بين بني
ادم والجن و انسان الماء لا اختلاف في الجنس زنا باسدانا بحرم سبله
بشرها من الرضاع ولو قال للآخر تزوج معني فانها حرة فتزوج بها
ولست لهما فاذا اوى امة الغير ضمن قيمته الاولاد ورجع بها على الغار
ولو غترته الامة بغير اذن سيده فارجع عليها بعد العتق وباذنه رجع
عليها في الحال سابل الزوج الثالث من العينة قالت لرجل
طلقت زوجي وانقضت عتي في حلقه تزوجها ان غلب على ظنه صد
قضا وان لم تكن عادلة لانتها امينات في الاخبار عن الحمل وانقضاء
العدة والوطئ والقول قول الامين والاحوط ان يسمع من غيره معا
ولو من واحد ولو قضى القاضي بلا دخول الثانية اخذ بقول من يدرى
لا ينفذ القضاء لانه محجور مخالف للاجماع قال صدر الشهيد من
افتى بالحلق قبل الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقد
صح ان سعيده رجع عن هذا القول كذا في البزاري قالت تزوجت
بن زوج اخذ يعني حلال كرتني ان كانت عادلة يصدقها كذا ان وقع
في قلبه انها صادقة ولو انكرت دخول الثانية بعد اقترانها لا يصدق ولو
اقرت بتخليها ثم انكرت ان كانت عاملة بشروط الحال للاول لم تصدق
والا فتصدق وفي الاجناس لو اخبرت بان الثانية دخل بها حصل للاول
وان كذبها فيه وان انكرت في دخول الثانية فاقرب به الاول لا يحل
له ورح البزاري لو ادعت وطئ الثانية وقال الاول ما كان
الثانية

الثاني وطبقت يعرف بينهما ويجب على الاول نصف المهر قالت للاول
نزوجت باخر وانقضت عتق فزوجته فتزوجها ثم قالت بعد
زمان كذبت ولم اكن تزوجت فان لم تكن اقدت بدخول الثاني نصف
و بطل النكاح وان اقدت لا ولو طلق ثلثا ثم تزوجها بعد ايام فكانت
تزوجتك قبل الزوج الثاني بصدق ولو طلق طلقه ثلثا ثم ارادت ان
تزوج نفسها منه جاز في المختار سواء احدثت على ذلك او قالت كذبت
وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد
ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وفيه اية
صبي لا يجامع مثله ادخلت امرأة فزوجه لم تحل للزوج الاول به
ولا يثبت به حرمة المعاصي ولو طلق ذمي زوجته ثلثا ثم تزوجها ثانيا
بالتحليل ثم اسلم بنكاحها عند ابيه حنيفه خلا فالحلما وفي الخفاف قيل
المحلل ما جود لانه يودي وصو الاول الى الحلال ولا ضرر لاحد من انا وب
قوله لم لعن الله المحلل والمحلل له ان يقول احلت لك بنتي بكنا وما
اشبهه وفي النهاية لو خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فتقول زو
جتك نفسي على ان امرى بيد اطلق كلما اريد فتقول لها الرجل قبلت
وصار الامر بيد هار جك عما يخ امراته وهي بكر عشر سنين فتزوجت
باخر فتلد المرأة اولادا منه والا اولاد كلها للزوج الاول عند ابي
حنيفة ويجوز للاب التمسك بالزكوة الى هو لاء الاولاد وروى عبد
الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة ان الاولاد للزوج الثاني والغنوى على

لا ادر في قولهم جميعا
 ما اسر العوام وكذا
 اضوى النفع
 في باب الخط والاباحة

ثم دخل طلاق امرأة ثلثا فانكر المطلاق
 المطلق او قال طلقنا جميعا فوجوه
 الامة اقامت البينة لكننا علمنا
 طلقنا ثلثا لياقوله اذا عصى
 منها ثلثا لانها لو ثبتت فثبت
 الاقرار انها قتلته او بالاباحة
 الا انها قتلته بالسمع
 او نحو ذلك لا بالاعتق
 قتلها ولم يقتله لم يحرم عنه
 عليه لا عليها

المحرمون على ذنبا لا يمانع
 بقية غايته قريب
 الغنية

محرم
 محرم

على القول الاوّل لكن صدرا شهيدا اختار قول الجرجاني وهو قول ابن
 ابي عمير ابي بلي وكان ابو يوسف يقول ان جاءت لافل من ستة أشهر من
 تزوجها فالاولاد للاول وان جاءت ستة أشهر فصاعدا فالاولاد
 للثاني وقال محمد بن جابر ان جاءت بالولد لافل من سنتين من دخل فالاولاد
 للاول وان جاءت لاكثر من سنتين من دخل بها فالاولاد للثاني والله اعلم
كتاب الطلاق ما يلى الصريح وفي القينة كتبت امرأة
 انت طالق وفان تزوجها اقراءه ففداء لا يقع ما لم يتصد خطابها به وكذا
 لو كانت تزوجها اقراءه هذا الدعاء انت طالق باين فقال لا تطلق ان
 كان معروفا بالجلل وذكر في بعض الفقهاء لغتته الطلاق بالعربية
 مطلقا وهو لا يعلم يقع وقيل يقع قضاء لا ديانة وفي البصرة اذا اراد
 الزوج ان يقول زينب طالق وجري على لسانه عن بنته مع الة سحا
 ها في القضاء وفي الديانة لا يقع على احدى امالته سحاها فلعدم الارادة
 واما ان ارادها فلعدم التلفظ بها ولو قال لها انت تالقي وتالغي
 وتكا طالغ يقع وان قصد ان لا يقع لا يصدق قضاء قد بدت في ذكره لو
 ذكر ما يلى الطلاق عند امراته ويقول انت طالق لا بنوي لا تطلق وفي
 المنية لو قال الزوج لغيره اخبر امراته بطلاقها او اخبرها انها طالق
 او قل لها انت طالق او غير ذلك لم يقع ما لم يقل المأمور لها ذلك وفي
 اما في يوسف اذا اراد ان يتكلم امراته فبعضه لسانه فقال انت طالق
 فهي طالق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو كرر انت

فيما بينه وبين الله تعالى ولو كرر انت
 طالق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو كرر انت
 طالق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو كرر انت

طالق يقع شتان في المدخول بها ولو بغبر واو وقالت امراته لزومها
 طلقتي ثلثا فقال انت طالق قيل يقع ثلثا وقيل واحد وقيل ان نوى
 جوارها فثلث والا فواحدة ولو قال فعلت فثلث بكل حال وفي
 القينة اذا اقرا به طلق امراته ثلثا ثم قال كذبت في اقرا ري فعند
 القاضي يقع ثلثا والمغني يقع باباحته اذا قال عنده كذبت في
 اقرا ري قال له عليك مباح ان كنت كاذبا في اقرا ري كالتأيم والمغني
 عليه والعقبى والمجنون والذي شرب الدواء مثل البنيج والافيون
 وبغبر عقله فطلق اذا علق او تصرف تصرفا يخفض بالعبادة لا يترب
 عليه الحكم فلا يقع طلاقه قال عثمان لا يقع طلاق السكران وبه اخذ
 والطحاوي والكوفي ومحمد بن سلام وعن بعض العلماء ينافي بغير من
 السكران كما ينفذ بهل ولا يتطه الشرط الفاسد ولا ينفذ
 ببيع وشراؤه ولا ردّه استفسانا ادعى امراته في يد غيره وقال
 طلقتها وكنت مجنونا ان عرف منه الجنون بان كان راه القاضي او
 كان مشهورا عند اهل ذلك المكان فالنور له وفي البصرة لو اكره
 بالضرب والجس على ان يكتب طلاق امراته فكتب فلانة بنت
 فلان طالق لا يقع لان الكتابة كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة
 هنا وفي شرح المشرق لابن فرشته لو نوى طلاق امراته
 لا تطلق واذا كتب طلاق امراته فيجوز ان يكون ذلك طلاقا
 لانه عم قال ما لم يتكلم به او يعمل به والكتابة نوع من العمل وهو

قول محمد بن حسن ولو قال نساء اهل هذه المحلة طالق وهو من اهلها
او نساء اهل هذه الدار طلعت امراته ونساء اهل هذه القرية
ختلفوا فيدل هو مكانه كالمحلة وفيدل كالمحرور وكل رجل وكل امرأة ان يطلق
امرأته فطالق ثلثا ان نوى الزوج ثلثا صحيح لانه وافق الموكل وان لم ينو
ثلثا لا يقع عند ابي حنيفة لانه قال لو قال رجل طلعت امرأتي
فلانة وسماها بغير اسمها ونسبها الى غير اسمها لا تطلق الا ان ينوي بها لان
الغائب يعرف بالاسم ولو قال طلعتك غير مرة قال ابو القاسم الصغار يقع
ثلاثا ولو قال انت طالق فقال له انسان ما قلت فقال قد طلقتها او قال
قلت لها انت طالق فهو واحدة ولو قال انت طالق بالكر طلقت بلانية
وفي النكاح لو قال لامرأته شئت طلاقا او رخصت طلاقا فكل يقع **وآيا**
لم ينو لانه صرح للطلاق **سأبل التعليق** ولو قال رجل
ان فعلت كذا فامرأته طالق ثم فعل ذلك وله امرأتان تطلق احدهما
وله ولاية التعيين وفي رواية نطلقان ولو كان لرجل ثلث نساء فقال
امرأته ثلث تطلقات يقع ثلث تطلقات لكل واحدة منهن عنده
وعند ابي حنيفة لكل واحدة منها طلاق باين وهو الاصح وفي المكنية لو
قال الزوج وله نسوة حلال الله علي حرام يقع على كل واحدة تطلقه
وقيل على واحدة غير عين واليه البيان ولو قال ان فعلت كذا فامرأته
طالق ولم يكن له امرأة وتزوج وفعل لا يحنث وذكر فيه ايضا
لو قال الرجل ان تزوجت فلانة او امرأته انسانا ان تزوجها منه

فهو

فهو طالق فامرأته فزوج منه تلك المرأة لم تطلق قال من كونه فاسدا ان
طلقتها فبعد حرة فهو على الطلاق باللسان وكذا قول ليطلقنا اليوم فلانة وهي
اجنبية او حرمة او مطلقة ثلثا ونحو المحيط لو قال طلق امرأتي ان شاءت لا
يصير وكلاما لم تشاء ولها المنيعة في مجلس عليها فاذا شاءت صار وكلاما
فطلقة انما يقع في مجلس مشبهها ينبغي ان يحفظ والوكلاء غافلون من
هذا ويؤخذون **ولو اراد السفر** فاراد صهره ان يكلفه وقابله ان قبض
عنها شهرا ولم يفعل البتة عند الشهر فهي طالق فقال الحسن
حسن بالفارسية ووجد الشرط يقع لان الجواب ينغصم ما في اعماق
السؤال ولو قال لمدوني ان لم تقض حفي الى شهر فامرأتي بيدى
فقال المديون فليكن كذلك فوجد انه ان يطلقها كذا في البزازي وذكر فيه الشرط
ايضا لو قال لامرأته انت طالق ان شديت المثلث وقامرت ولعبت
بالجيم حكى عن الفضل كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة و
غيره من المشايخ الكل شرط واحد **ولو حلف على ان يشرب المثلث** ولا
يقامروا لا يلعب الحرام وكل واحد شرط ولو قيل ان امرأته زنت
فعلق به طلاقا لقول قوله انها لم تفعل ان لم ينو الجي زافة ولو قاله
في حالة الغضب فعلى الجازاة يقع في الحال وعليه الفتوى **ولو قال**
لزوجها يا قد طبان او يا سفلى وكوفا من الشتم فقال ان كنت كما
قلت فانت طالق ثلث طلعت امرأته سواء كما قالت او لم تكن لانه في
الغالب على الجازاة وان نوى الشرط يدتين وتفيد قد طبان

ان يجمع امراته او ذات رحم محرم منه رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو
 المسبب للجمع بين الاثنين لعنه مذموم وتفسير الفلاني قبل الذي لاحسب
 ولا نسب ويسرق شياء لا ضبط وقيل هو الحايك والحجام والدياغ وال
 السهاك وقيل يختلف الى القضاة ولو قال انت طالق في اكلك وشربك
 فاتبها وجد طلق ولو وجدا لم تطلق الا واحدة ولو قال لا جنيته ان
 طلقك فبعدى حره بفتح فكأنه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو حلف لغيره
 وجن هذه المرأة اليوم ولها زوج فهذا على النكاح الفاسد لان الصحيح
 لا يتصور ولو قال لاخر ان غبت عن زوجتي شهرا فطلقتها فغاب عنها شهرا
 ثم حضر ثم غاب فطلقتها الوكيل او طلقها قبل ان تغيب من مرة ثانية ينفع
 وفي شريح الجمع لو قال لكل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فانكلم
 ثم تزوج لا تطلق ولو تزوج ثم تكلم بطلاق وكذا كتما ولو قال ان
 دخلت الدار فنتائي طالق فدخلت الدار طلقته في غير ذلك ولو قال لا
 امرأة رجل ان دخلت الدار باليد ونحوه من الفضولي يثبت حكمه مقصورا
 على حالة الاجارة حتى لا ينفع الطلاق الموضع قبل الاجازة وهذا بخلاف
 ابيع الموقوف على اجارة المالك فانه اذا اجاز يثبت الملك للمشتري
 في الولد والزيارة الحارثة بين العقد والاجازة كذا في الجناح الفصولين
باب الامر باليد ان غبت عنك عشرة ايام ولم يصل
 اليك احد لنفقة فامرك بيدك ثم اختلفا بعد مضيتها في وصول النفقة
 فالقول للمرأة وقيل على العكس ولو قال ان فعلت كذا فامرك بيدك

انت طالق فاجازة الزوج قد خلت
 طلقت وكذا كل الامر بها

ثم

ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا ثانيا ثم تزوجها بغير الامر بيدها بعد
 اى بعد ذلك الفعل وفي ظاهر الرواية لا ينبغي وقيل ان تزوجها قبل ان
 انقضاء العدة فالامر بيدها وان تزوجها بعد انقضاء العدة لا ينبغي الامر
 باليد **الوقوف** بان قال امرك بيدك اليوم بغير الامر بيدها بلا عليها وقيل
 لها ويرتد بركةها ولا ينبغي لامر بعد اليوم وفي المطلق لا يغير الامر بيد
 المفوض اليه في مجلس علمه وقيل في المجلس ليس بشرط ويرتد بركته وفي
 المعلق بالشرط بغير الامر باليد اذا جاء الشرط ولو وكلها بطلاق نفسها فهو تملك
 لا يملك عزلها ولو قال لاخر امر امراته بيدك ويد فلان او بيدى ويدك
 فطلقها لا يقع ما لم يحز الزوج ولو قال لاحد من الاربع امرت بيدك يوك
 الطلاق فقلت طلقته فاشك كلتيه وقع عليها وعلى غيرها وقيل على غيرها
 ولو قال امراته واحدة من نسائي طلاق فطلقت نفسها او غيرها بائع
 ولو طلق واحدة وقال الزوج غبت الاخرى ثم يصدق قضاء ولو قال ان
 دخلت الدار فنتائي طالق فدخلت الدار طلقته في غيرها ولو جعل امر
 امراته الصغيرة او المجنونة بيدها فطلقت بغيره ولو قال انت طالق رجعي
 ان شاء الله يقع ولو قال انت طالق باين ان شاء الله لا يقع **باب**
بل الخلع ولو خالع على ان يكون الولد عند لا عند صاحبه الخلع وبطل
 الشرط ولو اخلعت بسقوط مهرها ونفقة عدها وعلى ان تسكن الولد
 ستين بنفقة لها وامسكت بعض المدة ثم بدت ووارت نفسها ثم ظهرت
 يرجع الزوج عليها بنفقة النفقة في امدته التي لم تسكن فالتكزوج بها لا

حق لها على عليك فطلق فطلقها فهو باين ان قال لها على وجه البذل والآ
فدعي قالت المستترجة لذوجها زوجي فقال بهي المهر الذي لك على فانزويك
فابرة مطلقا غير معلق بشرط التزوج ببراء اذا تزوجها والآ فلا لانه
ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لان هذا الابراء على
جهة الرثوة فلا يصح واليه اشار في بعض النسخ **قال المطلق** لا تزوجك
ما لم تهنئي ما لك من المهر فوصفت مهرها على تزوجها فالمهر على الزوج تزوجها
او لم يتزوج لان العوض على المرأة في النكاح ممتنع فلهذا المسألة تدل
على ابراء الابراء بشرط التزوج لا يصح لانه رثوة ابراء المهر بشرط
ان يسكها بمهر وف يحسن معشرتها ولا يوزيها ولا يطلقها قبيل ثم تزوج
عليها واعاد على مالها واذا طلقها فالابراء بهذا الشرط غير صحيح
ولو اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد
بعد خمسة ايام وتزوجها يرجع بنفقة العدة ونفقة ولده سنة **مسائل**
في الاستثناء القول قول الزوج في دعوى الاستثناء والشرط والطلاق
والخلع فان قال الشهود وشهد انه قال او طلق بلا استثناء او قالوا
ولم يستثن لا يقبل قول الزوج **وان قالوا** لم نسمع غير كلمة الخلع والطلاق
فالقول للزوج وان وجد منه ما يدل على الصحة من قبض البذل فالتوكيد
وان ذكر البذل بان قال خالعتك على كذا وقيلت ثم ادعى الاستثناء لانه
يصدق قضاء **مسائل العدة** طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها قبل ذلك
بواحدة وانقضت عدتها فان كان انقضاء العدة معلوما عند الناس لا

ينفع

لا ينفع الثلث والا ينفع كذا في القينة وذكر فيها ايضا حكم عليه لو فوج الطلاق
الثلث بالبينة بعد النكاح فلو اقام بينة انه كنت طلقها قبل ذلك بمدة
مدين لا يلتفت اليه وذكر فيها ايضا طلقها ثلثا ثم قال بعد كان قبله
طفلة واحدة وانقضت عدتها ولم ينفع الثلث فصدقة في ذلك فقد ذكر
في الجامع انهما يصدقان وذكر على البزدوي انها لا يصدقان وعليه القوي
وان لم يصدق فهي لا تصدق اجماعا وذكر في القينة يجب العدة في الرقاع
لانه ممكن الفتق وكذا يجب العدة من المجهوب لانه يمكن دخول المنية
بالسحق ولهذا يقع نكاح المجهوب محلا اذا اجبلت المرأة وطلقها قوله
وفي البزازي اذا اجبلت المرأة في العدة فانقضت عدتها بوضع الحمل
وفي المتوفى عنها زوجها لو جلت بعد وفاته فتعد بالاشهر طلقها
ثلثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لانتفاء نف العدة وتنقضي
عدتها بثلث حبس ويرجمان اذا علما بالحرمة وجدا شرابطالاع
حضان ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضي العدة ولو ادعى الشبهة تو
تنقيل العدة واذا اقر الزوج انه طلقها مذكرا فان كذبه او قالت
لا ادري فالعدة من وقت الاقرار في حقها ويجب لها نفقة لانه حقه
حتى يجوز له التزوج باختها واربع سواها وان صدقة نفقة من وقت
الطلاق كذا ذكره محمد بن محمد لكن هذا محمول على ما اذا كانا متفرقين
من الوقت الذي سجد الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فلا يصدقان
في الاستناد ومشايع بلخ يلزمها العدة في هذا الصورة ايضا من وقت

من وقت الاقرار عقوبة على كتمانها الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة
ومؤنة السكنى لا عزافها بسقوط حقها وعليها المهر ثانيا بالدخول ان كان
ثابتا لا قراره لا يصدق الحاملة في انقضاء العدة في اقل من سنتين الا
اذا اقرت بسقاط سقط مستبين الحلق او بعضه وفي قفاوان الصغيرى
لو بلغت فترات مماثلثة ايام وانقطع سنة وعدتها لا تنقضي بالاشهر
ما لم يبلغ حد الايلس وهي خمس وخمسون سنة وبه يفتح وفي الخطاب
يشترط للحكم بالاياليس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها مدة طويلة
وهي ستة اشهر في الاصح ثم قبل بشرط ان يكون انقطاع الدم ستة
اشهر بعد مدة الايلس الاصح انه ليس بشرط وفي جميع النوازل
اذا تزوجت الايسة بعد التمام بالاشهر فترات الدم فالاصح ان نكاحها
جائز فضع الفاضل بجوازها اولم يفض فيكون عده تراه في المستقبل
بالحيض **مسائل النفقة** اذا لم يعط لزوجته نفقة ولا كسوة
فلها ان تنفق من طعامه ويتخذ ثوبا من كسبه بغية اذنه وفي الجامع الا
صغره امرأتان طلب احديهما دارا على حدة قال محمد بن سلام الزوج مخير
ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق بعد ان لا يجوز عليها قالت المتكوفة
لا اسكن مع امثلك ليس لها ذلك لانها كسوة اخرى ولو طلبت فرض النفقة
وزوجها صاحب ما ينفق لا يجبرها الفاضل فرض النفقة والكسوة سنة
اشهر فليست تخترقت قبل المدة ان تخترقت من ليسها غير معناه وليس
لها اخر وان تخترقت من ليس معناه فلها كسوة اخرى وان يعنى

الثوب

الثوب بعد المدة ان كان لعدم اليلس او لليلس ثياب اخرى مع يمين
لو ليسه لا يخرق فلها كسوة اخرى وكذا النفقة وفي الاحتياط ان كان
زوج المعسر معروفا لها ابن موسر من غيره او اخ موسر يوسر به لا تنافي
عليها ويرجع على زوجها اذا ايسر ويكسر الابن والاخ اذا امتنعوا فلم
من هذا ان الادانة لنفقتها يجب او لا على من كان عليه نفقتها لولا الزوج
وكذا ينفق على اولاد الصغار لمعد من كان يجب عليه نفقتهم لولا الاب
ويرجع على الاب اذا ايسر وفي الغنية ليس على الابن كزوجته الاب
التي ليست ام هذا ابن الا اذا احتاج الى من يخدمه فيجب نفقة خادمه
ان خادمه كان في اليسار واليسار بنص ابن درمان الصدقة لا نفق باب
وجوب الزكوة ولو استدان الام وانفقت على الصغير بما رانها من
فبلغ الصغير لا يرجع عليه ولو تنفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه
من التركة ان كان طعاما لا يضمن وان كان دراهم فكذا ان كان
في حجره وفي غيره ذلك يضمن ان لم يكن وصيا **ويجب النفقة على الافاق**
للاثنى فقيرة لانه امان بالحاجة وكذا من لا يحسن الكسب لكونه من البيوت
تات وطالب العلم لان الغنى عن الكسب ثابت في حق هو ولا روكذا
يجب النفقة لزمن واعى **كتاب الالبان** مسائل الفاظ
اليمين البراءة من الاسلام يمين وكذا البراءة من القبلة في الاصح ولو قال
بحق الله يكون يمينا وحق الله لا يكون الا في احد الروايتين عن ابي يوسف
ولو قال الحق لا افعل كذا فان اراد يمين فهو يمين ولو قال انا بريء

من الله تعالى او من القرآن او من النبي او كافر او يهودي
 ولوم بعلقة بشي كفو ولو قال انا بريء من الله ان كنت فعلت
 كذا وقد فعله يكفر الا في رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال ان
 افعل يكون يمينا حتى لو فعل يوجب الكفارة ولا يكفر ولو قال بعلم الله
 اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل فجعله المشايخ على انه يكفر ومنهم من
 قال انه لا يكفر ويوروايت عن ابي يوسف وعن ابن مسعود لان
 اخلف بالله كما ذبا اجت ابي من اخلف بغير الله صادقا واذا اراد يمين
 خصمه فاراد المطلوب ان يحلف بالله فقال الطالب لا اريد ايماني بالله
 وانما اريد ايماني بالطلاق او العناق يكفر عند بعض المشايخ والا
 صح انه لا يكفر فيل الاصح لقوله من ملعون من حلف بالطلاق وحلف
 به وقيل ان اضيف الى المستفيل لا يكفر والى الماضي يكفر ولو قال
 انا بريء من الكعبة او من بيت الله فليست يمين وكذا لو قال صلوات
 وصياي لهذا الكافر فليست يمين وعليه الاستغفار وروى العينية لو
 نذر بعصية كان يمينا نذرا ان لا يشرب الخمر فشرب عليه كفارة يمين
 ولو قال والله والرحمن والرحيم او قال والله والعزير والحكيم كان كمال
 واحد منها يمينا وفي رواية الحسن كلها يمين واحدة ولو قال
 والله والله يمينان في ظاهر الرواية وذكر ابن سماعه يمين
 واحدة الله الله يمين واحدة وروى عن محمد لا يكون اللغو الا
 في ايمين بالله وقد عبر عنه الكرخي فقال لو كان المحلوف به هو الله

يلزمه

يلزمه الحنث فلا لغوفه وذلك لان من حلف على امر يظنه كما قال و
 ليس كذلك لغير المحلوف عليه وبتعي قوله والله فلا يلزمه الحنث واليمين
 بغير الله يلغي المحلوف عليه وبتعي قوله آمسrate طالق او بعد حرة فيلزمه الطلاق
 او العناق ومن ايمين يمين بسى بين الغور ويهي ما يكون موقفة قوله ولا
 يمين خربت جوابا للكلام او بناء على امر فيستغنى بدلالة الحال كمن قال لاخر
 فقال تغذ معي فقال ان تغذيت وكذا ان ارادت الخواص فقال ان خربت
 وروى العينية ولو قال لها ان لم اضر بك فانت طالق فهو على اربعة اقسام فاما
 ان كان فيه دلالة الغور بان قصد ضربها فتمنع انصرف الى الغور وان
 نوى بدون الدالة يصدق ايضا لان فيه تغليظا وان نوى الابد او لم يكن
 له نيته انصرف الى الابد وان نوى اليوم او الغد لم يعمل نيته وذكر
 فيه ايضا قالت طلقة طلقة فقال ان لم اطلقك فهو على الغور قال لها
 بسبب الخصومة في امة تدبرين ان خرجي ابي فان خربت فانت طالق
 ثلث ثم خربت امة حاجتها لا باا لخصومة لا يقع وهو على الحال باع لها جوز
 قة فطالبها ثمنها فلم تدفع فقال ان تدفعي الي الثمن فانت طالق ثلث لا
 حنث ماد اجيبين الا اذا اراد الغور ولو قال امة فانت طالق فانت طالق
 اكراد ادر ان تاخو من بخاشية من ابد وجيز من خود فانت كذا ثم تسالما
 ودخلت الاخت بينه واكلفت من طعامه بجازته لا يحنث خرج من داره
 وحلف لا يرجع ثم رجع بشي فيه في داره لا يحنث ان دفعته شياء بغير
 اذني فانت طالق فدفعته لا فتنك شياء فانت كذا ودفع اليها ارضا

من قال نفسه بغير اذن لم يقع ولا القينة
 فالحال ان وقعت

لندفع اخذها لا يحنث وفي اجماع الفصولين لو حلف لا يزوج بنته الصغيرة
فزوجها رجل والاب حاضر ساكت فقال بعد النكاح في المجلس اجرت النكاح
زعم محمد انه لا يحنث اذا زوجها غيره واجازة هو ولو قال لها لا يخرج من الدار
الا باذني فانت طالق فوقع فيها غرق او جرق غالب فخرجت لا يحنث قال
لها ان لم اكر عظامك تحت جلدي فهذا على الغيب الشديد ولو حلف
رجل بغير بن عبد بالسياط حتى يموت فبالغة في حرمة بتر في يمينه لانه للبالغة
في اليقين ولو قال لا ضربتك بالسيف حتى يموت فغضب به ما لم يمت لا يبرئ
لان هذا على الموت حلف لا يدع فلانا يدخل الدار فهو على النهر ان لم يملك
عليه منعه والافعل النهر والمنع جميعا اجرد ارسنه ثم حلف وقال للمسنان
لا اترك في دارس فاذا قال له اخرج من دارس بتر ولو قال ان لم آخذ حتى
منك غدا فامرانه طالق وقال الاخران اعطيتك فعبدي حو فالسبيل
ان يمنع المطلوب فيجيء الطالب ويأخذ منه جيرا وان لم يملكه الجبرأة
الحاكم وتخاصم به حلف لا يسكن في هذه الدار فاراد ان يخرج فوجد الباء
مغلقة يحنث لا يمكن الخروج او قيد ولم يترك الخروج لم يحنث وقيل يحنث
في الصحيح ولو قال لها ان سكنت هذه الليلة في هذه الدار فكلما تغدر
على الخروج ليلا لا يحنث بخلاف الرجل ولو تحقق العذر في حقها ايضا بالحق
فهو معذور ولو ادعى عليه النافا فأنكر المدعى عليه فحلف امرانه كذا ان كان
عليه الفا وقال المدعى امرانه كذا ان لم يكن على المدعى عليه الفا
فبرهن المدعى على انه الف وقضى بها طلق امرأة المدعى عليه فقص عليه

محمد

محمد وقيل عند محمد لا تطلق وقيل ان شهد واعلى الاقراض لا يفرق لا بقا
الدين اي يحنث بالاستحباب والحلف كان على عدم قيام الدين وقيل
الدين لم يثبت بدليل يكون معتبرا وان شهد واعلى قيام الدين بان قالوا
له عليه كذا وقضى به القاضي بترق بينه وبين امراته وان برهن المدعى عليه
انه كان او فاه قبل دعواه ان زعم انه لم يكن له الا هذا الف فحكم القاضي
با طر ولو حلف احد الرجلين ان ذلك الطية شراب والافراة محامة و لم
يعلم انه شراب او محامة لا يحنث واحد منهما لانه محتمل فلا يمنع بالكل
وفي اجماع الفصولين حلف لا يؤخر عن فلان حقه عليه شر او سكت
فلان عن تقاضيه حتى يفتح الشر لا يحنث سكران قال لا قران لم يكن عبدا
لكل فامرانه طالق ثلثا لا يحنث ان كان متواضعا له ولو قال اكر من امس
بابي شر باشم فكلما فاصا به حتى يحنث لم يملكه الخروج حتى اصبح حنث
وج فتاوى ظهر الدين حلف لا يفعل كذا مادام فلان في هذه البلدة
مخرج فلان من البلدة لا مرفعل الحالف ذلك الفعل قبل عود فلان
او بعد عود الى البلدة لا يحنث لانتهاه اليقين بخروج ذلك الرجل عن
تلك البلدة والبعين يقع على ذاته لاعلى ولا ينة ولو قال لوالديه ان
تزوجت امرأة ما دمتما حيتين فلي طالق فتزوج امرانه ثم تزوج
امراة اخوة فحجرتا طلقت الاولاد وون الثانية ولو قال ان دفنت
دار فلان ما دام فلان فيها فانت طالق ثم اتى فلان تحول من تلك
الدار زمانا ثم عاد ثم دخلها قبل نطق وقيل لا وبه اذا بالبيت وعين

نما عليها
الحقوق في الخارج
والشراء والبيع
كالمبيع
والقائمة
ففعلة
ان يكون سلطانا
نحوه لا يتولي العقد
بنفسه فيحنث بامره
ولو كان ايا هو الوكيل
يحنث ولا يتعلق
الحقوق بها عليها
فالطلاق والعقاق
والنكاح والرهينة
والصدقة ولا يكون
له حقوق كالغير
والنكاح والاقضاء
حنث فيها كغيره
كما فعله بنف

حنت الا اذا استثنى ونواه بقلبه ولو سلم وهو على يمينه او يمينه في
الصلوة لم يحنت ومشاخ بلخ كانوا يفتنون فيمن حلف ان كلف فلانا
وفلانا فامدانه طالق فكلم احدهما حنت لانهم يفتونهم كلامها فلا يكلم
واحد منهما الا من خانه دوم وباو سخن كوبهم فانت طالق ثلثا بحنت
باحدهما ولو قال ان دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك فانت
طالق بحنت بدخول احدهما وكذا لو قال ان دخل فلان وفلان الدار
بحنت بدخول احدهما وهذا كله اختيار المتأخرين ولو حلف بالطلاق بان
لا يقول هذا السر بيننا ثم ذكر المختلف مع غيره لم يفي ذلك سر حلف
لا يكذب فيقول عن شيء ان كان كذا فمحرر كركه بالكذب لم يحنت ولو
اجتاسد الناس طغى اذا حلف لا بدعو فلانة فكذب اليها يدعوه في كذبه
او اوى اليها يندى ولم ينطق لا بحنت وذكر في الغنية لو حلف ان لا
يقربها الا من جرم ثم ضربها فقال الرجل ضربتها من جرم قال لقول له مع
اليمين ولا يطلب البينة منه سواء كان اليمين بالثبوت او بالطلاق وقبل
بالطلاق ان يقيم البينة والا قول اصح وايضا لا يطلب منه تبين جرمها لان
لانه مشهور عنه حلف لا يعبر هذا الماء وهو جار ثم يعبر بعد ساعة
لا حنت عندا بوسف لانه لم يبق ذلك الماء قال شايخنا في عرقنا
بحنت فعمته جماعة الى شرب الخمر فقال له حلف بالطلاق لان لا
اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق امدا نه والاصح انها
لا تطلق حلف لا يهب فوجب بشرط العوض ينبغي ان لا يحنت حلف

لا يشترى

لا يشترى لا يحنت بالنعاطي وقد اختلف فيه ائمة بخاري وسمرقند
حلف لا يبيع لا يحنت ببيع النجاسة حلف لا يدخل داره فدخل اصطلح
له لا يحنت وقبل بحنت حلف لا يلبس من غزل امدا نه فلبس ثوبا من
غزل لم يحنت بالاجماع وقبل لا يحنت قبا على مئط لبس الحرير فوق
الدثار فانه لا يكره عندا بحقيقة لانه اعتبر حرمه استعمال الحرير اذا كان
مستصلا ببدنه حلف لا يلبس من ثيابها فباع ثيابها منه ولبسها لا
يحنت الا اذا نوى غز لها حلف ان يشت من غزل لك فكذا فاشترى
الغز منها ثم لبسه لا يحنت حلف الا يبا فر مع فلان فخرج ما
فراغ فاقله وهو فيهم حنت وقبل لا يحنت ما لم يجمعها الطعام الواحد
حلف لا يصح خلف فلان فقام بجنبه وصح يحنت لان المراد به الاقضاء
به وان نوى حقيقته الحلف لا يصدق قضاء ولو قال لا اصنع معك
فصليا خلف الامام يحنت الا اذا نوى ان يصنع معه يحنت لا يكون معها
ثالث ولو قال ما احثرت الصلوة عن وقتها وقد كان تام حث خرج
الوقت ثم قضى فالصحيح انه ان تام قبل دخول الوقت وانتهى بعد
خروجه لا يحنت وان تام بعد دخول الوقت وانتهى بعد بحنت
حلف لا ياكل هذا العسل فاكله كذلك تحنت ولو صب ماء فشربه لا يحنت
في الاكل ويحنت في الشرب لا ياكل هذا الدغيف ودقه وصبت فيه
ماء ثم شرب منه لا يحنت وان اكله بلولا حنت حلف لا يتغش فاكل لقمة
او لقمتين لم يحنت حلف لا ياكل من هذا اللحم فاكل من مرقته لم يحنت

كان

كذا ولا يحنث باكل ايت من اللحم وعليه الفتوى وعند الفقهاء ابو الليث يحنث
 اشترى من اللحم فقالت زوجته انه اقل من من وحلفت على ذلك وقال
 الذبيح ان لم يكن منا فلذا يطبخ اللحم قبل ان يوذن فلا يحنثان لا ياء كل
 من ضمير فلان فاكل من ضمير مشترك بينهما وبين ضمير يحنث وفي النوازل
 لا لانه اكل حقه ولو حلفت رغيف فلان لا يحنث وكذا دار بين اثنين
 فالزوج احدهما ان دخلت الاء نصيبك وهي لم يقع فدخلت لانه
 يحنث لعدم الدخول غير نصيبها بخلاف لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا
 بينه وبين فلان يحنث لان نصف الارض ارض لا نصف الدار لا ياكل
 حراما فاشترى بدرهم غصبا فحنث واكمله لا يحنث وهو آثم وان غصب ضمرا
 واكمله حنث وان بذل الخبز بدين واكمله لا يحنث لا يقع فذمه في دار
 فلان فدخلها راكبا او مشيا حنث وان نوى مشيا فدخلها راكبا لا يحنث
 كما لو ادخل مكرها فان كان مكرها وهو قادر على المنع اختلفوا قال
 ابو شيعة لا يحنث والاصح يحنث حلف لا يكلف بكفل بنصف درهم
 فكفل بعشرة لا يحنث اعتبارا باللفظ ولو حلف لا يركب وهو على
 يركبه الناس كالفرس وغيره ولا يحنث بركوب لعبور اما يحنث
 بالسفينة لانها مركب البحر وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الا على البرذون
 والفرس لا يركب دابة لا يحنث الا بركوب الحمار والبغل والبكرتون
 والفرس لا يكل ما يدور ولا يحنث بالبعير الا ان ينوي فان نوى الخيل
 خاصة لا يصدر قضاء اذا كان اليدين الطلاق لا يركب فرسا فركب

برذون

شاء

برذونا لا يحنث وكذا لعكر لان الفرس للعدو والبرذون للبحر حلف
 لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والراس والبدن جميعا وان كان اقل من
 النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسا او متقيفا فقد
 رآه الا اذا غنى رؤية الوجه فبدن لا قضا وان رآه خلف الزجاج والسر
 وبتين الوجه يحنث وفي المرأة لا حلف لا يقرب فلانا فرماه بالمدرفالمة
 لا يحنث حلف ان سرقته مني فانت كذا فسرقت من طعام مشترك بينهما لا
 يحنث مالم يصدق فيها الزوج وفي الجامع الفصولين لو حلف لا يقرب بزيد
 بماله عليه فقال له زيد عليك كذا فاوى بديته لا يحنث لانه ليس بقدر
 اذا الاقرا راخبار والاخبار لا يحصل بالاشارة حلف لا يترك فلانا في
 داره وفلان نازل في داره يحنث لا لو قال له اخرج فاجب ان يخرج فكن
 وفي المنية لا ياء كل هذا اللبن فشرب لا يحنث ولو حلف لا يشرب
 فاكل لا يحنث حلف لا يذوق فاكل او شرب حنث واشرب غيالا
 كل في العربية وفي الفارسية يحنث فيها وبه يقع حلف لا يشرب مع
 فلان الشرط ان يفهما مجلس واحد وان اختلف الآنية حلف
 لا ياكل مع فلان طعاما فاكل من انا وفلان من انا اخر لا يحنث
 حلف لا ياء كل مع فلان فيمينه على ان ياء كل من مائدة واحدة ولو قال
 لها وفي مائدة قدح ان شربته او صبيته او اعطيت انسان فانت طابق
 يرسل ثوبا فيشرب لكن انما يحتاج الى هذا التكلف لو قال مع ذلك
 او شربته اما لو كان كما ذكرنا فشرب بعضه وجبت بعضه لا

بما كان من غير نية ياء من غيرها ولو اقرت بالسرقة او كسرت
 او سرقته او كسرت

يُحْتَفَ حَلْفَ لَا يَأْكُلُ حَرَامًا فَاضْطُرَّ إِلَى مَيْمَنَةٍ فَكُلَّ حَنْثَ حَلْفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ مَا
لَئَلَّانَ فَغَضِبَ مِنْهُ حَنْطَةٌ فَطَلَعَهَا أَوْ دَفِنَهَا فَجَنَّتْهَا وَكُلَّ حَنْثَ وَقِيلَ لَا دَعَلَ
جَمَاعَةٌ بَيْنَ رَجُلٍ وَآخِذُوا أَمْوَالَهُ وَحَلَفُوا عَلَى أَنْ لَا يَجْبِرَ بِسَمَائِهِمْ فَالْحَلِيقَةُ
أَنْ يُقَالُ لَهُ نَعْدُ عَلَيْكَ أَسْمَاءُ الرِّجَالِ مَنْ لَبَسَ بِسَارِقٍ إِذَا سَيْلُنَاكَ قُلْ
لَا وَإِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى السَّارِقِ فَاسْكَنْتَ أَوْ قُلْ لَا أَقُولُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ عِنْدَ
مِيزَانٍ وَبَعِثَ لِنَلَّانَ شَبَابًا أَوْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْرَضْتَ أَوْ أَعْطَيْتَهُ أَوْ حَلَلْتَهُ
أَوْ أَفْضَيْتَهُ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ وَكَمْ يَقْبَلُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فَإِنْ حَلَفَ عَلَى
عَقْدٍ فِيهِ بَدَلٌ مِثْلُ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْعَرَفِ وَالسَّكَنِ وَخَوِّهِ فَعَلَّ الْحَالِفُ
وَكَمْ يَقْبَلُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ لَا يَحْنُثُ إِلَّا الْأَوَّلُ تَمْلِكُكَ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ إِلَّا أَنْ
الْقَبُولُ شَرْطٌ لثَبُوتِ الْحُكْمِ فِي حَقِّهِ فَقَدْ وَجَدَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ فَحَنْثَ
وَالثَّانِي تَمْلِكُكَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لَفْظًا وَشَرْعًا فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمُوجُودٍ
الْإِجَابِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْقَبُولُ مِنَ الْآخِذِ وَلَوْ بَاعَ بَيْعًا فَاسْتَدَا
قَبْلَ حَنْثٍ لِأَنَّ اسْمَ الْبَيْعِ لَفْظٌ يَنْبَغُ عَلَى النَّاسِ وَكَذَا الْوَحْلُفُ لَا يَصِلُ بِنَبْغٍ
عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ النَّاسِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّعَرُّبُ فَلَا يَحْصُلُ فِي النَّاسِ
وَالْأَعْيُنُ بِالْبَيِّنِ عَلَى نِيَّةِ الْمُتَحَلِّفِ وَاعْتِقَادِ الْحَالِفِ بِاللَّغْوِ وَيَلْزَمُ عَلَى
خِلَافٍ قَصْدِ طَالِبِ الْبَيِّنِ لَا يَدْفَعُ ثُمَّ الْبَيِّنُ الْكَاذِبَةُ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ
الْفَخَّيَّرَ إِذَا كَانَ الْمُتَحَلِّفُ ظَالِمًا فَالْنِيَّةُ نِيَّةُ الْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا
فَالْنِيَّةُ نِيَّةُ الْمُتَحَلِّفِ وَفِي الْقِتَاوَرِ الطَّرِيقَةُ رَجُلٌ حَلَفَ رَجُلًا وَنَوَى
الْحَالِفُ غَيْرَ مَا ارَادَ الْمُتَحَلِّفُ أَنْ كَانَ بِالطَّلَاقِ وَالْعَنَاقِ وَخَوِّذَ لَكَ

يعتبه

يَعْتَبِرُ نِيَّةُ الْحَالِفِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا وَإِنْ كَانَ بِاللَّهِ أَنْ كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا
يَعْتَبِرُ نِيَّةُ الْمُتَحَلِّفِ فِي قَوْلِهِ حَنِيفَةً وَمَعْرُوفَةً قَالَ مَا كُلُّ مَنْ سَخَّطَ
غَيْرَهُ عَلَى شَيْءٍ وَنَوَى الْحَالِفُ فِي حَلْفِهِ غَيْرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ سَوَاءً كَانَ مَتَرَعًا
فِي مَيْمَنَةٍ أَوْ بَقِضَاءٍ الْقَاضِي يَعْتَبِرُ نِيَّةَ الْمُتَحَلِّفِ لَا نِيَّةَ الْحَالِفِ
وَيُؤَدِّي نِيَّةَ لِقَوْلِهِ عَمَّ الْبَيِّنِ عَلَى نِيَّةِ الْمُتَحَلِّفِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْبَيِّنُ عَلَى
نِيَّةِ الْحَالِفِ إِلَّا إِذَا سَخَّطَ الْقَاضِي فِي دَعْوَى تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنُ
يَعْتَبِرُ فِيهِ نِيَّةُ الْمُتَحَلِّفِ وَحَمَلُ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا وَهَذَا إِذَا سَخَّطَهُ
بِاللَّهِ مَا إِذَا سَخَّطَهُ بِالطَّلَاقِ فَيَعْتَبِرُ نِيَّةُ الْحَالِفِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَيْسَ لَهُ
الْإِلْزَامُ بِالْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ **كتاب الوقف** ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ
الْوَقْفُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ مَعْدُومَةٌ وَالنَّصْدَقُ
بِالْعُدُومِ لَا يَبْعُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَهُ لَكِنْ غَيْرُ الزَّمِ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ
عَنْ مِلْكِهِ فَيَبَاعُ وَيُورَثُ إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي صُورَتُهُ مَا ذَكَرَ فِي الْقَاضِي
خَانَ وَمَنْ أَنْ يَسْلَمَ الْوَاقِفُ إِلَى الْمَتَوَلَّى ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ مَحْتَجًا بِعَدَمِ
لِذَوِّهِ عَقْدًا بِحَنِيفَةٍ فَخُتْمَانِ عِنْدَ الْقَاضِي فَقَطْعُ بِاللَّزُومِ عَلَى قَوْلِهِمَا
فَلَيْزِمَ لِأَنَّهُ قَضَى فِي كُلِّ مَجْتَهِدٍ فِيهِ وَفِي الْعَنْبِيَةِ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِعَدَمِ ثَبُوتِ الْوَاقِفِ
لِذَوِّهِ الْوَاقِفُ لَمْ يَحْزَنْ لِأَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَا زِمًا انْتَقَلَ إِلَى مِلْكِ الْوَرِثَةِ
بِمَوْتِ الْوَاقِفِ وَابْتِغَاءُ بَيْنَ وَنِ الْوَاقِفِ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ بِتَعْلِيلِهِ
بِمَوْتِهِ بِقَوْلِهِ إِذَا مِتَ فَقَدْ وَفَّقْتَ دَارِي عَلَى كَذَا وَالْوَقْفُ لَا يَكُونُ
لَا زِمًا إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي الْمَنْبِيَةِ فِي بَابِ الْحَبْلَةِ وَفَقَّ

وخاف ان يبطل القاضى على قول الامام فعليه ان يفسد في سكر الوقف
 التي رفعت الى قاض وفوضاه المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل بعد ذلك
 ابدا وفيه نظره لانه ذكر السرخي والذي جرى الرسم في زماننا انهم
 يكتبون اقرار الواقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف فليس بشئ
 لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله وايضا يلزم
 الوقف عند بقول الواقف وقفت بهذا في حيوة وبعد مماتي مؤبدا
 فعلم من هذا ان لزوم الوقف عند غيبة من خصه بالقيدين الاولين
 قال الطحاوي الوقف في مرض الموت كالمعلق ما بعد الموت والصحيح
 انه بمنزلة الوقف في العلة فلا يلزم عنده ويلزم عندها من الثلث
 لان حق الورثة تعلق بماله ولو قال ان مت من مرضى هذا فقد جعلت
 ارضه هذا وقفا لم يصح وفي الخلاصة قال الامام السرخي لو خاف الوفا
 وقف ابطال وقفه يذكر في سكر الوقف ان ابطاله قاض فلهذا الارض
 باصلها ويجمع ما فيها وصية منه ببيع وينصرف بثمنها على الفقراء اذا
 تداعت الى الخراب فلا ينفذ للوارث الوقف الى الغايه وابطاله والو
 صية بحمل التعليق قال حنفية هذه سبيل لم يصير وقفا الا في موضع
 تعارفوا ذلك وقفا مؤبدا بشرطها وفي الغيبة لو قال هذا المكان
 وقف بعد موته او قال سبيل ولم يعين مخرقا لا يصح ولو عين مخرقا
 مثلا لو قال دارى هذه سبيلة الى المسجد بعد موته يصح ان يخرج
 من الثلث وعين المسجد والا فلا وذكر فيه ايضا لو وقف على الصوفية

وطلبته

و طلبته العلم قيل لا يجوز لانهم ليسوا بمعلمين وقيل يجوز لارادة
 الفقهاء ويصرف الى الفقهاء منهم وهو الاصح وفي البزازي الوقف على
 الصوفية وصورة فانه لا يجوز وفيه قال شمس الاية يجوز على الصوفية
 واخرج الامام السعدي رواية عن الحنفية انه لا يجوز على الصوفية و
 العمياء فراجع الكل اليه وفي الغيبة والعينة والبزازي لو وقف ارضه
 على من يقرأ القرآن عند قبره لا يصح وكذا الوصية وقيل يصح الوقف على
 من يقرأ عند قبره كل يوم وسلمها الى المتولى والوقف على اهل البدعة
 قيل باطل وقيل جائز غزل واقيم اهل الحق من العلماء والفقهاء الصالحين
 فانه لان نظير المملكت عنهم واجب على الامام والقضاة وان كان الواقف
 بان قال وقفت لاهل البدعة فباطل اتفاقا وفي البزازي لو وقف المصحف
 على المسجد يجوز وبنداء في ذلك المسجد وقيل لا يكون مقصودا مع هذا
 مسجد قيل لا يجوز وقف الكتب واجازة تفرق بين جبي وهو المختار ووقف
 العلماء والجوارى على مصالح الرباط يجوز وقف البقر وغيره ليندونه
 لا يجوز وفي الغيبة رعية وقفت واستثنت منها المساجد ومقابر برها
 لكنها لم تحدد فاشترى رجل منها ارضا فادعى الموقوف عليه فساد الشراء
 وادعى صحة ^{خصه} وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستثبات وحكم الحاكم
 بصحة البيع وفساد الوقف ينفذ الحكم وقيل انما ينفذ البيع ويبطل الوقف
 ففان لم يكن محكوما به ولو وقف رعية لا بد من ذكر الحدود وان امكن
 لانه لا يصح الوقف بدون التحديد ولو وقف بقره على رباط ليكون للبنين

قال السرخي لا بد من ان
 لا يكون مقصودا مع هذا
 وان وقف في

والسمن لا بناء السبل ان كان في موضع تقار فوا ذلك جاز ولو وقفنا
 ما يحمل القصة لم يخرج عند محرمه بفتح وعندا به يوسف يجوز لو حكم الحاكم
 الا في المساجد والمقابر ولو وقف ارضا وجاء مستحق واستحق منها شيئا
 تبطل الوقف فيما يقع في الغنية لو وقف ارضا على اولاده وبهم
 فلان فلان ثم بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ما نوالوا بطلنا
 بعد بطن فلومات واحد منهم عن اولاد فلان شيء لهم مادام من البطن الاول
 حتى ولو جعل التولية الى هؤلاء الموقوف عليهم ثم بعدهم الى من وصل
 اليهم نوبة الاستحقاق ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقيين
 بالكلية حتى يجعل الفاضل التولية اليهم بالكلية او يضم اليهم مقام الميت
 غيره، وفي المنيبة لو وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفضل الذكور
 على الاناث ولا يدخل اولاد البنات الا في رواية الخصاف والفتوى
 على الاول ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا الا اذا استأنا
 فقال وقف هذا على فلان وهذا على فلان وهذا على فلان فمات
 واحد منهم يصرف نصيبه الى الفقراء وقف منزلا على ولديه واولاد
وبها ما تأسسوا ليس لهما ان يسكنوا فيه لان ههنا في الغلة وفي
لغنية ولو وقف في مرض موته لا ولده لا يصح ولو وقف لولده و
جعل آخره للفقراء فمات ولده يصرف الى الفقراء لا الى ولده ولده ولو
جعل فقراء بعد اولاده لا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم
باقيا من اولاده وان انقرض كلهم يصرف الى الفقراء ولا يدخل

اولاد اولاد الا يذكر الا تقطاع والا تقراض في السبل فيدخل السبل بعد
 الشرخ ينقطع وفي وقف الفقراء العرف الى فقير من اولاد الواقف افضل
 ثم الى قرابة الواقف ثم الى مواليه ثم الى بيته ثم اهل بيته وقف ضيقة على
 الفقراء ثم انفقهم حوله الا كل الاوقاف المطلقة على الفقهاء التوزيع با
 الحاجة او بالفضل اذا لم يدرس المدرس ولم يؤم الامام ولم يؤذن
 المؤذن في اكثر السنة فلم يتولى ان يعطى كل واحد منهم ماشاء اذا كان
 الوقف على كل من يدرس ويؤم ويؤذن ولا يتبعه وقت خروج الغلة
 قبل له لو كان حقه في الغلة لا يكتبه الا بعض السنة فيشتغل بغير ذلك
 على سحفة فلنا الجواب ما قلناه يعني يعطى كل واحد منهم ماشاء ولو
 استخلفه الامام في المسجد خليفة ليؤتم فيه زمان بجمعة غيبة لا سحف
 الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة الوقا
قف اذا شرط لنفسه من الوقف يجوز ان ياكل ويوكل مادام
حيا فاذا مات لولده وولد ولده لا ياكل للامام غلة اوقاف الامامة
اذا كان غنيا شديدا الا اذا كان الوقف عليه بعينه لكن استحسن
في الفسخ الذي لا يتجوز دفع ثمنه للامامة ان ياكل كالفاضل والمفتي
وكذا الاوقاف على الفقهاء يجوز للاعتناء اذا فرغوا انفسهم للتفقه
فانه كالفقير فان لم يفرغ نفسه فان كان غنيا جاز والا لا وقبل
يجوز للامام الغني اخذ غلة الامامة وان لم يفرغ للامامة وكذا
يسكن امام المسجد في الدار التي وقف ليسكن امام المسجد وان كان

عني ولم يفرغ للامام ولو اتم الامام شهرا او سنتين غلة السنة ثم نصب
اهل المحلة اقاموا اخر ليس لهم ان يتردوا ما اخذوا الامام الا وقت وكذا
لو انتقل بنفسه ولو دفع الامام دارا واحدة من دورا الموقوفة الى وجهه
الى رجل بجانا فكن وكان القيمة يسلم اليه ليشتغلها ببيعته بنفسه فعل
السالك اجاز المشروط الواقف بالولاية لنفسه صح عند ابي يوسف
وبنزع لو كان خائبا وان شرط الا ينزع ولو صار عدلا بعد لا
ينتقل الولاية اليه من طلب التولية لا يعطى الا من ابي فان الخبة فيه كما
في القضاء والا مان رباط استغنى عنه ويكفي رباط حرف الى ذلك
الرباط وان لم يكن بجنبه رباط فانه يرجع الى ورثة الواقف وذكر في
بعض الفتاوى لو ضعف الارض الواقف عن الاستغلال ببيع ويؤخذ
بثمنه ارضا من اكثر ريعا منه وقف قديم منه لا يعرف صحته ولا فسادا لو باعه
وارث الواقف لضرورة وقضى القاضي بعهده ببيع ولا يفتح هذا الباب
وبعض المناظرين جوزوا وقف حطب لغارة وقف آخر وفي البراءة
زكي ببيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان كان بامر القاضي وان باع
بعضه لا صلاح باقية الخراب جاز وسئل محمد عن وقف تغذ واستغلاله
هل يجوز ان يبيعه القاضي ويشترى بثمنه آخر قال نعم قبل له لو لم
يتعطل ولكنه لو باع واشترى بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وذكر
في بعض الفتاوى ان ضعف الارض عن الاستغلال ببيع ويؤخذ بثمنه
ارضا من اكثر ريعا منها وليس ذلك الا للقاضي وقال بعضهم لا يجوز

في حق من يبيع
الارض من يبيعها
في حق من يبيعها
في حق من يبيعها
في حق من يبيعها

بيع

بيع الوقف لو سجدت لحكوما والا يصح واستبدال الوقف لا يجوز الا في
رواية عن ابي يوسف وقيل يجوز استبداله ما لم يكن مستجلا والا صح ان
لا يجوز استبدال الوقف ولا يبيعه بعد صحته لانه لا يقبل الملك كالحق لا
يقبل الرق ولا في القضاة ظلمة فابطلوا اوقاف المسلمين لطعمهم ا
لحيث في البراءة قال السدي والغدودي تعليق الوقف جائز بشرط
في اصل الوقف من الاستبدال والبيع والشراء ارضا اخرى بثمنها صح
الشرط والوقف عند ابي يوسف وعند محمد الوقف جائز والشرط
باطل ذكر القاضي فولي هذا مع ابي يوسف وعليه الفتوى لان
الوقف يحمى الانتقال من ارض اخرى بحديثي خبر لا يعرف باثبه
فاحتج بجنبه مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بثمنه
في مسجد لان على قول ابي يوسف سجدا بدا بجل قال هذا الشجرة للمسجد
لا يقبر للمسجد حتى يسلمها اليه قيم المسجد ولو غرس شجرة المسجد فهو
للمسجد رجل بنى في ارضه الوقف بناء او نصب فيها بابا فهذا على وجهين
اذا ان ينور عند البناء انه يبنى للوقف او لم ينور في الوجه الاور بغير وقفا
لانه جعله وقفا وقف البناء بغيره يجوز في الوجه الثاني لم يعرف وقفا
لانه لم يجعله وقفا في البراءة لو غرس في الوقف ومات اذ كان من
غلة الوقف فوقف وان كان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذ
ك شيئا غير ان شاع في الجامع الفضولين مريض قال وقف بيته
على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يسلمها صح وصيته فيصح بلا تسليم

وهذا استحسانا للقضاء بالوفقية يكون قضاء على الناس كافة حتى لو
برهن المتولى على وفقية الارض وحكم القاضى على وفقتها على ذى اليد
ادعى آخرانه ملكه لا يسمع دعواه فجعل القضاء جردية الاصل وقيل لا يصح
لو ادعى اهلهم ملكه يسمع فجعل القضاء بالملك وسواء متولى ذى اليد
على الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك على الخارج على الملك
يكن ادعى كدما فافترضا اليدان وقف الكرم بشرائطه ولائنه للدم
على فله تخليفه وبادخذه القيمة لو نكل لا يباخذ الكرم وفي تحفة الفقهاء لو
ادعى دارا فقال ذوا اليدان وقف على الفقراء وانا فيهم صح افراد
ويكون ردوا اذا لعين صار منهلكا لصبر ورثها وقفا ولو اراد تخليفه
ما لباه خذ القيمة فعلى قياس قول ابي يوسف لا يخلفه بعد افراد
بالوقف لانه لا يضمن قيمة العقار وعلى قياس قول محمد يخلف وان
نكل يادخذه قيمته منه ويفتح بقول محمد كيدلا كما يحتمل هذه الحيلة لدفع
اليمين عن نفسه وعلى هذا لو اقر بالدار لابنه الصغير ولو كان يبدع
ضيعته وادعى آخر على انشائها وقف واحضر صكها فيه خطوط العدل
والنضامان الماضين وطلب الحكم ليس للقاضى ان يقضى بالعكس
له لانه انما يحكم بالحجة وهى ابينة اوالاقدار او النكول عن اليمين
لا الرصك اذا الخطا يذور فيه ومعذالات القاضى يكتب شحنتين
احدهما يكون في بداخضم والاخر في ديوان القاضى لانه ربما كان
اليها لمعنه من المعاز وما في بداخضم لا يؤمن عليه من الزيادات

والتقصان كذا في شرح فوج حصار وفي الغنية اما الكتاب الشرعي وجد

ولو لم يزلوا يستبدلون ولم يترك
ارضاء اولاد او ابناء الارض الا اولاد
كان لان يستبدلوا بخمس العشرة
شاه من الارض او وارثه كما قال
سيد الاستبدل ما يترك كن لان
يستبدلوا باقى بلد شاه واطلاق الخط
فاشع حان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

لو شکر و اله و فی علی
کن از او بیست و اواق
باز و لو اسند و انهدا فکرم
بالحکم بر نعلان الغنیة

عابد اليهم وان كانا سوا منصوب البان او ولكن بناء المنارة
من ماله الوقف لانه لتتم الدعاء الى الصلوة ويجوز ترك سراج
المسجد من المغرب الى الغناء لاكل الليل الا اذا جرت العادة
بذلك كسجد بنائم اراد اهل الملة ان يتحولوا المسجد الى مكان آخر
ان تركوه بحيث لا يصح فيه لهم ذلك والا لا ولا وفي الطهيرة مسجد
عنق لا يعرف بانية لا محل المحلة ببيع ومرفقته الى مسجد آخر
كتاب البيوع وفي البزازي عن الامام ابي الليث
لا يجزى للرجل ان يشتغل بالبيع والشراء وسابا المعاملات ما لم يحفظ
كتاب البيوع وعلى كل تاجر ان يستحب فقيرا ثابورا في معاملاته
احتياطا عن الربا وعن العقود الفاسدة وفي الغنية بيعت بهذا
لف ان شئت فقال شئت صح البيع وقيل لا لان المشية غيبة البيع
ولو قال بعتك هذا باللف ان رضى فلان جاز اذا بين وقت الرضا
وكان بمعنى شرط الخيار ولو قال بعتك باللف فقبضته المشتري
ولم يتك شيئا ينفذ البيع وكان بمعنى بيع التعاطي وكذا لو اكل
او لبس ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه غنا وكان له
به بيبعا بالتعاطي بعتك عبدي هذا باللف فقبضته المشتري ولم يغل
شيئا ثم والتعاطي انما يكون بيبعا اذا لم يكن بناء على بيع فله
اما اذا كان بناء عليه فلا ولو قال بعتك هذا الجدا ووجهه
اوروه صح ولو قال ابيعك واراد به الايجاب فقبل او قال

المشتري

او ائت الثمن

المشتري اشترى منك بكذا فقال بعت ثم العقد باع راكبا او مشيا
سريعا انتقل من مكان الى مكان قبل قبول الآخر لا ينعقد وقبل
ينعقد بعد خطوة او خطوتين فان الناس يشتركون مناعك
بالف فقال الباع بعتك منك بالف فقال المشتري اشترى بعت
ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في الجد والهزل فالقول
لمدعي الهزل فان بزله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل سماع
المتعاقدين كلاهما شرط انعقاد البيع حتى اذا اجاب احدهما
او قبل ولم يسمع الآخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في النكاح
والخلع ولو سمع اهل المجلس ونعم احدهما عدم السماع ان لم يكن في
اذنه وقولا يصدق قضاء ساوم المشتري البايع في السلعة
بعشرين فقال البايع لا ابيع الا بخمسة وعشرين فقال المشتري
له اترك لي الخمسة ورضي البايع بذلك ولم يوجد منه قول ولا
فعل وهذا ليس ببيع فعلم من هذا ان مجرد الرضاء بدون
قول وفعل لا يكون ايجابا ولا قبولا كذا في الغنية وفي المشية
قال بعث بعشرة وقال الآخر ثعة وتغايضا ومضيا عليه كان
البيع بثعة فينظر الى آخرهما كلاما وفي بعض النسخ لو استعفى
عن ساوم في سلعة فقال البايع ابيعها بخمسة عشر و
قال المشتري لا اخذ الا بعشرة ثم ذهب المشتري بها فيكون
فان اجاب بشيء فقد اخطأ الا ان يقول ان كان السلعة في يد

المشترى حين ساوم وذهب فهو خمسة عشر لان المشتري دفع بذلك حين
ذهب بها وان كانت في يد البائع قد نفى الى المشتري فهو عشرة
لان البائع دفع عشرة حين دفعها ولو قال بعثتك بالفسد درهم ثم
قال بعثتك بمائة دينار فقبل المشتري كان الشراء بالثمن المثلث
وفي السنة لو قال اشتريت هذا الدار بعشرة او هذا الثوب بعشرة
او هذا البطيخ بعشرة وهو في بلد يتعامل الناس بالدنانير والدرهم
والفلوس انصرف في الدار الى الدنانير وفي الثوب الى الدراهم وفي
البطيخ الى الفلوس وان كان المشار اليه خلاف جنس المسمى فالعبرة
للتسمية اذ لم يعلم المشتري انه خلافه فان علم فالعبرة للمشار اليه فلو
قال بعثتك هذا الحمار واسار الى عبد صبح اذا علم المشتري به قال اشترته
جارية بهذه الف الدراهم واسار الى الدنانير فعلق التوكيل بالدنانير
فلو اشترى بالدراهم يقع الشراء لنفسه ولو باع بغير ثمن لا يملكه
المشترى وان قبض المبيع وان سكت عن الثمن يملكه بجعل البيت
فقال للذي على السطح بعته منك بكذا فقال اشتريت صح اذا كان
كل منهما يرى صاحبه ولا يلبيسا لكلام للعبد فامثال هذه الصورة
ان كان بحال بوجب التباس ما يقول كل واحد منهما لصاحبه
بمنع والا فلا ولو تبنا معا ومما يشيان على دابة او على دابنتين فان
فان اجاب متصلا بكلام صاحبه جاز وان فصل لا بخلاف السنة
فانها كالبيت ولو كتب كتابا بانه بعته من فلان بكذا فبلغه الكتاب

فقبل

فقبل في المجلس ثم ولو كان المتبايعين واقفين فساوا حدهما فقبل بعده
او اكل لعينين فقبله لا يجوز ولو كان احدهما في اداء الفرض فقبل بعد الفراغ
منه او ركعة من النطوع فاخاف اليها اخر ^{فقبل} جاز فعلم من هذا ان
اجاب الاول باق ما لم يختلف المجلس حقيقه او حكما وان طال لان المجلس
جامع لمنفرد فانه فاعبر ساعة واحدة دفعا للسر وتحقيقا
للبعد وفي البزازي لو بعث رسولا الى البزازي ان يبعث ثوبا
اي كذا فبعث اليه البزازي ذلك الثوب معه او مع غيره فضاء الثوب
قبل الوصول الى الامر ونفاد فوا عليه لضمان على الرسول ثم ان
كان رسول الاخر فليضمن على الامر وان كان رسول البزازي فلا
ضمان على احد لكن اذا وصل الى الامر ضمن الامر وكذا لو ارسل الى
اخر وقال ابعثني عشرة دراهم فريضا وعن ابن حنيفة لو قال البائع
الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيره
فاخذه على هذا وضاع منه فلا شيء عليه لان اخذه على النظر وبه اخذ
ابو يوسف ولو قال هاته فان رضىته اخذته فضاء فهو على ذلك
الثمن ولو قال ان رضىته هذا الثوب اخذته بعشرة فعليه قيمته
لان الغبوض انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى فيل هذا قول
ابو يوسف ويكفي عند محمد ان يميل قلبه وفي الغناوي النسخ الغبوض
على سوم الشراء مضمون وان قال البائع ان ملكك فلا ضمان عليك
ولو استباع قوسا وتقدر الثمن فمده باذن البائع او قال له

ان انكسر الفوس فلا ضمان عليك فمدة فالتكسر يضمن قيمته وان لم
يتقدرا الثمن لا ضمان لو باذن لان عدم اشتراط الضمان في المقبوض
على سوم الشراء باطل كذا من البراذي وتكر قيمه انه اخذه لا على
وجه النظر ثم قال انظر اليه فضايع لا يخرج به الكلام الاخر عن الضمان
الواجب باولى المدة ولو غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لان
قبضه على جهة البيع ولو اشترت اصداء شياء فقالت كنت رسول
زوجي ولا ثمن لك علي وقال البايع بعثها منك قال لقول للمرأة ولو
اشترى ارضا بخمسة مائة درهم فقال انما اشتريت منك رقبة الارض
وقال البايع بل الكفاية فقط بعث بالثمن فان كان مثله لكان الثمن
بمثل تلك الارض يكون القضاء ببيع الارض والا ببيع الكفاية وكذا
لو اشترى داوية ماء فقال انما اشتريت الراوية مع الماء كذا في النية
ولو اخذ المتوسط الثمن وادخل في كم البايع فقال لا اخذه وصد
كمه فضايع فان فعلة المتوسط باذن المشتري يضمن البايع والا
فهو غاصب فيضمن المشتري ايتمه شاء ولو كان المتوسط قبض
الثمن للبايع باذنه فهلك فهو من البايع والا فهو من المشتري
ان كان قبضه برضا ان لم يوجد منه تصنيع بمحدا ولو باع الى اجل
معيّن وشرط ان يعطيه المشتري اى لقد يزوج يومئذ كان البيع
فاسدا لانه يلزم ان لا يثبت الثمن في ذمة المشتري في الحال وليس
كذلك ولو باع لغيره من الدار قال ابو حنيفة لا يجوز حتى يعلم العا

العاقدان

العاقدان مقدارها للجها لة المانعة من الجواز وقال ابو يوسف جاز سواء
علماء او لم يعلموا لان معنى الجها لة لا يقضى الى المانعة برضا بينهما بذلك
وقال محمد يجوز ان يعلم المشتري وحده وفي جامع الفصولين لو باع
لغيره من الدار صح وان لم يعلم البايع اذا علمه المشتري اما لو لم يعلمه المشتري
قال ابو حنيفة لم يجوز علم البايع او لم يعلم وقال ابو يوسف يجوز و
للمشتري الخيار اذا علم ومحمد مع ابو يوسف في رواية واجمعوا على جواز
لو علم المشتري سواء علم بايعة او لا ولو اشترى من آخر ثيابا بكل
ثوب بدرهم على ان ثمن هذا بعينه حال وثن البايع مؤجل لا يملك المشتري
قبض شيء من الثياب حتى يوفى بجميع الثمن حالا لان الصفة واحدة وفي
التخفة لو باع الخمر او المينة او الخنزير او الدم او جلد الميتة فانه لا
يجوز اصلاحه لا يملك بالقبض بخلافه اذا كان هذه الاشياء ثوبا
فانه ينعقد البيع بالقيمة وذكر في المينة لو قال لاخر ان لك ارضا خربة
في موضع كذا لا يساوي شيء فبعضه منك بكذا ولم يعرفها البايع فبها
عها بذلك الثمن وفيمنها اكثر من ذلك جاز بيع ما يساوي درهمين بالف
درهم يجوز ولا يكره عند ابو يوسف في غير رواية الاصل وعند
محمد يكره وذكر في حقايق الكنت قالوا في المغبون غننا فاحصا له
ان يرد على بايعة بحكم الغبن وقال ابو علي النخ في رواية ان و
يفسخ برؤية الرد رفقا للناس وكان ابو ليلى يفسخ بالرد اذا
قال البايع للمشتري قيمة متاعى كذا او قال متاعى يساوي كذا فا

فبها صدق فيه لو لم يولد له المشتري ويدخل فصيل الناقة ان ذهب
مع امه الى موضع البيع وكذا الحكم في جوار البقر وحمل الشاة وتحش قرونها
الا ان في القنية لا يدخل الولد في بيع الامة كيف مكان وقال
ابو يوسف ومحمد يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة
والرمة دون القنيم ولا يدخل في بيع الاثان كيف مكان ومطرح
الحصا وليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق
ويدخل السدر والسلم في بيع الدار ان كانا متصليين الى الارض
والا فلا في عرفنا بخلاف اهل المصر فان السلم داخل فيه كيف مكان
لان بيعهم طين في المنة لو اشترى عقارا فقال البايع سلمته ا
لا ليك فقبل المشتري فان قدرا اشترى على فتح الباب واغلا فيه يكون
يكون سلبها والا فلا وفي الاجناسا لتخليته بين المبيع والمشتري
يكون قبضا بشرائط ان يقول البايع خلت بينك وبين المبيع والكا
ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من اخذ بلا مانع ولو
باع ضبعة في العوارة وسلمها اليه ان كانت قريبة منه بحيث
يتصور القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والا فلا والناس عن
هذا غافلون والثالث ان يكون المبيع متروكا غير مشغول بحق
البايع وغيره ولو ضل البايع بين المبيع والمشتري في داره لا
يكون تخليه عند اب يوسف حتى لو هلك فيها هلك من مال البايع
وعند محمد يكون تخليه فلهلك من مال المشتري وعليه الفترى
وفي

في رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه لغيره فان كان المشتري قد اشترى الثوب من نفسه لا يجوز له
لاجل الخسائر طار البيع وان كان المشتري قد اشترى الثوب من نفسه لا يجوز له
ليس بمكول بل مباح يجوز لغيره ان يبايعه بغيره فان كان المشتري قد اشترى الثوب من نفسه لا يجوز له

وفي القنية باع حنطة في بيت مغفل ودفع المفتاح اليه فقال خلت
بينك وبينه فهو قبض وان لم يخل خلت لا يكون قبضا ولا يبيع
سلبهم الدار وللبايع فيها منافع الا ان اذن له بقبض المنافع
فان اشترى هلك المبيع في يد البايع قبل القبض وقبل نقد الثمن
وقال البايع هلك في يدك قال قول قول المشتري وفي البزازي
وكان الامام ان يقول القبض انما يكون قبضا ان يقول البايع
خلت بينك وبين المبيع فاقبضه فيقول المشتري قبضته وان كان
دابة فاخذ براسها وقادها او عبدا او امة فقال بغير وامنه
مع فينقطع معة ولو نزل بها فاخذ بهن او موعو موضوع على الار
ض فقال خلت بينك وبينه فقال قبضته صار قابضا ولو اشترى
عقارا فقال البايع سلمته وقال المشتري قبلته والعقد غائب
عن طرفيهما كان قابضا وقال ان كان يغير على فتحه ودخوله
صار قابضا والا فلا ولو قال المشتري للبايع لا اعتمد على المبيع
فسلمه الى فلان بمكة حتى ادق لك الثمن فسلم البايع فلهلك
عند فلان يهلك من البايع لان الامساك كان لاجله وفي المنة
لد باع خلا في دن وضل بينه وبين المشتري وضم المشتري على
الذن ونزكه على حاله فلهلك يهلك من مال المشتري اذ كان الباي
يع اعاد الذن الذي يكون الخلل منه كمن اشترى حنطة بعينها فا
ستعار من البايع جوالقا وامرا لبايع ان يكيل فيه فان كان الجوا

لق

معينة صار المشتري قابضا بكيل الباي وان كان بغير عينه بان قال
اعده في جوالق وكلها فيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض والا لا
وقال محمد ليس قبض في الوجهين حتى يقبض الجوالق ويسلمه المشتري
حطبيا في المص فالهلاك قبل تسليمه الى منزل المشتري على الباي
لان التسليم عليه كما لو استأجر دابة الى مصر كذا كان له ان يبلغ
عليها الى منزله وليس للمكاري منعه بالعرف وكذا كل ما يباع
على ظهر الدابة كاللحم وغيره يجبر الباي على حمله الى منزل المشتري
وشرط الحمل الى منزله مفرد وشرط الايفاء لا في الاصل للمشتري
بكرا فوطئها يصير قابضا فلو هلك فهو على المشتري فان اضرب
البايع المبيع بعد وطئه صار قابضا قبضه والهلاك على الباي
الا انه يبقى حصته من ثمن البكارة من الثمن على المشتري ولا يجوز
بيع المنقول قبل القبض بخلاف العقار وعند محمد لا يجوز بيع
العقار قبل القبض ايضا ولو اوصاه برجل فمات قبل القبض
صح الوصية ولو وهبه من الباي قبل قبضه فهو مجاز عن الاقالة
ولو وهبه لغيره او تصدق به او اقرضه فالاصح انه يجوز ولو جعل
العين نهرا او بدل خلع او ميراثا يجوز بيعه قبل القبض ولو اقاله
رجلا بالثمن او اودعه منه تبطل حق الحبس بخلاف الميراثين وبعد
البايع الثمن رصا او استوفى او مستحق فله ان يسترد المبيع
ولو وجد ذبوا او بنهرا لا والميراثين يسترد في الوجوه كلها
ان علم المشتري بسقط حق الحبس اعاد الباي المبيع للمشتري قبل قبض المشتري ولو

ولو اشترى شيئا بمكايلا او موازنه فلا يبيع بمكايلة حتى يكمل له
ويوازنه والصحيح الباي لو كان موزنا بمحضة المشتري يكتفي به
ولا يحتاج الى الاعادة لان المبيع صار معلوما ولو ملك مكايلا او
موزنا بهينة او ميراث جازله ان يتصرف قبل الكيل والوزن
ولو جعله ثمنا بان اشترى ثوبا بها يجوز لبايع الثوب التصرف فيها
قبل الكيل والوزن اشترى ثوبا فاستأجر الباي في غنله او صبغه
وتجودك ثم هلك الثوب قبل ان يحدث الباي فيه عمله
فهو على الباي **سابل خيار الرد وبه** ومن راسيا
فشاه فلا خيار له الا ان يطول المدد والشرط طويل ومادونه
قبل ولو تغيرت فله الخيار ولا يصدق في دعوى التغير الا بحجة الا
اذا طال المدد فعلى المشتري البينة في التغير وعلى الباي البين
في عدم التغير وقيل لو راسيا غير قاصد شراءه فله الخيار ولو راسيا
ثوبا ملغوا قدره قبل وهو لا يعلم فله الخيار ولو اشترى ضيعة لم
يدعها وله اكار فزرع الاكار برضاء المشتري يبطل خيار الردية
ولو وكل او ارسل قبل الشراء حتى راه ثم اشترى الموكل ذلك
الشيء او المرسل بنفسه بئس له خيار الردية التوكيد بالرد
ية مقصود الا يصح حتى لو وكل بها وقال ان رصيف به فخذ لا
يجوز لشترى جزرا في جوالق فوجد في اعلاه جزرا طويلا وفي
اسفله قصيرا فان كانت قيمة الطويل اكثر كان عيبا ولو اشترى

كد بين من الجوز فقلع فوجد حبيدا وقلع من الآخر فوجده رديا بالا
 برده و يرجع بالتقصان وقيل اذا اشترى جزرا او بصلامينا
 في الارض لا يقطع خيار الروية عند اية حنيفة مالم يرا كل ولو
 اشترى شيئا لم يرا فليس للبائع ان يطالبه بالتمن قبل الروية
 ولو اشترى قطنا بكر مينة و حملها الى سمرقند ثم راء ليس له ان يرد
 خيار الروية او العيب الا ان يردده الى موضع عقده ولو اشترى
 حنطة او شعيرا او مبيع موجود في ملكه البائع لكن لم يصف الباع
 اليه بالاشارة ولا باعه بطريق السلم جاز لانه باع ما يملك **وقد**
 القتية لو باع شعيرا له ولم يصف الباع اليه ولا وصفه فالباع
 جاز لانه باع ما يملكه ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله
 لانه باع ما يملكه وما يملكه ولو باع كرا من الحنطة ان لم يكن في ملكه بطل
 وان كان في ملكه لكنه من نوعين او في موضعين لا يجوز **وان كان من**
 نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف الباع اليها بل قال بعت منك
 كذا كيلا من الحنطة جاز **وان علم المشتري مكانها بخير** ان شاء اخذ
 معا بذلك في ذلك المكان وان شاء تركه وفي التمنية لو قال بعت
 جميع ما في هذا الدار من مناعي والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم
 يعلم لم يجز عندهما ويجوز عند ابي يوسف ولو باع جميع ما في هذا
 القدينة من مناعي لم يجز عندهم وانما يجوز اذا كان في صندوق
 فلو قال اشترى منك الف من من من هذا الحنطة فوزنت

فاذا

الفساد

فاذا هوسه مائة من قند بيع في الموجود وقيل لان الفاسد
 قول فسد اليه والاصح انه جائز في الموجود وكذا في العدلين
 المتقاربة انما الخلاف في العددين المتفاوتة اذا وجد بها نقص
 فعند ابي حنيفة فسد العقد في كله وان لم يكن واحد ثلثا وعندهما يجوز
 ويخير المشتري **وذكر في الكافي** بيع مالم يرا انما يجوز اذا كان الباع ما
 طر مسنورا اما اذا كان غائبا لا يجوز وقيل هذا موقف بوقت
 المكان الفسخ اذا راء والعصم انه ثابت في جميع العمر ثم اذا اجاز با
 لقول قبل الروية لا يجوز خيار لانه ثبت عند الروية فلا يبطل
 قبل وقتها وان اجاز ابا الفعل بان ينصرف نرفالا قبل الفسخ
 كما لا عتاق والله يبر او بوجب صفا لغيره كبيع المطلق والبيع
 بالخيار للمشتري والرهن والاجارة يبطل خياره واما الفسخ
 بالقول فجائز قبل الروية لعدم العقد لان اللزوم بعد تمام الر
 ضاء وتامه بالعلم باوصاف مقصود ^{الذي هو} وهو غير حاصل قبل الروية
 ولو قال اشترى بنة بهذه الدراهم في هذه القرية فباعه لها فاذا
 هي على خلاف نقد البلد فانه يطالبه بتقد البلد لانه مشروط
 عند فلو قال اشترى بنة بهذه الدراهم في هذه القرية فباعه
 بها ثم راي الدراهم فله الخيار وبسبب هذه الخيار الكنية
 وكذا لو اشترى طعاما في صفة ثم علم مقدار فله خيار الكنية فعلم
 بهذه ان الطعام ان لم يكن في الصفة بل كان في موضع يمكن الوقوف

عليها فلا خيار له ولو اشترى حنطة ولم يربحها ولم يفيضها حتى باعها البايع
من غيره، وسكنها اليها والفقها انسخ البيع الاول وعليه رد
رد الثمن على الاول مؤنة رد المبيع بخيار ردوية او شرط او وجوب
او جيب على المشتري ولو اشترى المقاربة كالبعض والجوز او المكبد
او الموزون وان كان في وعاء واحد فرائ البعض يثبت ردوية
حتى لو رضى سوط خيارا اذا كان على تلك الصفة وان كان في وعاء
يثنى اختلف المشايخ قال مشايخ عراق ردوية احدهما كوردية
كلمة وقال مشايخ بلخ لا يكون كذلك والاصح هو الاول فاذا قال المشتري
لم اجد الباقى على تلك الصفة فالقول للبايع والبيئته على المشتري
ولو اختلفا في ردوية وعدمها فالقول للمشتري لان
البايع يدعى العلم بالصفات والمشتري ينكر الشراء بالحنطة
لا يصح ما لم يثبت انها جسيمة او وسط او ردوية **مسألة**
خيار الشرط قال البايع للمشتري بعد قبض المبيع بايام
لداختيار ثلثة ايام وله الخيار ولو اشترى شيئا او قبضه ثم وكل
وجلا على انه ان لم ينقد الثمن الا عشرة ايام فالوكيل ينسخ البيع
ينهما لم يفسد البيع لان هذا الشرط لم يذكر في البيع وصح
الشرط حتى لو لم ينقد الا عشرة ايام كان للوكيل ان يفسخ
اشترى مكيدا او موزونا او عبدا وشرط الخيار في نصفه اثنى
جاء خيار البايع باق بعد موت المشتري ولو اشترى جارية

على

على انها بكرة فقال المشتري لم اجد لها بكرة وقال البايع كانت بكرة
فالقول للبايع فان لم يفيضها حتى اختلفا نظرت اليها النساء
ولزمته بقوله يثنى بلايين وان لم يكن عند الفاضل من يثنى بهن
لزمته ولا شيء عليه وفي البزازي لو اشترى لوزة على ايها
فيها مثقال فاذا هي مثقالان فالزيادة له بلا شيء لان الوزن فيها
يفسر النقص بينه من زنة الوصف ولو اشترى بقرعة على انها
لبون جاز على رواية الطحاوي وعلى رواية الكرخي لا وعلى انها حلوب
كذا لا يجوز اجماعا وفي الغنية لو اشترى شاة على انها حلوب يعني بقر
جاز وعلى انها لبون ثم يحز يعني شير نال وذكور فيها ايضا اشترى
شاة او بقرعة على انها لبون فحبب لها بطل خياره ولو اشترى
كبش انه تغلوج وليس كذلك لا خيار له كما لو اشترى جارية وشرط
انها مغينة وليست كذلك وفي الغنية اشترى منك هذا البقرة
على انها ذات لبن وقال البايع انا ابيعها كذلك ثم يفسد العقد
موسلا من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد
ولو اشترى جارية على انها غير بالغة فوجدها تحيض فله الرد ولو
اشترى شاة على انها حامل فوجد لانه اشترط فيه خطا او في البزاز
في لو اشترى جارية على انها حامل فوجد وعين الامام انه يجوز ولو
اشترى بقرعة على انها لبون او حلوب او ذات لبن قال الكرخي
لا يجوز وافق الظهري والطحاوي على انه يجوز لانه ذكر على سبيل

الوصف لا الشرط كما لو اشترى فرسا على ان يهلاجه فاذا هو غير ما يردّه
و في القينة اذا اشترى جارية وبها البايع من الجبل جاز البيع لان
الجبل عيب ولو اشترى جارية على انها حامل يجوز ان يقال البيع
جائز ويجوز ان يقال البيع فاسد والاستثناء الثاني في الاستثناء
في الرواية وكان الفقيه ابو جعفر يقول ان كان المشتري بشرط
فلا يبيع فاسد لان قصد الزيادة لعدة تحتاج الى الظير فاشترى
على انها حامل وان كان البايع هو الذي اشترى فلا يبيع جائز لان
قصد البرائة من العيب فلا يفسد البيع وذكر ابو حنيفة في المجرد
ولم يفصل بين البايع والمشتري وقال لو اشترى جارية على انها حامل
فاذا عي ليست بحامل فلا يبيع لازم وليس له ان يردّها لان الجبل في
الجوارى عيب فكانه قال على انها معيبة ولو قال فكلنا جاز ولو اشترى
جارية على وجهها سفيد ارجح طمّ من حسنّها فلما غسلت وجهها زالت
ذكر الحسن فليس له الرد لان الفج في الجوارى ليس بعيب ولو شرط
الحضاء في العبد فاذا هو محل لا يردّه وفي عكسه يردّه ولو وجد غنما
له ان يردّها اشترى جارية على ان البايع لم يكن وطيرها ثم تبين خلافه
ليس له ان يردّها وفي رواية له الرد لشترى عمامة على انها شتر
سنة فاذا من خورن مئة لا يصح كثر فدا على ان سنّها مئة
سنة فوجد سنة سنة سنة فله ان يردّها ولو اشترى بقرّة على ان سنّها
خمس سنة فوجدها سنة سنة سنة لم يردّها لان الغرس لم يؤكل لجه

والمواد هذه القيمة والقيمة بزيادة او نقصان هذه القيمة والقيمة
لم يكن من هذا القيد وفي البزادى لو قال بعكرك هذا على الف
وعلى ان يقدض ما به لا يفسد لانه ليه شرط يحكم الواو والبيع
بالشرط ان كان بكلمة على فان كان الشرط مما ينقض العقد صح البيع
ولو كان مما يخالف منقض العقد وفيه منفعة لاحد العائد بنفسه
البيع ولو كان بكلمة ان كنوله ان كان كذا بطل البيع سواء كان ضاراً او
او نافعاً وكيف كان الا في صوراً واحدة وهي ان يقول بعكرك ان وضع
به فلان يجوز الخيار له اذا وقت ثلثة ايام في الحاشية ينصب الفاضل
عن عليه خيار الشرط ليرد عليه اذا كان غايباً في خيار الرؤية
مسائل البيع الفاسد ولو باع نصف نزل الكرم
بشرط الترك لا يجوز ولو باع نصف نزل الكرم مشاعاً ولم يدرك لم يجر
الامن الشريك والحيلة فيه ان يبيع الكل ثم يفتح في نصف ولو
شترى الكرم مع الغلة وينضم ان رفع الاكار جاز وله حصته من
الفن وان لم يرض لم يجر البيع ولو شترى اوراق التوت علم ان ياخذ
شياء فشيئاً لم يجر وان لم يذكر شياء فشيء فان اخذه في اليوم جاز
وان مضى يوم فسد واجله ان يشترى الشجر فبالا وراق ثم
يبع الشجر من البايع **قوب** بينهما وباعه احدهما بغير اذن شريكه
ولم يجر، لزوم في نصيب البايع ولو باع عبدين احدهما للبايع
والاخر لغيره صفقة واحدة بغير اذن الغير فان علم الغير واجاز

البيع جاز البيع فيها وان لم يكن فان كان المشتري ان علم وقت الشراء
 بذلك لم يبيع في الواحد حصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع
 ان علم قبل القبض فله ان ينقض البيع فيها وان علم بعد قبضها لزمه
 في عبدا البايع بحصته من الثمن وفي القنية عماره مشتركة بين
 رجلين باع احدهما وفضوى من الآخر جميع العماره بتوقف البيع
 على اجازة شريكه فان لم يجز بفد البيع كما جازة احد الشريكين
 الدار المشتركة وفي المنيّة دار اوارض بين رجلين باع احدهما كله
 جاز في نصيبه ولو باع نصيبه من المنيّة لكان يبطل البيع و زاد
 صاحب القنية قبل كذا في الاول وقبله وفي الاصح له الا بطل
 في الصورتين ولو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره جاز
 ويتصرف تسمية النصف الى نصيبه خاصة وفي الجاي مع الفصولين
 فهو زاده المال بين رجلين اذا باع احدهما نصيبه من شريكه
 جاز كيف ما كان وان باع من غيره بغير اذن شريكه ينتظر ان
 كان الشراكة بسبب الاختلاط بين المالين من غيره خلط او بسبب
 خلطهما لا يجوز لان في الخلط الخلط ذوال ملك المخلوط الى
 الخلط لو فوج التعدي منه وفي الاختلاط شبهة ذواله الى شريكه
 بكونه فضا ذوالا ثابتا من وجه دون وجه فضا نصيب
 كل ذابلا لا يشترط في حق البيع من الاجتناع غير ذالك في حق البيع
 من الشريك عملا بالشبه بين وان كانت بسبب الارث والمهبة

وادري رجلين باع احدهما نصفه بائنا من بين مدين
 من هذه المدينه وكانوا باعوا الاخر ببيع لان شريكه يبيع
 بملكه فله العتمة وكانوا باعوا الاخر ببيع لان شريكه يبيع
 بملكه فله العتمة وكانوا باعوا الاخر ببيع لان شريكه يبيع

والصدقة والشراء والاستيلاء وما يجري هذا المجرى جاز
 وفي المنيّة لو كانت الشجرة مشتركة بين ثلثة فباع احدهم
 نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منها يجوز وكذا الزرع
 المشترك ولو باع رب الاشجار حصته من العامل لا يجوز لان الرب
 الاشجار شريكها على الاشجار ما ليس للعامل بذكره اشترى
 عليها ومع هذا لو اشترى العامل حصته وبات الاشجار ولم يتنازعا
 حتى ادرك جاز لزوالم المفسد كمن باع جذعا في سقف واخرجه
 وسلمه جاز ولو اشترى ارضا فيها اشجار ولم يذكر في البيع ثم لم يتحقق
 الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط بشيء من الثمن بل يجزى
 المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء فسخ وان
 استحققت بعد القبض سقط حصتها مع الثمن وكذا لو اشترى دارا
 فاستحق بينايتها وفي القنية لو اشترى ارضا خربة فاستحق
 في عمارتها وبنائها ونسوبة اكامها وحفرها ثم استحق لا يرجع
 على البايع ولا على المستحق بما اتفق على عمارتها وكذا لو اشترى
 دارا فحصدتها وطبتن سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع
 بتيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان ينصله و
 يهدمه ويسلمه اليه وذكر فيه ايضا لو غرس في الارض المشتراة
 اشجارا او كروما ثم استحققت بتوتم الاشجار على المستحق غير
 متلوعه ويرجع على البايع بما اتفق وما لحقه من المؤن وقيل لو

حفرها بغيره وطورها بالالة يرجع بقيمة ما طوى دون ما اتفق في
 الحفر وقيل انما يرجع بقيمة البناء على البايع اذا كان البناء قابلا
 وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرد المشتري المنقوض على
 البايع وباه خذ منه قيمة بيتا يوم استحققت الدار ولا يرجع ما اتفق ولو
 انهدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما اتفق على البايع لان شرط
 الرجوع قيام البناء ولو كان البايع غائبا والمستحق اجبر المشتري
 بهدم بناءه فقال المشتري غدر في بايع معي وهو غائب قال يرجع لا
 يلتفت الى قول المشتري فيؤمر بهدمه فيدفع الدار الى المستحق فلو
 حضر البايع بعد هدمه لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء
 وانما يرجع على البايع لو كان قابلا فيسلمه الى البايع وهدمه واخذ
 المنقوض واما بعد هدمه فلا يسلمه على البايع فلا شيء عليه وفي
 الجامع الفصولين لو باع المشتري الاول الثلاثة فاستولدها
 الثانية فاستحققت يرجع المشتري الثانية على المشتري الاول بالثمن
 وقيمة الولد ولا يرجع على بايعه الا بالثمن عند ابيه حنيفه وعند عمه
 وعند يوسف يرجع بقيمة الولد ايضا ولو استولم لها على صفة او
 صدقة او وصية او بشراء اخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا لم
 يجد الملك مطلق للاستباح في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب
 على البايع بثمنه وقيمة ولده لا عتقها عندنا ولا يرجع على الوارث
 هب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عندنا في

لتحقق

لتحقيق العذر ولنا ان مجرد العذر لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان
 من اخبر ان هذا الطريق آمن فملكه فملك ما له لا يرجع على المخبر
 فثبت ان الرجوع في المعاوضات لان السلامة تصير مستحقة لها وما
 البرعات فلا تصير مستحقة صفة السلامة ولهذا لا يثبت له
 حق الرجوع بالعيب ولو اشترى كدما فبقي ومنه فاستحق ثلث
 الكدم شاعرا هل يجبر المشتري على تقديف كل الارض اجيب بانه
 يفسم الارض بينهما فما وقع في نصيب المستحق بزمه بقلعه ثم يرجع
 على بايعه ولو استحق قارا او مشتري ان يرجع بثمنه على البايع وقد
 مات ولا وارث له قال القاضي بنصب عنه وصينا ويرجع المشتري عليه
 وذكره ايضا ولو اشترى ثوبا فخطم قبضا فبرهن اخر ان القبض
 له فالشترى لا يرجع على بايعه بثمنه اذا لم يبيع لم يستحق واستحق
 لم يبيع اذا لم يبيع كركبس والمستحق قبض ولانه لما خطم قبضا لم يجز
 ان يملك اخذه الا بسبب جد بد بشراء وغيره وكذا حكم شراء
 برة فطعمته ثم استحق الدقيق وكذا لو اشترى لحما فشواه فبرهن
 الاخر ان المشتري لم يرجع على بايعه لانه لما شواه لم يجز اخذه
 الا بسبب جد بد بد الغنية لو اشترى ابدا فمأذلا فعلقه حتى سمى
 ثم استحق لم يرجع على البايع بما اتفق وقيمة العلق وكذا لو اشترى
 عبدا او بقرة فانفق ثم استحق وذكر في جامع الفتاوى باع رجل
 دابة لآخر فولدت الدابة عند المشتري او لادائه استحق الدابة

يأخذ المسوق الدابة يبيع اولادها ويرجع المشتري بالثمن وفيه
 الاولاد على البائع في قولهم جميعا وذكر في بعض النوازل رجل
 اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلث سنين ثم سخط وجعل واقفا
 البينة واخذ بقضاء القاض ثم طلب الغلة التي اقلتها المشتري
 على يده ام لا والجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما كان انفق
 في سائر الكرم مع قطع الكرم واصلاح السوا في وبناء الحيطان ومزنته
 وما فضل من ذلك يأخذ المسوق من المشتري ولو اشترى بقدر
 على انها جبل فولدت عنده اولاد او اشرب من لبنها وانفقها يرد
 البقرة مع اولادها ومثل شرب من اللبن لان البيع فاسد فيكون
 البقرة في ضمانه وفي المنة المشتري بالثمن الفاسد فيلزم
 التصرف لا العين بدليل انه لا شفعة به ولا يحل الوطئ بالجارية
 وفي الاصح يملك العين بالقبض بدليل انه لو بيعت بحجبها دار فله
 الشفعة ولو دقها على البائع فله الاستبراء وقيل بكونه وطئ
 لشراؤه بالشراء الفاسد ولا يحرم ولو علفت بالوطئ صارت
 ام ولد وغرم قيمتها لا عقرها في الاصح ولو ارادت قيمتها
 في بدن ثم استملكت فغلبه قيمتها يوم القبض عند ابه حنيفه وابنه
 يوسف وعند محمد يضمن قيمتها يوم الهلاك ببيع العلق يكون
 وكذا بيع لحم السباع والحمار مذبوحا يجوز وبلا ذبح لا يجوز ببيع
 سرفين الرباطات لا يجوز الا اذا سبغهم ولو اشترى شيئا حراما

فله

فله ان يردّه على باعه وان وقت البيع هذا الشيء حرام لان بيع
 الحرام لا ينعقد اصلا وفي القنية لو اشترى شيئا فوجده ان يرد دفع
 الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثلثات وفي الصالحات لقيمة
 لا يجد حتى يشتري الزيادة من البائع الا اذا كانت مما لا يحرم فيه القنية
 في يرد ولو اشترى شيئا معينًا بثمن معين فقال البائع اشتريته ^{القول}
 منه رخصًا فقال اشترى ان وجدت من يشتريه باز يدفعه فبانه
 باز يد لا ينفذ لان هذا تعليق الاقالة بالشرط لا تعليق الوكالة
 وتعلق الاقالة بالشرط لا يصح وفي الحاص اذا باع رقية الطريق
 على ان يكون للبائع حق المرور جاز وان كان بيع حق المرور لا
 يجوز في رواية الزيادة اشترى خلا في خابينة فحمله المشتري في
 جرة له فوجد فيها قارة معينة فقال البائع كانت في جرتك وقال
 المشتري بل في خابينتك فالقول للبائع لا تكون العيب ولو دق
 المشتري لفساد البيع فلم يقبل فاعاد المشتري الى منزله فملك
 عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا القاصب اذا رد المقتضوب
 الى المقتضوب منه فلم يقبل فحمله القاصب الى منزله فضايع لا يقضي
 ولا ينجذ القاصب بالجد الى منزله اذا لم يصنع عند المالك لانه
 صار امانة فان وضعه بحيث تناوله يده ثم حمله الى منزله فضايع
 ضمن وقال ابن السلام ان كان فساد البيع متفقا عليه بين
 المشتري وان لم يقبله البائع وان كان مختلفا لا يبرأ الا بقبوله وانما بالشبهة
 لا يبرأ الا بالبرهان

وفي الزيادة الطرق فله طريق
 الى الطريق الا اعظم وطريق الى
 الكفة الغزاة فله وطريق
 خاص في كل ان في هذا الامر
 في بيع الدار والارض فلا فرق
 والا لان يرد خلا بلا ذكر وكذا
 حق القاء بغيره وسبل الماير في
 لو اشترى عقارا لا يجبر البائع
 على اعطاء الصل ولا على ارجاع
 ايا الشهور فان كثر العشر
 وانما بالبرهان

وفي الزيادة الطرق فله طريق
 الى الطريق الا اعظم وطريق الى
 الكفة الغزاة فله وطريق
 خاص في كل ان في هذا الامر
 في بيع الدار والارض فلا فرق
 والا لان يرد خلا بلا ذكر وكذا
 حق القاء بغيره وسبل الماير في
 لو اشترى عقارا لا يجبر البائع
 على اعطاء الصل ولا على ارجاع
 ايا الشهور فان كثر العشر
 وانما بالبرهان

او بتضايقه الفاضى وثالث ابو بكر الاسكاف يراء في الوجهين وفي النزاه
 لو باع ارضا على وجهه زرع لم يدخل زرع في البيع انما صاب المحيط
 فساد البيع كبيع جذع في سقف وانما البعض بان البيع موقوف
 فاذا رفع الزرع جازا البيع وفي الجامع الاصفه يبيع المزارع حصته من
 رتب الارض او غيره لا يجوز وفي موضع اخر يبيع من رتب الارض قبل البناء
 لا يجوز وبعد يجوز وفي الفوائد الزرع اذا كان كله لواحد او شريكا
 بين رجلين او ثلثة باع واحد قطعه بلا ارض ان كان مدركا جائز
 وان لم يكن مدركا لم يجوز فان لم يفسخ حتى ادرك عاد جائز الزوال
 المانع وسولزوم الفر بطلان المشتري بتفريغ الارض كجذع من
 سقف ولو اشترى قصيدا ولم يفيض حتى صار جبا بطل البيع عند الامام
 وقال لا يبطل وفي الخا صي بيع المراهون يفتى بانه غيبه نافذ في حق
 المراهين وليس للرهن حق الفسخ بمنزلة بيع المساء جرو والمشتري
 الخيار ان شاء نقض العقد ~~في حال~~ وان شاء توقف في
 انقضاء مدة الاجارة ومعنى قول الفقهاء بطلانه يبطل لانه غيب
 منعقد علم به او لم يعلم عندا في حنيفه ومخذ واما عندا في يوسف فرق
 بين حالة العلم وحالة عدم العلم فانه يجعل الرهن والاجارة بمنزلة
 الغيب وشداا المعيب مع العلم بعيبه يمنع بثوث الخيار للمشتري وعند
 هذا ذكر بمنزلة الاستخفاف والعلم بالاستخفاف لا يمنع الرجوع عند الاستخفاف
 بيع المعصوب من غير الفاصب اذا كان الفاصب مقرا اوله

بينه

بينه على الغيب ببيع في الاصح وقيل يجب ان يبيع موقفا صورة
 باع معصوبا في يد رجل قد غصبه فالبيع موقوف فان سلم الى المشتري
 ثم البيع وان لم يحد ولا بينة للمعصوب منه لم يجوز لانه يجوز التسليم وان
 لم يعلم حتى تملكه تلفه تنقض البيع ولا يادخذ المشتري فيمنه لان القيمة
 كانت واجبة قبل البيع لا بسبب وجد بعد البيع فلم يكن خلفا عن
 المبيع ولو باع الابن ثم سلمه في المجلس لا يجوز وقال الطحاوي
 اذا اطلق بالبعد بعد البيع وسلمه الى المشتري جاز البيع وان امتنع
 البايع عن التسليم والمشتري عن القبض ولا يجتاز الى بيع جديد
 وقال بعض الفقهاء رجل قال عبدك عند فلان فبعت منه لا يجوز
 لان العبد بعد فسخ المعاقدين وفي المتنق عن ابي حنيفة اذا باع الابن
 والمشتري يعلم مكانه جاز فان قال المشتري بعتني ولم اعلم مكانه
 وقال البايع عدت فالقول للبايع هو الصحيح وان باعه ولم يعلم
 احد منهما مكانه لم يجوز فان وجد فدفعه اليه فاعنفه عنق وعليه
 قيمته ولو ابقى المبيع قبل القبض فجعل الراذ على البايع وفي الغنية
 بيع الفرس الذي لا يؤخذ بلا حيلة لا يجوز وفي الجامع الغفويلين
 الولاية في مال الصغير الى الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيته
 فان لم يكن فالفاضى ومن نصبه الفاضى اذا كان منصوصا عليه في
 مشورة والا فليس له نصيب ولاية الوصي والمستوفى في الاوقاف
 فانه لا بد ان يذكر فيه ان فلان الفاضى ما دون بالانابة من جهة

و يتوقف بيع المهرمون و
 المتأجر يبيع اذا باع الراهن
 الرهن او المهر العبد المتأجر
 فانه يتوقف على اجارة المهر
 والمهر من والمتأجر اذا لم يهر
 على نقض البيع اذا باع الراهن
 بغير اذنه فولاية الفسخ لا تقا
 لاليم والمتأجر على الاجارة
 ولا على الفسخ فان لم يهر
 حتى تنفذ الاجارة بينهما
 نفذ البيع السابق كذا في
 الخاتمة من شرح الجمع صح
 ان بعد ذلك ان البيع لم يولي فولاية
 الابن الابن ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيته
 فان لم يكن فالفاضى ومن نصبه الفاضى اذا كان منصوصا عليه في
 مشورة والا فليس له نصيب ولاية الوصي والمستوفى في الاوقاف
 فانه لا بد ان يذكر فيه ان فلان الفاضى ما دون بالانابة من جهة

السلطان وكل من هو لاء ولاية ولاية التجارة بمثل القيمة او بغيره
لغيره في مال البنتيم ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والعقار
والمنقول وكذا شراؤهم بغير الغبن ولو فاحشا فقد عليهم ويجوز للوصي
ان يبيع مال البنتيم من نفسه اذا كان نفعه لما هو عندنا في ضيقه ومنه
بما لا يجوز كما لو باع الوكيل من نفسه لا يجوز فيل النفع ان يبيع ما يباي
درها بدر مدين وفيل ان يبيع باكثر من قيمته بحيث ما لا يتغابن الناس
فيه ولا يجوز بيع الوصي ماله من بنتيم اصلا ولو باع الوصي باجنبى بمثل
قيمته يجوز وقيل لا يجوز الا باحدى شرائط الثلاثة اما بان يبيع بضعف
قيمته او للصغير حاجة اليه او على الميت دين لا وفاء الآبه وقيل يجوز
للوصي بيع الوصي بيع عتق اذا خاف من خرابه واخذ متغلب
اباء وان لم يكن احدى الشرايط الثلاثة ولو باع الاب ضيعة ابنه
او عتقه بمثل قيمته ثم كبر الابن ان كان الاب عا ولا واستورا عند
الناس يجوز وان كان مفدا لا يجوز هو الصحيح وان كان متقولا
وهو مفد فيه روايتان في رواية يجوز ويؤخذ ان من هو
ضع على عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير
هو الصحيح وينقض القاضي البيع ان لم يكن اصح للصغير سواء كان
ابا يبيع ابا او وصيا ولا يجوز للقاضي بيع مال البنتيم من نفسه
لجواز من القاضي انما يكون على وجه الحكمة ولا يجوز حكمه لنفسه قيل
بيع القاضي مال البنتيم لنفسه كتراء الوصي لنفسه حتى لو دفعه

قاضي

قاضي آخر فلو كان فيه خيرا اجاز له ولو شرا لا ولو شرا القاضي مال البنتيم
من وصيه او باع منه وقيل وميته فانه يجوز ولو وصيا من جهة هذا
القاضي ولو باع الوصي مال احد الصغيرين من الآخر جاز وكذا الاب اذا
القاضي وفي البنتيم وفي زبادات الاشترشوني ان القاضي اذا باع
مال احد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الاب والوصي لا يجوز
ولو باعت المرأة مناع زوجها بعد موته وزعت انها وصية ولزوجها
مغار ثم قالت لم يكن وصيته لم تصدق على المشتري ونقض بيعها
الى بلوغ الصغير فبعد لو صدقوها انها وصية والابطلوا ولو ادعى العتي
صلو قبل البلوغ انها لم يكن وصيته ببيع لو فاذا ونا في التجارة وفي القيمة
لومات عن زوجة واولاد وصغار فلها بيع من منقولات التركة لحاجتهم
النفقة دون غيرها وفي البنتيم لو باعت الام مال ولدها القيد
بلا امس القاضي ولم يكن وصية قبل للولد ابطال البيع وقيل لا يعتد
البيع ايجاب الاب فيما اشترى من ابنة الصغير او باع منه بكذا لو فوهم
شفقة اقيم عبارة الواحدة مقام عبارة ثنتين فلم يجز الى القيد
ثانيا فيكون اهبطا في حق نفسه نايبا عن الصغير حتى لو بلغ العتق
كان العترة عليه لا على ابيه بخلاف اذا باع مال ابنه من اجنبى فبلغ
الصبي كان العترة على الاب فاذا ازم الثمن على الاب في صورة التراء
من ابنة الصغير لا يسبوا ومن ينصب القاضي وكبلا بقبضه فقبضه
فرداه على الاب فيكون امانة عنده ولو باع الابنه ثم ادعى غيبا فاحشا

على البنتيم

لا يسمع هذا اذا اقر بقبض ثمن المثل وشهد على ذلك في الصلح. واقا اذا اقر به
ولم يشهد على ذلك في الصلح او قال بعث ولم اعلم الغبن او علمت ولم اعلم ان
البيع لا يجوز مع الغبن فلما ادعى بعد ذلك يسمع وقيل اذا غبن الاب غبنا
فاحشا فالحكم فيه ان ينصب القاضي فيما من الصبي يدعى على مشرويه
ولا يسمع دعوى الاب اصلا ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن عند الشراء
والمشترى انكره بحكم الحال لو لم يكن المدة قد وما يتبدل السعر والاب يصدق
المشترى ولو اقاما البينة فثبت الزيادة او لو قال الاب ضاع الثمن
او انتفت عليك قبل قوله ان كان نفقة مثله في تلك المدة **وفي المصنف** الامين
اذا ادعى شيئا بخلاف الظاهر لا يقبل قوله كالوصي اذا ادعى انه انتفق
على الصبي مالا كثيرا **ولو انتفق وصي مال نفقة على الصغير** ولم يشهد الرجوع
وقت الاتفاق فله ان يرجع ولو كان المنتفق اب لم يرجع وقيل لا يرجع
الوصي ايضا الا اذا كان انتفق عليه ليرجع عليه **ولو انتفق الوصي**
على البتيم في تعليم القرآن والادب من ماله ان كان يصلح وهو ما جاور
والا فيكلف تعليم ما يغزو في صلواته ولو اذن القاضي للصبي جاز وان
ابا بوا او صيته وانما يحج بحج القاضي **وفي القنية** لا يجوز البيع وا
لقنة على من يحسن ويهنيق وعلى الركن والمعنى عليه الا اذا كان
وكيله وقد وكله به بال والله اعلم **باب البيع الذي**
يتعاقف اهل زماننا لمنع الدنيا **بسمي** بيع الوفا ولا يمنع الناس
عن الحيد لان اكثر كتابون اليه في زماننا فكتاب غير القاضي بتعليم

الحمد

الحمد

الحيد وكذا القاضي اذا لم يكن الدعوى عنده لانه يعلم علم وهو
رهن في الحقيقة لا يملكه ولا ينتفع به الا باذن مالكه وهو ضامن **في المصنف**
وبسقط الدين بهلاكه وللبايع استرداد اذا قبض دونه حاصله
لا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان
سما بيعا لكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا العاقدان يقول
كل واحد بعد هذا العقد هنت ملكي فلانا والمشتري يقول ارتفعت
ملك فلان والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا لالفاظ والبايع
وسيد الامام ما يزيد عن باع نصف الكرم من آخر بيع الوفاء و
خرج هو في الصنف الى كرمه مع اهله وخرج هذا المشتري مع اهله
وادركت الغلات فاخذ البايع نصفها والمشتري نصفها هل
للبايع اذا تقايلا البيع واعطى ثمنه المشتري ان يطالبه بها هل من
الغلات قال لو اخذ بغير رضا البايع فللبايع ان يطالبه به لو اخذ
برضا لكونه هبة فهو في الحقيقة رهن وليس له ان يأخذ كل غلة
الرهن فاذا اكملها ضمنها فان ينبغي ان لا يغبن لان الاذن من البايع
موجود دلالة لان غرضهما من هذا البيع اخذ غلته والانتفاع
به سواء كان كتم او بعضه فلنا لاعتبار الاذن السابق لان الغلة
غير موجودة **وقال النسخ** انتفق مشايخنا **طحا** ببيع على مكان عليه
بعض السلف لانها تلفظ بلفظ البيع والشراء بلا شرط فيه والعبرة
للمقصود لا للمقصود **فكم** تزوج امرأة ومن نيته ان يطلقها بعد ما جا

اشترى غلاما و قبضه فادعى من يدعى الطوع وان اقاما البينة فبينت مدعى الاكراه اولا وفي البسوة
 انه يقول في الفرائض فان لو ادعى المشتري البات والبيع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعى
 رواه ملكه عنه وهو ينكر وذكر صاحب النافع والديناري في ان القول
 لمدعى البات الا ان يشهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ثافعا كثيرا
 الا ان يدعى المشتري تغيير السعر فان تغيره يمنع جعل الحال حكما
 في القول للمشتري لانه يتمك بالاصل والظاهر وقد يرد ان البيع
 يساوي النافعة بتمائة فالقول للبائع وان كان باعه بشهادة
 فالقول للبائع وان كان باعه للمشتري وايضا الباعث ان تقول
 لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب لمدعى البات والله اعلم **باب العيب** ولو اشترى ثورا فابقى من قرية
 ما دام العيب حتى يبايعه المشتري الى قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب وقبله هو
 وكذا لو اشترى دابة فبقيت منه ثم علم العيب يرجع بنقصان العيب عيب في الثور لان خلع الراس عيب فهذا اولا وقبله ان داوم على ذلك فهو
 رجل اشترى جارية وقبضها فظهر لها عيب والمحدثان او التثنية لا عدم الختان في الغلام عيب اذا كان بليدا
 او قبله بشهوة ثم وجد عيبا لغيره اما اذا كان جليلا فلا قال ابو حنيفة انه لا علم له وقت الختان ولا رواية
 ولكن يرجع بنقصان العيب واذا فيه عيبه وقد روي بعض المأخرين سبع سنين وفيه عشرة وفي الحام
 رضى البائع ان يأخذها له ذلك ولا يرفع النقصان ولو وطأ المشتري عيبا لم يرفع النقصان ولا يرفع النقصان ولو وطأ المشتري عيبا لم يرفع النقصان ولا يرفع النقصان ولو وطأ المشتري عيبا لم يرفع النقصان ولا يرفع النقصان
 ثم وجد عيبا فباعها بعد العلم بعيبه اشترى جارية فدولت عند البائع من البائع ولم يعلم المشتري
 العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب
 العيب ولو اشترى جارية فباعها بعد العلم بعيبه اشترى جارية فدولت عند البائع من البائع ولم يعلم المشتري
 العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب
 حرم ساء هو الذي يقضي في الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول ابداء عليه الفتوى نفس الولادة
 في بعض المواضع من غير ما نفع الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول ابداء عليه الفتوى نفس الولادة
 كان له ان يرد من فاضل خان

عيب

صلوات على سيدنا محمد وآله
 عيب في بنة آدم وفي البهايم لا الا ان يوجب نقصانا اشترى غلاما
 وبركته ودرهم فقال البائع انها حديث اصابه من القطر لظرب فاشترى
 على ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له رده بخلاف ما اشتراه وبه حتى فقال
 البائع انها عيب فاذا هي ربيع او على العكس فاشترى قال المشايخ
 هذا اذا لم يبين العيب اما لو بينت فظن ان كان بسبب آخر فله الرد
 اذا السبب يختلف باختلاف السبب ولو اشترى فرسا ظهر به جرحه فدرجه هي
 ان الحناني وقال البائع هي قرصة اخرى واشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان
 ان الحناني ليس له الرد كبئنه الوريم قال محمد بن سلام لو اشترى جارية
 بها قرحه فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انها عيب فله الرد والله
 لا يصحح انه اذا كان عيبا بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا
 فله الرد استوس حاشا فوجد بعد القبض مكتوبا على بابه انه وقف على
 كذا لا يرد له لانه علامة لا يثبت الاحكام عليها اشترى ارضا فظهر انها
 ميسورة يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها اشترى حمرا
 لا ينفق عيب ولو وجد جارية تحيض في كل سنة اشترى فله الرد ولو
 كانت مغنية فله الرد اشترى كروما بشرة وادرك ثمنها ثم وجد بها
 لكروم عيبا فله ان يرد ثمنها او اشترى كروما فاكل ثمره واطلع على
 عيب او بعد فثرب لبنها واطلع على عيب قال في الفتوى يرجع بنقصان
 العيب فيها ولا يرد ثمنها وان رضى به البائع وانه مثكلا فلا كتاب
 المحجب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بالمرصفون من

عيب في بنة آدم وفي البهايم لا الا ان يوجب نقصانا اشترى غلاما
 وبركته ودرهم فقال البائع انها حديث اصابه من القطر لظرب فاشترى
 على ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له رده بخلاف ما اشتراه وبه حتى فقال
 البائع انها عيب فاذا هي ربيع او على العكس فاشترى قال المشايخ
 هذا اذا لم يبين العيب اما لو بينت فظن ان كان بسبب آخر فله الرد
 اذا السبب يختلف باختلاف السبب ولو اشترى فرسا ظهر به جرحه فدرجه هي
 ان الحناني وقال البائع هي قرصة اخرى واشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان
 ان الحناني ليس له الرد كبئنه الوريم قال محمد بن سلام لو اشترى جارية
 بها قرحه فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انها عيب فله الرد والله
 لا يصحح انه اذا كان عيبا بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا
 فله الرد استوس حاشا فوجد بعد القبض مكتوبا على بابه انه وقف على
 كذا لا يرد له لانه علامة لا يثبت الاحكام عليها اشترى ارضا فظهر انها
 ميسورة يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها اشترى حمرا
 لا ينفق عيب ولو وجد جارية تحيض في كل سنة اشترى فله الرد ولو
 كانت مغنية فله الرد اشترى كروما بشرة وادرك ثمنها ثم وجد بها
 لكروم عيبا فله ان يرد ثمنها او اشترى كروما فاكل ثمره واطلع على
 عيب او بعد فثرب لبنها واطلع على عيب قال في الفتوى يرجع بنقصان
 العيب فيها ولا يرد ثمنها وان رضى به البائع وانه مثكلا فلا كتاب
 المحجب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بالمرصفون من

المشترى كما لقتل ينفع الرجوع بالنقصان وان كان بغير مضمون كما لا عناق
يرجع ولو جلب اللبن فأكله او باع لا يرد لان اللبن جن ومنه ولا ينقصا و
دليل الرضاء ونحو التناول الحلب بلا اكل وبيع لا يكون رضاء وحلب الشاة
رضاء شرب لبنها وجرد صوف شاة رضاء ما بطن من العيوب في حيوان
وفرن وامة فالطريق الرجوع الى اهل البصر وان اخبر به واحد عدل ثبت
العيب في حق الحضومة وان شهد به عدة لان وشهد اخر ان كان عند
البائع يرد عليه والعيب الذي لا ينظر اليه ذكر كقرن ورتق ثبت
بخبر الواحد في حق الحضومة لان حق الرد في طاهر الرواية مأكلا ما يد
خل تحت نفوذ المضمون بان يقوم مضمون صحيحا بالف درهم وانفقوا
في نفوذ مع هذا العيب باقل فهو فاحش ولو كثر في حصة مشارا
اليها فوجد ما ردية لا يثبت لها حق الرد لانه اذا داة ليست بعيب
بخلاف ما وجدها موصية او عقيمة وكذلك لو اشترى جارية فوجدها
سوداء الوجه او قبيحة لا يثبت له حق الرد والشرط عيب وهو ان يثبت
شعرا كلس قبل وقت المشيب ونحو البزاري السن الساقط وا
لخضراء والسوداء عيب والاخرى عسر وهو يعلم بيسار عيب يرد
لان عمل بكتا يديه لو رأى على رجل ورها فقال البائع انه من الفبر
فبان انه من ضام يرد اكل الطين وخضاب الشعر وشرب جلد البيا
ط عيب يرد جارية لا تحسن الطبخ والخبز لا يرد لها ان كانت تحسنه
ثم نسبت في يد البائع فلم يرد الرد اشترى غلاما او دابة فاطلع

على

على عيب وم يجد المالك فاطمعه وامسكه ولم ينصرف فيه ما يرد على الرد
ضاء يردده اذا حضر ويرجع بالنقصان اذا ملك ولو وجد بالداية في
السفر عيبا وهو يخاف فيفني لا يمنع الرد اطلع على عيب بها فاعلم القاض
وبرهن على الشراء والعيب فوضعا القاض عند عدل وهلك عند
ثم حض البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه الثمن
وان كان قفيح يرجع لان للنقصاء على الغائب فاعلم الاظهر من
اصحابنا قال البائع للمشتري بعد اطلاعه على عيب اشترى قال
نعم لزم ولا يتمكن من الرد اشترى عبدا ضمن له رجل عيوبه فاطلع
على عيب فرداه لا ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العمدية وعلى
قوله في يوسف بضمن لانه ضمان الدرك في الاستخفاف وان ضمن
له السرقة او الحرية او الجنون او العي فوجده كذلك ضمن الثمن
للمشتري وان مات عند قبل الرد وقضى على البائع بالنقص يرجع
به على الضمان ولو وقف الارض او جعلها مسجدا ثم اطلع على عيب
اختره فعلا لانه يرجع بالنقصان اشترى عبدا فابق ثم وجده
ولم يبق عند بايعه بل ابقى عند بايعه فله الرد شرب الخمر على
سبيل الادمان والاعلان عيب بخلاف الشرب على سبيل الكتمان
السعال عيب لو فحش والا لا الحزن عيب وهو الكسل في الدابة
لا تيرا لا ينير بليغ والجموع عيب وهو ان لا يقف عند الكبيخ بالجمام
اشترى دابة فوجد بها فيلده الاكل فله الرد لا لو جرد الحمار بطة

ان اشترى شاة حاملا
فولده عنده ثم عظم الطلع
على عيبه لا يرد فان هلك
الولد لم يرد

الذي لا إذا اشترى علوانه صغير السن اشترى ما على أنها صغيرة
فاذا هي كبيرة ليس له الرد لان المقصود منها الخدمة فالكبيرة اقد ر
عليها وفيل يجوز له الرد ولو وجدها كبيرة السن يجب ضعفت قوا
مها ولو فاض نورا ببقرة حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر
عيبا فرتوه يرجع بقيمة البقرة ولو علم بالعيب القديم بعدما تقيب عنده
يرجع بالنقصان ثم زال العيب ^{العيب} بدله ان يرد العيب بالنقصان قال
بعض المشايخ ليس له الرد وقال بعضهم ^{ان} كان بدل النقصان قابلا
والالا ولورد العيب بغير قضاء او تقايلا ثم اطلع البايع على عيب
حدث عند المشتري فله الرد ولو باع المشتري بعد الصلح عن العيب
ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع الاول ان يرجع على
مشتريه ببذل الصلح وفي النهاية رجل اشترى جارية فوجدها
ذات زينة كان له ان يردّها فاذا تقيب بعيب اخر رجع بالنقصان
ثم ابانها الزوج فللبايع ان يترد النقصان لزوال ذلك العيب
وكذلك لو اشترى عبدا فوجده مريضا كان له ان يردّه فاذا تقيب بعيب
اخر رجع بالنقصان ثم برئ من مرضه فللبايع ان يترد النقصان
لزوال ذلك العيب الا ان يكون بالمدواة ولو اشترى عبدا صغيرا فوجده
يؤثر في الفراش كان له ان يردّه فاذا لم يتمكن من الرد حتى تقيب
عنده بعيب كان له ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كبر
العبد هل للبائع ان يترد ما اعطى من النقصان لزوال ذلك بزوال

سبه بالبلوغ لا رواية فيه عن الثالثة لكن بالتباس الى طائفة المسلمين
يسر دلائل البلوغ ليس بالمدرواة كذا في الجامع الفصولين والمشتون
اذا علم بالعيب وقدمات البيع او حدث عنه عيب يرجع بالنقصان على
بابعة وبابعة لا يرجع حتى لو صالح عن ذلك مع بابعة لم يرجع وهذا عند ابي
حنيفة خلافا لهما ولو اتى العبد ثم علم المشتري العيب لم يرجع بالنقصان
ما لم تمت او يعود لان للبايع ان يتبدل معيبة الزيادة المتصلة المتصلة المتو
لدة من البيع كالجمال والجلاد ببياض العين وبرد ينطبخا والشرط
ونفذ البيع عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد فعنده لا عبرة للز
يادة المتصلة المتولدة في المبادلات وان كانت بالزيادة المتصلة
غير متولدة من الاصل كالصبغ والخطاطة ولست السويق بالسمن وا
لغرس والبناء ينطبخا الخيار بالاجماع والمنفصلة المتولدة كالولد
والعقد والارث واللبن والصفوف والثمر ونحوها يمنع وعبر المتولدة
كالهبة والصدقة والسلب لا يمنع الرد بخيار الشرط ردة الاصل ولم
يرد غير المتولدة من الاصل ولو اشترى غلاما فوجده عيبا ثم استعمله

اياما فله الرد وفي الداية لا يساوي في استكمال العبد دون الداية وفي البرازي قال البايغ
ولو خاضع بايعه في عيب ثم نزع الخصوصية اياما ثم خاضع فقال البايغ
لم امسكت طول المدة بعد علم عيبه فقال المشتري امسكته لانظريه عيبه حاجتك وقال المشتري
هل ينزل العيب املا فله الرد وكذا لو اراد ردّه بعيب لم يجز بايعه
فامسكه واطعمه ولم يتصرف فيه تصرفا يدرّ على الرضاء ثم وجهه بايعه
فانقول للمشتري في

فله الرد ولو قال البايع بعد تمام البيع قبل القبض بعيب المبيع انتهى
المشتري في اختياره ويقول غرضه ان ارد عليه ويكذب فيقبضه لا يكون
رضاء بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدقه لكن الاحتياط ان يقول
له لا علم لي بذلك وانا لا ارضى بذلك العيب فلو ظهر عندي عيب ارد
عليك وطعن النبي في الرد وكذلك النظر بشهوة والتمس بشهوة
وان وجد منه قبل العلم بالعيب والاستخدام مرة لا يكون رضاء لا
كثرة من العبد لان الاستخدام جبري يختص بالمالك فيكون دليل
الرضاء ولو قال البايع للمشتري بعد ما وجد المشتري عيبا هل تبعة
فقال نعم لزم ولا يتمكن من الرد هكذا اصاب على الرازي قال صاحب
الجامع فكان ينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم عرض
على البيع وقوله لا احتراز عن ذلك ولو وجد المشتري المبيع معيبا
فقال البايع بعد فان لم يشتريه على فليمنه لا يردده على بايعه
ومثله لو اعطى المشتري الثمن الى البايع فوجد رذوبا فقال المشتري
انفقه فان لم يبع رذوبا على فليمنه فلم يرج رذوبا اسفانا فان خيره
فاداه ولو اشتري عبدا اقره نصا انه ملك البايع ثم استحق من يده
بالبيعة يرجع على البايع بالثمن وليس للبائع ان يقول ان يقول للمشتري
اقرت انه ملكي ومن ذمك ان المشتري غاصب فلا ترجع على بالثمن
كما لو غصب منك حقة لان المشتري يقول انما اقرت لك بالثمن
بشرط ان املك المبيع ظاهرا او باطنا واذا صار العبد ملكا للمستحق

ان الارض صح

ظاهرا

ظاهرا لا يبرئ الثمن ملكا لك ظاهرا او ان كان ملكا لك باطنا حتى يشتري
تضمنه بمقدار النسيان بخلاف الغصب لا يزيل ملكا لغصب منه ظاهرا لان الغصب
كما لا يزيله من حيث الباطن ولو اشتري عبدا اقره نصا انه ملك البايع
ثم استحق من يده المشتري ورجع بالثمن على البايع ثم وصل العبد الى المشتري
بسبب من الاسباب يؤمر بالتسليم الى البايع لان اقراره بالملك لم
يبطل في الذخيرة لا يؤمر بالتسليم اليه وان وصل الى يده لانه كان
مقرا بملك البايع بمقتضى الشراء وهذا نفى الشراء بالاستحقاق
فينفخ الاقرار ولو استحق المبيع فطلب المشتري ثمنه من البايع فقال البايع
بيع ان المبيع ملك فيشهد بالزور وصدقه المشتري ورجع بثمنه على بايعه
مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم له فلا يحمل ثمنه للبائع كذا في الذخيرة
ولو برهن المستحق على المشتري ان العين له ولم يوقت رجوع المشتري على
بايعه بثمنه ولو وقت باقل من مدة الشراء بفض به للمدعي ولا يرجع
بثمنه على بايعه كذا في جامع الفصولين ناقلا عن الكرخي وهذا موافق
بقول ابن يوسف لانه ارفق للناس والهمم ولو مات المبيع قبل القبض
ولم يكتسب فهو لم يشتري وان بطل البيع عند ابله حنيفه وقال للبائع
واكتسب المبيع الناسد للبائع اتفاقا اذا رده المشتري واكتسابه
المغصوب اذا ضمن للغاصب اتفاقا كذا في جامع الفصولين صبي بالغ
واشتري وقاد انا بالغ وهو ابن اثني عشر سنة ثم قال لست بالغ
لم يلتفت بقوله ولو قال كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ

وينبغي ان يفتى به

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

كنت طلبت الشفعة وأنا طالبا لها الآن فاشهد وأعلى ذلك إلا إذا كان بمن
يسير لدلالة الحال عليه حتى لو اختلف البايع والمشتري فقال بعت معا
مئة وقال المشتري لا معاملة فإن كان بمن يسير فالقول للبايع
والأف للمشتري تعليق إبطال الشفعة بالشروط جاز حتى لو سلمت
لك أن كنت اشتريت لنفسك فإذا اشتريتها لغيره كان الشفع على
شفعته ولو قال للمشتري وهو ما مودر سلمت لك الشفعة خاصة دون
الأمير فهو سليم للأمر ولو قال الشفع للمشتري سلمت شفعة الأدار
لكن لم أعلم أنه اشتري بها لغيره فهو على شفعته ولو دة المشتري بسبب
هو فسخ من كل وجه لم ينطل حق الشفعة ولو سلم الشفعة ولم يعلم
الشراء بسقط الشفعة لأنه مخرج في الاستقاط كالطلاق وفي المحيط
للباع الشفع حق الشفعة من أنسان لا يكون لها لأن البيع لم يصادف
محله ولو سلم الشفع في حط البايع عن الثمن فله الشفعة وفي المحيط
ثبتت الشفعة للمحل بدارة التي ورثها من أبيه فلو وضعت لافل
من سنة اشتري من البايع فله الشفعة ولو لم يطلب أب البايع الشفعة أو
سلمها فلا شفعة للصبي بعد البلوغ عند أبيه حينئذ وأب يوسف وعند محمد
له الشفعة عند بلوغه ولو أرسل المشتري رسلا سولا صيا أو عبدا أو
فاسقا أو كسبا كتب كتابا فسكت ولم يطلب كان سليما فإن أخبر به
فضولي فلم يطلب فعلى الاختلاف المشهور أنه يشترط العدد أو
العدالة عند الإمام خلافا لهما ولو جعل المشتري في مسجد أو مقبرة

الأغنياء

أوربا

أوربا كان للشفيع نفق ذلك وله أن ينشئ القبر ويرفع الميث
وفي شرح الجمع هذا فيما إذا جعله على هيئة المسجد ولم ياذن للناس
بأن يصلوا فيه فيقطع حق الشفع لأن المسجد لا يملك رجل له دار في أرض
وقف لا شفعة له فلو باع عمارته فلا شفعة فيها وفي البذر ودية لوبيع
العقار مع العبد والربوب يثبت الشفعة لكل تبع للعقار وشفعوي
بالجوار طلب الشفعة فيقال الفاضل هل نرى الشفعة بالجوار فإن
قال نعم يقضى بالشفعة والآ فلا ولو كان الخليط في البيع غايبا يقضى
بالشفعة للخليط في حق البايع إذا طلب لأن الغائب يحتمل أن يطلب فلا
يؤخر حق الحاضر بالشك ثم إذا حضر وطلب الشفعة فسخ له بها وبعد
لغضاد لو ترك شفعته ليس للخليط في حقه أن يأخذها لأنه بالفضاء
انقطع حقه وبطل شفعته ولو لم يطلب الشفعة الخليط في حق حين غيبة
الشريك فإذا حضر وسلم للبس للخليط في حقه أن يأخذها والشريك
في حق البايع أحق بالشفعة من جاريه بشريك فيما تحت الحائط
أما إذا كانا شريكين فيما تحت الحائط بأن بنيا قبل القصة على موضع
مشترك كانا شريكين شايعة ثم انقسم الباء أما إذا انقسم الأرض
وخطا خطا في وسطها ثم أعطى كل واحد منها شيئا حتى بنيا حائطا
فلكل واحد جوار لصاحبه في الأرض إنما الشريك في البناء لا غبار
وفي البزاري في رواية خاصة بأعربا بدورها وبكر ومها وباراضها
وتاجية منها إلى أرض أنسان فله الشفع اخذ الناحية التي تليه سكة

حق يكون فيه ركنة الأرض
والبناء باقينا على
ملكه المشتري إذا أخذ
أذن للناس لأن
يصلوا فيه حتى يصح

غير نافذ وفيها سكة ارضي فباع واحد منهم دارا في السكة السفلى فالشفعة
لاصحاب السفلى ولو بيعت في السكة العليا فالشفعة للكل وكذلك نهر
خاص انتزع منه نهر آخر فباع رجل ارضا على النهر المنتزع يكون الشفعة
لاصحاب النهر المنتزع **كبد** الجلبة بعد بثونها بالاتفاق كما اذا قال المشتري

للشفع بعد ثبوتها ت حقه انا ايسرها منك بما اخذت وقال الشفع نعم سقط
الشفعة ولا باءس قبل ثبوتها هو المختار لانه ليس با بطلان حق ثابت
وكذا الحيلة في الزكوة والربا وقال بعضهم الاحتيال لا سقاط الشفعة
لا يكره اذا كان غير مختار اليوم من جملة الحيل ما ذكر في القينة ان كان الثمن
خسطة او شعيرا او فلوسا او غيرها من الاجناس غير معلوم المقدار لا
بالبيعاد ولا بالكيد ولا بالبض بالحفنة حاصل الكلام باي سبب تعذر
الحكم للحاكم سقط الشفعة بذلك وذكر في بعض الفتاوى استاخرج من زيد
ثوبا باليسير يجر من مائة جزء من دان ثم باع بغيرها منه فلا شفعة

المجار ولا للخليط في حق المبيع في الجزء الاول لانه اجزا ولا في بقيتها
لان المشتري خليط في نفس المبيع ولو اشتري بجزء منها بثمن كثير ثم
اشترى بقيتها بثمن يسير وخاف ان لا يبيع البايع بقيتها بثمن يسير
اشترى الجزء الاول على انه بالخيار ثلثة ايام فاذا امتنع البايع من
بيع البقية بالثمن اليسير دفعته ولو وقع له يمين من دارة ثم باع
منه بقيتها فلما شفعه للمجار واثبت الشفعة عند القاض فيقال القاض

[illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

ان يكون معلومة كما لو ادعى رقبته فاذا بين الشفع ذلك فئال عن
قبض المشتري الدار لانه لو لم يقبضها لا يبيع دعواه على المشتور حتى
يخضع البائع فاذا بين الشفع ذلك فئال عن سبب شفوعه لاحتمال
ان يزعم ما ليس بسبب سببا او يكون مجوبا بالعين فاذا بين سببا صالحا
وانه غير مجوب بالغير فئال من علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل
بطول الزمان وبما يدل على الاعراض فاذا بين ذلك فئال عن طلب
التعدي وكيف كان وعند من اشهد وهل كان الذي عنده اقرب
من غير على ما بيناه فاذا بين اقبل على المدعى عليه ولو اقسام الشر
يكان ارضا مشتركة واقتر كل واحد منهما انه لا دعوى له صاحبه فزاع احدهما
نفسه ثم اراد احدهما الفسخ بالعين فله ذلك اذا كان العين فاحشا

عند بعض المشايخ كتاب الصلح والوصد المح

عن دعوى دين ثم برهن على الابداء او الایفاء لا يسمع بينة لو كان
الصلح عن انكار لان هذا الصلح افداء عن اليمين فلا ينتقض وكذا
لو اقر بدين ولم يدع الاثداء او الابداء وصالح ثم ادعى الابداء
او الایفاء لا يقبل ولو ادعى الاثداء او الابداء وانكر الدائن
ولم يقدر المديون على اقامة البينة على ما ادعاه فصالحه ثم برهن
على الاثداء او الابداء يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم ينفع فداء
عن اليمين اذ لا يمين على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح ولو
ادعى مالا فصالحه ثم ظهر ان الاشياء عليه يبطل الصلح ولو ادعى

[illegible]

في الاصل اذا صالح عليه النافذ فالتكليف صالح على ان باعه بها عبدا فهو اقرار بالمال بخلاف ما اذا
 عن عيب عم دراهم في صالحه على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا ولو ادعى دارا فانكر ذوالب
 زال ذكر العيب بطل فضال على الف على ان يسلم الدار لذى اليد وينقطع دعوى الخراج
 الصلح ورد عليه ما اخذه ثم برهن ذواليد على صلح قبل هذا الصلح اسقط الصلح الاول وابطل الصلح
 لان الخصومة قد زالت الثاني ولهذا قالوا كل صلح بعد صلح فالثاني باطل ولو شرا ثم شرا ثانيا
 وكذا الصلح عن مال ثم بطل الاول ولو صالح ثم شرا جاز الشراء وابطل الصلح ولو ادعى ثوبا
 تبين انه لم يكن عليه كل المال معينا فانكر فضال ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا قبل
 ونفذ الصلح ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح
 لان المدعى زعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح
 بجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح ولو ابرأ من اقام بشركة وجس
 فضال ثم زعم ان الصلح كان لاجل الخوف على نفسه ان كان الجبس
 واذا جرى الصلح بين المدين والولي يصح الدعوى لان الغالب انه جس ظميا وان كان في جس النافذ
 وكنت في الصلح وفي ابراء لا يصح الدعوى ويصح الصلح لانه لا يجس بغير حق ولو ادعى على
 كل واحد منها صاحبه على الدعوى صبي في داره او عبدا فضال له ابواه فان لم يكن للمدعى بيعة على ما ادعاه
 ثم ان الصلح لو وقع باطلا لم يفسد في داره او عبدا فضال له ابواه فان لم يكن للمدعى بيعة على ما ادعاه
 الاية فادرك المدعى ان يدعى لم يجز صلحه الا على ما نفه وان كانت له بيعة جاز الصلح على مال
 المدعى به لا يصح دعواه ولده بعد رقيته المدعى به او بزيادة قليلة وان كان للصبي دين
 لالبراء السابق رجل لو ادعى على آخر فضال له ابيع على مال قليل ولا بيعة له والاخر منك للدين جاز
 دارا فانكر المدعى عليه فضال وان كان الدين بينه او اقراره جاز الصلح على ما يتغابن الناس في مثله
 عم نصف تكل الدراهم ثم ولو حظ ما لا يتغابن الناس فيه ان كان وجب بمنا بعة الاب جاز
 وحده المدعى البنية واقامها باخذ النصف الباقي هذا رواية ابن سماع
 آخا في طاحوا رواية لا يسمع دعوى فلا ياخذ
 نقل من مجمع القضاة

على نفسه وضمن قدر الدين لابنه وان لم يكن بمنا بعة الاب لم يجز وصالح
 وصبي الاب كصلح الاب ولو كان للمرأة على الزوج مهر ثلثون دينارا
 فتايت رضىت منه بخمسة دنانير ان دها فغها الى في الحال وقال الغوسطون
 يد فغها بالتقارين يصح وهكذا ان كان برضاها فعلم من هذا ان جهالة
 الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحتها اذا كان الصلح ببعض الحق استخسانا لا
 ن جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاط
 بما وراء الخمسة للمعاوضة ولو صالح على دراهم الى الحصاد لم يجز
 لانه صرف ولو صالح من مال على كيلي او وزني بشرط يسهل
 النذر والوصف وبيان الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل ثبت
 الاجل وفي الغيبة لو ادعى اعيانا ودينارا درهم وصالحا عن الكل
 بدراهم جاز اذا كان بدل الصلح اكثر من الدراهم كان بدلا عن الاعيان
 وقبل جاز لانه يمكن التجوز بزيادة يجعل ما اعطاه بدلا عن الاعيان
 وبراء عن الدين ولو قال ابرأ منك من هذا الدار او من حفرة في هذا
 الدار بطلت البراءة ولو قال ابرأ من ذلك او تركت او لاق
 في فيها بطل دعواه وقبل في الثالث باطل لانه الاول والثاني لان الا
 براء عن الاعيان لا يجوز ولو قال لاحق قبل فلان او قبل ان اولم
 بيعة في بطل الخصومة التي كانت معه فلا يجوز دعواه بعد بسبب
 قبله ولو صالح عن مائة دينار على ثمة دنانير ان كانت الدنانير
 فاعية في المدعى عليه وهو مقتر لم يصح وان كانت مائة او كان منك

حال الصلح عن المودع على أربعة أوجه الأول ادعى الأبداع وبمحمد المودع
 والثاني إذا ادعى الأبداع والاستهلاك والمودع اقر الأبداع وسكت
 ولم يدع الرد والهلاك ففي هذين الوجهين الصلح جاز عند علمائنا
 الثلاثة الثالث إذا قال هلك أو رددت وصاحب المال ساكت أو
 قال لا أدري فاصطلحا لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والرا
 بعة إذا قال ضاعت المودعة أو رددت وقال المالك لا بد لكم ملكك
 فاصطلحا لم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والفتوى على قولهما وعامة
 المشايخ لم ينفوا بينهما إذا بدأ المالك بقوله لكم ملكك فقال المودع
 ضاعت أو رددت وبنيهما إذا بدأ المودع ضاعت فقال المالك لكم ملكها
 وذكر الخلاف فيها وقيل إذا بدأ المالك لكم ملكها وأنكر المودع
 جاز الصلح هذا إذا لم يحلف المودع ولم يقيم البيعة على الرد والهلاك
 أما إذا أقام البيعة أو حلف لا يجوز الصلح اتفاقا فعلم من هذا أن
 الصلح بعد الحلف لا يجوز في جميع الدعوى وفي البراءة في زعم الأجير
 المشترك هلاك الغنم أو سرقة وصولح على شيء لا يجوز عندنا لأن
 الأجير المشترك عندنا بمنزلة المودع إذا ادعى التلف لا يضعه وعند
 محمد يجوز الصلح خاصة أو عامتا وعند أبي يوسف إن كان مشترك يجوز
 وإن كان خاصة لا يجوز **كتاب المهرية** لا يصح المهرية
 إلا بالقول وتحسنوا في صحة الصدقة من غير قبول بالقول بحسب بيان العا
 دة في الأعصار كلها بالتصدق على الفقراء من غير اظهار القول

بالقول

بالقول ولا بد في المهرية من القبض في مجلس العقد وإن لم ياذن الوا
 هب والتحلية قائم مقامه وإن يكتف في موضع العين وقتا يمكن له
 قبض العين كما في البيع وقال أبو يوسف لا يصح ما لم يقبض
 بيد وفي النوادر لو قال الموهوب له قبضته والموهوب حافر صار قنا
 بضاً لم تكن منه وبعد الافتراق لا يجوز القبض إلا باذن الواهب إلا
 إذا أمر الواهب بالقبض حين وهب فح لا يتقيد بالمجلس ومعه
 الدين والبراءة يرد بالرد ولكن قبولها ليس بشرط حتى لو مات
 قبل العلم أو سكت ببراءة وفي الخلاصة لو قال لغريمي وهبت ديني لك ولم
 يتقبل المديون لا يصح من غير قبول لأن قبض الدين ممن عليه الدين عليك
 لأنهم الآباء التملك ولهذا لو وهب الدين من الكفيل يرجع على الأصيل
 وأما البراءة فصحيح من غير قبول لأنه إسقاط ولو أبرأ الكفيل لا يرجع
 على الأصيل ولهذا قالوا لو تلقى المديون دأبه لفظ البراءة ولم يعلم
 الدين معنى البراءة فبراءة سقط الدين لأنه إسقاط كالعتق والطلاق
 ولو تلقى به الدين بامر كان يجوز ويكون تجيزاً حتى لو قال إن كان عليك
 دين فقد أبرأتك وله عليه دين براءاً لأنه علق بشرط مجزئ ولو قال لمدوني
 إذا مت فانت برئتي أو صلحاً جاز لأنه وصية ولو قال إن مت
 فانت برئتي لا يصح لأنه تعليق وسئل عن بعض الثقة من المشايخ
 عن الشيء إذا كان في يد الغاصب فخذ مالكه بوله هل يملك الغاصب
 بالتخليل أم لا قال لا يملك حتى يجيز فيه أو يتصدق به أو ما بينهما

من الاثاظ الموجبة للملك الا اذا حصل الفساد بغيره في يحصل الملك بلا
تعيين وقال اهل البلخ يبيع الملك بغير التعيين على ما هو واجب في
الزعة لا عين قايمة في يد الغاصب وعن علاء الايمة الجباطع من عليه
صتوق فاستقل من صاحبها مطلقا ولم يجبر فجعله في حل بكل بعدر
ان علم انه لو فعله يجعله في حل والا فلا فهذا حسن وان روى انه يصير
في حل مطلقا ولو قال ابرأت جميع غرمائي لم يكن براءة لانه لم يبيع ا
لبراءة على قوم معينين ولو قال كل انسان يتناوله من تخلع فهو حلال
فيل لا يحل حتى ان اكل من يتناوله لزمه الضمان لان الابرأه عن
المجهول غير جائز وقبل بكل لان هذه اباة واباحة المجهول جائز
رجل قال انت في حل مما اكلت من مالي فله ان ياكل الا اذا قامت
امارة النفاق ولو ادخل واخذ من العنب له ان ياخذ مما يشبع به
انسان واحد ولو قال من اكل من مالي فهو في حل والعتوى على انه
يحل له دا بن الميت اذا ورث الدين من الوارث صحيح لانه ورث
من عليه الدين معنى لانه يملك التركة ان لم يكن فيها دين مستغرق
وان كان فله الوارث فيها حتى لو تزوج جارية من هذه التركة لم
يجز ولورد الوارث المهرية ارتد عن ابي يوسف خلافا للمحد وقيل
هذا فيما اذا ورث من الميت فردة الوارث سئل عمر الحافظ ان من
مات وترك ورثة وديونا على الناس وعروضا فقبل ان يقسموا
ذلك وصيب احد الورثة حصته من التركة لبا في الورثة وحصته

من الدين

من الدين ممن عليه الدين بعد صح هذه المهرية املا فان يبيع اخفا
نا كما لو صالح بعض الورثة مع البعض وهذا مخالف لما ذكره القينة
ولو وهب بعض الورثة حصته من العين لوارث او لغيره يصح
فيما لا يخلل القصة ولا يصح فيما يخللها الشغل الموهوب بملك الواهب
ينع النقص وملك غيره لا ولو وهب الدار ثم المناع او او دعه
او نصفها فارغته ثم نصفها في المجلس او في غيره ثم سته يبيع
وبعد التسليم لا ولو وهب زرعاً في ارض او ثرا في شجرة او حليته
سيف او بناء دار على رجل او فقيرا من صبره وامره بالحصار والجذاذ
والسزع والنقص والنقص والكيل ففعل صح اخفانا ولو لم ياذن
وفعل في المجلس او في غيره ضمن للمرأة على زوجها دين فوهبه لو
لدها الصغير صح لان مهرية الدين من عليه الدين يجوز اذا سلطه
على القبض وللاب ولانية قبض المهرية لولده الصغير وان كان قبضه
بحكم الولاية كقبض الصغير فصار كما انها سلطت الصغير على قبضه ولو
وهب مهرها الذي على زوجها لولده الصغير وقبل الاب فيه فلو ان
في جوازها وعدم جوازها كذا في القينة وفي المهرية اذا وهدت امر
الصغير للصغير مهرية ملكها الصغير بمجرد قولها وهبت اذا كان في
عيالهما والاب ميت ولا وصي له وكذلك كل من يقول كالاخ والعم
ولو وهب الاب لابنه الصغير شيئا ملكه بمجرد قوله وهبت لان ذلك الشئ
في قبض الاب فينوب قبضه عن قبض الابن وكذلك الحكم اذا كان في

يد مودعه لان يد المودع به الموضع بد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الناف
 صبه او المودع او المندرج لان كلا منهما قابض لنفسه فلا يكون كقبض
 الاب ولو قبض بنفسه في هبة الاجنبي جاز وان كان الاب حبا اذا كان
 يعقل لانه تصرف نافع وفي المحيط يجوز قبض الهبة لزوج الصغير
 مع وجود الاب اذا بنى بها لان الاب ليس له انتزاع الصغير من الزوج
 نصار حرة كغيبته واما الامام فليس لها ولاية القبض مع الاب
 وان لم يكن له حق انتزاع الصغير منها لان الولاية ملوثة عنها وكذلك
 لا يصح قبض الاجنبي مع وجود الاب لان التقريب ان ينتزع منه
 ونهم منه انه يجوز القبض للتدريب وان كان الصغير في حجر الاجنبي
 في صله ان ولاية القبض في هبة الاجنبي للصغير ابوه ووصية والجد
 اب الاب ويجوز له قبض غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير
 في عيال الباقى او لم يكن ويجوز قبض امه والاجنبي ان كان الصغير
 في عيال لهما ولو تصدق على ابنة الصغير واراد الاب ساكنها جاز
 عند اب يوسف وعند الامام لا يجوز وبه يفتي في المسئلة لو خطب لا
 بنته امراة وبعث اليها قدرا من المهر ثم فسد بالمصاهرة فالمبعوث
 للابن واحد عند النكاح فهو للابن ايضا ولو جهن الاب ابنته ثم
 مات الاب وبقية الورثة يطلبون القسمة فان كان الاب لم يترى
 لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها في ذلك في صحة لاسبيل للورثة
 عليه ويكون لابنته خاصة ولو تعقب لبعض اولاده دون البعض الآخر

جاز

جاز عندنا وكما ولم يجز عند احد وبعض التابعين لان مجلا جاز في
 النسخ عم قال انه وهبت بابن هذا الغلام كان له فاشهد عليه النسخ عم
 فقال دم آله اخوة قال نعم اكلمهم اعطيت مثل ما اعطيت قال لا فقال
 عم لا اشهد الا على حق ولنا جاز في بعض الروايات فاشهد على هذا غيره
 ولو كان حراما لما امر به بالاشهاد على غيره والراد من الحديث الجد يد
 والابن تلقيا بين الحريتين قال بعض المشايخ لا بأس بان ينقل
 بعض اولاده على غيره بالعطيات لاستغاله بالعلم والصلاح وعزم
 الفاجر الفاسق ولو قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو لولدي هذا
 لصغير فهو اكرام لا تملك بخلاف ما عتبه فقال ما نوزة الذي اهلكه فهو
 بهته ويتم بكونها في يد ابيه ولو كانت ثوبا فقطعه لولده الصغير صار
 وابها له بالقطع له سلم اليه قبل الحياطة ولو كان كبيرا لم سلم اليه
 الا بعد الحياطة والتسليم وقيل لا يملكه واليه الا ان يقول هو لولدي
 او وهبته منه ولو قالت امراتة لزوجها وهبت لك هذا على ان تحت
 الحى فام يحسن اليها فاختار ان الهبة باطله وفي سنن الجمع ولو قال
 لت امراتة للزوج وهبت مهرى كل على ان تنبت كذا فلم ينبت فاختار ان
 المهر باق وفي الجامع النصولين قال الزوج وهبت مهرها في صحتها
 وقال ورثتها في مرض موتها فالقول للزوج وقيل القول قول ور
 ثتها لانه دين اختلف في سقوطها والحوادث يضاف الى اقرب
 الاوقات به وفي البزاري وهبت الزوجة دارها من زوجها

وهي ساكنة فيها مع زوجها جاز ولو وهب رجل رجلا دينا على آخر
وامر يقبضه جاز وان لم يامر به لا ولو وهب جميع ماله من ابنه وهو آمن
نقض عليه محمد وان اراد ان يصرف الى الغير وابنه فاسق فالصرف الى
الغير افضل من تركه له لانه اعانة على المعصية ولو وهب للصغير شيء
من المأكول يباح للوالدين ان ياكلوا ولو وهبت ماله لزوجها وماتت
وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلا معين فهي كالمتبيح فيبيع المهربة
ومن اراد ان يهب نصف داره ما عا بيع منه بثمن معلوم ثم يواد
عن الثمن ولو ابد الزوج عن الاضطجاع مع امراته فقال ابرأني عن
المهر فاضطجع معك فابراته فيل لا يبرأ لان الابراء للمؤبد والداعي
الى الجماع وقال عمر نهى دواخي ابوا ولو كانت يرفع لزوجها وراهم
عند الحاجة الى النفقة او شيء آخر فهو نفقة على عياله ليس لها ان
ترجع بها عليه ولو قال عند المزاخ هب لي هذا فقال وهبت وقال
سوقيلت وسلم اليه جاز ولو ابراء الدارين لمديونة لبيح ماله
عند السلطان لا يبرأ لانه رشوة ولو خطب امرأته في بيت اخيهما
فابى ان يرفعها اليه ^{بغير} درهم فرفعها وزوجها يرجع بها دفعها لانها
رشوة المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيء فهو رشوة
لا يثبت الملك فيه وللدافع استرداده ولو قال جميع مالي او جميع ما
املكه فهو لفلان فهذه هبة يتوقف على القبول والقبض وفي
البنزاري رجل سبت دابته وهي ضعيفة فاصليها انسان ثم اراد

المالك اخذها واقر المالك وقال قلت عند القلبة لمن اخذ فلأخز
ولو انكر ذلك وبرهن الآخر او تخلف ونكل المالك فله ان يبيع للاخذ
سواء كان حاضرا سمع قوله المالك او لا دعي قوما الى طعام ونزلتهم اخو
نه ليس لاهل هذا الخون ان يبنوا ومن خون آخر ولا يدخل الثمار
واوراق التوت في هبة الاشجار بغير ذكرهما كما في البيع فاذا لم
يذكر فيهما فسدت الهبة لانه يمنع التسليم ويصح رد الصغير الذي
يعقل العقد الهبة رجل مات وترك عينا غصبا في ايدي الناس ولم
يصل الورثة الى تلك العين عن يكن الثواب في الآخر فالقيس
ان يكون للورثة لانه صار موروثا وفي الاستحسان ان تكون العين
قبل الموت فالثواب له وان يورث بعد الموت فالثواب للوارث لان
في الواحدية الاول لم يحز الارث وفي الوجه الثاني يحز الارث
لانه قائم وقت الموت رجل له على آخر دين فافتضاه فمعه ظلمانا
صاحب الدين تكلموا فيه قال اكثر المشايخ لا يكون للاقر حق الخصومة
سبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة قال بعض المشايخ
بان الخصومة للاقر وان ادى الى الوارث او ابراء الوارث لكن
المختار ان الدين للوارث وللأقر الخصومة للظلم بالمنع لا في الدين
اذا انتقل الى الورثة ولو قطع مال انسان ظلم الا
فضل لصاحب المال ان يحل له لانه لوراء في نار الدنيا فانفذ كان
مكتسبا ثوابا عظيما فكذا اذا نفذ من نار الآخرة وفي القنية رجل له

على آخر دين لا بعد ر على استغاثه كان ابراء خيرا من ان يرجع الى
 الآخر لان فيه واحدا له في الآخرة بواحد عشرة له بواحد اذا
 سرق شيئا فمات ابوه وهو وارثه لم يواخذ به في الآخرة وانم
 في الصدقة من ابيه فلانه صغ على الموروث الصلوة لا رضاء المصوم
 لسرشيء بل لا بد ان يصلح لله تعالى فان كان خصمه لم يعف
 يواخذ بدا نق ثواب سبعمائة صلوة مع الجماعة فلا تليد في الغيبة
 وان كان عفي فلا يواخذ به فما لفا بين كذا في البراذي وابضا
 ذكر فيه لو قال حيلكتي من كل حق هو لك على ففعل بوي عندا في
 يوسف فيما علم وما لم يعلم وعليه الفتوى اذا ابراء عن
 الحقوف المجهولة جا يز عندنا بعوض او بغير عوض رجل مات
 وعليه دين قد نسيه ابواخذ بوم القيامة فهذا على وجهين
 اما ان كان الدين من جهة النجاسة او من جهة الغضب ففي
 الوجه الاول يرجي ان لا يواخذ لانه ناسي وقد رفع عن
 امته النسيان والخطاء بالحدث وفي الوجه الثاني يواخذ
 لانه في اوله جان وفي القينة لو وهب شيئا لاثني مما يحتمل
 القسمة فحدث عند الامام وبه يفتي فاذا قبضا ينبت لهما
 قبل القسمة ملك فاسد ولو فمأه عاده ومة وبه يفتي فيل
 هذا اذا كان الموهوب لهما غنيين اما اذا كانا فقيرين فيجاز
 فهي يكون صدقة والشيوع الطاري في الرهبة كالا استحقاق به

الربهة

الربهة او الرجوع في بعضه لا يبطل الربهة بخلاف الرهن والسجد
 ولو وهبت المرأة من الزوج على ان لا يطلقها الى وقت كذا فطلقها
 قبل ذلك الوقت فالربهة باطلة وقبل الربهة لو لم يطلقها كما لو
 هبت على ان لا يبرز وجهها وكذا لو هبت لاحد على ان يزوجها فلانا
 ولو زنت امرأة او سدت وقصد زوجهها على ان لا يطلقها
 او يطلقها على مالها فوهبت له مالها فطلقها وقع رجي بلا شيء لانه بمنع
 الاكلام ولو انكر الزوج بذلك فالقول قوله والبينة للمرأة ولو قبل اجنب
 للصغير فغوض الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يجز فللواهب ان يرجع
 ويجوز هبة المساع للفقير بن وقيل هذا اذا نوى الصدقة ووهب
 ليكون صدقة والاول اصح ولو زال الموهوب عن ملك الموهوب له ثم عاد
 اليه صح الرجوع وقبل لا المحرمية بمنع الرجوع وان كان كافرا لان اما
 منع المحرمية دون الارث وكان نظير العتق دون النفقة ولو زاد في نفقة
 الموهوب شيء بوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام
 والعلم والحدثة والنصان بمنع الرجوع مع الزيادة لانها ليست
 بمؤنة حتى يترده ولا بدونه لتعذر انصافها ولو كانت من حيث
 السعد فقط فله الرجوع ولو زاد في نفسه من غيره ان يزد في
 القيمة كما اذا وهب امه فكثر فثبت فله الرجوع لان الثمن
 انقص بهذه الزيادة ولو كانت الزيادة منفصلة كالارض والا
 لاد والعرف فانه يرجع في الاصل دون الزيادة ولو داوى من

يؤخذ بدانق ثواب سبعمائة صلوة مع الجماعة فلا تليد في الغيبة
 لو قال حيلكتي من كل حق هو لك على ففعل بوي عندا في

عند

من مرضه صح صح فلو اذهب ان يرجع ولو نقله الموهوب له من مكان
 بالكراء حتى زاد قيمته يرجع آبه يوسف ولا يرجع عندهما وتطو
 نقط المحل لمصنف ينقطع حق الرجوع ولو منع الفاضل بشيئ الذي
 يادته ثم زالت عاد للواهب حق الرجوع كما لو وهب من آخر ثم رجع
 فللاول ان يرجع بخلاف ما لو باع الموهوب له من آخر فردّه المشتري
 يعيب ليس للواهب ان يرجع وكذا لو باع ثم اقال ولو قال الموهوب
 له وهبتها صغيرا فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب بل وهبتها
 كذلك فالقول قول الواهب وكذا في كل زيادة منصلة متولدة
 لقول قول الواهب وكذا في كل زبائ او غير متولدة اما في البناء
 والحيطة فالقول للموهوب له ولو وهب للصغير لا يملك الرجوع
 قبل هذا اذا نوى الصدقة ولو عوض اجنبى متبرعا وقال خذ هذا عوض عبتك
 نوى الصدقة ولو عوض اجنبى متبرعا وقال خذ هذا عوض عبتك
 لفلان قبض لا يرجع الواهب في هبة لان غرضه المكافاة فقد حصل
 له وكذا لا يرجع الموهوب له في عوضه وان كان كثيرا لان مقصود
 وهونا كدملكه في الموهوب حصل له ولا بد من بيان الموهوب له او الا
 جنبى ان ما اعطاه عوض عن هبة حتى لو لم يبينه كان هبة مبتدأة فيصح
 لكل منهما ان يرجع في هبة وكذا لا بد من القبض في العوض لان التقو
 بض يملك مبتدأ فشرط فيه كمل شرط في الهبة من القبض والافراز
 وفي المحيط لا يرجع المعوض الاجنبى على الموهوب له وان كان متوحيضا

بامره

بامره لان ما هو متبرع بنفسه لا يوجب الضمان الا اذا فارغ عوض على
 ان ضامن لك ولو تصدق على غنى لا يرجع لوجوه العوض وهو الثواب
 لان العدول عن لفظ الهبة الى التصديق يدل على ان المقصود هو الثواب
 وكذا لا يرجع لو وهب للفقير لانه مجاز عن الصدقة لانه صرف
 المال الى محل الصدقة فقير محتاج معه وراهم فاراد ان يورث الفقراء
 ان علم انه يصير على نفسه على الشدة قال لا ينار افضل والا فلا تقا
 على نفسه افضل المكدر بسئل الناس الى ما فاءوا ياكل اسرافا يوجب على
 الصدقة عليه ما لم يبين انه يفرسه الى معصية ولو جعل ثواب عمله لغيره
 من المؤمنين جان حسنة الصبي له ولا يويه اجر التعليم والتسبيح
 لوجوده وبغاثة وفي الزخيرة لوجاء صبي بالكون من ماء مباح لا يحل
 لا يويه ان يشرب منه اذا كانا غنيين لان الماء صار مملوكا له ولا يحل لها
 ان ياكل من ماله من غير حاجة

كتاب الاقراض

ذكر في نظام القوايد عند بعضهم على كون الاقراض اخبارا بمسا
 بل منها اذا اقرت بنصف داره صح ولو كان تملكها لا يصح ومنها اذا
 اقرت بالزوجة صح ولو كان تملكها لا يصح الا بمحض من الشهوة و
 منها اذا اقرت المديون بدین مستغرق جميع ماله ببيع ولو كان تملكها
 لا يصح ومنها اذا اقرت العبد مادون لرجل بعينه صح ولو كان تملكها
 لا يصح ومنها اذا اقرت لغيره والمقر له يعلم ان المقر كاذب لا يحل له
 في الباطن الا ان يسلم بطيب نفسه ولو كان تملكها يحل ومنها لو اقرت

بمجهول صحيح ولو كان تملكك لا يبيع استند بعضهم على ان الاقرار تملكك بمسائل
منها اذا اقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يبيع ولو كان اخبارا يبيع وسرها اذا
اقرار المريض لو اقرته بدین لم يبيع ولو كان اخبارا يبيع وسرها ان الملك
الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المزد
له بمطالبة لو كان اخبارا كان مضموما عليه وفي الغنية لو قال فلان
على الف درهم فقال فلان ما عليك شئ بديك المقر به اقراره به كذبه فيه
حتى لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه بشئ فان اعاد المقر الاقرار بعد ذلك
فقال بد لكن على الف درهم فقال المقر اجل هي لي اخذها منه لانه اقرار
آخر وصدقة فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية او عبدا على هذا ولو
انكر المقر الاقرار الثاني وادعاء المقر له ان اقام بينة عليه لا يسمع ولو اد
ادخله لا يلتفت اليه للنفاض بين هذا الدعوى وبين تكذيبه الاقرار
الاول قال رحمه الله ينبغي ان يقبل البينة المقر له على المقر بعد مardه الاول
على اقراره ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه اذا كان بين رجلين اخذوا
عطاء فاذا قضى احدهما حق صاحبه فافترانه لا حق له عليه ثم اذا انة صا
حب الحق ويكتب اقراره وبشره عليه وفي البراذي في يد رجل دار ادعاء
آخر فقال اشتريتها منك القياس ان يؤمر بالدفع الى المدعى الى ان
يبرهن ههنا بالشراء وفي الاستحسان يمهل لثلاثة ايام بعد التكليف فلان
برهنه والاسم الى المدعى ادعى عليه ما لا فقال قبضته منك لكنه ملكي
يؤمر بالتروا اليه ينبغي على القيلس والاشحسان الذي ذكرناه وفي

الغنية

الغنية اقر لرجل بالالف ثم انكر اقراره بها قال ابو نصر للطالب انما
يخلف بالله ما اقر له بكذا وقال ابو القاسم انما يخلف بالله ماله عليه كذا لا
على الاقرار وهذا ان المذهب ان قال اليه ما اكثر من اهل الفتوى اقرتم
ما ت فادعى الورثة على المقر له انه اقر لكل تلجئة يخلف المقر له بالله لقد
اقر اقرارا صحيحا ذكره زاده تعليق الاقرار بالشروط بطببان قال
فلان على الف درهم ان قدم فلان او انشأ الله قبل بطل الاقرار به و
قبل بطل الشرط ولو قال ما في يدي من فليل وكثير من عبدا واهنة وعقار
وغيرها فلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول وكذا في قوله ما في خانوتي
فلان ولو قال في صحبة جميع ما في داخل في بيتي لامرأة غير ما على
من الثياب ثم مات فادعى ابنته انها تركه ابيه قال ابو القاسم هناك حكم فتوى
اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار واما
الفتوى وكل شئ علمت المرأة انه لها بتمليك الزوج بيع او هبة
او غيرها كان ملكا لها والاجتماع بهن الاقرار وما لم يكن ملكا لها قبل
هذا الاقرار لا يكون ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى
وهو تركه وفي النوازل لو قال جميع ما في منزلي فلان وله دواب وعلمان
في الدساق ان كان يذهبون بالنهاذ ويا وون بالليل ذكر المنزل
يدخلون في الاقرار ولو اقر مجهول لا يبيع سواء تفاخت جهالة
كما اذا قال لواحدة درهم اولم يتفاخت كما اذا قال لاحد هذين
نحلي درهم لان المجهول لا يبيع الاستحسان لكن قال صاحب الكافي

انه يصح لجمهور اذالم يتفاحش لا مكان ان يتفق المقر لها على الاخذ
ويصطلح بينهما ولو اقر يجزع من سفف لزمه قيمته لان الاقرار بما لا
يمكن تسليمه اقرار بالقيمة وفي المينة لو اقر رجل لفلان بن فلان على
كذا فجاء رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر به فقال المقر
عني رجل آخر يصدق قضاء ولا يقض عليه ولو قال لا تخبر فلانها
ان له على الف درهم الصحيح انه لا يكون اقرارا ولو استراحت فلما كلف
وجهرها قال هي جاري لا يسمع دعواه في الاصح لان شراها اقرارا منه
بانها للبايع بالقول وكذا الاستبداع ونحوه ولو قال المقر اخذت منك
الف وديعة وقال المقر بل اقرضتك فالقول قول المقر مع بيمينه لانها
قضاء فاعلى ان الاخذ بالاذن فلا ضمان عليه غير ان المقر يدعى الضمان
عليه فلا يصدق فلا الابينة ويصح اقرار السكران زجرا له ويصح
الاقرار من غير قبول المقر له لكن بطل برده والمقر له اذا صدق الاقرار
رثم رده لا يصح رده وفي دعوى المنتقا قال ابو يوسف من في بين
الدار اذا قال لمديعها سلمها بالف لا يكون اقرارا بان الدار للمدعي
قال الحاكم هذا خلاف جواب الاصل والمقر له اذا اقر لدين لفلان
فصدقه فلان صح وحق القبض للاول لا للثاني كالوكيل والموكل
دار في يد رجل اقر انها لفلان ولا حوله فيها فقال المقر له ما كانت
في فظ لكن لفلان فصدقه فلان فهي للثاني ولو اقر لوارث ثم مات
فاختلف المقر له والورثة فقال المقر له اقر في الصحة وقال الورثة

لا بل في مرضه فالقول للورثة وبينة المقر له او لى وان لم يقيم البينة فا
داد لثلاثة له ذلك قال لاخر في عليك كذا فقال استنزاء نعم احسنت
فهو اقرار فيؤخذ به ولو ادعى عليه اربعة آلاف دينار دفعت من هذا
لقد وثقت مائة فهذا اقرار بالمقدرا المدعى عني في يد رجل بقول ليس
هذا لى وادعى رجل فقال ذواليد هي لي صح ذلك منه وهذا لا يمنع الدعوى
لان قوله ليس هذا لى ثبت حقا لاخر وكل اقرار لا يثبت حقا لاشان
فهو سا فظ ولهذا قال مشايخنا في ان الرجل اذا اتى الملك فقال هذا
الشيء ليس لي فان كان له ثم خصم متعبد يدعيه انه له يصح ثبته و
يكون لذلك الخصم حجة لو ادعى الثاني بعد ذلك لا يصح وان لم يكن
ثم خصم يدعيه لغث ثبته حجة لو ادعى بعد ذلك انه له يصح دعواه و
لو قال اقررت بالمال ولكن ما اخذته بخلف المقر له ما اقرها زلا
اذا الاقرار لا يوجب الملك وهو يدعى انه اقرها زلا والمقر ينكر فيخلف
ولو ادعى ما لا بسبب فالكر فقال المدعي انه كتب لي به خطا فا
نكر المدعي عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين
مشابهة تدل على ان كتابتهما واحدة لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى
مما قال هذا خطي وانا كتبت ولكن ليس على هذا المال ونعم القول
قوله ولا شيء عليه واجاب ائمة بخاري انه حجة بقبضه به عليه وذكر
الامام ابو سعد اننا بورد في فتاواه هذه المسئلة قال اذا كتب
خطا بدين باسم رجل يحكم به عليه اذا كتبه على الوجه الذي يكون مثله

حجة بين ولو انك خطه يستغف عليه ولو نكل عن البين يحكم به عليه كذا
 في الجامع الفصولين ولو قال الدائن لاحق اليوم يبرأ في الحال لا في
 الجامع الموجل ولو اقر المريض لامرأته بدين المهر صح الى مهر مثلها كما
 ملا وكذا لو اقر لها في مرضه بمهر الالف وقد تزوجها عليه ثم قامت
 البينة عليه بعد موته ان المرأة وبست مهرها ولزوجها في حيوتها
 بهبة صحيحة جاز اقرارها ولا يقبل البينة لانه علم كذبها باقراره
 المتأخر واحتمال العقد في مرض الموت ثانيا وذكر في البينة مريض
 يقر لامرأته بصدقاتها ومات من ساعة فقامت الورثة بينة
 على الا يصال صداقها البرها في صحتها وقض بها بطل حفرها في المهر وذكر
 في المحيط الظاهر ان اقرار المريض بالمهر لا يصح وانما ذكر فيه لو
 اقر الصبي بالبلوغ وهو ابن اثني عشر سنة قبل قوله ولم يخلف لانه
 ان كان صادقا فلا معنى بتخليفه وان كان كاذبا فالصبي لا يائمه با
 لبين الكاذبة وان اقر بالبلوغ شيئا لم يقبل لان توارخ المواليد يعرف
 ويثبت بالبينة الا اذا كان مجرولا حال الذكر ولو اقرت المريضة با
 ستيفاء مهرها فان ماتت وهي منكوبة او معتدة لا يصح ولو
 اقر مريض باستيفاء دين وجب في الصى يصدق سواء كان عليه
 دين الصى او لا قالت المريضة في مرض الموت ليس على زوجي
 حق لا قبل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح
 اقرارها بناء على مسئلة ذكرت في جنابات لم يجر حتى فلا ان مات

ليس لورثة المخرج ان يدعوا على الجارح بهذا السب فكذا هذا قال
 بعضهم لا يصح ومسئلة المخرج انه لورثة ان يدعوا على الجارح مطلقا ولم
 يفصل **ولو اقر** في مرض موته ان هذه البقرة صدق امرأته لا يصح في
 ثبوت البقرة صداقها **ولو اقر** في مرضه بارضى في بين انها وقف فان
 اقر من قبل نفسه فمن الثلث كمريض يقر بعنف عبيد او يقر بان يصدق
 به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير او رثته
 جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من ثلث
 المال **اعلم** ان الضبط في اقرار المريض لوارثه ان يقال له للمريض
 ان لم يكن وارثا وقت اقراره ثم صار وارثا قبل الموت فان كان الارث
 بالنسب لا يجوز وان كان بالنسب مختلف بيننا وبين ذفر وان كان وا
 رثا وقت اقراره دون الموت كما اذا اقر لاجيه ثم ولد له ابن يصح
 اقراره وان كان بالعكس كما اذا اقر لاجيه الكافر فاسلمه
 قبل الموت لا يصح وان كان وارثا فيهما لا فيما بينهما كما اذا
 والى رجلا فاقربه ثم فسخ المولات ثم عقد لها ثانيا لا
 يجوز عند ابن يوسف لانه منهم في الفسخ ويجوز عندهم لانه صار
 اجنيا بعد اقراره مريض قال في مريض ضمه ليس في الدنيا شيئا
 ثم مات فللورثة ان يخلفوا روجه المنوف على انها لا تعلم شيئا
 من تركه المنوف **ولو قال** الآخر بعنك هذا العبد باللف درهم
 فقال الآخر اشترى به منك وسكن البايح حتى قال في المجلس او

بعد بل قد اشترى منك بالف درهم فهو جائز وكذا في المكاح وفي كل
شيء يكون لهما جميعا فيه حق اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصد
في الآخر فهو جائز وكل شيء يكون فيه حق لو احدث منه الهبة وا
لصدقة والاقرار لا ينقصه اقرار له بعد ذلك **كتاب الاجارة**
لو قال اذا جاء بك الشئ فعد اجركك هذه الدار يجوز وان فيه
تعليقا وهذا حسن وهو قول ابي بكر الاشكافني وابو الليث زعموا
انه لا فرق بين هذا وبين قوله اجركك هذه الدار غدا ويكون اجارة
مضافة وقال ابو النعمان الصغار الاقرب لانه تعليق والثاني صحيح
واذا اجارة مضافة مثلا اجرك دارا في صغر وبعد في المحرم فباع قبل
مجيئ ذلك الوقت ذكر الحلواني فيه روايتان والفتوى على انه ينفذ
ويبطل الاجارة المضافة ولو سكن دارا معدة للغلة او زرع ارضا
معدة للاستغلال من غير استيجار يجب الاجر وفي البراري بينهم
لا ام له ايضا استعماله اقرارا واما مدته في اعمال شتى بلا اذن الحاكم
وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكوة
والكفاية لا يساوي اجر المثل ولو سكن دارا الوقف بلا اذن الواقف
والقيمة يلزمه اجر المثل بالغاما ببلغ وكذا في الرهن حتى لو سكن المورث
يجب له اجر المثل بالغاما ببلغ وكذا قالوا في متولي باع منزلا وقفا وسكن
فيه المشتري ثم عزل المتولي وولى غيره فادعى الثاني على المشتري
فساد البيع لزم على المشتري اجر المثل سواء اعذر للغلة او لا قال بعض

مشايخنا

مشايخنا الا سبق مذهب اصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن او البيع وذكر
في بعض الفتاوى شري يثنا وسكنه ثم ظهر انه وقف او لصغير يجب اجر
المثل ولو غصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة او بيتهم واجرها
مدة معلومة باجر مسمى وسكن المساءجر يلزمه المسمى لا اجر المثل ولو قال
اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجهما منه في
وجوب الاجر خلافا والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عملا بلا شرط
ولكن علم انه ما يعمل الا طعاما طمعا في التزويج وعلى هذا لو قال رجل اعمل
معني حتى افعل في حقك كذا فاجاب وسئل الخوجندي عن غصب دابة من
آخر فقال المصنوب منه للغاصب هذه الدابة كل يوم بدوهم فذهب
الغاصب بها ثم ان المصنوب منه قدر على الغاصب هل له ان ياء
خذ ذلك المقدار فقال له لا ما لم يقبل عقد الاجارة عند عامة العلماء
ولو استأجر دابة من خورنم الى بخاري عشر بن دينار ولم يعين
التقدير فيه ولهذا قالوا المعبر بمكان العقد في حق الهمزة سواء كان
بخاريين او لا واذا حاط الحياطة بينه فرفق الثوب بترده منه
الاجرة ولو استأجر رجلا ليحرف له بيتا بتماثيل والاصابع من قبل
المستأجر فلا اجر له ولو قال ان دللتني على صالة فلنك كذا فغشي معه
فدته فله الاجر ولو دته وما شئ معه لا ثلثة رجال استوجروا على
عمل بالشركة ففرض احدهم فعمل الاجران ذلك العمل فالاجرة بينهما
بالسوية وكانا متطوعين في نصيبه استأجر دابة الى مكان معلوم

ليحل عليها طعاما فلما ذهب ولم يجر الطعام فيه فله اجر الزهاب ولو
 اجر دابة الى موضع معين باربعة طلهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع
 بعد خمسة ايام لزمه درهمان لانه ظالمة في الوجوع فصار غاصبا فله
 اجر ذهابه اهل بلدة لو نقلت عليهم المؤنات فاستاجر وارجلا
 ليذهب الى السلطان ويرفع اليه قضيتهم حتى تخفف عنهم فان كان
 بحال اصلاح الامر في يوم او يومين جازت الاجارة والا فلا حتى لو
 قتلوا وقتله اسمي وان لم يوقنوا فاجر المثل على اهل البلد على
 قدر منافعتهم وقيل لا يصح هذه الاجارة على كل حال ولو اعطى
 رجلا شيئا من المال ليقوى امره عند السلطان لم يحل له الاخذ اذا
 لقيام لمعونة المسلم يجب على المسلم بلا مال والحيطة في ذلك ان
 يقول ذلك الرجل استاجرته يوما الى الليل يبدل معلوم فيستاجر
 فيصبح ثم استاجر يغير ان استعمل في ذلك العمل او في عمل آخر وفيه
 ذي لو استاء اجارضا للزراعة فزرعها واصاب الزرع آفة او غرق
 الارض فعليه الاجر على الكمال ولو غرقت قبل الزرع فلا اجر عليه
 وفي المحيط الفتوى على انه اذا بيع بعد هلاك الزرع مدة لا يتمكن من
 اعادة الزرع لا يجبا الاجر على المستاجر والا يجبا اذا تمكن من الزرع
 راعة مثل الاول لو دونه من الفر استاجر ارضا للزراعة فزرعها
 وكانت تصيب تنقي بالظرف لم يطران لم يجد الماء للزراعة فيفسد
 الزرع سقط الاجر امره بان يواجر داره بعشرة فاجرها بخمسة

عند فالاجارة فاستدق بالفضل استاجر رجلا شرا
 ليعمل لا يدخل يوم الجمعة ويبدأ من وقت الفجر ويخرج الى مع النصوص
 بين اجر القصة على عدد الرؤوس الصغير والبالغ سواء ولا
 ينوب القاضى قصة التركة فاذا حضر وقسم التركة فلا ياد خذ شيئا
 لا اجل قصته وان لم يكن مؤنثة من بيت المال وقال بعضهم له الاجر
 اذا لم يكن مؤنثة من بيت المال لكن لا ياد خذ شيئا لفساد القضاة
 اذا اطلق لهم من ذلك لا يقنعون باجر المثل وفي مجموع القوايد يستدل
 شيخ الاسلام البغدادى عن القاضى ياخذ الاجر عن كنية السجلات
 وغيرها من المحاضر والثوابين على ذلك قال نعم اذا كنية بنفسه لان
 ذلك غير واجب عليه بل الواجب هو القضاء وايصال الحق الى المستحق
 فحجب قال ولكن اغا يطيب له ذلك الاجر اذا اخذ قدر ما يجوز
 به الاخذ لغيره والتقدير في ذلك ما قاله ابن السعدى وبعض
 المتقدمين وهو مروي عن ابي حنيفة اذا رايت وينقطة مال يبلغ
 الف فقيمة خمسة طلهم وهذا هكذا في كل الف خمسة دراهم حتى يصي
 خمسين درهما في عشرة آلاف ثم بحساب ذلك وان كان اقل من
 الف ينظر في المشقة والوثيقة الف درهم فقيمة خمسة دراهم وان
 كانت ضعفة فعشرة وان كانت نصفه فدرهمان ونصفه وفي الزبا
 دة والنقصان على اعتبار ذلك قال صاحب القينة هذه التقديرات
 غير مفهومة المراد لان مشقة الكنية لا يختلف بقلة المال وكثرة

زيادة مع اجب المثل وقيل الاصره في هذا الزمان ان لا ياد خذ

ولا شك بان كنهه الف الف درهم دون مشقة ثمانية وششرين درهما
الا ان يز يدركت الاجناس والعروض المختلفة بصفتها و
قيمتها اجرة السجد على المدعى ذكر في الواقعات يجوز للقاضي ان
ياخذ في حال الخطبة في البكر ثلثة دنابى وفي الشب دينارين ويجوز
للمنفخ اخذ الاجرة على كنية الجواب بقدره لان الواجب الجواب اما
باللسان او بالكتاب ولو استأجر اجيرا للعمل في الصحراء فطر ذلك
اليوم بعدما بعد خروج الاجير الى الصحراء لاجله لان تسليم النفس
في ذلك العمل لم يوجد لمكان العذر ولومات الكاري في معازاة في
الطريق لا ينفع لانه يخاف على نفسه وماله وليس ثم قاض يرفع
الامر فيوجه الدابة منه فاذا لمعتبر في بقاء عقد الاجارة كالعين
الخوف وعدم القاض حقه لو بلغ مما ينفع الاجارة لانه لا يخاف
على نفسه وماله ويمكن ان يستأجر دابة اخرى وان لم يجد يكت ولو
استأجر غلاما لخدمته فوجد سارقا فهذا عذره ان ينفع الا
جارة ينفع الاجارة بلا منع في عذر لا يمكن المنع فيه ويستأجر
بالمنع دون العذر فيما يمكن المنع فيه لكن يضر ولو انهم بيت
من دار او سقط حائط للاستأجر المنع عند حرفة الموجه وبغية لا
بالاجماع ولو انهم كلهم له المنع بغية ولا ينفع ما لم تنفع و
سقط الاجر منفع اولا ولو استأجر ففرض العبد فهو عذر ولو وجد
غير حازق لا ولو اراد المستأجر الانتقال من مصرفه نقض اجارة

الاعتار لانه لا يمكن الانتفاع الا بغير نفع وهو ر قال بعض
الفقهاء اذا اراد المستأجر سفرا فهو عذر في منفع الاجارة سواء اراد
المستأجر الملك فيه او لم يرد ويجوز قوله ان يرد السفرا لا ينفع
ولو استأجر جديلا ثم وجد كروا او خصر او وجد المكاري كراء غلاما
فليس بعذر استأجر جد طاحونة على ان عليه الاجر حال انقطاع الماء لم
يجز استأجر حمارا ملكه على ان يحط شهرين للتعطيل لم يجز ولو شرط
خط قدر ملكان معا معطلا جاز ولو دفع غزلا الى حائك بنسج بها
ثلث ونحوه جوزه بعض المشايخ وهو مشايخ بلخ وابوالليث وغير
هم بالعرف وعلى هذا النياس لو دفع ارضه الى رجل ليغرس فيها
اشجارا على ان يكون الشجر والارض بينهما جاز والاصح انه غير
جائز وهو ظاهر المذهب فان فعل فالشجر والثوب لرب الارض
والغزل وعليه قيمة الشجر واجرماعل ولو أجرة البئر ان بالمشتران
والبقدر بالمحارجان ولو دفع الى رجل غنما ليعيرها على ان اهبانها
واصوافها اجرها فالاجارة فاسدة لان الصوف والا ولاد معد
ومان وقت العقد مجهولا واحدها مانع فمحو عمرها اولى وما جمع
للعنطاء بلا شرط حلان كالمغن والسايمة ومن عرف بالوعظ
فادعى مخدوم لا يثبت للمعلم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن
في هذا الزمان صيانة عن ضياعها وذكر شرح السنة الاجرة على
تعليم القرآن جائز اذا لم يكن المعلم منعيا كذلك بان يوجد علم آخر

في ذلك عالم آخر وغير جائز اذا تبين وحكي عن ابي الليث كنت افقه ثلثة
 اشياء فزجعت عنها كنت افقه ان لا يجدا الاجرة على تعليم القرآن و
 كنت افقه ان لا ينبغي للعالم ان يذهب الى القري فيذكرهم لهم ليجمعوا له
 شياء وكنت افقه ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يدخل على السلطان فز
 جعت عن ذلك كله وانما رجع حزنا عن ضياع العلم والقرآن وصيانة لهما
 وانما يكره اخذ الاجرة على التعليم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ما نزل من
 القرآن بينهم قليل وكان التعليم واجبا كيلا يذهب القرآن ولو اجر
 نفسه ليعمل في الكنية ويعملها لابس ولو اجر نفسه من الكافر لم يصح
 له العتب فيتخذ منه مزاكرا ولو اجر نفسه لينتج له الطيور تطيب له الا
 جرة لا بأس ان توضع المسلمة وادراكا من الغلام الذي اذا لم يكن
 ابوه حايكا فليس للذي في حجره ان يعمل في الحياكة ولو استاء جردا
 ودفع اليه رب الدار المفتاح وقال خذ الدار فلما انتقضت المدة قال
 المستاء جردا اقدر على فتحه وقال رب الدار بل قدرته وسكنته فاق
 لقول رب الدار وكذا لو اجر من رجل حائوتا ودفع اليه المفتاح فلم
 يقدر المستاء جردا ففتح المفتاح ايا ما ثم وجد فان كان فتح الحائ
 فوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التسليم تم بالاجير انما
 التقصير جاء من قبل المستاء جردا وان كان لا يمكن فتحه لم يجب الاجر
 لان التحلية لم يصح استاء جردا به بعينها بل يصح عليها حملا مقدرا فاداد
 المكاري ان يضع عليها بشيء من متاعه مع متاع المستاء جردا فللمستاء

ان يبيع

ان يبيع الناس المكاري عن ذلك ومع هذا اذا وضع وبلغ الدابة
 الى ذلك يجب يجمع المسمى بخلاف ما اذا استاء جردا او تغلب
 الدار بعضها بمناع نفسه حيث سقط عن المتاء جردا من الاجر بحضه وسبل
 المجندي عن اجر ابنه من رجل ليطرد الدواب والعصافير من الارزاق
 ونحوها ايا ما جرد معلوم فتمسك اتيه ثم طالبه بالاجر فقال انه لم يطرد
 الدواب والعصافير كما ينبغي فانه يضمنه النقصان ثم ادفع الاجر
 فعليه ذلك فقال يجب ان يوفيه اجره ثم يدعي عليه ومثل هذا الدعوى
 لا بطلان الاجر لا يسمع ولا يسقط اجرة بتقصيره في الحفظ بعد ما سلم
 نفسه ولو بعث بقرة الى بقار على يد رجل فجاء الى البقارة فقال ان
 فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بهذا فانه لا قبل
 فذهب بها فهلك فالبقار ضامن لانه اذا جاء بهما الى البقار فقد انتهى
 الاذن فيصير البقار امينا وليس للمودع ان يودع غيره ولو كان
 الراعي اجيرا مشتركا فتنال طم بعضا مع بعض من سوقه او عشر
 فسقط فعطى او وطئ بعضها بعضا من سوقه او وقع في النهر من
 سوقه يضمن اما في اجير الواحد في هذه الصورة ان كانت المواشي
 لواحد بان كان اجير واحد لا يضمن وان كان لاثنتين يضمن
 ولو اجر نفسه لرعى الغنم ثم ضاع من الغنم شاة وسال صاحب الغنم
 الشاة اياه ذلك فقال لا اعلم يضمن لان عدم العلم بقيد منه وكذلك ان
 نام في النهار مضطجعا لانه تقصير ولو ان الراعي المشترك خلط غنم

بعضها ببعض فلم يعرفها أهلها فالقول قول الراعي مع بيمينه لأنه أمانة
يعتبر أمانة أو ضمينا وأيا ما كان فالقول قوله أن ما في يده هذا لهذا ولا
لك كما في الموضع والغاصب أمّا إذا قال لا أعرفها فهو ضامن بقيمة
الغنم كلها لا أهلها لأن هذا النوع من الخلط استهلاك ويكون الغنم له
والقول في قيمتها يوم الخلط لأن صاحب الغنم يدعى زبادة وهو
بنكر ولا جبر الخاضع لو ضرب شاة ففقئ عنها بضمن لأن الراعي يتحقق
بدون الضرب ولو سقاها نير فقئت منها شاة لا يضمن لأن الراعي
لا يتحقق بدونه وكذلك السبع وهو مصدق فيه بعد أن يخلص لأن
أبين فلو هلك كل الغنم كان الأجر كاملا مادام يدعيها لأنه سلم النفس
للرعي ولو استأجره شهر البرعي غنما له فإراد الراعي أن يدعي غنما
لغيره فلو لب الغنم منعه من ذلك لأنه أجبر وحده لأنه أوقع العقد
على المدة أولا وليس للأجير الواحد أن يواجد نفعه من غيره وإن
لم يعلم المستأجر حتى رعى الأجير غنم غيره طاب له الأجر ولم ينقص
من الأجر الأول شيء لكنه يأنم ولا ينصدق شيئا لأنه وإن كان أجبر
وحده لكن إيقار العمل إلى كل واحد منهما بنهماه في المدة بخلاف
ما إذا استأجر رجلا للحصاد يوما فحصد في بعض اليوم لم يخدم
لغيره في بعض لا يستحق الأجر كاملا ولو تعطل من الشهر يوما أو يومين
حسب ذلك من الأجر سواء كان من مرض أو غيره لأنه لم يسلم
نفسه في تلك المدة ولو كان الأجير مشتركا قال أبو يضمن فيما

هلك

هلك من الغنم وغيره في سبب سقي أو غير ذلك من صنعه وما هلك
من غير فعله بموت أو سبع أو سرقة وما أشبه ذلك فلا ضمان عليه
وقال الأصناف في جميع ذلك إلا أن يقيم البينة على أنه مات من غير
شيء أصابه فيبرأ من ضمانه لأن الموت مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا
يضمن إلا جبر المشترك بالالتفاف والهلاك بالسوق والسقي يضمن
بالالتفاف وأكل السبع والسرقة هلاك بسبب يمكن التحرز عنه فيكون
المسئلة على الخلاف ولو دخل رجل الحمام ودفع الثوب إلى صاحب
الحمام لم يحمطه فضايع لا يضمن إجماعا لأنه مودع لأن كل الأجير بآداء
الانتفاع بالحمام الآن يشترط بآداء الحفظ جميعا فيكون على الخلاف
فإن دفع الثوب إلى من يحفظ بآداء كالثياب فعلى الخلاف ولو دخل
رجل الحمام وترك الثياب بين يدي صاحب حمام فهذا استخفاف عان
ذكر خوسر زادا وبه يثنى أن ما ذكره أبو القاسم غير صحيح وهو
أن من دخل الحمام وانتشار صاحب الحمام أين صنع الثياب فأنشأ
إلى موضع أن هذا ليس بهل حفظ فقال محمد بن سلمة استخفاف
كما قال خوسر زادا ولو استأجر دابة لمحموله بعينها فضايق المكاتب
الدابة ورب المتاع معه أولا فعند الدابة فقد المتاع ضمن بالتفاف بيتا
كذا بانقطاع الجبل ولو استأجر له يحمل عليها متاعه فحرق رب المتاع متاعه
وركبها فضايقها المكاتب فعذر وفقد المتاع لا يضمن إجماعا ولو
ضل الحمار المستأجر أن ذهب بحيث لا يشعر وعلم أنه لو طلبه لا

شيو

يطغره لا يفسد بشوك الطلب ولو نزلت شاة من القطيع فحاز الراعي
 على البها في ان تبعها فلا ضمان في النادرة استاد جردانية في موضع كذا
 فركبها في المحر ولم يركب الى ذلك الموضع بضمن ولو كان في الثوب
 لا استاد جردانية لركبها يوما الى الليل فحس ولم يركبها ان استاد
 جرد يركب خارج المحر الى مكان بضمن لان هذا الجبس يوجب الاجر
 فلم يكن ما دوننا فيه بخلاف ما لو استاد جرد يركب في المحر وانما يضمن
 في الاول اذا امسك في المحر اذ ابدأ على ما يسكن الناس عادة التمسك
 للخروج الى ذلك الموضع ولو ضرب معلمه صبيبا باذن الاب والوصي
 لا يضمن وبما لو ضرباه للتاديب والتعليم فمات ضمنا عندا به صنفه
 خلا فالهما وفي الجامع الفضولين قال ابو سليمان اذا ضرب ابنه على
 تعليم القدان والادب فمات قال ابو صنفه عليه الدية ولا يرثه
 وقال لا شيء عليه ويرثه والاصح ان ابا صنفه يرجع الى قوليهما
 ولو قال اجرت لك هذه الدابة في هذا اليوم ومضى اليوم ولم
 يرد الدابة الى صاحبها هل يضمن اذا هلكت اختلف المشايخ في ذلك
 قال بعضهم انما يضمن لو انتفع بها في اليوم الثاني حتى يصير غاصبا و
 مخالفا لا انتفاع بها بعد مضي الوقت اما اذا لم ينتفع في اليوم الثاني
 لا يضمن وقال بعضهم يضمن على كل حال وهو مختار شمس الاية السه
 خي ولو قال للمخياط انظر الى هذا الثوب فان كفا في قميصا فاقطعه
 بدمه فقال بعد ما قطعه لا يكفينك ضمن ولو قال انظر الى كفتين فقال

نعم

نعم فقال اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن ولو استاد جرد رجلا لرامي
 غنم جاز وان لم يسم عدد الاغنام ولا مكان الراعي لان المسحق بالعضد
 اقضى ما يمكنه من الراعي فيكلف بذلك ولا ما ليس فيه وسعه ولو استاد
 جرد شرا لرامي هذه الاغنام فله ان يذير عليها استحيانا وفي اجير
 الواحد يجب عليه رعي الاولاد الحادثة بخلاف الاجير المستدرك فانه لا يجب
 عليه رعي الاولاد الحادثة حتى لو ولدت شاة او بقرة في يد الراعي المستدرك
 كمن ترك الولد في الغداة لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد الحادثة
 الا ان يشترط عليه ولو هلكت شاة فقال رب الغنم شردت لك
 على ان يرمى في غير هذا الموضع الذي هلكت الشاة فيه وقال الراعي
 شردت على في ذلك الموضع فالقول لرب الغنم والبينة بينة الراعي
 ولو استاد جرد دابة الى سمرقند وخلق رب الدابة بينه وبين الدابة
 جاز ويكفي له جوب الاجر ولا يجب على ارسال الغلام ولو استاد جرد ان
 يجره ويعبره ويودع فيما لا يختلف الناس فيه كالبيت او مسحا بالعمل
 في كرمه فاعاد جاز وصناع لم يضمن في مدة الاجارة وبعد ما يضمن فجعل
 اكثر والمسحا مما لا يختلف باختلاف العمل سبل بنح الائمة
 رجل سلم افراسه الى الراعي بحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة
 للحفظ والراعي ولشغل الراعي وترك الافراس فهل يضمن فقال
 لا ان كان ذلك متعارفا فيما يزعمه الخيل والا فغنم المكادى ينتقل
 الدبس لا يضمن ان نام جالسا وفي الجامع الفضولين ولو قال اذبحا

عند فذ أجرك هذه الدابة فياء المستاجر فحمل على الدابة في الليل فلما
 طلعت الشمس نلت الدابة لم يضمن لانه صار بحمله الا ان عند طلوع الفجر
 انعقدت الاجارة بينهما فصار اليد بيد امانة فان قيل ان المستاجر
 والمستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه
 الفتوى في هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالطريق اولا **اقول** هذه
 المسئلة ليست من اشياء مستاجرة او مستعيرة خالف ثم عاد الى الوفاق
 بل هي مسئلة غاصب المستاجر المعضوب من المعضوب منه فبرأ بحجر والعقد
 من الضمان **كتاب العارية** استعار دابة للمحمل فله
 ان يعبرها غيره لان الناس لا يتفاوتون في الحمل اما اذا استعار
 دابة للمركوب او ثوبا للباس مطلقا فله ان يعبر غيره ثم ركب اوبس
 بعد الرجوع عن الثاني اختلف المشايخ **قال** ابن دوي انه يضمن ولو
 استعار من اليد في سطحه فذرها وقدرغ ثم اعادها من غيره فضاء يضمن
 المالك ايها شاء مع ان المدة لا يختلف باختلاف المستعمل وانما
 بطلان يضمنان لكون الاعادة ينتهي بعد انشراء مدتها بالفراغ من العمل
 الذي عتبه للاستعارة والعارية مما يتوقف بالزمان ولا يتوقف
 بالعمل **ولو اعاد** دابة الى الليل فملك قبل الليل لا يضمن وان
 هلك في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن **ولو قال** للمستعير اعرت
 دابتي هذه ولم يسم شيئا فلو ركبها ليس له ان يركب غيره ولا
 ان يدفعها اليه للمحمل فلو حمل عليها فله ان يعبرها غيره للمحمل **ولو**

استعار

استعار الوصي دابة لعمل الصبي لا الليل ولم يرد بها بالليل حتى لو هلك
 فالضمان على الصبي دون الوصي وهذا بحسب **وفي** المنة لو استعار
 دابة ليحمل عليها حنطة فحمل الوكيل طعاما لنفسه لا يضمن وهذا بحسب
استعار ثورا ليكرب ارضه فعبثها فكرب ارضا اخر فوطب الثور
 يضمن لان الاراض مختلفة في الكدب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار
 دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى اخر بتلك المسافة فانه كان
 ضامنا وكذا لو امسك في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضاء
 من المالك بالامساك وكذا في الاجارة اذا امسك ولم يذهب **اقول**
 ينبغي ان لا يضمن لو كرب مثل الارض المعينة او ارضي منها كما لو
 استعار دابة للمحمل وسمي نوعا خالف لا يضمن مثل المسمى او
 اخف كذا في الجامع العضولين **استعار** رجلا فخرج في العمل لا يضمن
 وكذا الثوب اذا اخذ من اللبس ولو استعار قدرا للطبخ فطبخ
 فيها مرقه ونقلها الكانون واخرجها من البيت فوقع من يده فا
 تكسر فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الجمال اذا ذلق ولو استعار
 صبي من صبي آخر بشيء كالغذوم والفاس ونحوهما فملك في
 يد الصبي ان كان الدافع ماذونا لا شيء وعلى المستعير انما يجب
 الضمان على الدافع لانه ان كان ماذونا صح منه الدفع وكان
 الهلاك بتسليط منه وان كان الدافع مجورا يضمن بالدفع و
 يضمن الثاني بالاختذ منه لان الاول غاصب والثاني غاصب

القاصب ولو استعار بقوا فقال ادفعه خذوا فجاء المستعير من الغد
واخذه بغير اذن ضمن وفي مجموع النوايد لا يضمن ولو قال خذوه عند الا يضمن
لانه اذن بالاختذ خذ في ضمن الامر ليس للوالدان ان يعير مال ولده
الصغير فلو اعاره فهلك ففي وجوب الضمان على الوالد وعلى المستعير
روايتان أصحها ان يضمن المستعير ويرجع على الاب اذا لم يعلم انه لولد
ولو علم لا يرجع كذا في القنية امرأة اعارة شباء من متاع البيت مما يكون
في ابوان النساء بغير اذن الزوج لم يضمن ولا يضمن العارية وان التزم
الضمان عند الهلاك استعار ذهباً فقلد صبياً فسرق منه فان كان البينة
يضبط ما عليه لم يضمن استعار بقوا فاستعمله ثم تركه في المسوح فضاع
فان علم ان المعير رضى بكونها فبها يبرى وحده كما هو ساداً بعض اهل
الدرستاق لم يضمن استعار ثوباً رايه ادى خمسين فقرته بثوب يساوي
مائة فعطب الثوب العارية فان الناس يفعلون مثله لا يضمن استعار
فرساً حاملاً ليركب فادرك مع غيبه فالقنية جيننا لا ضمان عليه في
الجنين وان انقصت الومكة بسبب الارذاف ان كانت بحال لا يملكها
الارذاف ضمن كل النقصان وان كان يملكها الارذاف ضمن نصف
النقصان لانه حصل بركوبه وركوب غيره كذا في البزازي وروى
الجامع الفضولين ولو ركبها فزلت بلا عتق واسقطت الولد
لا يضمن ولو كبحها يضمن لان هذا منعه منه ولو وكل رجلاً بقبض
دابة استعارها فركبها الوكيل فتلفت يضمن الوكيل لعدم رضائه

المعير

المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل له فيه وهذا اذا
كانت الدابة تنقاد السوق والقود اما اذا كانت لا تنقاد احدوها
لا يضمن لان المالك رضى بركوبه حين دفعها اليه ولو نزل في التكة
عن دابة مستعارة او منادى بها ودخل المسجد ليصلي فخلع عنها ضمن لان
بدخول المسجد ضيعها او غيبها عن بصر الآيدين انه لو سرق في هذه الحالا
له سقط القطع ولو دفعها الى رجل في الصحراء لمسكها حتى يصلي
فانفلت من يده لا يضمن عند محمد بن حنبل هذا ان المعير ان لا يضمنها
عن بصره وعلى هذا لو دخل بينه وتركها في التكة ضمن ربطها
اولا اذا غيبها من بصره وقبل من يحد لودفعها لمسكها حتى يصلي ضمن
لو شرط ركوب نفسه كذا في الجامع الفضولين وفي القنية يملك المستعير
الايداع فيما يملك الاعارة وفيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع وقبل يملك
مطلقاً في الايداع ولو استعار دابة من انسان فاعارها فقام المستعير
في الفارة ومقوقها في بين وقطع السارق المقوق وذهب به لا يضمن
وان جذبا لقود من بين ولم ينعربه وذهب به قبل هذا اذا نام
مضطجعا وان نام جالساً لا يضمن في الوجهين كذا في البزازي وروى
القنية اذا وضع المستعير بين يديه المستعار ونام واخذ مقود الدابة
وانام وضاع المستعار لا يضمن لان هذا حفظ وارسل الدابة المستعارة
في عتب الكلاء فتعد عند حفظها فقام بلا قصد الى النوم لم يضمن
وقبل لا يضمن سواء قصد النوم او لا في هذا الدابة اذا ربط

عنده لانه حفظها وفي المتاع اذا نام جالسا اوضع تحت ركبته يضمن لانه ترك
الحفظ ولو نام مضطجعا بلا وضع شيء تحت ركبته يضمن لانه ترك الحفظ
ولو طلب المعير العارية فقال نعم ادفعها فتركه وفوط ثا في الدفع حتى سرت
فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان
نقص المعير على الحفظ يضمن ولو وضع العارية بين يديه ثم قام وتركها
ناسبا فصاعت ضمن ولو استعار دابة للحمل الى مكان كذا وقال المالك ابعتها
مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فهلك في الطريق لا يضمن ولو ردع
الغلام عقد جوهرا لا يبرأ الا ان يدفع المستعير الى المالك اذ لا عرف
في مثل هذا الا الرد بنفسه الى يد ماله دون داره ولو رد المستعير
مع اجنبى المستعار لا يبرأ لكن هذا على قول من قال ليس للمستعير ان
يودع لان الاعادة تملك المنافع والمنفعة مملوكة للمستعير فيملك النصف
فيها والا بداع نصف في ملك الغير وهو العين فصد فلا يملكه هو الصحيح
وعلى قول من لم ان يودع فيبرأ وهو المختار لان الوديعة اذ في حالا
من العارية فاذا جاز للمستعير العارة فاولى ان يجوز الا بداع وكل
نصف سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعل باذن المعير وكذا به المعير
ضمن المستعير لان يبرهن على الاذن ولو استعار دابة ليركبها
بنفسه ثم ردها بيد من عياله فركبها ضمن ولو استعار ثوبا يوما
ثم رده ولم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن
ولو وجد من في عياله فلم يرده يضمن **كتاب الوديعة**

ولو

ولو قال للمودع لا تمنع الوديعة في الخانوت فانه مخوف فتركها فيه صغ
سرق لبلا فان كان موضع اجود من الخانوت وهو قادر على الحمل ضمن
وفي الخلاصة اذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها غير امينة فقا
عت يضمن وفي سرح الجامع الكبيرة يجوز من في عيال المودع ان يدفعها
الى من في عياله وعن محمد اذا دفعها الى امين من امناية ممن يثق به في
ماله وليس في عياله كتركه العنان وعنده الماذون لا يضمن وعليه ا
لعتوى كذا في النهاية ولو دفعت الوديعة الى آخر خوفا من الحرق او
الغرق لا يصدق الا ببيته لانه يدعى بسقاط الضمان عنه وفي المحيط
لو قال لا تدفع الى فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواه لم يصح نهيه
لانه لا بد من الدفع اليه وان كان له عيال غيره فدفعه اليه ضمن ولو
قال لا تدفع ماله زيد فاودع عمره يضمن وان عمره عدل وادثن
من زيد كذا لك الحكم في الدارين ولو قال المودع وضعت الوديعة
في داري ثم سبب المكان لم يضمن وكذا لو دفن في ارض ان اعلم
ببلا منه لا يضمن والا يضمن وفي المنازاة يضمن بكل حال ولو قال لا
ادري وضعتها في داري او في مكان اخر ضمن لان في هذا اقرار
منه بالتقصير وقال السرخي الاصح انه لا يضمن وذكر في بعض النسخ
وي لو قال المودع ضاعت الوديعة ولا ادري كيف ضاعت
فالقول قوله مع بيته ولا ضمان عليه ولو قال المودع سقطت الود
يعة لا يضمن ولو قال سقطت يضمن قال ظهير الدين لا يضمن فيها

لانه لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب ولو قال
 ذهبت ولا ادري كيف ذهبت فالقول له ولو قال ابتداء لا ادري
 كيف الوديعة اختلفوا والصحيح انه لا يضمن ولو قال دفعتها ونسيتها
 يضمن لان جهل الامانة يضيغ وهذا جهل وكذا لو قال وضعت من
 يدي ثم تمت ونسيت ولو قال كانت الوديعة بين يدي في داري ثم
 تمت ونسيتها ينظر ان كانت الوديعة مما يحفظ في غير عرصه الدار
 كحصه الذهب وهذا للولاء يضمن لان عرصتها لا يكون حرزا لها
 والآفة في الجامع العضولين لو اعطى خفه الى الخفاف ليصله
 ونزل في دكانه لهما فرق بذي لو في الدكان حافظ او في السور يفرق
 حارس والآخر يضمن وفيل يضمن بالبراة مطلقا وفيل يعتبر العرف
 فلو كان العرف ان يترك الاشياء في الحوانيت بلا حافظ وحارس
 يبرأ لا تكان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الحوانيت مفتوحا لو
 كان عرفهم كذلك ولو علق الشبكة او نحوها في اليوم ليس يضيغ
 بخار في خوازم اليوم والليلة ليس يضيغ ولو قام من المجلس
 وترك كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه واحد بعد واحد ضمن الآخر
 ولو قاموا جميعا ضمنوا وذكر في الوجيز جاد بثوب الى غيره فقال
 هذا وديعة عندك ولم يقل الآخر شيئا او سكت ثم غاب صاحب
 الثوب ثم غاب الآخر بعد وترك الثوب ضمن اذا وجد منه القبول
 عرفنا ولو قال لا قبل الوديعة والمسئلة بما لها يبرأ اذا القبول

لم يوجد

لم يوجد عند الوديعة حرجا اقول وعلى هذا ينبغي ان لا يضمن البقار في
 بقعة من بقعها مع رجل الى البقار فقال البقار اذهب بها الى مالها
 فانه لا قبلها فذهب بالبقرة وان قال دفنت في دار او في كرى
 لا يضمن اذا كان لهما باب خروج الطمان لا ينظر الى الماء فصرف
 البقران نزل الباب مغنونة وبعد من الطاحونة يضمن له على رجل
 دين فارسل الدابن الى مديونة رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى
 الرسول وصدقه الرسول ثم قال دفعته الى الدابن وانكر الدابن فالقول
 للرسول ولو وضع ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار وهلك الثوب
 ضمن وفي الدابة لا يضمن لان الدابة في الدار تفر فله ان يدفع الضرر
 بخلاف الثوب فكان اذابة اطلاقا ولو عصب مربوطا فذهب دابة
 فجاءت الربط واضرج الدابة منه صار ضامنا ولو اودع بقرة وقال
 للمودع ان ارسلت بئرا نكل الى المدي فذهب يضمن ايضا فذهب
 دون بئرا فضاقت لا يضمن اودع شاة فدفعه مع غنمه الى الراعي
 فذوق الشاة يضمن اذا لم يكن الراعي ضارفا وسئل ابو الغضل الكدر
 ما في عن رجل وضع متاعه عند آخر وقال اودع عنك وابي الآخر
 ان يقبله ولا يلتفت المودع الى الالباء وترك المتاع عند وذهب
 هو يصير مودعا فقال لا قبل له ولو قام بهذا الثاني وترك الوديعة
 على يضمن فقال لا وفي القنية لو وضع عند رجل شاة فقال لا احفظه
 حتى اجيء فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك

حفظه و قيل لا يضمن لانه لا يصير مودعا وفي البزازي وضع في بيته شيئا
بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن بعدم التزامه الحفظ وذكر في
ايضا جاء بنوب الى رجل وترك الثوب وضاع ضمن لانه ايداع عرفا غاب
المودع عن بيته وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد المودعة
في بيته لم يضمن المودعة بدفع المفتاح الى غيره وسئل الوبري عن
مودع احترق بيته ولم ينقل المتاع الى مكان آخر وهو كان قادرا ان
النقل بعد يضمن فقال اذا تمكن من الحفظ بنقلها منه الى مكان آخر
فتركتها حتى احترق صار ضامنا لو سلمت له الصبي ما كان المودعة عند ينظر
ان كان الصبي ماذونا له في التجارة ضمن بالاجماع وان قيل بلا اذن
للوالة فلا ضمان عليه عند ابيه حنيفه ولو قال المودعه من اخبرك بعلامة
كذا فادفع المودعة اليه فقال رجل انه رسول المودع واتى بذلك
العلامة فلم يصدق ولم يدفعها اليه فهلك المودعة لم يضمن ولو
قال للمودع ادفع المودعة الى فلان فقال دفعت فكذبه فلان و
ضاعت المودعة صدق المودع مع يمينه وفي القناوي دفع الى رجل
الفا فقال ادفعها الى فلان بخور ثم قامت فدفع الى رجل وقال
ادفعها الى فلان فضاعت لا يضمن اذا اصابته الدابة المودعة
شيء فامد المودع رجلا ان يعالجها فعالجها فعطبت من ذلك ف
لما لك يضمن انهما شاء فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن
المعالج يرجع على المودع الا اذا علم انها ليست له وذكر في الزاوي

لو وضع رجل عند شخص كيسا ودبغة ثم جاء بعد من وطأ الكيس
منه فاعطاه فقال ان لا في الكيس الفان لم اجد فيه الا خمسين وقال
المودع لا أعلم ما فيه لا بين عليه عندهما وعند محمد عليه اليمن على عدم
العلم وفي الغنية لو غلبت امرأة ثياب زوجها فامرت بعض جارا
منها بالتخفيف بالنار او بالشمس بلا اذن زوجها فضاقت ثوب من
ثيابه والزوجة في التضمين بخبر ان شاء ضمن زوجته فلا رجوع لهما وان
شاء ضمن الجار فله الرجوع واذا علم انه ثوب زوجها لا ثوبها فلا
رجوع عليها وقيل ان كان له عادت متعارفة فلا ضمان فيها المودع
اذا رد المودعة الى من عيال المودع ذكر ابو الليث والقذوري
والسدقي انه يضمن وبه يفتي وذكر في المحامد جامع انه لا يضمن
المودع اذا رد المودعة ثم جاء مستحق فاستحق المودعة بينة
لا ضمان على المودع بخلاف ما لو امر المودع ان يدفعها الى رسول
فدفع فهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق فاستحقها فان شاء المستحق
ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول الغاصب اذا اودع ثم رد
عليه المودع يبرأ عن الضمان الا جارة يوجب ويودع ويعاد ولا
يرهن والعارية تغار وتؤم ولا يوجب ولا يرهين والودعة لا
يودع ولا يعاد ولا يوجب ولا يرهين والرهين لا يودع ولا يعاد
ولا يوجب ولا يرهين والمتبضع لا يملك الا بضاع والا بداع والوكيل
بالبيع لا يملك الا بداع من الاجنبي والاب والوصي والغاصي

يملكون الابداع في مال الصغير وتخرج من الحمام غير صاحب الثوب
واخذ الثوب والثياب براه ولم ينعه فلما انه صاحب الثوب يجب
ان يضمن قبا ساعلى مسئلة الحائز الامانات ينقلب مضمونة بالموث
اذا لم يبين الا في ثلث سابل احدها منوط الاوقات اذا مات
ولم يبين حال غلتها التي اخذها لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان
الى الغزو وغنموا فادع بعض الغنمة لبعض الغزاة ثم مات ولم
يبين من ادع عند الثالثة احد المعاوضتين مات وفي يد مال الزكاة
ولم يبين لاضمان عليه وكذا القاضي اذا كان في يد مال الايتام فان
ولم يبين ولو مات المودع مجرلا ولم يعلم حال الوديعة ضمن اما اذا
عرف الوارث والمودع يعلم انه يعرف غمات لم يضمن فلو قال الوارث
انا علمتها وانكر الطالب فلو قدرها بان تخلف قال كان كذا وقد
هلكت بكونها عنده وفي الزخيرة قال رب الوديعة مات مجرلا
وقال ورثة المودع كانت قائمة معروفة ثم هلكت بعد موته صدق
ربها هو الصحيح اذا الوديعة صارت دينا في الزكاة في الطاهر
فلا يصدق الورثة ولو قال الورثة ردها في حيوة او تلفت في
حيوة لم يصدق بلا بينة لكونه مات مجرلا فتقدر الاضمان فلو
برهنوا على عدمها يقبل ولا ضمانا عليهم لان الثابت بالبينة كما
لثابت بالعيان كذا في الجامع الفصولين وفي بعض الفتاوى وارث
المودع بعد موته اذا قال ضاعت الوديعة فان كان هذا الوارث

في عياله

في عياله حين كان مودعا بصدق وان لم يكن في عياله لا ولو قال المودع
امرته ان ادفع الوديعة الى فلان ودفعها وكذبه المودع ضمن
الا بينة امراته عندها وديعة فحضرتها الوفاة فدفع الوديعة
الى جارها فان لم يكن احد من عياله فدفعها اليه لم يضمن والا ضمن
وفي البزازي لو اختلفا وقال المودع كانت وديعة فقال المودع بل
قد ضا لا يضمن **كتاب الوكالة** ولو قال
الرجل لا خرفوت امر ماله اليك فالقياس ان لا يصير المفوض
اليه وكيل بشئ من مال وفي الاستحسان يصير وكيل في الحفظ
وجه الاستحسان وهو الاصل في مثل هذا وهو ان ينكلم الكلام
وامر الاثر بذلك الكلام وذلك محتمل لمعان كثيرة فانه ينصرف
ذلك الى الاقل لانه متيقن والاكثر مشكوكه كمن قال ازرع ارض
ببذر ك ففعل الماء مور ذلك جان فصار صاحب البذر والعمل
معها بنفسه ولا يصير واهلية لان الهبة اكثر من الغرض مخرضا
يبذر به فالغرض متعين والهبة مشكوكه فالمتيقن اولا فاذا عرفنا
هذا جئنا الى ما نحن فيه فنقول قوله وكلتك في ماله او قال فوضت
امره اليك محتمل البيع والاجارة والاعارة والوديعة والحفظ
لكن الحفظ اقل فجعلنا حافظا لماله ولو قال لرجل فوضت اليك
امره في بيتي كان وكيل بالنفقة لانه يطلق ويراد به التصرف
على اهل البيت بالطلاق ويذكر ويراد به الاتفاق عليهم وهو الاقل

ضرر انصار وكبلا بالاتفاق ولو قال رجل لآخر فوضت اليك امر
قال بعضهم لا يصح هذا الكلام وهو بطل وقال بعضهم يصح فيصير وكبلا
بالحفظ كما في قوله فوضت اليك امره ولو قال فوضت اليك امر
امرأة بصير وكبلا بالطلاق لانه امره فيها الا هذا لكن يقتصر
على المجلس حتى اذا قام بطل ذلك التفويض ولو قال لامرأة
فوضت اليك امرك صارت مأكلة طلاقها واقتصر على المجلس
ولو قال فوضت اليك امر ما لي صار وكبلا بالحفظ والنفقة عليهم
لانه يحتمل الصرف ويحتمل الحفظ والنفقة وبندان اقل ولو قال فوضت
اليك امر ديون صار وكبلا بالتفاضل لانه يحتمل القبض والتفاضل
والتفاضل اقل ولو قال فوضت اليك امر ديون صار وكبلا بالر
عي والحفظ والعنف لانه يحتمل اراد به الصرف ويحتمل به اراد
به هذه المذكورات وهي اقل الوكيل بالطلاق اذا قال لها
انت طالق منه او قال انت مطلقة لا يقع وقيل يقع وقوله
منى لغو فعلم من هذا ولو قال الوكيل بالطلاق يقع وفي البتة ان
كلمتها بطلاق امراته وقال لا تطلق احدا كما دون صاحبه فطلق احدهما
ثم طلق الآخر او طلق احدهما فاجاز الآخر لم يجز لانها لم يكتفها بجمعها
ولو قال طلقاها جميعا ثلثا فطلق احدهما طلاقا والآخر طلقتين لم
يقع ما لم يتفقا على الثلث ولو امر خبطا له ان ينقد فلانا عنه
الف درهم جيدة فنقد الفاعلة لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع

بحكم

بحكم الافتراض ولو كان الامور كقبلا يرجع بحكم ملكه ما في ذمة الاصيل
ولو قال الدائن لمد يونه من جاد بعلامة كذا او اخذ اصبعك او قال لك
كذا فادفع مالي عليك لا يصح هذا التوكيل لانه مجهول حتى لو جاد انسان
بتلك العلامة المديون واذى الدين لا يخرج عن العهد اذا لم يكن امر انسان
يعينه بالقبض وفي البزازي ولو وكله بحضومة كل حق له ولم يبين المأثم
فيه جاز التوكيل بالافتراض لا يقع والتوكيل بنقض الفرض يقع بان قال
الرجل لشخص آخر افرضني كذا فقال نعم ثم وكل رجلا بنقضه يقع امر
رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه
به فقال المأمور بعت الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في الشك ولو قال
فاجزت ما امرتك به لم يجز وفي المنيعة وكل بيع عبد بالف وفي قيمته
ثم صار يساوي الفين يسدان ببيعته بالف قال خذ عبدك هذا فبيع
بالنقد فله ان يبيعه شيئا وكذا ولو قال بعه وبعه من فلان فله ان يبيعه من
غيره لان ذلك مشورته بخلاف ما لو كان وكله ان يبيع عبدا من فلان فباعه
من غيره لم يجز ولو امره ان يشتري له من فلان خادما ببعينه فاشتراه
منه او من شتره فهو جاز وكله يبيع متاعه شيئا فباعه بالنقد ان باع
بما يباع بالنسيئة جاز كذا ولو قال لا تبعه بالنقد فباعه بالنقد بما يبا
ع بالنسيئة ولو قال وكلتك ببيع بشرط ان لا تقبض الثمن فله قبضه
وبطريقه ولو قال اعطني ثوبين فابيعه لك فدفعت الثمن فاسكه
الوكيل لنفسه ودفعت الثمن من ماله لم يبيعا وقيل انه يبيع بالتعاطى ان علم

صاحب الثوب انه اخذه لنفسه كذا في القبة وفي البزازي وكيد بيع الد
 ثاير فامسكها وباع دناير، يعص وفي التوازن اعطاء دينار بقضاء دينه
 او الاتفاق على عياله فامسكه وحرف دينار نفسه جاز استحسانا وسب البائع
 كل الثمن للوكيل رجوع الوكيل على الموكل بكلمة وان وهب نصفه ثم نصفه الباقي
 يرجع باثني دون الاول لان الاول حظ والثاني هبة ومشايخنا جعلوا البياع
 واسما سيرا وكيدا من المالك بان العادة جرت الحمد المتاع اليهم للبيع وذكر
 في بعض الفتاوى اذا دفع الى دلال ثوبا بالبيع فملك في يده قال يضمن لانه
 اجير مشرك وقبل اجارة فاسد في لا يضمن اتفاقا وجلا دفع كل منهما الى الدلال
 من الا برسم بصفقة واحدة فباع احدهما ودفع الى الآخر ثمنه حطوا وغاب
 ولا بد من الدلال ليس للدلال ان يدفع ابرسم الغائب اليه لكن
 لو طفر به الحاضر باخذ، ولو ضمن صاحب الثوب الاول الدلال فله ان
 يرجع على الآخر ان طفر اخذ الدلال الثمن يستلمه الى صاحبه او كان بمسكه
 ليظفر بصاحبه فسلم اليه فضا من بصالح بينهما بالنصف ولو دفع الى
 الدلال متاعا فوضعه في مكان من ليس في عياله ولا يدري شراؤه فضا
 يضمن وان كان يدري شراؤه فذكره عند ليواه غيبه فابق او هلك المتاع
 في يده لا يضمن قال شيخ الاسلام السعدى وقبل يضمن وهو القياس
 لانه ليس له ان يودع غيره وما قاله شيخ الاسلام احسن لان دفع
 العين الى المستام يريه اهله ومن له بصارة به وبهيمته امر معتاد معهم
 فكان الدلال ما زودنا به دلالة وكذا اذا حبس المستام ولم
 يظفر

بظفره الدلال وفي الجامع الفصولين دفع الثوب الى دلال لبيعه فذفعه
 الدلال الى رجل على سوم شراؤه فنيته لم يضمن هذا اذا اذن له المالك للد
 فع بالسوم اما اذا لم ياذن به ضمن دلال معروف بيده ثوبين
 انه سرور فيقال رددته على اقدته منه يبراد لو ثبت رده بالحق
 كغاصب الغاصب اذا قال رددت على الغاصب صدق بيئته لا بدونها
 ولو باع الدلال السلعة واخذ شيئا لاجل لانه ثم استحق البيع او رقب
 بقضاء او بغير قضاء لا يسرد ولو دفع الى رجل قمعة ليدفعه من يسله
 فدفع ففسد المدفوع اليه لا يضمن كما لو وضعه في بيئته ونسي مكانه ولو
 قال بع عبدي او طلق امرأتي غدا ففعل اليوم لم يحز وذكر فله الدين
 فيه روايتان ولكن لم يظهر رواية الجواز وكل يقبض وديعة وجعل له
 الاجر صح وان وكله يقبض دينه وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وفت
 مدة معلومة ولو قال الموكل للوكيل فذا خرجت من الوكالة فقال الوكيل
 قد بعته امسك لم يصدق لانه اخبر حين لا يملك انشاء ولو امر الوكيل
 بالبيع لانسان فقال الموكل فذا خرجت من الوكالة جاز البيع
 اذا ادعى المشتري ذلك لانه اخبر حين يملك انشاء والوكيل بالبيع
 بملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشر او ينوي ان يكون الاقالة
 القبض او بعد من عيب او من غير عيب قول الدالين للمديون
 ادفع مالي تملكه من الدين الى من شئت او الله في البحر ففعل لا
 يسقط عنه الدين لان الدين بقضي بتملك المديون الى الدالين

فلا يصح امره لمصادقته بملك الغير ولو قال لو دفع الوديعة الى من
 شئت او الفقه في البحر ففعل فمن مال الامر لان العين ملكه فصح امره
 في ملكه قال كدونه ابوش بالدين مع فلان او ارسل به مع ابني او اب
 او مع غلام او غلاما ملك ففعل المديون فضاء منه فهو من مال المديون
 لانه رسول المديون ولو قال ادفع الى ابني او ابنيك او غلامي او غلاما ملك
 يا بني به فهذا وكيل الطالب فان ضاع فمن مال الطالب ولو دفع اليه
 ثوبا لبيعه ويعطى ثمنه زيدا او طلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى
 البائع اعطاه له فان باع بلا وجه فالقول له ولا ضمان عليه وان كان
 باجرا فكذا لك عند خلافا لهما لان المبدل امانة فكذا بدله لانه اجبر بغيره
 ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه ولو بعث الى شخص
 بكتاب لبيع ثوب اليه الفا قرضا فبعث بحامل الكتاب فماله يصل اليه
 الكتاب لا يكون من ماله وان ارسل به رسولا فقبضه الرسول
 صار من مال المرسل لان قبض الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب
 رسول في تبليغ الكتاب لان القبض وكل بقضاء الدين فقال الو
 كيل قضيت فصدقه الموكل ولكن لا يدفع اليه مخافة انكاره الفاض
 واخذ ثانيا يجبر الموكل على القضاء للوكيل فان جاء رب الدين
 وانكر قبض الدين ثم هو يرجع على الوكيل بما ادى وان صدقه الموكل
 وبعضهم وضع المسئلة في التوكيل بشراء العين وفي بعض الفناوي
 امر رجلا ان يقضي عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصدقه

وعلقوا جميعا على الموكل

الامر

الامر وكذبه رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع
 المأمور على الامر لان المأمور مأمور بشراء ما في ذمة الامر ونقد
 الثمن من مال نفسه فانما يرجع على الامر لو سلم للامر ما في ذمته كالمشتري
 انما يؤمر بدفع الثمن اذا سلم له ما اشتراه وكذا القدوري انه يرجع
 رب الدين على المديون بالدين والمأمور بما قضى امر غيره بنقضاء دينه
 نقضاء وجاء ليرجع عليه فقال للمأمور مكان فلان على دين اصلا
 ولا امر لك ان تقضيه ولا انت قضيت شيئا ورب الدين غائب فاقام
 المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي يقضي بالمال
 على الامر لا غائب و يرجع المأمور على الامر وان كان رب الدين
 غائبا لان ما يدعيه للغائب سبب لبث ما يدعيه على الحاضر لنفسه
 وفي مثله ينصب الحاضر خصما امر غيره بان ينفق عليه فانفق يرجع
 على الامر وان لم يشترط الرجوع ولو قال لغيره افرض عن دين نقضاء
 يرجع عليه ولو قال اؤزكوة مالا او هب فلان عن الفافعل المأمور
 لا يرجع عليه الا اذا قال على ان ضمان وكذا لو قال عترض الواهب
 عنه او اطعم عن كنان يميني لاصل من ملكه اندفع اليه مقابل بملكه
 لمال قائما مور يرجع الامر وفيما حكمه غير مقابل به لا يرجع الا بشرط
 الضمان قال الوكيل بالخصومة قبضت الحق من الغريم فضاء منه او
 قال دفعته الى الطالب صح اقرا وبراذا الغريم وانما يعين قوله في دعوى
 الضمان او الدفع الى الطالب يمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى

هلاك الثمن او الدفع الى الموكل بعين قوله مع اليقين مع الرجوع عن الرسالة
 بلا علم الرسول عن وكيل النكاح لا يصح ما لم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ
 كتاب كتاب موكل بالاعزال اليه بعينه اذا علم ما فيه كذا وصوله كما ينما من
 كان الوكيل لا يمكن اخراج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل **منعت المراءاة**
 الزوج عن السفر الا ان يوكل بالطلاق ان لم يحيى الى وقت كذا فوكل
 ولم يحيى حتى صار وكيلاً فله ان يعزله بلا حضرتها في الاصح ولا يحيى الو
 كيل على الطلاق وكلتكم وكما لا غير جاز الرجوع عني ان كان في
 الطلاق والعناق لا يمكن عزله كما لو قال لرجل طلق امرأتك
 شئت او اعتق عبدي مني شئت لا يمكن عزله قلنا اذا قال وكلتكم
 غيبه جاز الرجوع عنه وان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح قال
 امرتك ببيع عبدي بالتقد فبعته نسيئة فقال امرتني مطلقا قال قول
 الامر **سائل الكفيل** ولو ضمن عن رجل مالا با
 مده او نفسه فاراد الخصم ان يخرج الى السفر فتعذر الكفيل قال محمد ان
 كان ضمانا الى اجل فلا سبيل عليه وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذ
 حقه بخصمه منه اما باءاد المال او ببيارة منه وفي كفالة النفس يرد
 النفس وكومات الطالب فلم الكفيل نفس المطلوب الى وصيه
 برئ او الى احد ورثته برئ دون الباقيين ولو صالح الكفيل بالنفس
 لم يصح في رواية ويصح في اخرى وعليه الفتوى ولو تعد الكفيل الزيف
 يرجع بالجد كفل بنفسه على انه ان لم يعلم اليه يوم كذا فانه

اذا قال

عليه

عليه على فتوار المكفولة فتجب الحاكم له وكيلاً فلم الكفيل المطلوب
 اليه برئ عند بعضهم ولو قال لصيفه وهو يخاف على حماره من الزيب
 ان اكل الزيب حمارك فاننا ضامن لك فاكل الزيب لم يضمن بجان
 في السفينة معها مناع كثير ثقلت السفينة فانتهوا الى مكان قليل الماء
 فقال احدهما لصاحبه الفه مناعك في الماء على ان يكون مناعي بيني وبينك
 نقصان قال محمد هذا فاسد ويضمن لصاحبه نصف قيمة مناع صاحبه
 ويصح الكفالة بالنوايب التي يتوجه من جهة السلطان من حق او باطل لانها
 في حق توجه المطالبة فوق ساير الديون والعجبة في باب الكفالة للمطالبة
 لانها شملت لالتزامها ولهذا اجازت الكفالة من الكفيل وفي الكفالة
 قال في هذا ولهذا قلنا ان من قضى نأبئة غيره بامره وجع عليه
 وان لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره بامره وقيل لا يجوز الكفالة
 بالنوايب لانها غير مضمونة على الاصيل كما لو دفع رجل الى صبي
 مجور عشرة دراهم على جهة القرض فضمن انسان للدافع من الصبي
 بهذه العشرة لا يجوز لان ضمن بالبين مضمون على الاصيل ولو
 قال قبل ادفعها على في ضامن لك جاز ويغير مستقر ضامنك من
 الدافع امرا بالدفع فينوب قبض الصبي من قبضه وكذا لو باع الصبي
 المجور شيئا فكلل انسان بالدرك للمشتري ان كفيل كفل بعد
 ما قبض الثمن لا يجوز وقيل جاز كذا في المينة وذكر في الفينة
 يصح الكفالة بالنوايب وان كان باطلا لانها ديون في حكم توجه المطا

لنه

بها ولهذا قلنا ان من تولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع هذه النوا
 بب على المسلمين بالقطر والمعادلة كان ما جورا وان كان اصلها من الجهة
 التي ياد خذها باطله ولهذا قلنا ان من قضى ثابته غير باسره بوجع عليه
 من غير شرط استحقاقا بمنزلة ثمن المبيع وذكر فيه ايضا لو توجه جبانة
 بغير حق فلبعضهم دفعه عن نفسه اذ لم يحمل حصته على الباقيين والا فلا
 ولي ان يدفعها عن نفسه قال صاحب الغنية وفيه اشكال لانه اعانة للظالم
 على ظلمه ذكر السرخسي ان جريرا وولد شاركا سايرا الناس في اعطاء بعد الدفع
 عنه ثم قال هذا الاعطاء كان في ذلك الوقت طلعة فاعطاء يكون اعانة على
 الطاعة واكثر النوايب في زماننا الا لظلم فمن تملك من دفع الظلم عن
 نفسه فذلك خير له ولو كفل بنفسه رجل على ان يسلمه الى المكفول
 له منه طالعه منه ثم سلم اليه قبل ان يطالبه به ولم يقبله يبرأ لان حكم القفا
 له وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه
 من طالعه قد يذكر للتاكيد لا للتعليل وقد سلم في حال كونه ثمن و
 رثته ولو كفل على ان ياتي بعشرة ايام او اكثر صح لان مبناها
 على الوسعة طلب من غيره فرضه فلم يفرضه فقال رجل افرضه
 فاناضا من فافرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه مرجا بصرح
سائل الحوالة ولا يشترط حصة الخصال عليه
 لعجزها حتى لو احال على ثايب فقبل بعد ما علم صحت ولا حصة المحجل
 ايضا حتى لو قبل لصاحب الدين لكر على فلان الف فاحيل بها

ورض

سئل لا يبرأ من كفاية الكفيل بالمال فله ان يطلب الدين

ورض الطالب بذلك صحت فليس له ان يرجع بعد ذلك ومثل دين
 جازت الكفالة به جازت الحوالة ولو اخذ الخصال الكفيل من الخصال
 عليه بالمال ثم مات الخصال عليه مفسدا لا بعوه الذين الى ذمة المحجل
 سواء كفل بامره او بغير امره ولو مات الخصال عليه فقال الخصال
 له تولى الحال عليه فارجع اليك انبها المحجل فقال المحجل ما تولى فاه
 لقول للخصال له فيرجع لانه متمسك الاصل احوال الطالب على رجل
 باللف او بجمع معة وقبل منه ثم احواله ايضا بجمع معة على آخر وقبل منه
 صار الشدة تقضا للاول **سائل المضاربة** مفتض المضاربة
 العموم فالقول لمن يدعيه والتخصيص عارض لا يثبت الا بينه
 واذا انفعا على ان العقد وقع خاصا واختلفا فيما خص العقد فيه
 فالقول لرب المال لا تقا فهما على العدول عن الظاهر والاذن
 يستفاد من قبل رب المال فيجوز قوله ولو قال رب المال امرتك بالا
 تجار في البئر وادعى المضارب الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه
 العموم وعن الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد
 منه وان برهنا فان نقص شهود المضارب انه اعطى مضاربة في كل
 تجارة فهو اولى لا ثبانه الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينص على هذا
 الحرف فرب المال برهن المضارب على انه لم يشترط شيئا ورب
 المال برهن على شرط النصف فيبينة رب المال اولى لان برهان
 المضارب على النفي فالمثبت اولى ولو ادا ان يدفع المال مضاربة

على وجه يكون المال مضمونا على المضارب ويكون الربح بينهما نصفان فالجيلة
فيه ان يدفع الدراهم اليه فرضا الا درهمين ثم شاركه في الدرهم الباقي على
ان يعمل بالنصف فعلى احدى يكون الربح على الشدو والمال
مضمون على المضارب عند المسائل من البتوازي وفي المينة لو اراد
ان يجعل المال مضمونا على المضارب فالجيلة ان يقرض المال وبسلة ثم يادف
منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه في العمل
قال ابو البت من اراد بالجيلة الهرب من الحرام فلا بأس لقوله عزم
الشترى صاعا من تمر جيد بصاعين من ردي رابت ملا بعث تمر كل سلعة
بسلة ثم انبعت سلفك ثم **كتاب الغصب**
الحالة الا المنسوب الى السلطان اذا امر العوان باخذ مال الغير بضمن
الاخذ على كل حال في الاصح فان كان المأذون فاقا بما عند الامر رجوع
وان ملك عند او لم يملكه لم يرجع وان اتفق في حاجة الامر باسرها فهو
بمضاربة المأذون باتفاق مال نفسه في حاجة الامر على التفصيل الذي
مؤوكن في الوكالة كذا في المينة وذكر في فتاوى الصغدي اذا امر
انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وفي كل
موضع لم يصح الامر لا يجب الضمان على الامر الا ان يكون الامر سلطانا
او المولى يا امر عبدا وفي البتوازي من اخذ مالا حراما فحق الخصومة في
الآخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع النابض ان لم يخلط السلطان
وبعد الخلط عند الامام يكون مع السلطان لا غير رجل امر وجلا بان

بذبح

بذبح له شاة بعينها وكانت الشاة لغيره فذبح الذابح ثم ان علم ان الشاة
لغيره لم يكن له ان يرجع على الامر وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر كان
له ان يرجع على الامر **رجل مات** وبعلم الوارث ان اباها يكنسب من حيث
لا يحتل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكن يرد حل الارث والا فضل ان
يتوزع ويتصدق بينه خصما ابيه وفي الثانية من ركب دابة غيره ثم
نزل وترك في مكانها الذي اخذها منه صار ضامنا ولم يبيسوا من الثمن
ما لم يسلم الى صاحبها من استعمل عبدا غيره فهو بمنزلة قبضه حتى لو هلك
من ذلك العمل صار غاصبا ولو اخذ خانقا من اصبع نائم او درهم من كبة
او خفا من رجله ثم اوعاده الى مكانه وهو نائم او اعاده بعد ما انتبه ونائم
نومة اخرى ان كان في مجلسه ذلك لم يضمن عند محمد ومن ابد يوسف
اعبر النومة الاولى لا المجلس والعصم من الغصب انه لا يضمن الا ابا
لقول اخذ لقطة ليعثر فيها فاعادها الى مكانها ان كان قبل التحول
بيراء بركة الدابة الى اصطبل مالكيها وقيل ببراء على قول زفر وفي
وفي الغنية راي فدا سربوطا للعشب فصد الزيب اليه للاكل فحوله
من موضعه الى بيت فاعلق بابيه كبلا باكل الزيب او نحو ذلك فخلط
من الهلاك المنوجه فملك الفرس في البيت باقفة لم يضمن لان
ذلك نظر الى صاحبه فلا يكون غاصبا وكذا في امثال ذلك بان كان
بالنظر اليه رجل **دخل بيت** رجل فحول متاعه من بينه الى بيت آخر او الى
صحن داره الذي يمكن غلمانه لم يضمن استحضانا اذا كان هذا الموضع

حراما مثله والآن بضمين شئ ذوق غير وفيه كمن جامد فاصابة شئ قذاب
 لم بضمين وان كان ذا بيا بضمين او جامد الكنه او قد عند تاراف قذاب بها
 بضمين ان قصد ذلك والآن فلا سعي رجل رجلا عند الوالي او الشئ فخذوا
 منه مالا فان كان السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند زفر
 وبه بفتح وان كان بحق له عليه او لبعض المسلمين فلا بضمين يتخير المالك
 في اخذ الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب فليس له ان ياء خذ
 بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني ولو اخذ البعض من احدها
 تعين هو بضمين الباع فله طريق الاختيار ومن كسر غعن شجرة فضا
 جرها ان شاء ضمن قيمة الغصن ونقصان الشجرة او بفتح لرب
 الشجرة وفي الجامع الفضولين لو وقع الحريق في محلة منهم رجل بيت
 جاره حتى لا يحرق بيته بغير امر جاره او بغير امر الغاصب والسلطان
 تخلصا داره من الحرق وينقطع ثم ضمن قيمتها كاملا ولم يات كلف
 اكل في مغارة طعام غيره وفي البز اذ لو هدم ما بط غير خبز المالك
 بين نصيبين قيمة الهلاك وتسلم النقض وبين ان ياء خذ النقض و
 تقيمته قيمة النقض وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس
 من ذوات الامثال لان كل مكان من صنع العباد لا يمكنه مراعاة الحما
 نة لتفاوتهم في الحذقة وقيل ان كان الحائط جديدا لم يبا عاده
 ولو صل قبله بغيره فذهب العبد لم بضمين الا ان يكون العبد
 مجنونا في بضمين فتح تفحص طير فطارا لطير منه لم بضمين وقار عته

بضمين

بضمين وقال الشافع ان طار من فوره بضمين وان ملك ساعة ثم طار
 لم بضمين وعلى هذا الخلاف ان حصل رباط الدابة او فتح الباب والمودع
 اذا فتح او حصل بضمين لانه التزام الحفظ الا يرد اذا اذل الغاصب او
 السارق على الوديعة بضمين ولو شئ ما حمله الحال فسال منه ضمن ما
 ساله منه وما عطي به وان ذهب الحال وهو يعلم به لا بضمين الشاف
 ما سال بعد ولو امر عبد غيره بالابق ضمن في فتاوى الاولين والنفق
 قال لعبد الغير او للصبي ارتق الشجرة وانقض لياكل قبل بضمين وقبل
 لا ولو قال حتى اكل ضمن ولو قال لياكل ضمن النصف وفي خلاصة
 المفتي لو بعث غلاما بغير اذن اهله الى حاجته فارتق الصبي فوق بيت
 مع الصبيان فوقع فمات بضمين قتل زيبا او ولد الرجل لم بضمين في
 رواية وفي القدر والكلب ضمن قتل رجلا في مغارة ومعه مال
 مضاع ضمن عند محمد وقيل لا والله البق بقول الامام عصب صبي
 حرافات في يده فجاءه او بجى لم بضمين ولو عقره سبع او نهمه حبة
 او اصابه صاعقة فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية ولو قتل الصبي
 نفسه ضمن الغاصب وفي القنية شكى عند الوالي بغير حق وان بقا
 يد فغضب المشكوى عنه فكسره او يده ضمن الشاكر ارسنه كالمال
 ولومات المشكوى عنه بغرب القايد لا بضمين الشاكر لان الموت
 فيه نادور وسعائه لا بضمين اليه غالبا ولو سعى الى السلطان الظالم
 ان لفلان مال كثير او وجد مالا او اصابه ميراثا بغير حق او قال عند

مال فلان الغائب او انه يريد الخور باهلي فان كان السلطان ياءخذ
 المال بهذه الاسباب كان ذلك موجبا للضمان ان كان كاذبا كذا في فتا
 وى فخر الدين ولو قال لا اخرج من بابا في هذا الحائط ففعل وا
 لحائط لغيره ضمن الحافر ورجع على الامر وان قال الامر احفر في
 هذا الحائط ولم ينل لم يرجع الحافر بالضمان على الامر وان
 كان الامر ساكنا او كائنا جوه رجع عليه ومن استعمل عبدا مشركا
 او حمارا مشركا بينه وبين غيره يضمن نصيب شريكه وفي الزخيرة
 لو استعمل عبدا لغيره يوجب الضمان سواء علم انه عبدا لغيره او لم
 يعلم وكذا لو قال العبد احرر فاستعمله ثم ظهر انه عبدا يضمن ولو تعلق
 رجل برجل فسقط من المستعلق به شيء فضااع ضمن رفع قلنوة
 من ركن رجل فوضعه على ركن آخر فطرح اذ من ركنه فضااع ان كان
 القلنوة بحيث يراها صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن
 الطارح انقلت الدابة ليلا او نهارا وافدت ذراعها يضمن مالها
 وقال الشافعي ان اكلت بالليل فعليه الضمان لان حفظ الزرع با
 لنهار على صاحب الزرع وحفظ الدابة بالليل على صاحب الدابة
 ولو حبس صاحب المواشي في الغلابة حتى ضاعت المواشي لم يضمن
 فبح من الخائن ليلا وخلق الباب مفتوحا فسرق من الخائن شيئا
 لم يضمن لو نبت حائط انسان بغير اذن مالكه فسرق منه شيء لم
 يضمن النابت غضب جارية شابة فضاارت بحوزة اخذ ما نقص

منها

منها ولو ابطت الجارية في يد الغاصب او زنت او سرقته ولم يكن
 فعلى قبله ضمن ما نقصت بسبب ذلك ولو وجد في ضيعته دابة ان ساق
 فاخرجها منها لا يضمن ولو اخرجها وساقها الى ضيعة اخرى فعطبت
 ضمن لان له اخرجها من ضيعته وليس له ان يتعدى من الاخراج وقبل اذا
 لم يبق حتى اخرجها عن زرعه فاكلها ذيب ليغرم قيمتها وان ساقها
 لبرقةها الى صاحبها فعطبت يضمن ايضا وفي الاصح له اخرجها من زرعه
 ولا يضمن ما لم يساقها بعد الاخراج وقبل ان ساقها الى موضع ياء من
 منها لا يضمن وذكر في القناوس الفضل سئل عن رجل اصاب في زرعه
 ثورا ان ساقها الى مربطه ووطن اثنا لاهل قريته فاذا بها لغيره
 فاراد ان يربطها فدخل احداهما فربب الاخر فنبه فلم يظفره هل لصا
 ان يطالبه بضمانه قال اذا لم يقدر على الاشهاد انه اخذ لبرقه على
 صاحبه لم يضمن الا ان يكون انا اخذه ومن فبينة انه يمنع من صاحبه
 فيجب الضمان لان حكمه حكم اللقطة فان نكر الاشهاد ومع القدرة
 عليه يضمن وان لم يجد من شهد عليه كان ذلك عذرا فان كان الثور
 لا يعمل قريته واخرجه من زرعه ولم يزد على ذلك لم يضمن ان ضاع الثور
 وان ساقه بعد ما اخرجته من زرعه يضمن لان حكمه ما يكون من الثوران
 لا يعمل قريته لا يكون له في النهار حكم اللقطة وانا يكون حكمه اللقطة
 في الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب يضمن شهدا ولم يشهد لان
 الثور اذا كان من اهل قريته لا يخاف عليه الضياع في النهار

ويخاف عليه بالليل ولو وقف دابة في غير ملكه فجاء في رباطها فتلف
شيء بها ضمن لانه يمكن للدابة في ان موضع دبت ما دامت في موضع رباطها
ولو وقف دابة على الطريق ولم يشهد لها فسارت من ذلك المكان فانلف
شيء لم يضمن لانه لم يمكنها في ذلك المكان فسارت بمنزلة المتلفت ولو
ارسل حماره فدخل زرع انسان فافسده فان ساقه الى الزرع ضمن وان
لم يفسده بان لم يكن خلفه ولم يتعطف بمينا وشمالا وذهب الى الوجه
الذي ارسله صاحبه فاصاب الزرع ضمن وان عطف بمينا وشمالا فا
صاب الزرع ان كان له طريق لم يضمن والا ضمن فعكس اذا كده خويرة زاده
حيوان ما كوال اللحم مرض لا يربي حيوته فذبح اجنبي بضمن بخلاف البقار
والداعي وقيل لا يضمن الاجنبي ايضا وهو الاصح للاذن في الذبح دلالة
اما في الفرس والبغل والحمار يضمن عند جميع العلماء فرب ثور غيره
فكسر اضلاعه ضمن قيمته عند ابيه حنيفه وعند يدها نقصانه وفي بعض
النسخ قطع لسان الثور والحمار يلزمه النقصان ولو فقا عين حمار
فعليه ربع قيمته ثم اذا فقا الاخرى افقا وهما معا جميع القيمة وقال
في القضا يوجب نصف القيمة بخلاف الاذي ضرب ثور غيره فكسر
ثلاثة اضلاعه فان هلكه قبل ان يقبضه المالك يضمن جميع القيمة بال
تفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان هلك في يد غيره فكذلك
عند يدها وعند ابيه حنيفه يضمن كل القيمة اسباع قوسا فقال له يا بوعبا
مذها فذها فانكست يضمن وكذا لو قال مدها فان انكست لا ضمان

عليك

عليك يضمن قبل اذا اتفقا على الثمن كما اذا قبض شياء على سوم الشراء وقيل
له يا بوعبا ان هلك فلا ضمان عليك كذا هذا قطع شجرة فوقع على شجرة
جاره فانكست يضمن ولو اراد نقض جدار مشترك ففقه جاره وقال النا
قض اذن ما فاضرب من جارك فانما ضامن فاذن له بعد الشرط فنقضه
وضرب من جاره شيئا بنقضه لا يضمن ان لم يكن مباشره وفي القناوى
الفضل في مثله لكن قال لم يضمن شياء مطلقا كما لو قال ضمنت لك ما يهلك
من مالك لا يبيع وكذا لو هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جاره لم يضمن
وفي قناوى الفضل استاء جرح جدار الهدم جداره وهو على الطريق فاخذ
في هدمه فسقط شيء منه على رجل فمات يضمن النجار غضب عجولا
فالتفه حتى يسر خرع اتمه يضمن العجول دون نقصان البقر وفي القنية
لو استهلك عجول فيس لبن اتمه يضمن نقصان البقر وكذا لو ساق انا
ننه البقر فذهب فعربا الجحش ثم اتا بها الى ذلك الموضع فجاء معها
الجحش فاكل الذيب يضمن ويثبت بهذا ان الغاصب قد يصير غاصبا
صبا ضمنا وان لم يوجد منه فعل في المعضوب ولو امسك رجل حتى جاء
اخر فاخذ منه مالا يضمن الممسك شياء وعن الفضل لو انه هدم جدار
مشترك بينهما واراد احدا الشريكين ان يرفعه الحول ما كان ليس
للاخر منه الا اذا كان خارجا عن الرسم وقيل يجوز له المنع وهو روا
عن محمد ولو عند حف الارض حتى صارت بحرا ثم يسس البحر او ضربت
بواد وجعلها الواد مالا ثم عمرها انسان ذكر الناطف عن ابي يوسف

بنيت الملك لمن عمرتها وعند محمد لا بنيت الملك له بل للمالك القديم وسئل
 ابو الفضل عن رجل سقى ارضه فانهدم بيت جاره قال ان هدم من
 القوت من غير ان يتصل به الماء لا يضمن وان انفصل به الماء يضمن **ذكر البقايا**
 لو سقى ارضه فخرج الماء الى ارض جاره ضمن ما تلف بسبب الماء وذكر
 في البزاذي والماء الذي يتخذ من الجبل في الوادي اختلفوا فيه قيل
 لا اهل الاعلى السكرو والمنع من اهل الاسفل ولكن ليس قصدا للاضرار
 باهل الاسفل في منع الماء ما دراء الحاجة واختار السرخي وقيل انه
 مما دخل الوادي صار كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه
 ثم الا ان يكون السيل يتجدد وانشر على وجه الارض فيكون بمنى
 سبقت يده اليه وذكر فيه ايضا لو قال لا اضر اسبلكم هذه الطريق
 فانه من مسلكه فاخذ المصوص لا يضمن وكذا اكل هذا الطعام فانه
 طيب فاكله فاذا مسموم فالب لا يضمن وان صار غارة لان الغرور
 في البيع انما يوجب الضمان لغوات سلامة مسخرة بالعقد **وكوسان**
 حمار الخطيب فقال كوست كوست الا ان الخطيب لا يسمع ذلك حتى اصابه
 ثوبه وخرق يضمن وان سمع الا انه قيمتها بترهيا التي لفترة المدة فكذلك
 اما اذا امكنه التي بعد ما سمع ولم يتخي لم يضمن **رجل حفر بئر** اذ تم كبسها
 ان كبسها بالتراب او بما هو من اجزاء الارض ثم جاد اخر فنزعه عنها فوقع
 فيها انسان يضمن الثاني لانه لم يبق بئر بعد هذا الكبس **وكوبس**
 الاول بالطعام وكفه والمسئلة بحالها يضمن الاول لان بهذا الكبس

لم يزل عن اسم البئر **اللا يري** يقال لها بئر مملود بالطعام فعلى هذا لو حفر
 بئرا فغطى كبسها بالتراب ثم جاد اخر ودفع الغطاء فوقع فيها انسان
 يضمن الاول **ولو نام سكران** في الطريق فاخذ رجل ثوبه لا يضمن وان
 اخذ ثوبه من تحت ركبته او خاتمه من اصبعه او كمره من وسطه ليخطفه ضمن
 لانه كان محفوظا لصاحبه **وسئل** العبد عن رجلين كان يد بئرا فجلودا
 في حانوت فاذا ب احد ما شئ في رجل فحاش فصبته منه ماء ليسكنه
 فالنسيب الشكم فاصاب السقف متاع صاحبه وسائر متاع الجيران فعلى
 عليه ضمان فقال لا ولو عرس او بنى في ارض غيره فلعوا وردت الارض
 الى صاحبها ان كان قيمة البناء والغرس اكثر من قيمة الارض ينتقل حق
 المعضوب منه من الارض الى قيمتها رعاية للجانبين وقيل للغارس قيمة
 الاغصان يوم عرسها اذا كان فلعوا خرا بالارض قال بعضهم فلعوا
 لغارس ويضمن نقصان الارض ويتصدق بما زاد عن قيمة عرسه **ولو**
 جاد المالك وكبرها بعد نبات زرع الغاصب وزرعها شياء اخرى فيها لا
 يضمن للغاصب **ولو عصب** ارضا وزرع كدبة فاخرجت اربعة
 اكار ونقصها الذرعة ما يبلغ قيمة كدبة وكفى من المؤن ما يبلغ كدبة
 فاخذ منه ضمان النقصان فانه يتصدق بكدبة لانه زرع كدبة او لحقة مؤنة
 بينة كدبة وضمن كدبة ففضل الخارج عن راس ماله بكدبة فيصدق به لانه
 ربح ما لم يملك وقال ابو يوسف لا يتصدق لان المنهى ربح ما لم يضمن
 وهو قد ضمن وقيل لو بشرى قبل الاستعمال وبعد فلتقاوت بينهما

نقصان وروي شام عن محمد لو غصب ارضا فبذر بها حنطة ثم اخضمها قبل
 النباتات فارشا وصاحبها تركها حتى نبت ثم يقول له اقلع زر عك فان
 شاد اعطاه ما زاد الزرع فيها فيقوم الارض وليس بها بذرو
 يقوم وفيها بذر فاعطاه فضل ما بينهما وذكر المصنف عن ابي يوسف
 انه يعطى مثل بذره وفي الغنية زرع ارض غيره بغير اذنه لغلة وعليه
 ما نقص من الارض وتغيره ان ينظر بكم يشترى هذه قبل الزرا
 عة وبكم يشترى بعدها ثم ينظر هل بينهما تفاوت فيرجع بنقصان
 ذلك المطعم اذا قلعت وبقيت الباقية فيها فجمع الناس ان كان
 تركها لهما اخذ الناس فلا يكس باخذها لان مثل هذا جرى العادة
 بين الناس وكذلك من استأجر ارضا يزرعها فزرعها فرفعها
 وبقيت فيها بوائف ففها ربت الارض ونبت فيها بسقيه فهو له لان
 مثل ذلك لا يطالب عادة رجل اذا التفت السابل بعد ما حصد
 الزرع من الارض وجمعه كان له خاصة لانه لو لم يلتقط لم يلتقط ربة
 الارض وكان تملكها معنى فكان كمن يزرع خلق ربي به صاحبه فان رفع
 الدامي كان اولى وان لم يرفع كان لمن رفعه كذا هذا ولو غصب
 من جنة ما لانه رده ان كان من اهل الحفظ صح رده والا فلا وان
 استهلك فرد عليه الضمان ان كان ما دون ابيراء والا فلا ولو رد
غاصب الغصب على الغاصب يبرأ من الضمان كما لو رد
 على المالك وفي الجامع الا صغر قال ابو القاسم خلف بن ابوب
 ط

ط ابو الطيب

وابو الطيب يقول لان لا يبرأ غاصب الغاصب بالرد على الغاصب
 الاول ولو استهلك الغاصب وضمنه الغاصب ينظر ان كان ذلك مما
 يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير
 يقوم بالدنانير وان كان يباع بها فالغاصب بالخيار ولو اكتسب
المغصوب ثم استرد المالك مع الكسب لا ينصفق بالكسب ملكا ينصفق
 بالكسب ولو اشترى طعاما بالدرهم المقتضو بغير جاز له الحل لانه اذا
 استوفت الدراهم لا يبطل الشراء كما لو تزوج امرأة بثوب مغصوب بحل
 له الوطى لانه لو تحقق الثوب لا يبطل النكاح ولو اشترى طعاما او جارية بثوب
 مغصوب لا يحل له الاكل والوطى قبل اداء الضمان لانه لو تحقق بالثوب
 لزمه رد الجارية وفي الجامع الغصولين ولو اكتسب رجل ما لاحراما ثم اشترى
 به شيئا فهذا على اربعة اوجه اما ان دفع تلك الدراهم او اشترى قبل
 الدفع بملك الدراهم ودفعها او اشترى بها ودفع غيرها او اشترى
 مطاوعا ودفعها اختلاف ابو نصر وابوبكر وابو الحسن الكرخي قال ابو نصر
 يطيب له الرجوع ولا يجب عليه ان ينصفق في الالة الوجه الاول واليه ذهب
 ابو الليث لكن هذا بخلاف ظاهر الرواية فانه نفس في الجامع اذا
 غصب الفا فاشترى بها جارية وباعها بالدين ينصفق في الرجوع
 وقال الكرخي في الوجه الاول والثاني ينصفق في ردها صا
 يطيب له وقال ابو بكر لا يطيب في الرجوع كلها ويجب عليه ان
 ينصفق في لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للرجوع عن الناس

درويش الغاصب عند هذا او لا يابى
 عن هذا الكسب

لكثرة الحرام وفي الغيبة الشراء بالدرهم المصوبة على اربعة اوجه
 اما ان اشار اليها وتقدم منها او اشار اليها وتقدم من غيرها او اشار
 غيرها وتقدم منها او اطلق وتقدم منها ففي الوجه الاول والثاني لا
 يطيب له تناول قبل اداء الضمان وحل بعده والرجح حرام قبل
 الضمان وبعد وان كان ملكا له ولو دفع الى مالكه حل له تناول
 وفي الوجه الثالث والرابع قبل كذلك وقبل حل للغاصب تناول
 قبل الضمان كما حصل بعد والرجح فيه كذلك ولا يحل ولا للمالك من الرجح
 بل يحل للغاصب لان التويل لا يحصل بالدرهم المصوبة بل
 بمطلق البيع او بالاشارة الى ملكه ولو اجر الغاصب العبد المصوب
 فالكسب للغاصب بلا حل انتفاع ولو استأجر المالك عبده مع كسب
 لا يتصدق بالكسب فحل الانتفاع بالكسب للمالك روايتان وهذا
 اذا دفع العبد الى مالك واقا اذا ملك العبد او ابق من يد الغاصب
 وضمن قيمة العبد للمالك فضا والكسب للغاصب في تصدق وقبل
 يدفعه الى مالكه في تضمين القيمة جبر النقصان فيحل للمالك لانه اقيم
 مقام النقصان وحبس الانتفاع للغاصب نظر الى انه كسب مال الغير
 ولو استرد المصوب واخذ نقصان كيباض العين وغير من العيوب
 عند الغاصب ثم زالت هذه العيوب يرد ما اخذه من النقصان
 اذا زالت بلا علاج وان زالت بعلاج قبل لا يرد ويندر ما
 زاد من المؤنة ومن العلاج وسيد ابو الحامد عن رجل غصب

شاة

شاة فذبحها وشواتا على يجوز اكلها فقال لا والمالك حرام وانما يجب
 عليه التصديق قلت هذا الذي اخبره قوله يوسف واما على قول
 انه حنيفه فانه يحل له اكله وان لم يعطيه القيمة صاحبها ذكره بعض
 النقاد اذا ملك المصوب حل اكله قبل اداء الضمان عندا به حنيفه و
 عند ما لا يحل حتى يردن الضمان وعلى هذا لو غصب طعاما فضعه حتى
 صار مستهلكا فلما ابتلع كان عنده حلالا وعند ما لا ذكره في الغيبة لو حل
 على آخر دين فلا قدرة له الاخذ منه له ان يادخذه منه خفية ان امكن الاخذ
 من جنس حقه وقبل له الاخذ من اى جنس كان اذا لم يتجاوز قيمته من
 الدين امراته سكنت مع زوجها في دار مفضوية لا ينبغي ان نقول لا
 اقعد فيها لان الائم على الزوج وكذا في الاكل والشرب واللباس
 اذا كانت من الحرام فليس لها الإبقاء وكذا العبد والجارية في كل ذلك
 قالوا ثم على مولاها رجل غصب حانوتا فعمل فيه ورجع طاب له الرجح لانه
 حصل بالتجارة ولو سرق ماء وسفاه الى ارضه وسقاها او كرمه
 يطيب له الخراج كمن غصب شجيرا او علفا فاعلف دابة حتى يضمن
 ضمن قيمة العلف فطاب له ما اذا دعى الدابة ولو سقى ارضه فتعدى
 الى ارضه ان اجره الماء اجاء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره
 بضمين وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره ان تقدم عليه
 جاره بالسد فلم يضمن له حيانا والا فلا قال صاحب الجامع الاصفه
 كان شجرا يقول من استهلك لآخر حكا ضمن قيمة حكا وقال غيره بضمن

على قدر ما يستحق به صاحبه وقيل انه بضمن قيمته ما يتعوم به عند مالكل العكر
لان القيمة انما بعينه عند من يتلف عليه لا عند المتلف الا يرى ان المسلم اذا
تلف خمر الذمي بضمن قيمتها عند الذمي ولو تلف حمامة لقابة بضمن قيمتها
غير لقابة لذا اذا تلف شياء متغصنا مصورا او جارية مغنية او كلبا
نطوحا او ديكما متا فلا يغصب قاله وغرسها في ارضه فثبت ملكها بضمنها
غصب دارا فحصرها ردها على مالكها ويعطيه المالك ما زاد النقص
الا ان يرفع صاحبه ان ياء خذ حصه غصب عينا فلفته مالكة في بلد آخر وا
لعين قايمة في يد والقيمة ثم مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر ان اخذ
قيمة العين اخذ بسعر مكان الغصب وان شاء انتظر وان كان هالكاد
على من ذوات الامثال وسعره ثم مثل سعر مكان الغصب او اكثر يرد المثل
وان كان السور اقل بتخير بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار ابراء
المالك الغاصب والعين في يد قايمة صحي وصارت ودبعة وضع
المغصوب في حجر المالك او في يد او بين يديه يرد وان لم يعلم انه ملكه
كذا لو وضع القيمة عند الهلاك عند حجره او في يد او بين يديه لا و
البنادى ثوب رجل وجاء بتيمة يجر المالك على قبولها وسعها الجبر
ان ينزول قايضا بالتحلية كما في عتق المولى عبده باللف ووالجامع
الفضولين من غصب عينا ثم رده على مالكة فلم يقبله حتى جاء به
الى بيته فهلك بضمنه وفي فتاوى قاضى ظهر الدين غصب دابة او ثوبا
او دراهم ومضى قايمة بعينها قايضا براء منها بعينه امانة في يده كذا اذا حمله

من ذلك

من ذلك سواد كانت قايمة او هالكة فان كانت مستهلكة فانه ابراء من
الدين الغاصب اذا ردت الى الفاضل منه بآدمه بالقبول فيبراد الغاصب
وقال نضر تقول في الغصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك يرد
وفي الدين لا يبراد حتى يصنع بين يدي المالك او في حجره ولو لم يعلم صاحب
الثوب الوديعة ووضع في حجره فرماه فجاء آخر رفعه وقال ابو بكر اخاف
ان يبراد والمختار للفتوى انه يبراد لانه رده عليه عين ماله وذكر في
الذخيرة غصب اية وجاء بها الى صاحبها فلم يقبضه منه صاحبها بل
تركها حتى ضاعت فلا ضمان على الغاصب ولو ردت الى احد من ورثة
المغصوب منه لم يبراد عن نصيب الآخرين اذا كان الرد بغير قضاء الغا
اذا قضى من عليه الدين باجود مما عليه فيل يجر وقيل لا وبه ينه رجل
صبت على حنطة رجل ماء ثم جاء آخر وصبت ماء عليه واراد اديها نقضا
يبراد الاول والضمان على الثاني اخذ اخصان شجرة هواد دارا آخر
ينقطع رتب الدار الاغصان وان كان الاغصان بحال يمكن لها جبرها ان
يشدها ويترغ هواد دار جاره ضمن الفاطح وان لم يمكن لا بضمن اذا
قطع من موضع كورفع الى الحاكم امر بالقطع من ذلك الموضع ولو اجر
المغصوب مستعين باجره في ضمان القيمة وينصون بالفضل ففقد
عصان شجرة غيره فان كان النقصان فاحشا بضمن قيمة الشجرة
والا فالنقصان تلف دبه فعليه قيمته لان مكان من صنع العباد
لا يمكن مراعاة المماثلة لتفاوت نهرهم في الحداف

كتاب الاكراه

رجل امر رجلا بقتل رجل فلم
يقبله اقله والا لا قتلنك لكن الماء مور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل
بقتله او يقطع يده او يضرب بخاف على نفسه او تلف عضو ما كان مكرها
ولو اكراهه بقتله غيره فقتله المقتول عليه دفعا عن نفسه لا يجب دية
المكر على المكره والزواج سلطان امراته فيصح الاكراه منه اياها ولهذا
لو ضرب امراته ضربا شديدا حتى اختلعت نفسها منه بمهر وثقة عدتها
واناث بينها فان كان الضرب لاجل الاختلاع فلها ان تدعي ذلك والى
الطلاق واقع ولو بعض الفتاوى ولو فاصم زوجته واذاها بالضرب
والشتم حتى وبست الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة ولو اخذته
لو اكراه على ان يكتب على قرطاس امراته طالق او امرها ببيدها لم يصح الا
اذا نوى ولو المحيط من المشايخ من قال بصحة الاقرار بالسرقه مكر
ها وعن الحسن بن زياد يجل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع
الليم لا يظهر العظم رجل يدعوه امير فانه عن شياء فان تكلم بما هو يرا
نفسه فوق الحق بنا له المكره ولا ينبغي ان يتكلم الا ان يخاف على نفسه
او عضو او تلف مال في لا باء من ذلك لانه في معنى الاقرار المشترى
اذا كان مكرها فهلك المبيع في يد المشتري ان ماله من غير تعد لا يضمن
ويهلك امانته ولو قبض البائع الثمن مكرها فليس ذلك باجارتة و
عليه رده ان كان قابلا في يد البائع والعقد وان كان هالكالا لا يخذ
منه شياء لان ما لم يقبض للمالك باذن المالك امانته اكراه على اكل

مال الغير فاكل فالضمان على الفاعل اكراه على العفو من دم العدم يضمن
ولو جدد رجل يضرب حتى باع ماله او ابراه ما عليه فهذا يختلف باختلاف
ف ذوات المروءات انسان يكون القول في حقه اكراهها وربها انسان لا يكون
الضرب في حقه اكراهها ولو قبيل رجل ان شرب هذا الشراب او يبيع كذا
مكر فباع فهو اكراه ان كان شربا لا بخل وكذا نحو من المحرمات
سبل اللقطة لو استفتح عمن وجد لقطه فز
فعرها ثم وضعها في مكانها فهلك هل يضمن ام لا فان اجاب شي خطا
الا ان يكون ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون اخذها لنفسه
او اخذ لغيره بنظر انزاله او لغيره او اخذها لصاحبه اما ان اخذها لنفسه
بضمن بالاتفاق لانه بالاختصار غاصبا والغاصب لا يخرج عن الضمان
الا بالرد الى صاحبه واما ان اخذها لينظر فلا ضمان عليه لانه لم يخذ
لنفسه ولا لصاحبه ومكانه لم يخذها واما اذا اخذها لصاحبه ثم ردها
الى مكانها فانه ينظر ان زال عن مكانه ثم وضعها فيه بضمن ولا فلا
وان ادعى انه اخذها للرد لا لنفسه فعند ابيه حنيف ومحمد لا يقبل قوله
الا بيمينه وعند ابيه يوسف يقبل قوله مع اليمين ولو استفتح عمن وجد
لقطة فجاء رجل وادعى انها له فصدقه ودفعها اليه ولو ثم جاء آخر
او واثبت انها له هل يضمن ام لا فان اجاب شي خطا الا ان يقول
ان دفعها الى الاول بغير قضاء يضمن وان دفعها بغير قضاء القاضي
لا يضمن عند ابيه يوسف وعند محمد يضمن في الحالين ولو وجد لقطه

فضاعته منه ثم وجدها في يد آخر فلا خسومة بينهما ولو وقع نذير سكران
 نائم في الطريق فاخذ رجل يحفظ لاصحان **كتاب الجنائيات**
 ومن رأى رجلاً يريد أن يزن نيزاً امرأته أو ماله أو مع محرم له وهو مكره
 لها فله قتله ولو كان مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعاً والكلام في
 انبائه إذا انكر وارثه فنيته وجوه أحتملها أن كان القتيلان في فراش
 واحد وفي بيت واحد أو في منزل واحد فاليمين على القاتل وقبيل أن
 صدق القتل من يستعد منه ذلك وهما مشهران قبل ذلك فالقول قول
 القاتل مع يمينه وقيل حلف بالله خمس مراراً كما لو قال ذلك في حيوتها ومع
 ذلك قبل الرجل والاصح الاور كما لو قاتل التجار مع قطاع الطريق ولم
 يطلب منهم غير اليمين ولو قتل رجل منهم في المفاتلة حلف بالله ما فعلنا
 الا في المفاتلة على اموالنا اذا انكر وارث القاطع قتله في قطع الطريق
 وكذا لو قتل امرأة رجلاً مكرها عليها اي الذن في كلها المذكورة في
 الغنية ولو عرس الرجل رجلاً في الصحراء يريد الاخذ من ماله ان كان
 ماله عشرة خطاهم واكثر فله قتله وان كان اقل من عشرة فقاتله
 لا يقتله كذا في القاضى ولو سقى انساناً بعماء مسموم فمات فعليه التعزير
 وير وكذا لو خلط طعامه فاسهل الطعام فمات هذا هو الصحيح وانما
 في شربة الاطباء ان كان الطبيب عالماً خصاً ببعض النباتات و
 مجرباً بها فتختلف في واحد لم يمنع ولو لم يكن عالماً فمات كل من شرب
 من المسهل الذي ركبته لم يجب عليه غير المنع ولو جرح واحد واحد والاخر

عشر

مشرافاً لموجب بينهما على السوية لان الانسان قد يموت بجراحة واحدة
 ولا يموت بعشرة جراحات ولو قتل رجلاً في النزع وبعلم ان لا يعيش ولو
 لا القتل يجب القصاص ولو ضرب رجلاً بآبرة ثمان لا فود فيه في رواية
 لان الابنة لا يقصد بها القتل عادة بخلاف المسئلة لانه يقصد بها القتل و
 رواية ان غرز بآبرة في المعقل قتل والآ فلا ولو عصى الولي عن نصف
 القصاص بسوط ولا ينفذ الباقي ما لا فرق من انسان قد قتل فاسكه
 انسان حتى ادركه وقتله بغير المحسك وفي تحفة الفقهاء رجل رأى
 انساناً قتل اباه عمداً بالسلاح او اقره عنده بذلك ثم قال القاتل انما
 قتلته لانه قتل ابني عمداً ولم يعرف الابن ذلك الا بدعواه فانه
 يباح ان يقتضيه منه ولا يقبل قوله لان القصاص ثبت عند لوجه
 القتل العمد ظاهراً بالعيان او بالافذار فان الاقرار حجة بنفسه و
 قوله القاتل يكتمل الصدق والكذب ولا يعتبر الالبحة ولو شهد عند
 رجلان عدلان هذا الرجل قتل اباه عمداً بالسلاح لا يباح له ان
 يقتله لان قول الشاهدين لا يصحح بدون قضاء القاضى بخلاف
 الاقرار والعيان ولو شهد عند الابن على دعوى القاتل انه قتله
 بحق ينظر ان كان بحال لو شهد عند القاضى فالقاضى يقتضيه
 بشهادتها فانه لا يتجمل بالقتل بل يتوقف الى ان يشهد
 عند القاضى وان كان بحال لا يقبل القاضى بقولها يباح له ان
 يقتله للحال ببيانه اذا كان شاهداً محدثاً بالقذف و

فاسقين او النساء و حد من يباح له ان يقتله للمحال صبي ابن ثلث
سنين حق الحضنة لانه وان خرجت وتركته الصبي فوضع في النار
بضمن الام ولا يضمن في ابن ستة سنين والقصاص حق جميع الورثة خلافا
كما لا ين ابيه ليلج وكذا الدية خلافا لما لك والشافع في الذوجين لما
ان الورثة خلافة وهي النسب دون السبب ولما هم ورث امواتهم
من زوجها اشيم ولو كان كل الورثة صفارا يستعد في السلطان وقيل
ينظر بلوغ احدهم كذا في الاختيار وذكر فيه ايضا ومن جرح وجلا عمدا
فمات فعليه القصاص معناه اذ مات منها بان لم يعرض له عارض وع
البزازي لو جرح الفاند قبل ان يرفع الى الوالد انقلب دية ولو جرح
بعد الرفع الى الوالد لم يقتله ولا يسقط القصاص وعن الامام ان يقتل
في الحالين من يخن ويفيق لو قتل حال الافاقة يقتل فان جرح بعد مط
مطبعا سقط القصاص وان كان غير مطبق يقتل عبد قتل مولاه
عمدا لا رواية فيه قال الفقيه ابو جعفر يقتل عبدا لو قف عمدا لا قصاص
فيه قتل خنثه عمدا او بنة في نكاحه سقط القصاص ولو شدد رجل
ورجله والقاء فقتله سبع لاقصاص ولا دية ولكن يعزر ويجس
حتى يموت ومن الامام عليه الدية ولو فعل ذلك جبيها والقاء في الشمس
والبرد حتى مات فعليه عاقلة الدية ولو قال اقتلني فقتله بجهل الدية لا
القصاص ويجعل الاباحة شبهة لدا القصاص لا الا سبذال بالمال
وقال في البحر بد في الاباحة لا يجب الدية في اصح الروايتين عن اصحا

بنا

بنا و في المنع لو قال افطع يدي فقطعه لا شيء عليه لان البذل يجري في
الطرف لا يجازيه بالمال حتى يقتصر باللكول فيه لا في النفس ولو قال
افطعه على ان يعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ارش
اليد لا القصاص وبطل الصلح والخناق والساحر يقتلان اذا اخذ ليعقوبها
بالفساد في الارض وان ما با قبل الاخذ قبلنا النوبة وبعد الاخذ لا يقتلان
وكذا الواعي الى الايجاد والا باحى ولا يقبل النوبة منها كذا افق به الامام
عز الدين الكندري اراد ان يخلق لجنة ليس له قتل وان اراد قلع
سنة له القتل ولو اعطى للصبي سلاحا لمسك له ولم يامن شيء فخطب
به يجب دية على عاقلة المعطي وكذا اذا لم يذل امسك له في المختار وذكر
القاضي لورمي صبي فاصاب عين انسان ان كان للصبي مال يودي الدية
منه وان لم يكن له مال فمظرة الى مبصرة قال ولا يواخذ به الاب وقال
الفقيه انا لا يوجب شيئا على الاب لانه كان لا يري على العجم عاقلة وانما
يجب الدية في مال اذا ثبت ذلك بالبيينة او بالمعاينة لا بالافراد لا عبرة
به والبالغ اذا اوصي با ثلث مال انسان فضعان على الصبي ثم يرجع
به على الامر وكذا امرء البالغ يقتل انسان يود هذا الدية على عاقلة
الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر ولو امسك مالك المال حتى سرق
ماله او احترف او غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع
امانك من الجلوس على لبا بساطه او الدكوب على ابنته حتى تلف لا يضمن
لانه لم يفعل شيئا غير الحيلولة ولو قتل بظهي المنة يقتض عند ميا

وهو رواية عن ابي حنيفة لان الحديد آلة القتل ولو ضرب سنا ينتظر حولا
 لاحتمال انه يشد وان سقط يجب الدية وكذا لو حدث فيه صفة من الشواد
 والحرة والحفرة لان منفعة الانسان يبطل بهذه الصفات
 وفي الصفة حكومة عدل لان بالصفر لا يذهب منفعتها بل يوجب
 نقصانها فيجب الحكومة ولو عقت يد رجل فاستزاع المعضوض يده فقطع
 سن العاض لاضمان عند الامام وعند ابي يلى يجب دية السن عوض ذراع
 رجل فحذبه من فيه فسقط اسنان العاض قال ثمة دية الاسنان هدر
 وعلى العاض ارش ذراعه وهذا بخلاف ما ثبت بثوب غيره فحذبه
 صاحب الثوب فتخزق بضمن المتبث نصف ذلك ولو جرده من تثبت
 به ضمن جميع الخزق ولو قلع سن بالغ لا يثاثة لان النبات فيه ثا درولو
 قلع سن صبي سياة حولا يجب في اسنان دية وثلاث اخماس دية لان
 الاسنان اثنتان ثلثون سنا واسنان الكوسج قالوا ثمانية وعشرون يجب
 دية وخمسة دية وهذا غير جار على قياس الاعضاء لان المرجع فيها الضر
 لان قولهم في كل سن خمس من الابد ويجب القصاص الثانية بالثينة
 الثاب بالثاب والطرس بالطرس ولا يؤخذ هذا العلم بالسفلى ولا
 عكسا ولو امر رجلا نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فاذا حلف
 فالدية في ماله وسقط القصاص للشبهة ولو نظر في باب دار انسان
 ففقت عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن ستجيه من غير فقود العين
 وان امكنه يضمن وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين لقوله عم من

الطلع

اطلع على دار قوم نفقوا عينه لادية ولا قصاص وعندنا الحديث عمول
 على ما اذا لم يمكنه الا بنفى عينه ونه هدرها لاجماع وكذا دخل دية
 ماء صاحب الدار فقتل عينه لا يضمن بالاجماع لا شغل ملكه كما لو قصدا
 ثيابه فدفعه حتى قتله لا يضمن وانما الخلاف اذا نظر من خارجها لذا
 في القينة وفي الاحتمال من جرح رجلا عمدا متعمدا فان فعله القصاص
 معنا اذا مات منها بان لم يعرض له عارض آخر يضاف الموت اليه لانه قتل
 عمدا فعليه القصاص وفي الردية ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراشه
 حتى مات فعليه القصاص وفي موضع آخر ومن جرح في قبيلة فنقل الى
 اهله فمات من تلك الجراحة بان كان ذا فراش والقسامة والدية
 على القبيلة لوجود السب فيه وهو الجرح وفي حكومة العدل قبل ما
 يحتاج من النفقة والابرة وغير ذلك وقيل يذرا المحنى عليه فبقاكم
 ينقص هذه الجراحة من قيمته ان كان ينقص عثر قيمته يجب عثر دية
 وقيل بنظر الحاد من جنابة لها ارش مقدر وهي الموضحة فما كان نصف
 ذلك يجب نصف ارش الموضحة لكن هذا اذا كانت الجنابة على الرأس
 والوجه بنف بالوجه الاخير ولو وجد قتيل في محلة يجب الدية والنسا
 مة ولو وجد ميت لا والفاصل ان لا يكون انذا القتل وان ضرب الدم
 من الغم ان كان يلعب من الجوف كان قبلا وان نزل من الرشن
 لا وكلا ياذى ووروا انكى اذا قتلوا يجعل قتيل مكان نجيب القسامة
 والدية على اهل تلك المحلة ولا يعقل المدينة عن مدينة ويعقل المدينة

عن قراها لان اهل المصيرت من بدويانهم واهل سوادهم وقرامهم ولو
وجد القنيل بين القريتين بجبال الدية والقمامة على اقربهما لكن اذا كان
بحال يسمع الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع الصوت لا يجب الدية على
واحدة منهما والمكان الذي وجد فيه القنيل اذا كان مملوكا لاحد يجب القسا
مة على المالك والدية على عاقلة وان كان مباحا الا انه في اثبات المسلمين
يجب الدية في بيت المال ولو وجد قنيل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها
ولو وجد في دار الوقف وارض الوقف فان كان له ارباب معلومين
فالقسامة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد في المسجد
متر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من اى موضع اصابه ومن
من ذلك فعلى اهل المحلة القسامة والدية ولو وجد قنيل في دار نكح
فالدية على عاقلة عند الامام وقال لا شئ على احد بل هدر ولو قتله
بحد بد بلا جرح قبل يجب القصاص وقيل لا شئ بطن رجل فخرج حثوه
ثم جزأخره بالتيف فالقصاص على الجاز وان كان الشق بحال لا يبو
مهم معه بقاؤه فعلى الشاق القصاص وعلى الجاز التعزير وان كانت
الجنايتان معا فعليهما القصاص ولو قال اقتل عبدي لا يحل قتله ولا قتله
لا يضمن شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراشه حتى مات يحكم
به وان لم يشهدا انه مات من جرحه لانه لا اعلم لهما به ولو دخل رجل
دار انسان فغدره كلبه فلا ضمان على الساكن لانه لم يوجد منه الارسال
والاغراء ولو كلس الكلب على انسان واغراه عليه فغدره فحرمه ضمن

لانه بالاغراء جعل كلبه المنة العفو فصار كانه ضربه بالسيف وفي القنيس
رجل له كلب غفور كلما مرارة عضه فعض انسانا هلك يجب عليه ضمانه
قيل له ان تقدموا على صاحبه وعرضوا قتله فلم يقتله حتى عض انسانا فخرج
بضمن فصار بمنزلة الحايطة لما يد قال القاضي امام فخر الدين ينبغي ان لا
يضمن اذا لم يكن من صاحبه اغراء صبي عاقل يسل كلبا على غنم يجعل فتقرت
وذبحت ولا يدرى ابن ذبحت لا يضمن وقيل ان مش عند الاغراء معه
خطوة يضمن والا فلا له كلب يخاف تلف بني آدمي كالحايطة المابل ولو
ربط كلبا على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيًا وكسر
سنه يضمن ولو وضع شياء في الطريق فتقرت منه الدابة وقتل انسانا لم يضمن
ولو عثر صرورة فخرق صبيًا فحن يضمن ولو وثب من الحايطة في الطر
يق فتقرت الدابة والقت حية دبس عليها لا يضمن وكذا الوصاع على
دابة فتقرت والقت حمارها وهلك قبل يضمن الوائب والصابح فيه
الهالك ولو وضع القنطرة على طريق العامة وهلك بها شئ يضمنه
وقيل لا يضمن لانه ما دون دلالة ومن وضع على الطريق شياء فتقرت
منه دابة وهلك لا ضمان على الواضع ان لم يكن بصبرها ذلك ولو وقع
في الطريق للبيح قتلف به شئ ولم يضمن وان وقع في ملك الغير بغير
اذنه يضمن ولو متر رجل في طريق المسلمين فتعلق ثوبه بغفل حا
نفت الرجل ان كان الغفل في ملكه لم يضمن وان كان في غير ملكه ضمن
هذا اذا كان لم يجد اما اذا أجبره فتخرق ثوبه لا يضمن صاحب

العقل لانه اذا اجبره فهو الذي يخرق ثوبه **سائل التعزير**
ويجوز للمالك التعزير بالشتم لانه للزجر والتعزير باخذ المال ان
راى الامام المصلحة فيه جازية **قال** مولانا ركن الدين معناه انه باخذ
ماله وبودعه فاذا تاب يرد عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم
قالوا من لا يحضر الجماعة يحوز تعزيره باخذ المال وذكر ظهير الدين لوقال
لاجنبية يادوسيه او غرا وصلت اوسباه رويحده وكذا ما شاكلها **في**
الاصيل المدعى عليه انكر السرقة **قال** جماعة المشايخ يعزوه اذا وجد في
مكان التهمة فان راء يمشى مع السراق او جالس مع شريرة الخمر لكنه لا يشرب
دخل عصام بن يوسف على الولا فانه بارق فانكر فقال اليه على من
انكر والبينة على المدعى فقالها تواب بالسوط والعقابين فاضرب عثرة
حتى اقر وان بالسرقه **قال** عصام سبحانه ما رايت ظلما اشبه بالعدل منه
ورخ المنتقى عن الامام اذا ادركت اللص وهو يتقلب لكتفه **قال** محمد ان
قتله غم الدية في ماله **وقال** ابو يوسف حذره فان ذهب والا فاربه
كتاب القسمة دار بين رجلين طلب احدهما
القسمة وقدم الى القاضي وابى شريكه عن القسمة وقال بيت نصيب
واقام البينة عليه لا يقبل لانه يريد ابطال حق القسمة باثبات فعل
نفسه **دار** مشترك طلب صاحب الكثرة القسمة وابى صاحب القليل يقسم با
الاتفاق وعكسه كذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي لا ينتفع بعد
القسمة لا يقسم الا باتفاقهم ومن اتفقا في البيت او الدار يقسم وان

كان يتفر كل واحد منهما ولو اراد ان يبطل القسمة العجيبة بالتراض وان
يجعلها مشترك بينهم كما كانت فلهم ذلك عقارا او غيره ولو وقع الشجر
في نصيب احدهما والاغصان في نصيب الآخر قيل له ان يجبر على القطع
وقيل لا يجر يفتح **بفسم** للصغير ابوه او وصيه او جده او وصي جده او
ينصب له الحاكم وصيا او امينا ولو كانت القسمة بقضاء القاضي فظهر
عين فاحش في نصيب احدهما يفسخ لان تصرفه مقيد بالعدل ولو كانت
القسمة بغير قضاء القاضي لم يلتفت الى دعوى العين ولا يعتبر به في
البيع فكذا في القسمة لوجود التراضى وفي بعض الشروح له ان تبطل
القسمة وان كانت بالتراضى لانه في معنى البيع ولو وقع البيع بغير
قاضي يفسخ عند البعض فكذا هذا وفي العينة لو فسمت الارض ولم
يرضى احدا شذكا بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة يرد
بالرد دار بين اثنين اقتسما نصفين وبنى احدهما في نصيبه ثم استخفت
لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت الدار ان بينهما فاقسما
بها فاخذ كل واحد من الشريكين كل واحد من الدارين وبنى احدهما في
داره ثم استخفت يرجع بنصف قيمة البناء كما لو اشترى وبنى ثم
استخفت يرجع قيمة البناء من البايع لا قضاء البيع سلامة المبيع
عن الاستحقاق **دار** في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واراد
كل واحد منهم ان يفتح بابا في حيزه فليس لاهل السكة ان يمنعوا
من ذلك ولو ان باب دار رجل في سكة غير نافذة فاشترى دارا

بجنبها وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار
 في هذه الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح بتلك الدار
 بابا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك سكة غير نافذة بين عشرة
 لكل واحد منهم دار غير ان لاصد منهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه
 السكة وليس يجبا له داره التي في هذه السكة غير ان حايطها في هذه
 السكة قال ابو نصر ان يفتح بابا في هذه السكة لان اهل السكة شركاء
 في جميع السكة بدليل بثوت الشفعة لكل فلم يمنع من دفع حايطه من
 حرقه بفتح الباب ان لا يمنع فاذا لم يمنع منه لم يمنع من الدخول في ملكه
 وقال ابو القاسم ليس له ان يمر في هذه السكة وبه افتى ابو جعفر
 وابو الليث **يجل له** دارين وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على الجوار
 اسفل من ذلك والباب في سكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة
 لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من حيث شاء **دورين**
 خمسة فرباع احداهم يضيئه من الطريق فالبيع جايذ وليس ان
 يمر في هذه الطريق الا ان يشتري البائع الذي كان له الطريق **ولو**
 كان الطريق غير نافذ فلا صحابه ان يضعوا فيه الخشبة وان يربطوا
 الدواب وان يتوضوا فيه فان عطب انسان بشيء من ذلك فلا
 ضمان وان حفر بئر اى او بني فعطب بذلك انسان ضمن **ولو اراد**
 ان يتخذ طينا في زقاق غير نافذ ان تدرك من الطريق مقدار الممر
 للناس ويرفعه سربعا ويتخذ في الاحاين مرة لم يمنع من ذلك

ذكر

ذكر القاضي لو ربط على باب داره في السكة النافذة من الكنف
 والمبازب ان كانت حديثة فمن خاصم في ذلك من الناس فله ان يهدم
 وان كانت قديمة تركت قال محمد في الحديثة ايضا ان لم يكن فيه مفرز
 على احد اهدمه قال الامام ان يستفع الرجل بالحياح بشوكة في الط
 ين وبالدكان باخذ في الطريق فمن خاصمه هدمه قبل في المشايخ التي
 يكون ليس لامر ان يخاصم فيها ولا يرفعها وفي النوادر لو اراد ان يتخذ
 داره بيتا ليس لجيرانه المنع ان كانت الارض صليبة لا يتعدى الى
 جدار الجيران فروا ان كانت رخوة فله المنع وكذا جعل حكاية طاحونة
 او مقصورة او حماما او اصطبلا هذا جواب المشايخ وعليه الفتوى وجوز
 الرواية عن ابي حنيفة عدم المنع اصابة ساحة في الفسحة فاراد ان يبنى
 فيها ويرفع ومنه الآخر فقال يستد على الشمس والريح له الرفع كما شاء ولم
 ان يفتح ويتخذ حماما او تنورا وان كف عما يوزيه جاره فهو حسن وقال
 نصر والصفار له المنع ولو فتح صاحب البناء بابا او كوة لا يلي صاحب
 الساحة المنع بل له ان يبنى ما يشاء منه وان كان يجاورين سطح احدهما
 اعلى وسطح الآخر اسفل وسيد الاولى اعلى السفل اراد مالك السفل
 اعلاها او يبنى عليها له ذلك ولا يملك الاعلى منعه بل لطالبه حتى يسيل
 ما دونه الى طرف الساحة وان اهدم السفل او هدمه مالك لم يملك الاعلى
 تكليفه بالعمارة لاسالة الماء بل يعتمد بماله ويمنعه عن الانتفاع حتى
 يعطى ما اتفق حايط بينهما ولا حد لها ثبات وسدرنا لا يجبر على العمارة

قال الفقيه لابد من سزة بينهما في هذا الزمان لان هذا الزمان
زمان فساد والزمان الاول زمان صلاح قال القاضي امام في الدين
لا يجبر الاب على العارة غير ان الحاكم يامر به بانحاء السزة حسنة وذكر
في المينة قيل في زماننا يجبر لانه لابد من ان يكون بينهما حاجز والا
قول العلماء وهو القياس **وآرا** ان متلاصقان جعل احدهما جبي الدارين
في داره اصطبل او كان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الا
خرى قال ابو القاسم اذا كان وجوه الدواب الى الجار لا يمنع وان كان
حائضا اليه فللجار منعه وانما خلاف جواب الكتاب **وعن** الامام ان
رجلا نكح اليه من يبرء حفرة جاره في داره قال احفر في دارك فرب
تلك البقرة لو عتقت ففعل وكان يغتحر الاولى فكسرها صاحبها ففزع الشاة
ففي مسئلة الاصطبل لا يمنع كيف مكان وجوه الدواب ثم اذا خربت
دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن رب الاصطبل
قال طهر الدين لا يضمن لانه غير متعمد في ادخال الدواب بخلاف مطلق
الدابة الى زرع غيره حتى افسده لانه في السوق متعدد **آرا** ان يخرس
في داره اشجارا قبل ان كان قريبا من حائط جاره بحيث يصل ماؤ
ها اليه يمنع **جواب** الكتاب ان له الغرس مطلقا وليس للجار
منعه رجل له بيت حائط بينه وبين جاره فصاحب البيت يريد
ان يبني فوق هذا البيت عترة فيجرب هذا البيت فلا يضع الخشب
على هذا الحائط ان بنى في صدفة من غير ان يكون متعمدا على الحائط

المشرك

المشرك لم يكن للجار **الحمام** او الطاحونة بين الشريكين انهم وصار
صحرا لا يجبر الاب على العارة وان كان الشريك معبرا يقال للشريك
الاخر انفق حتى يكون دينه عليه حائط مشترك بينهما انهم واه الاخر ان
يبني وان كان اسكس الحائط عريضا يمكنه ان يبيع حائطه في نفسه بعد
نقمة لا يجبر الشريك الاب وان كان لا يمكن لا يجبر وعليه الفتوى ومعنى
الجبر اذا كان اسكس الحائط لا يقبل النعمة ولم يوافق الشريك له ان
ينفق هو في العارة ويرجع على الشريك نصف ما انفق وفي النواذر
جدار بينهما كل منهما عليه حولة فانهم واحد لها غايب فبناءها لا
فهو متطوع وليس له ان يمنع الاخر من الحل الا ان يامر القاضى بالانفاق
عليه فيرجع وان بنى بدين او خشب من قبل نفسه لم يكن للذي ان يحل
عليه حتى يودي قيمته **وعن** محمد في طاحونة مشتركة انفق احدهما في عمارتها
وتربها بلا اذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الانتفاع بنفسه
الا بذكر احد مشتركين يكن ذرع الى ان ينفق عليه لم يجز لكن يقال للآخر
ان نفق انت وارجع بنصف النفقة في حقته شيئا يملك ولو دخل الخلد
معاملة فالتعامل في بعض السنة فانفق رب الخلد بخيرا من القاضي
لا يكون متبرعا الا ان يكون بامر القاضي والاصل في هذا النوع ان يحل
من اجبر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متطوع وكل من لا
يجبر فليس بمتطوع **وعلى** هذا انهر بين رجلين كراه احدهما فهو متطوع
وكذا السفينة يتخوف فيها الغرق او حمام خرب من شئ قليل او عبد

في داره اصطبل او كان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الا

بين رجلين فحني فقواه احدهما لانه يجبر شريكه على مفضل الاشياء اما الذي
له غرفة فوق بيت رجل اذا انهدما لا يجبر صاحب البيت على البناء فاذا
بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا وفي المنيعة جدار بين كرمين
لرجلين فاستغذى احد هما الى السلطان ببناء برضاه المستغذى ان يبنى
الجدار على ان ياء هذا الاجر منها ياء هذا الاجر من صاحبي الكرمين وذكر في
ايضا لاحد شريكى حايط انهدم ان يمنع عن البناء لانه ان شاء فاسمه
ارض الحايط نصفين ولو بنى احدهما ليس له ان يرجع على شريكه لا
لانه ليس له ان ياخذ منه شيئا بالبناء فكان متطوعا اذا لم يكن لهما
عليه حولة اما اذا كان لهما عليه حولة فانهدم فبناء احدهما وابد الآخر
لم يكن البناء متطوعا وهو يضع حولة ويمنع الذي لم يبين عن وضع الحولة
حتى ياء فذمته نصف ما انفق وهو قول اصحابنا قال ابو بكر ان كان الحايط
يوطع عديضا يبنى لو قسمت ارضه بنصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكم
فهو متطوع في بناءه وان كانت جبال لو قسمت لا بنصيبه مقدار ما
يبنى عليه بناء محكم لا يكون متطوعا وله ان يرجع بنصف ما يبنى
ان اراد ان يضع عليه جذوعه وعن محمد انه يرجع عليه في الحالين لان
له حق الوضع على جميع الجدار قال ابو الليث انما يرجع اذا بنى بامر الحاكم
اما بغيره فلا يرجع بشئ فصار بمنزلة العلو والسفلى اذا انهدما
فبناء صاحب العلو بغير امر صاحب السفلى والقاضي فهو متطوع قال
محمد في الارض والكرم بين حاضرتين او بالغ ويقيم يرفع الاموال الى

القاضي

الى القاضي ولو لم يرفع فنع الارض لوزرع حصته يطيب له وفي الكرم يقوم
عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعها وياخذ حصته ويوقف حصته الغائب فاذا
قدم الغائب فان شاء ضمنه وان شاء اجازته وان لم يقدم فنصيبه كما
للقطة ولو ادق الخراج كان متطوعا فادم بين اثنين غاب احدهما فلما
ضرا ان يستخدم بحصة وفي الدابة لا يركبها للتقاوت في الركوب احد
ربى عبدا استخدم بغير اذن شريكه فمات في خدمته لا يضمن وفي نوادر
هشام يضمن ولو بنى احد الشريكين في الارض بغير اذن الشريك فللمشتر
بكل الاثر ان ينقض البناء لان له النقص في نصيب نفسه والغير غير ممكن
وكذا العرس ولو بناها في البقرة على ان يكون كل واحد منها حصة
عشر يوما جلب لبنها فهدمها با با طلة ولا يجل فضل اللبن لاحد
هما وان جعل في حقل لاني الاول هبة المشاع فلم يجز والثاني
حصة الدين يجوز **كتاب القضاء** لا يجل قبول العمل
من غيره اهله وان كان مستحق كذلك عند ابيه حنيفة لانه عون الظالم على ظلمه
وفي المحيط خلاف هذا ومن اخذ القضاء برشونة فالصحيح انه لا يبرر
قاضيا سواء كان الاخذ سلطانا او قومه وهو عالم به كقضاياه برشونة
وقيل لو ارتشى السلطان ليقدره القضاء فالراشئ والمرشئ في الثاني
قال صاحب الخلاصة من اخذ القضاء برشونة او لشغواء فهو كحكم في احكامه
حتى لو رفع حكمه الى قاضي بغيره ان وافق رايه والا بطله قال صاحب المحيط
من اخذ القضاء لشغواء فهو كمن يغلد ينف وفي البزازي لا يجل عند الاكثر

ولو كلف بلا طلب قال الكوفي والمضاف وعلماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا يسوغ ما لم يجبر عليه ولو مات السلطان وانتفتت الرعية على ابن صغير وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء وغيرهم وتقليد منهم بآبائهم مع عدم ولايته قالوا ينبغي ان يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لهم وتقدم هو نفسه تبعاء لابن السلطان ويعظم لشرفه ويكون في الحقيقة هو واثني ولو مات والى مصر فاجتمعوا على رجل يجمع بهم حتى يقوم عامل السلطان يجوز لان عليه جمع الناس حين حضر عثمان ومن طلب القضاء والامارة لا يورثه لان الخير في غيره ولو لم يورثه من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اكره عليه نزل عليه بشدة ويجهل ويجوز اخذ القضاء من غير كره لان الصحابة قبلوه من غير كره ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجاير ومن اهل البني لان الصحابة تقلدوا القضاء من معاوية والامام الحق كان عليا رضى هذا اذا كان يمكنه ان يقضى بالحق اما اذا كان ظاهرا منعه اقامة الحق لا يجوز التقلد منه لغوات المقصود من التقلد قال محمد اذا غلب البغاة على مدبنة ونصبوا قاضيا فقضى ثم نزل الله العدل فوقع قضاء يثم الى قضاء العدل يمضي ما وافق الحق وان كان في مختلف بين الفقهاء كما يد القضاء وذكر النقيب المنقلب والى رجلا قضاء مصر ففرض في مختلف ثم دفع الى قاضي اخر يمضي ان وافق ما به ولا يبطل كالحكم والبغاة هم الى رجول على الامام الحق بغير حق وفي زماننا الحكم للغبلة ولا يدور العادلة من

الباغية

الباغية وكلهم يطلبون الدنيا كذا في البزاذي اختلف في تقلد القضاء قال بعضهم يكره لقوله ومن جعل قاضيا فكا نماذج نفسه بغير سكين ولقوله ومن يورث القضاء لقاضي العادل يوم القيامة لسانه بين يمينين حتى يفرغ الله تعالى من حساب الخلق في يوم كان مقداره الف سنة في الف سنة ولان القضاء امر مخوف لا يسلم في بحره كل سامع ولا ينبغي كل طامع الا من عصمه الله ولهذا ادعى ابو حنيفة الى القضاء ثلاث مرات حتى ضرب ثلثون سوطا وفي المرة الثالثة قال استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت لتفتت الناس فنظروا اليه ابو حنيفة نظر الغضب وقال ارايت لو امرت ان اعبوا البحر سبا حمة اكننت اقد رعليه ومات على الابد وكذا ادعى محمد حتى قيد وجس واضطرت ثم تقلد وروى عن ابن وهب بن منبه انه استفتى فلم يبل وتباعه عن الناس ودخل منزله وكان كل من دخل عليه يمشي وبهمه ويمزق ثيابه فجاء واحد من اصحابه على راس الكوة فقال يا عبد الله لو قبلت القضاء وعدلت نفسك كان خيرا لك فقال يا هذا او تملك هذا اما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء يخشون مع السلاطين والعلماء بخشون مع الاثبات وقال بعضهم لا يكره التقلد لمن امن الظلم والوعيدات محمولة على من لا يمكنه القيام بحقوقه ويضعف عن اقامة الاحكام فيورثون الى تضييعها لان الصحابة تقلدون وكفابهم فدوة ولانه فرض كفاية لكونه امرا بعد وف منهبا عن منكر وقال ومن

عدل ساعة خير من عبادة سنة وفي رواية من عبادة سنتين وعامة المشايخ على ان التلقد رخصته والترك عزيمته وقد دخل في القضا وقوم صا لحون ونجاشي منه قوم صالحون وترك الدخول اصليح ديننا وديننا وهذا اذا كان ثم قوم يصلحون وامتنع الكل ان كان السلطان يفصل القضايا بنفسه لا ياتون والآياتون اذا قلد جاهل فيه جاز لكن يستحب للمام ان يقلد من له ثروة لبلا بطع في اموال الناس وعفة عن الزنا وساير المحرمات وصلحينة في الامور الدينية وقبل يجب لقوله عم من قلد رجلا عملا وفي رعيته او لا منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وفي البرازي القاضي لا يترك على القضا اكثر من ستة كيلا يضي بنس العلم القاضي اذا ارشني وحكم لا ينفذ قضاؤه فيها ارشني وينفذ فيما لا يرشني وبه اخذ شمس الاثمة وذكر البرزوي وى انه ينفذ فيما يرشني ايضا وقال بعض مشايخنا لا ينفذ فيما لا يرشني ايضا وان ارشني ولدا القاضي او كانه او بعض اخوانه او من لا يقبل شرهاته له فان كان بامر ورضايته فهو كما لو ارشني بنفسه وان كان بغير امره وعليه ينفذ قضاؤه وعلى امرشني دة ما قبض فان قضى ثم ارشني لا ينفذ كما في العكس وان قضى على وجهه فان تاب وردا ما خوذ فهو على قضايته لانه بالفسق لا ينعزل ولا يقبل القاضى الهدية لانه عم قال هذا الامراء غلول وقال عم هذا بالولاية رشوة الهدية ما يا خذه بلا شرط اعانته والرشوة ما يا خذه بشرط

اعانته

اعانته كذا في البرازي وفي بعض النواوين الهدايا ثلثة حلال من الجانبين للتودد وحرام منهما وهو الاصل هدايا للاعانة على خلاف الظاهر وحرام من الجانب الآخر وهو الاهداء لكف حرام للمعطي له وهذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن بالشرط وانما يعلم يقينا ان الاهداء لو بيعته عند السلطان فالمشايخ على انه لا بأس به وابن مسعود ذكره الاخذ وذلك محول على السنن واذا قضى القاضي الفاسق فلقا من آخر ان يبطل قضاؤه واذا قال الشهود ان القاضي الاول غير عدل لا يضي القاضي قضاؤه كذا في البرازي والمصر شرط في نقاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من المشايخ اخذوا بهذا الرواية للحاجة ويبقى على هذا مستلثان احدهما ان كتاب الرضا في القاضي هل يصح فعلى ظاهر الرواية لا يصح لانه ينقل ولاية القضا وهو ليس بقاض وعلى رواية النوادر يصح الثانية اذا علم القاضي في الرسا يتفق حديثه ثم اراد ان يقضى بعلمه الحادثة قبل نقله وعند ما يقضى فكذا وفي البرازي يقضى القاضي بعلمه الحادثة حال القضا في ولايته في حقوق العباد بان شاهد غصبا او طلاقا ولا يقضى بعلمه في الحدود الخالص كالزنا والشرب وكذا لا يقضى في النصاص والقذف بعلمه وان كان في المصر قاضيان كل منهما في محلة فتخاصم رجلا من المحلين فاراد احد هما ان يخاصم الى قاضي محلة قاضي الآخر قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال ل محمد العبرة للمدعي عليه وبه يفتى وكذا احدهما من العسكر والاخر من

البلدة ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجند ولو اختصم العذبيان عند
قاضي بلدة صحت قضاؤه على سبيل التحكيم وإن كان أحدهما من البلدي
والآخر من الغرب بادي العزيب على قضاء البلدة لأن حكم هذا يعلم با
لنفاذ إلى سبيل السابقة وهي لو كان في المصر قاضيان كل منهما في
محلة وفي البصرة لو اختصم عذبيان في ولاية أخرى عند قاضٍ ونقض
يصح لأن في المرافعة صار حكما ولو كان في عين أو دهن يفتح حكمه وإن كان
مغارا في ولاية وحكم بالقصر والتسليم لا يفتح لعدم الولاية فوقع العين
والدين في ولاية بالقصومة والصحيح أن الحكم في محدود يصح ويكتب
حكمه إلى قاضي تلك البلدة حتى يأمر بالقصر والتسليم ويستغنى للقاضي
أن يتخذ أشا ناحتا يفتقد الناس بين يدي القاضي ويعتبرهم ويخرج
من موسمي الأوب حتى لو قال القاضي عليه للقاضي أخذت الرشوة
يعزوه ويعزوه وبسمي صاحب المجلس والجملوا إذا بضافاته يأخذ
من المدعي شيئا لأنه يعمل به بأقامة المدعي عليه والشهود بين يدي القاض
ضى على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين وقيل الرجال
يأخذون ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من
نصف درهم إلى درهم وإذا ضجوا إلى الرسالة يتفق لا يأخذون أكثر
من أربعة ورأى وقيل أنه مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء
وإذا امتنع المدعي فعلى المدعي عليه وإن امتنع المدعي إذا طلب من القاض
ضيا خصما خصمه وهو في خارج المصر إن كان موضع الخصم قريبا

يبحث

يبحث لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس القاضي ويجب خصمه و
يبين في منزله يعزبه بحره الدعوى كما كان في مصر وإن كان أبعد
من ذلك قبل بأمره بأقامة البينة على مغافاة الدعوى لأعضاء
والمسور في هذا يكفيه فإذا أقام بأمره إنسان لمحض خصمه وقيل
يكلفه القاضي فإن نكل أقامة القاضي على محله وإن حلف بأمره
خصما خصمه وإذا امتنع الخصم من الحضور عززه القاضي من ضرب أو
جس أو تعيس وجه على ما يراه القاضي وإذا عجز عن استخراج
القاضي من المطلوب له أن يستعين بالوالي ولا يكس بالقاضي أن يفتح
فيما لم يخاصمه إليه وقول القاضي يثبت عندي حكم في الصحيح وكذا
قوله ظهر عندي أو علمت وقيل لا بد أن يقول حكمت أو قضيت
أو انفذت ولو كان القاضي عدلا عند تقلد القضاء ثم فسق
بأخذ الرشوة وغيره كالزنا وشرب الخمر لا ينعزل في ظاهره
وإنه لكن يستحق العزل وعلمنا بثلاثة ينعزل فلا يجوز قضاءه
تذكر الصلوة مع الجماعة بسقوط عدالة وتغيره أن لا يستعظم
تغيب الجماعة كما فعله العوام لا أن يستحق بالدين فإنه كغيره
الجمعة مرة وقيل ثلثا بغير عذر بسقوط العدالة ولو قال لا ينعزل
القاضي عزلت نفسي وأضرت عن القضاء ينعزل وقيل لا ينعزل
لأنه تأيب عن العامة منعلق بقضائه ولهذا الدعوات السلطان
لا ينعزل قضاؤه وأمره وحاله وللسلطان عزل القاضي لغيره

ولغيره ولو قضى في ولايته ولشهره على قضائه في غير ولايته لا يفتح الا
شهادته ولو شهد رجلان ان القاضي قضى لقلان على فلان بكذا وقال
القاضي لم افض به وبشهادتهما لا يقبل عندي يوسف و يقبل عندي
به يفتح وذكر في منية المفتي في باب المفتي اذا ظهر عند انه اخطأ
بدرجته عنه ولا يستني ولا ياءتف فانه حكى عن ابي حنيفة اجاب فقال
نوح ب دراج وكان من اصحابه اخطأت وان شاء يقول بحادث نوح
وليه هي خالف قدم لولا تداركها نوح ب دراج وعن ابي حنيفة لانه
يخطئ الرجل عن فهم خير من ان يجيب من غير فهم ولا يجلس وحده
في داره لان الجلوس وحده فربما يورث تهمة الظلمة واخذ الر
شوة ويكون الاعوان بالبعد عنه بحيث لا يسمعون ما يكون بينه
وبين ان يقدم للخصومة ويستحب ان تجلس معه قريبا منه قوم
من اهل الفقه والديانة ولا يلبس بان يجلس اذا كان عالما بالقضا
من جاد او لا فهو اولى بالتقديم الا العزباء فانه لا يلبس بالتقديم
الا اذا كانوا كثيرين ينفر به اهل المصر في حفظ النوبة واذا تقدم
الخصمان ان شاء بدا بهما مالهما وان شاء سكت حتى يتكلم احدهما
واذا تكلم احدهما اسكت الآخر حتى يفهم دعواه ويستحب ان يجلس ا
لخصماء بين يدي القاضي جثوا ولا يجلسا في جانب واحد ولا احد
هما عن يمينه والآخر عن شماله والاب والابن يستويا في حق
الجلوس كالا جنيين وان كان احدهما سلطانا فجلس السلطان

يجلس

بجلس القاضي والخصم على الارض يقوم القاضي عن مكانه ويجلس
على الارض ويجلس الخصم مع السلطان ويجثوان وان تربعوا او
انصبا او احتبيا منعهما القاضي وان حدث له غم او غاس او غيب
او جوع او حاجة حيوانية كف عن القضاء لقوله عزم لا يقضى القاضي
وهو غضبان ونحو رواية شعبان ولانه يحتاج الى التكنف ومعذرا الا
عراض يمنع صحة الفكر فيجوز بالقضاء ويكره له صوم التطوع لانه لا يجلو
عن الجوع ولا يتعب نفسه بطلوس لانه ربما يتعجز ويبل ويغفر طر
في النهار ولا يقضى وهو يمشي ولا يقضى الشاهد بان يقول لشهده
بكذا وكذا لان فيه اعانة لاحد الخصمين فله كالتقنين احدا لخصمين و
استحسن ابو يوسف في غير موضع التهمة وهو ترك لفظ الا شهاد والا
شادة وان كان القاضي شابا ينبغي ان يقضى شهوته من اهل قبل ان
يجلس للقضاء واذا طمع قضاء الخصمين دقهامتا او مرتين لان
عمدة الخصومة حتى يطلخوا وان لم يطمع القضا ولا يتنزل
شيء في مجلس القضاء لنفسه لما فيه من التهمة ولا باءس في غير
مجلس الحكم وعن ابي حنيفة انه يكره ايضا وانما يبيع ويشترى ممن
لا يعرف كذا في الاختيار وان قابل احدا مع القاضي الطاهر عند
الناس ارتشاه من الناس فليئسا ان يعينوه عليه دفعا
للظلم عن الناس في شدة الله وهو الهجوم الى شرع النبوة بالظلم
واجراء الباطل في مقابل الحق فان سعى الحاكم في الحق بالارتشاه

باطل فان اشتراط الساعة ان يبدل القضاة اليه فكانوا سببا لارتفاع
شرع الله من بين العباد فان اشتهر الحكم بين الناس بالعدل ونسب
واحد بالمواجهة الى الارتشاد في الحكم عزروا ومنع باقي ياء ويب استنع
عنه لكونه سببا للتخفيف اللاحق به لقضاة الاسلام هذا اذا لم يكن
مثله في المرتبة والعلم واما اذا كان مثله او ازيد في العلم اذا نسب اليه
الباطل في بعض الاحكام والى الارتشاء في الحكم يسمع قوله الا اذا
قال اخذ من يدي شيئا فلا يسمع لقوله نعم لعن الرش ومرتضى
كذا في القينة ولو استحق البيع الحمار بالبينة فجاء المشتري الى البايع
ليرجع بالثمن فاقام البايع ببينة ان هذا الحمار ينتج من ملكي لا يسمع
وقبل فيه اختلاف المشايخ والاصح ان يقبل كذا في القينة وذكر
فيه ايضا استحق العبد في بد مشريه بالملك المطلق فيرجع بالثمن على
بايعة فاقام البايع ببينة ينتج في ملكي من امته قبلت ببينة اذا
اقام بالحضرة المستحق وكذا اذا قام انه ينتج في ملكي بايعة من امته
فشرط محد حضرة المستحق لقبول البينة وقيل لا يشترط واهم
خذ الرضى وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو الاظهر والاشبه
وفي الجامع الفصولين ولو استحق المبيع واراد الرجوع بثمنه على
بايعة فيرهن البايع على نتائج عنده او على ثقله من المستحق بشرا
او غيره لا يشترط حضور المستحق بسماع البينة ولو استحق بنتاج
فطلب ثمنه فيرهن بايعة انه ينتج عنده او عند بايعة للفاضة ان يسمع

ببينة

ببينة ويبطل الحكم بالاستخفاف بالنتائج لانه ظهر ان رابا البدي هو البايع
الا قبل ببينة او لا وذكر فيه ايضا لو استحق المبيع فطلب ثمنه من بايعة
فقال البايع ان البايع في فشهدا بوزور فقال المشتري نعم انها شهدا
بوزور فلم يشترى ان يرجع بثمنه على بايعة مع هذا الاقرار اذا المبيع
لم يسله اليه فلا يجزئ ثمنه للبايع كذا في الذخيرة وفي المينة لو قضى و
هو يقصد انه متفق عليه فوافق فضاؤه مختلفا فيه نفذ قضى على
القاب وهو لا يرى لا ينفذ عند محمد خلافا لهما قضى ثم راي خلافا
ينفذ عند الامام ولو فوض الى شفعوى المذهب القضاء يجوز بيع
المديون وفسخ البهين المضافة قبل انما يجوز ذلك اذا كان المفوض
اليه يرى ذلك بان قال لاح اجتهادي الى ذلك اما بدونه فلا لانه لو
فعل المفوض اليه لا ينفذ لكن عند الامام لو قضى بنفسه ينفذ فيجوز
تفويضه وبه يفتي وفي الحاشية اذا قضى القاضي في فصل مختلف فيه نفذ
قضاؤه ولم يعتبر اختلاف الشافع انما المعتبر الاختلاف بين المتقدمين
بين وهم الصابة ومن كان يليهم ولهذا قالوا اذا قضى في مسألة
الاستيلاء لا ينفذ وان كان هو مذهب الشافع لانه لم يثبت في ذلك
اختلاف المتقدمين وفي فتاوى الصغرى المختلف بين السلف كما
لختلف بين الصابة حتى لو قضى ان اما دون في نوع لا يكون ما دونها
في الانواع اخذ بمذهب الشافع بصير متفقا عليه والقضاء على يترد
التسمية عمدا نفذ عندهما خلافا لابي يوسف ذكر الخضاف قضى

زمانا ثم علم انه عبدا او ذمي او محدود او فاسق او مرتشي لا ينفذ بشئ
من قضايهم اجماعا جمع الخصاص بين الكافر والمحدثي كذا في البنية
والقضاء في فصل مجتهد وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ صورة مات رجل
وله دين وقيل عليه ديون كثيرة فباع القاض رقيقه وقضى ديونه ثم مات
البينة ان مولاه كان دبره فان بيع القاض فيه يكون باطلا وان قضى
في فصل مجتهد فيه وهو جواز بيع المدبر لكن تمام يعلم بذلك كان باطلا
وبه يفتى ولو كان القاض عالما بدينه فاجتهد وبطل تبريره به
ينفذ لانه وصية وباعه في الدين ثم ولي قاض آخر بغير خلافة اى
بطلان ذلك البيع فانه ينفذ قضاء الاول وان كان لا يعلم ان
الاول قضى عن اجتهاد ام لا فانه ينفذ قضاؤه لا تحسن الظن
بالقضاء واجب فيحمل انه قضى بعد العلم عن اجتهاده وفي رواية محمد
ان الثاني اذا لم يعلم كيف يقضى الاول ابطال البيع ولا يجوز بيع
ام الولد وان اجاز القاضى لان يجوز ان كان عليا رضى وقدرج
وقبل اذا قضى بجواز بيع ام الولد يتوقف على ما قضى قاض آخر
اذا قضى بنفاذ ذلك القضاء فغذ وان ابطال بطل اوجه الاقاويل كذا
في الحنية وذكر في الجامع الفصولين عن اصحابنا في نقاذ حكم القاض
بخلاف رايه روايتان وافته بكل ما ينعمل في زماننا من تقليد
شافع المذهب في فسخ البمين المضافة وبيع المدبر وامثالهما لو كان
المعلم من لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف فتقاذ حكم الشافع على

مسئلة

الخلاف

الخلاف كما حكم المعلم بنف ولومن يراه نفذ اتفاقا لا بدى ان السلف تقلد
والقضاء من الخلفاء العقبية وراوا ما حكموا انه نافذ اعلى رايهم ولو خالفوا
لدا ان الخلفاء لا تبعاعهم في المسائل جده ابن عيسى وفيه نظر لانه اذا
كان حكمه على الخلاف على نفذ يراى يكون المعلم ممن لا بدى ذلك فصار
كان حكم بنف فلا فائدة في التقليد فان قبل فائدة ان لا ياتى وهذا ليس
بشئ لان التفويض والرضا به كفعله فلا فائدة غير انه استراح
عن الحصرمة كما في سائر توليته وذكر في المنتقى ان القاض اذا قضى
فغلط في قضائه فغضى بخلاف رايه واصاب بعض الاختلاف قال
ابوصيفه جاز وقال ابو برد قال الخصاص اذا وقعت مسئلة فيها
خلاف اجتهد رايه وقضى به وان شاور فوما من اهل النعمه وا
تفقوا على شئ حكم به وان اجمعوا على شئ ورايه بخلافه فلا يعمل ويكتب
الى غيره ثم ينظر الى الاصل عند فعله فاذا لم يكن له راي فشاو
فغيرها واحدا جاز له ان ياقذ بقوله وان كان عنده راي بخلاف
رايه يقضى براه وان كان الذي شاور افقه منه جاز له ان يترك
اجتهاده والرجوع الى قوله قال الشيخ ابو بكر هذا قول ابي حنيفة
وقال لا يجوز ان يترك اجتهاده لاجتهاد غيره وذكر في الجامع
اذا قضى القاض في المجتهد انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد واما اذا
كان قياسا واستشاه لم ينفذ وهو طاهر المذهب وفي رواية
الخصاص عن ابي حنيفة ان القضاء في المجتهد ينفذ وان لم يكن عن

اجتهدا و اذا ورد كتاب الفاضل الى الفاضل في حادثة لا يراه المكتوب اليه وهي مما اختلف فيه العلماء فانه لا ينفذ وينفذ السجل الذي ورد عليه وان كان بشي لا يراه اذا كان اختلف فيه العلماء الفرق ان السجل من الفاضل انما يكون بعد القضاء فيكون القضاء واقعا في محل الاجتهاد فكان نافذا فلماذا انقضاه واما الكتاب يكون قبل القضاء ولا يكون قضاء فلماذا يكون المكتوب اليه ان لا يقبله و لو قضى الفاضل في مجزئ فيه نحو نسخ البين ينفذ على المقضى عليه و سعى القضاء عما كان او جاهد له راي بخلافه او لم يكن اما المقضى له ان كان اهلا فكذا وان كان عالما له راي بخلافه لا ينفذ عند ابي يوسف خلافا لهما واجاهل ولو استغنى فقيرها اعلى من الفاضل فهو على هذا لخلاف لان الفتوى في حق الجاهل كراهية و لو ادعى شفعوى المذهب شفعة الجوار اختلف المشايخ فيه فمنهم قال لا يقضى له لانه طلب ما ليس بحق عنده ومنهم من قال يقضى له لانه طلب ما هو حق عند الفاضل ومنهم من قال اذا كان شفعوى المذهب يسأل الفاضل هل يعقد هذا ان قال نعم يقضى له وان قال لا لا يقضى قال شمس الائمة الحلواني هذا القول اعدل الاقوال كذا في المنية و ذكر في الغنية لبس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجب هو مرارا فمن غاب عن امراته وتركها بلا نفقة انه لو قضى لهما بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال صاحب الغنية وانما فرق

بين

بين الجوانين لان الخلاف بيننا في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا حل ولا خلاف في النفاذ فالجواب عن حرمة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء و قبل لا ينفذ القضاء بسبب العجز عن النفقة حتى يقضى فاضل بتنفيذ قاض و ذكر في الجامع الفصول بين العجز عن الاتفاق لا يوجب الفرق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف لعجز عن ايفاء المهر للمحل فلو كان الفاضل حنيفيا لا ينبغي له ان يقضى له بخلاف مذهبهم اذا كان مجتهدا ورفع اجتهاده عليه فلو حكم مخالفا لرايه بلا اجتهاد فعن ابي حنيفة روايتان في جواز حكمه ولو كتب الى عالم يرى ذلك وامره ففرق بينهما فقد لو لم يدر شي الامر والمأمور ولو كان الزوج غائبا فزعت المرأة امرها الى الفاضل وبرهنت على عجزه عن النفقة وطلبت الفرقة وكان الفاضل شافعيًا وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تنزيهه اذا حكمه في فصلين و مختلفين التفرقة بالعجز عن النفقة والحكم على الغائب وكلا منهما مجتهد فيه قال بعضهم لم يجز اذا الحكم على الغائب انما يجوز عند الشافعي وفي احد الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به ومضاهي يثبت اذا المال غاد وراع فمن الجائز ان يصير الغائب غنيا ولم يعلم الشاهد بعينه عنه فالشاهد محازف في شهادة فاذا علم القاضي بذلك لم يجز قضاؤه و ذكر في ايضا غاب عن امراته غيبة منقطعة وتذكرها بالانفقة فكتب القاضي الى عالم يرى التفرقة بعجز

الأنو

فيدعى على الكفيل مالا مقدارا سبب الكفالة المطلقة فيقدر الكفيل بالكفالة
 وينكر المالك للمدعى على الغائب فيقتض على الكفيل بالمال الذي ادعى لا
 قتاده بالكفالة ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المال على الغا
 يب وهذا اذا كانت الكفالة لكل ماله على الغائب ثم ادعى مقدار ولو
 ادعى انه كفيل بهذه المقدار واثبت لا يكون القضا على الكفيل قضاء
 على الغائب قضايا القضاة ثلثة احد بها حكم بخلاف النقص والاجماع
 وهذا باطل بالاجماع فلكل من القضاة نقضه لو وقع اليه وليس له ان
 يحيزه وثانيها حكم فيما اختلف فيه وليس لاحد ان ينقض وثالثها
 حكم بشيء فيه الخلاف بعد الحكم اى يكون الخلاف في نفس الحكم كالتا
 ضيه حكم في مختلف فيه وليس للقاضي الثالث نقضه ولو ابطله ليس
 لاحد ان يحيزه فلو حكم القاضي لامرأة فلو رفع الى قاض آخر فله
 ان يعضيه او يرد اذا اختلف في نفس الحكم يتوقف خلاف الحكم لامرأة
 بشهادة زوجها فانه ينفذ اذا اختلف في المسئلة لا في الحكم ليس
 للقاضي ان يقض للغائب او عليه بلا خصم عنه عندنا ولو حكم نفذ لا
 نه بمشهد فيه فان قبل المجتهد فيه نفس الحكم فينبغي ان يتوقف على
 امضاه قاض آخر اذا اختلف وقع في نفس الحكم قبل له ليس كذلك
 بل المجتهد فيه سبب وهو ان البينة هل يصير حجة للحكم بلا خصم ام
 لا ولو قضى بردة نكاح امرأة بعيب كما هو مذهب عمر رضي الله عنهما ان المرأة
 تزد بالعيوب الخمسة تنفذ فيه ولو ردت المرأة زوجها بواحد من هذه

العيوب وقضيه كما هو في محمدين بنفذ وللقاضي بيع متقولات الغائب
 اذا خاف التلف لكن يبيع اذا لم يعلم مكانه اما اذا علم فلا لانه يمكنه
 ان يبعثه اذا خاف التلف وفي الغيبة للقاضي بيع بعد المنقود وار
 ضه اذا كان تنقض بمضي الايام وفي الجامع الكوفي للقاضي بيع مال
 المنقود والاسير من المتاع والرفيق والعقار اذا اضيف اليه الفسار
 وليس له ان يبيعها للنفقة وشئ باعها لخوف الضياع فصار حث
 وراهم او دناير يعطى النفقة منها بطريقة قال بعض المشايخ لاسد
 يبيعها للنفقة وانما فعل نفذ ولو باعها لقضاء دينه جاز ذكره القينة
 روي عن ابي حنيفة ان مدنا الفقد مفتوح الى راي القاضي فيحكم الى ما
 ادعى اليه اجتمعا ده فيقسم ماله ح بين الاحياء من ورثته وهذا نقض
 على انه انما يحكم بموته بقضاء القاضي لانه امر محتمل فمال يضم اليه قضاء
 لم يصير حجة ذكره في النوادر ان المرأة اذا قالت ان الزوج يريد ان
 يغيب فخذ كفلا للنفقة قال ابو حنيفة لا يادخذ لان النفقة لم يجب
 بعد وقال اسحق بن ذكوان بشهر رقنا للناس فعلى قياس هذا لو
 فعل القاضي في سائر الديون رقنا للناس لا ينفذ وفي النوادر اذا
 قال لامرأة كفنت لك بنفقتك كالشهر لا يلزمه الا شهر واحد ولو
 قال انا ضامن لك ابدأ يلزم ذلك كله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
 حتى لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وقضى له ثم ادعت المرأة النكاح بيوم
 بعده يقبل ويوم النكاح والقتل يدخل وفي البلاء الذي قاض ببلدة

حكم على رجل بمال وسجل ثم مات القاضى واحضر المدعى المدعى عليه عند
قاض آخر وبرهن على ذلك فضاء الاثر اجبره الثانى على اداء المالى
ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهد وان قاضيا قضى من قضاء المسلمين
بهذا المال وكل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبة اليه **سابل**
كتاب القاضى الى القاضى المناهضون جوارى في
جميع التعديلات كما في العقار والديون وبه يفتى ويجوز فيما دون
مدة سفر بل في مصر واحد ولو كتب الى قاض كذا ولم يكتب من
فلان الى فلان لا يقبل منه ولو اتي الكتاب الى المكتوب اليه فقار
لدى عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول قول **وعلى هذا الذى**
اتى بالكتاب ان يقيم البيعة انه فلان بن فلان الغلاني **ولو قال**
الحصم انا فلان بن فلان وفي هذا الحجة رجل غيره به هذا الاسم والنسب
يقول القاضى ثبت عندى فاقا ثبت بالبيعة ان دفع الحضومة
والا فلا وذكر في شرح الوقاية لابن فرشة صورة كتاب القاضى الى
القاضى ان يكتب قاض بخارا الى قاض سمرقند ان فلانا وفلانا
شهدا عند عبد فلان المسمى بمبارك حلية كذا وكذا ابق من مولاه
ووقع في سمرقند في يد فلان ويختمه فاذا وصل الكتاب الى
قاض سمرقند يحضر الحصم مع العبد ويفتحه وان كان كما كتب فالخصم
ان ذهب الى بخارا فينها والاسلم العبد الى المدعى لاعلى وجه القضاء
وبما خذ منه كفيل بنفس العبد ويكتب الى قاض بخارا جوابه ارسل العبد

اليه

اليه فاذا وصل العبد اليه يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد
بشهودون في حضوره ويشيرون اليه ويقولون انه ملك المدعى لكن لا
يحكم لان الخصم غائب ثم يكتب الى قاض سمرقند ان الشهود يشهدون
بحضوره ليحكم قاض سمرقند على الخصم وفي المينة كتب القاضى الى القا
ضى ان فلان بن فلان الغلاني على فلان السندى عبد فلان بن فلان
الغلاني يكفر بالاتفاق ولو ذكر اسم مولاه وابيه ولم ينسب الى قبيلة او
متاعنه يكفى في المختار **ولسم المولى** كاسم المولى **ولسم اب المولى** كاسم الجد
ولو ذكر العبد وضافه الى قبيلته خاصة **ولسم المولى** لا غير قبل يكفى ايضا
لانه ذكر ثلثة اشياء اسم العبد وبلده ومولاه **ويستط** للتعريف
ثلثة اشياء الاسم والنسب الى الاب والنسبة الى الجد او الفخذ او
لصناعة **ولو ملك المطلوب** بنفذ المكتوب اليه على وارثه او وصيه
ولو انتقل المطلوب الى بلد الكاتب فقدمه الطالب اليه لم يحكم عليه
بشهادته او ليؤكد حتى يشهد بخبره الخصم **رجل** قال للقاضى ان كان
فلان بن فلان الغلاني على كذا ودفعت ذلك اليه او ابرأني منه و
هو بلد كذا ولا امن ان ياخذ في ذلك المالى اذا سدت الى ذلك البلد
وشهوده ولا يكتب في قول ابي يوسف وقال يسمع ويكتب ولو وجد في
الاستفتاء حتى لو اراد ان يستوفى من تين واراد اقامة البيعة انه
او فاه فانه يسمع ويكتب اجماعا **سابل القضاء** على الغائب
قال لامسألة ان طلق فلان امرأته فانت طالق فادعت ان فلانا طلق

امرأة وفلان غائب واقامة المرأة بينة على طلاق فلان الغائب لا يبيع
 في الاصح بخلاف ما لو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق فقامت
 انه دخل وهو غائب لان هناك ليس ابطال حق الغائب فلا يكون
 قضاء على الغائب وقيل يصح في الاقوال ايضا وينصب الحاضر خصما عنه
 وعلى هذا ما يفعله الناس انهم متى اراد اثبات الشيء لشرط الوكا
 له حاضرا مثلا ان رجلا اراد اقامة البينة على بيع الغائب فيفقد وكيله
 في اثبات حقوقه على الثالغين ان كان فلان الغائب باع داره من فلان
 بكذا فانت وكيله في اثبات حقوقه على الناس ثم الوكيل يحضر رجلا
 ويدعي عليه انه قد صار وكيل فلان الغائب يطلب حقوقه على الناس
 لوجوده الشرط الوكالة وهو بيع فلان داره وان لم يملكه على هذا
 كذا فيفقد المدعي عليه يتعلق الوكالة وينكر الشرط فيقيم البينة على
 بيع الغائب فينقض بيع الغائب وكما له الحاضر وعلى هذا فتوى
 بعض المتأخرين لكن الاصح ان لا يقبل هذه البينة ذكر خوه
 زاده ان الحاضر انما ينصب خصما عن الغائب باحدى معان ثلثة
 احدهما ان يكون الحاضر وكيل عن الغائب والثاني ان يكون المدعي
 على الحاضر والغائب شبا واحد او ما يدعي على الغائب سببا للثبوت
 ما يدعي على الحاضر لا محالة ففقد هذا فينقض على الحاضر والغائب حتى
 لو حضر لا يلتفت الى انكاره وببيان ذلك في ثلثة مسائل احدها
 رجل ادعى داره في يد رجل انها ملكه وانكر ذواله فقام المدعي بينة

انها له اشتراها من من فلان الغائب وهو يملكها فانه يقضي بها في حق
 الحاضر والغائب لان المدعي شيء واحد وما يدعيه على الغائب سبب
 للثبوت ما يدعي على الحاضر والثانية اذا ادعى على آخر انه كفيل
 بما وجب له عليه فافتر المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق فقام البينة
 انه وجب له على فلان كذا يقضي بها على الكفيل والغائب جميعا
 حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره الثالثة ادعى شفعة في دار
 في يد انسان فقال ذواله يدعي داره ما اشتريتها من احد فقام
 المدعي بينة انه اشتراها من فلان الغائب باللف وهو يملكه
 وانه شفعها يقضي بالشراء في حق اذواله والغائب جميعا والث
 لثة ان يكون المدعي شيئين مختلفين ويكون ما يدعي على الغائب سببا
 لمدعي على الحاضر بحيث لا ينفك عنه ففي هذا ينصب الحاضر خصما عن
 الغائب ويقضي عليهما جميعا ببيان ذلك في ثلث مسائل رجل قدف
 محصنا فقال القاذف انا عبد فلان وقال المغذوف بل كان
 اعتقك مولاك ولا عليك حد الاحرار واثبت يقضي بعقده في حق
 الحاضر والغائب جميعا لكونه سببا للملك الحد لا محالة الثانية
 شهد ا على رجل فقال المشهود عليه بما عهده ان واثبت المشهود
 له ان مولاها قد اعتقها قبل هذا وهو يملكها ثبت العتق في
 حق المشهود عليه والمولى الثالثة رجل قتل رجلا عمدا فادعى الحاضر
 من وليه ان الغائب عفو وانقلب ماله وانكر القاتل فقام

المدعى بينة يفتقر بها على الحاضر والغائب جميعا **سائل**
الاستحلاف قال المدعى بينة غائبة لا يمكنه اخضاعها
 فحلفه اجابه الى ذلك يحلف القاضى بينا واحدة في الدعاوى المختلفة
 وقيل هذا اذا كان السبب متحدة حلفه في مجلس القاضى ليس له
 ان يحلفه ثانيا ولو حلفه عند قوم له ان يحلفه ثانيا عند القاضى
 وفي القينة لو حلف المدعى عليه يطلب المدعى يمينه بين يدي القاضى
 قبل استحلاف فهذا ليس باستحلاف فاذا التحلف حق القاضى ولو
 قال المدعى سقطت اليمين او حق لا يسقط اليمين وله ان يحلفه
 الصبي المادون له يستحلف ويقتض عليه بالنكول وفي القينة
 لو حلف القاضى المدعى عليه فحلف وشاربا صبعه في كفه الى رجل
 آخر بالله ماله على كذا صدق ويثارة يانة لا قضاء ولو حلف الظالم
 بغير حق صدق بينة الحالف لا يمينه المستحلف ان كان حمل بينة
 صحيحا شرعا صدق ديانة وقضاء ولو اشترى شيئا فاستحق
 في يد المشتري بنكول المشتري عن اليمين فلم يشترى ان يستحلف
 البايع ويسترد الثمن بنكوله عن اليمين بالله ما استحق البايع
 الذي اشترى به منى عليك ان يسلم البايع اليه وقيل النكول من
 المشتري بمعنى الافراد فلا يستحق الدعوى ولو اقر احد الورثة
 بالدين اتى دين كان للطالب ان يقيم البينة حتى يلزم الدين له
 على جميع الورثة حاضرها وغائبيها وان امر الحاكم باقرار البعض

يجب

يجب اداء جميع الورثة الدين عليه من نصيبه مخزا عن اخره البعض
 وفي دخول البناء والاشجار في الفضاة والدار اختلاف ولو ادعى
 نصف دار هل ان يدعى بعد كلف فيه اختلاف المتنازع ولو قنع بشهادة
 مستقيمة ثم قال رجعت عن قضائى او اوقفت على تلبس من الشهود
 او قال ابطلت حكمي لا يعتبر والفضا وما من **كتاب الشهادة**
 ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك سبب بقيل كشها دنها باقل
 مما ادعاه لانها شهدا بملك حادث قبل يميني للقاضى معا ان يسأل
 المدعى المدعى الملك بهذا السبب الذي شهدا به او بسبب آخر بهذا
 السبب لا يقبل شهادتهما ولو ادعى الشراء مع قبض وشهدا بملك مطلق
 قيل يقبل لان دعوى الشراء مع قبض دعوى ملك مطلق وقيل لا يقبل
 لان دعوى الشراء معتبر في نفسه ولو ادعاه مطلقا وشهدا بسبب ثم
 شهدا بمطلق يرد شهادتهما لانها لما شهدا بسبب حمل دعوى
 المطلق على السبب فلا يقبل شهادتهما بالمطلق بعده ولو شهدا بمطلق
 ثم بسبب يقبل شهادتهما لانها شهدا ببعض ما شهدا به او لا
 ولو ادعى نثا جاف شهدا بمطلق ثم بسبب يقبل شهادتهما لان عكسه
 لان دعوى المطلق دعوى اولية الملك على سبيل الاضمان وشهادة
 المتنازع شهادته او لينة الملك على اليقين فشهدا باكثر مما ادعاه
 فهذا المسئلة يدل على انه لو ادعى نثا جاف مطلقا يقبل لا لو ادعى
 مطلقا ثم نثا جاف منزال الشاهد بحال لو ذهب للاداء يمكنه الرجوع

فلو قال ادع به هذا
 السبب يقبل بينة و
 حكم بالملك بهذا السبب
 ولو ذكر شيئا آخر وقال
 لا ادع به

الى منزله لزمه الحضور والا لا وان كان شئنا لا يقدر على المشي ان
 ينسج اليهود له بداية يدركه فلا بد من وان كان له قوة المشي ويجد ما
 يستاء جرمه الدابة فتكلف المشي له بداية لا يقبل شهادته لانه في
 معنى الرشوة كذا روى عن ابي يوسف فان اكل الشاهد طعامه قا
 ل الفقير ابو جعفر ان ميثا للشاهد لا يقبل والا يقبل وعن محمد
 لا يقبل فيهما وعن ابي يوسف يقبل فيهما ولو شهد احدهما ان فلانا
 باعه منه وشهد الآخر انه اقر با لبيع منه يقبل لان اللفظ والاخبار فيه
 واحد وفي الخاص لو ادعى عينا في بدانسان انه له غصبه منه الذي
 في يده فشهد احدهما انه ملك المدعى وشهد الآخر على اقرار الغاصب
 بالملك له لا يقبل حاصل الكلام اذا اختلف الشاهدان في الزمان
 او في المكان او في الاشياء والاقراء بان شهد احدهما على لا
 شأ والآخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة
 وحكما كالجنابة والغصب او في قول ملحق بالفعل كالنكاح لنقضه
 فعلا وهو اضرار الشهود فيمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف
 في قول كالبيع والطلاق والعناق او في فعل ملحق بالقول وهو
 لغرض لا يمنع القبول وان كان الغرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم
 لكنه محمول على قول المفرض فصار كالطلاق والعناق والاقراء
 والبيع ومهرنا فضلا ان احدهما ان يكون الاختلاف في الزمان وا
 مكان في عند لا يتم الا بالقبض كالمهبة والصدقة والرهن فاذا

شهدا

شهدا على معاينة القبض في هذه الاشياء واختلفا في الزمان يقبل
 عند ابي حنيفة وابي يوسف لان القبض قد يكون غيبي وعند محمد
 ان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق يقبل وعلى
 معاينة البذل لا والفصل الثاني في الغذف ان اختلفا في الزمان والمكان
 لا يمنع القبول عند الامام وعندهما لا يقبل ولو اختلفا في الاقرار والا
 شأ يمنع بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في الوقت
 والمكان يقبل شهادتهما ولو شهد احدهما على الملك للمدعى والآ
 على اقرار مدعى عليه بالملك للمدعى لا يقبل وفي البرازي لو اد
 عى انه اشترى منذ شهرين وشهد آخري اقرارا بشراية منذ شهر
 يقبل وعلى القلب لا في نحو الاقضية شهدا احدهما انه اقر بانه
 غصب من فلان كذا والآخر انه اقر بانه اخذ منه يقبل ولو
 قال احدهما اقر بانه اخذ منه والآخر بانه اقر انه بفلان
 لا يقبل شهدا احدهما انه اشترى وبه هذا العيب والآخر على
 اقرار البايع انه اشترى وهذا العيب به لم يقبل وفي المتن
 شهدا على اقرار رجل بمال الا انها اختلفا في الزمان او في المكان
 قال الامام يقبل لان على الشاهد حفظ خبر الشهادة لا يحكمها
 محلها وزمانها وقال ابو يوسف لا يقبل لكثرة الشك والذور
 فابطلها بالتمهة شهدا انه لم ولم يقولوا انه في يده بغير حق
 يفتي بالقبول قال الامام الحلوان اختلف فيه المشايخ والصحيح

شاهد احدهما انه اشترى
 والا فاعاد اقرار البايع
 وعند الغصب به لم يقبل

غيره

انه لا يقبل لانه اذا لم يثبت انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم
وبه كان يفتح اكثر المشايخ وقيل يتقضى في المنقول ولا يقضى في العقار
حتى يقولوا انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
فيهما وفي الجامع الفضولين القاض لوسال الشهود قبل الدعوى عن
لون الدابة فقالوا كذا ثم عندا لدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون
يقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره وتركه
ويخرج منه مسائل كثيرة ولو ادعى على امرأة نكاحا فشهد الشهود
على قرارها بالنكاح يقبل كما في الغصب واذا خالفت الشهادة
الدعوى صورة ومعه لا يقبل مالم يوافق الدعوى كما اذا شهدا
بالف وخماسة وقد ادعى الالف فان ادعى التوفيق بان قال
كان الف وخماسة الا انه استوفيت خماسة يقبل والافلا وكذا
لو ادعى الشراء فشهد شهوده بالهبة والغيبض لا يقبل الا بالتوفيق
بان قال اشترى بها منه فخذ الشراء فاستوفيتها وانما دالبتة على
الهبة والغيبض يقبل ولو ادعى عينا في يده رجل ورثها من ابيه
فشهدا احدهما بذلك وشهد الآخر ورثها من امه لا يقبل ولو ادعى
حنطة جيدة فشهدا احدهما بالجيد والآخر بالردى يقضى بالردى
لانهم اتفقوا على الحنطة وتفرّد احدهما بالشراء دة على
زيادة وصف ولم يكذب المدعى وكلا اذا ادعى البيض من الد
راهم فشهدا احدهما بالبيض والآخر بالسود يقبل على السود لانه

انقص

انقص من البيض الاصل في هذا ان التكذيب المشهود له الشاهد
فيما شهد له يكون تقييما لانه عن اختيار وان الكذب المشهود له الشا
هد فيما شهد عليه لا يكون تقييما لانه عن اضطرار ولو شهد احدهما
انه اشترى عبدا فلان بالف والآخر بالالف وخماسة فالشهادة با
طلّة وان كان المدعى يدعى الشراء بالاكتر وذكر في قضاء جامع التغير
وان كان المدعى يدعى الف وخماسة يقبل ويقضى بالالف عندهم
ولو ادعى ملكا متورخا وشهدا بمطلق بلا تاريخ لا يقبل ولو ادعى انه
له منذ ستة وشهدا انه منذ عشر سنين لا يقبل وفي عكسه يقبل لانها
شهدا باقل مما ادعاه ولو ادعى شراء بتاريخ وشهدا بلا تاريخ او عكسه
قيل يقبل وقيل لا يقبل ولو قال ان كلمتهما عبدي هذا او مشرهما ثوبه
فهو حر فشهدا على تحقيق الفعل لا يقبل ولو قال لعبده ان كلمت
فلانا وفلان فانك حر فشهدا انه كلمتهما لا يقبل ولو قال لعبده
ان دخلت دار هذين او مت ثوبهما فانك حر ففعل العبد ذلك
فشهدا التاجلان او ابناهما على تحقيق الفعل يقبل كذا في البسراوي
وذكر فيه ايضا ولو برهن على دعواه فطلب المدعى عليه من القاضي
ان يحلف المدعى انه محق في دعواه او على ان الشهود صادقون
او محققون في الشهادة لا يجب لانه خلاف الشرع وكذا تحلف
الشاهد على انه صادق في شهادته لا يجيبه قال علامة فورزم الحظم
لا يحلف المدعى عليه مرتين فكيف الشاهد فان قول الشاهد شهد

بين لان لفظ اشهد عندنا بين وان لم يقبل بالله فاذا طلب منه الشهادة
في مجلس القاضى فقال اشهد فقد حلف ولا يكره الحلف ولا ياء مرثا باكرام
الشاهد وفي التلخيص تعطيل الحقوق لان الشاهد اذا علم ان القاضى يحلف
بالتعهد امتنع عن اداء الشهادة ومن اقدم على الشهادة الباطلة ويقدم
على الحلف الكاذب طالبا لتزويج الباطل واذا لم يحلف وردت شهادته
فقد ظلم بخلاف البين في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية مجرى
الحدة تناسب التعليل وقبل يستوفى الشاهد في زماننا وبه اخذ ابن ابي
ليله لان اكثر الناس لا يعرفون ان لفظ اشهد بين كذا سمعت عن بعض
الثقات وقال الشاهد لقوم اشهد وان الشهادة التي شهدت بها
عند القاضي فلان على فلان بكذا فهو ذور وباطل لا يبطل شهادته
بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولو رجع عند مجلس قاض آخر صح
رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البينة على رجوعه في غير مجلس القا
ضى لا يقبل وعند قاض آخر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لان يقبل
وان لم يكن المدعى الرجوع بينة واراد الشاهد ان ادعى رجوعه
مطلقا او غير مجلس القاضي لا يستحق وان ادعى في مجلس يستحق
ان ادعى الرجوع على الشهود وعند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع
ع لا يصح الا اذا ادعى الرجوع والقضاء به ولو ادعى دينا
بسبب قرض او نحو وشهدا به بين مطلقا قبل يقبل وقبل لا كما
عين ادعاء بسبب وشهدا بمطلق والاصح انه يقبل في الدين وا

والفرق

والفرق بين العين والدين ان العين يحتمل الزوايد في الجملة وحكم
المطلق ان يستعمل بزيادته والملك بسبب بخلافه فيصير المدعى بسبب
هكذا بالشهود وبالملك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزوايد فلا
الكذاب فافترقا ولو افترقا ان ضيعة كذا ملك فلان وامتنع الشهود
عن الشهادة لعدم علمهم بحدودها فعرفهم المدعى حدودها فلمهم ان يشهدوا
اذا كانت الضيعة مشهورة فقبل لا بد من ذلك من ذكر الحدود وكلها في
الشهادة وقال بعض العلماء يكفي بعد ذكر حد واحد وعن ابي يوسف
الاكتفاء بذكر الحدين وعند الامام ومحمد يكفي بذكر ثلثة وعند من لا بد
من ذكر اربعة ولو قال الشهود تعرف الدار ونشير الى حدودها
اذا قنا عليها لكن لا تعلم لسماء جيرانها فقبل يوثق الحاكم امينين
مع الشهود حتى يشير الى الدار وحدودها ويتعرفان اسماء جيرانها
ثم يشهدون بها عند القاضي وقبل يوثق القاضي امينين
مع المدعى والمدعى عليه الى الدار ويشيرون الى حدودها ثم ينفر
فان اسماء الجيران ويجيران القاضي بذلك وان وافق مال المدعى
حكم وفي النوازل الشهود اذا لم يعرف الحدود وسالوا الثقات
عند الحاكم فقبل شهدوا على اقرار المدعى عليه بالدار وفتروا
الحدود من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود
فقبل كذا في البطلان ولو اقام المدعى الشاهد بين بلفظ مختلف
فلم يسمع القاضي اعاد شهادتهما بلفظ موافق فقبل اجاب الشايع

في شهود شهده و بالحرمة المغلطة بعد ما آخر واشهادتهم فسه ايام من
غير عذر رانه لا يقبل ان كانوا عاقلين بانتهما بعين عيش الا زواج
وقال بعض العلماء لو شهدوا بعد ستة اشهر باقرا والزوجه بالطلاق
الثالث لا يقبل وكثير من المشايخ اجابوا بذلك في جنس وان كانا
تاخيرهم بعد ريقبل ولو ماتت على امراة وورثة فشهدا للشهود
انه كان اقد جبرمتها حال صحته ولم يشهدوا حال حيوة لا يقبل ولو
ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا لا يحال بمجرد الدعوى لكن اذا قا
مت امراة عادية بحال وان اقامت فاستبين فكذا في اخذ الدوا
يتبين ولو شهدا على ان زوجها طلقها ثلثا بعد سبعة ايام وهو مع
امراة في الفراش كما هو قبل الطلاق لا يحكم بطلاقها بل بحال بينه
وبينها بامراة يرزقان من بيت المال وفي الاصح انها لو شهدا بعد
ثلاثة ايام قبل يتبين وقيل لا وقيل بحال في شهادته الفاسقين وقيل
يكلف الزوج بتطبيقها امة في يد رجل اقامت بينة انما حرة فا
لقاضى يقتض على يد عدل حتى سأل عن عدالة الشهود وان طلبت
التفقة من الحولى مدة المسئلة عن عدالة الشهود فالقاضى باءمر
بالاتفاق ولو ادعى العبد ذلك واقام عليه بينة لا يوضع على يد عدل
مدة السؤال عن الشهود لان عبيد بلا سند اقام والامة للاستفراش
غنيته شهدا انه وارث لا وارث له غيره لا يقبل ما لم يذكر الجهة و
فيقول لا انه ابنه او ابوه ولو ذكر الجهة ولم يذكر انه وارث

يكفى

يكفى مينة شهدا للشهود فيما يصح فيه الشهادة بالشهرة فقالوا لم نعا
لكن اشهدت عندنا يقبل ولو قالوا شهدا بالاباء سماعا من الناس
لا يقبل غنية رجل ادعى على رجل حفا وشهدا للمدعى ابنا القاضى قال
عند للقاضى ان يقبل شهادتهما ولو شهدا ان اباهما فضع للمدعى على
هذا المدعى عليه لا يقبل فافق خان ولو شهد بحادثة قد بمة منهما لم يقبل
لظهور الكذب وقيل في الاختلاف وسن الشهادتين معبرة في الشها
دة ولو شهدا ابنا ضيق سنة في حادثة كذا لم يقبل الا اذا شهد
بسبب وافق في ثلثة واربعين اذا كانت هذه المواة مع هذا الذ
وج وسكنوا لانهم فسقوا فشهادة الفاسق لا يقبل اقد بعض الورثة
باعناق جارية واكثر لبعض ثم شهد شهودا ان المتوفى اعتقها فتا
خير الشهادة لا يكون طعنا ان كان بعد راونا وبطل فهذا اشارة الى
ان الناقد لو كان لا يعذر ولانا وبطل لا يقبل فحق الجارية كالطلاق
وانه امن لكونه شهادة في باب الفروج في موضعين وقال بعض
المشايخ الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد من غير
عذر من الاداء بسمع سواد كان قبل الدخول او بعد وليس ذلك
كما لشهادة في الحدود لان هنا جناط للدخول هنا جناط في الاء
ثبات واما في طرفه النقيض كذا في خوف زاده ولو شهدا ثمان
انه طلق امراة والزواج غايب لا يقبل في حق الحكم بطلاق
بالغائب ويقبل في حق سكوت الحاكم في انها اعندت وتزوجت

بزواج آخر وان شهد عند المرأة عدل واحد حتى ان تعتد وتزوج
 وكذا لو شهد العدل عند المفتة ياؤن بالنزوح وذكره بعض
 الفتاوى رجلا ان شهدا عن مريض صاحب الفراش انه طلق امراته
 ثلاثا وقال اشهدنا بذلك في صحته وامرنا بكتمانك فلكتمانك لا يقبل
 شهادتهم لانهم شهدوا على انفسهم واجاب الاول عن هذه المسئلة
 انما لا يقبل بسبب الكتمان لا لاجل التاء خيد وعن آية الناس
 اذا شهدا شنان على طلاق امراته او عتق امته وقال كان ذلك سنة
 جازت شهادتهما وتأخيرهما لان يؤمن شهادتهما بهما قال مولا
 نا في الدين ينبغي ان يكون ذلك وهذا اذا علمنا انه بمسكها امساك
 الزوجات والاماء لان الدعوى ليس بشرط في هذه الشهادة
 فاذا اخذت وطا صار وافسة ولا يقبل شهادة من يعتاد الكذب
 وكذا من يبيع الكفن اذا ابتكر وترصد بذلك والقراء لحصول شئ
 منها لانه يمتنى الموت والطاعون وهو غيظ باللة الاعظم ان الذي
 يبيع الثياب ويشترى منه الكفن يقبل شهادته وكذا لا يقبل شهادة
 من ترك الجمعة ثلاث مرات ولا يقبل شهادة من يلازم القاضى لانه
 يسعى في تضييع حق الناس قال شيخ امام فخر الدين لما سئل عن شهادة
 الاعوان والوكلاء على باب القضاء قال لا يسمع شهادتهم لانهم ساعون
 في ابطال حق المسحق وبهم فساد وفي الغنية يقبل شهادة اهل الصفاة
 والحرف الساكنة في السوق اذا كانوا عدولا وقيل لا يقبل لانهم نقا

تعارفوا

تعارفوا باليمين الفاجرة والكذب وشملهم لا يتورعون عن شهادته الذي
 وريل هو عادتهم في كل يوم وفي الغنية رجل خاصم رجلا فظهر ثم
 شهد الضارب على المضر وب لا يترهم في شهادته مالم يهر
 منها شذعا فهذا يشير الى ان نفس العداوة بسبب الدنيا لا يمنع
 قبول الشهادة مالم ينسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع عن نفسه
 مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد هكذا قال ابو حنيفة وفي الغنية
 تشاجر الرجلان باللسان او باليد ثم شهد احدهما على الآخر يقبل ان
 كان مشهورا بالعدالة بين الخلق كما في القضاء وان كان القاضي مشهورا
 بالعدالة بين الخلق لا ينعى القضاء ان كان القاضي على
 من كان بينه وبين القاضي عداوة ظاهرة لان العدالة مانعة
 عن الظلم وكذا في القاضي الفاسق في رواية وامام في الشاهد الفا
 سق فلا يقبل شهادته على عدو بسبب الدنيا وكذا لا يقبل شهادته
 في الفاسق على جيبه واقرائة ان كان فسقه ظاهرا وعن شرف
 الائمة الاسفندري لا يقبل شهادة اهل الرعية لو قيل الرعية
 والريش وللشحنة وللعامل ليجلهم ويملهم خوفا منهم وفي روضة
 القضاء اذا شهد لمن لا يجوز الشهادة واخبره لا يجوز له بالاثنا
 واختلف في حق الغير قبل بطل وقيل لا ولو شهد ابا بيع للمشترى
 على الشئ بعد تسليم الدار الى المشتري لا يقبل وان لم
 يتجاسم مع الشئ لان بنفسه البيع صار حقا خصما شهادته

تعارفوا

اجير الخاص لا استاذ لا يقبل سواء كان شهادته في تجارة او في شيء
 آخر ويستوى اجير مساومة او مشاهرة او مساندة هو العليم وقيل
 يقبل في غير التجارة الا استاذ جرها فيها اما شهادته الفاسقة فان كان
 تحدى القاضى الصدق في شهادته يقبل والا فلا ويجوز شهادته
 العمال والمراد منه عمال السلطان لان نفس العمل ليس يفسق
 الا ان يكون اعوانا على الظلم في لا يقبل شهادته وفي جامع الفصول
 ليس يجوز الشهادته بمشاهدة وتامع في اشياء منها النسب
 ان يسمع من جماعة لا يتصور تواضعهم على الكذب عند ابيه حنيفه
 وعندهما لو اخبره عدلان يكتفى والفتوى على قولهما شهادته الاب
 لولد ابنة لا يقبل لانه لو قضى له لا يجوز وفي جامع الفصولين ملك
 الرجل فاقت وارثان بدين للانسان على الميت فلم يعطيا له
 او لم يقض القاضى عليهما بذلك حتى شهدا بذلك الدين عند القاضى
 لرب الدين يقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة
 ولو قضى عليهما ثم شهدا لم يقبل ولو كان لهما دين على رجل واما
 ما البينة على المشهود دين فشهد المشهود لهما فقد شهدا
 العبد لمولاه بكادته فردت ثم شهدا بها بعد العتق يقبل ولو شهدا
 المولى لعبد بالامكان فردت ثم شهدا له بعد العتق لم يجوز لان المردود
 كان شهادته وكذا الصبي والمكاتب اذا شهدا فردت ثم شهدا
 بعد البلوغ والعتق جازت لان المردود لم يكن شهادته ولو قبل

المملوك

حاشي المومنين ان الكس ان عندا فلان بن فلان وسعه ان يشهد به ولو لم يسمي بالوالاتي على قرائنه وطريق

المملوك شهادته لمولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت سمي ذمي تسمع اقوال
 مسلم ثم اسلم او غلام ثم بلغ او عبد ثم اعنق فشهد واقبلت شهادته
 اهل السجن على بعض فيما يقع عن الملائب ونهاية النساء فيما يقع
 الحمامات لا يقبل وان من الحاجة لعدم حضور العدول في السجن
 وابالغبين في الملائب الصبيان ولا الرجال في الحمامات لان الشرع
 لما شرع بذلك طريق آخر وهو المنع على الحمامات والصبيان عند الملائب
 وبالاقتناع ما به يصير مستحقا للسجن فاذا لم يفعلوا ذلك كان
 التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع وقيل في كل ذلك يقبل والاصح
 الاول كذا في القينة شهادته الوصي للميت والورثة كلهم كبله لا
 يجوز لان قبض الدين والوديعة له حتى يبرأ من الغريم والمودع
 يدفع الدين والوديعة اليه وشهادته لليتيم بعد العزل لا يقبل
 وان لم يخاصم بخلاف الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة وقبل
 القضاء بوكالة يقبل وعنده ابي يوسف لا يقبل ولو وكل بالخصومة
 عند محضر القاضى فخاصم صح الوكيل المطلوب بالف درهم ثم اخرجه
 الموكل بغير محضر القاضى فخاصم المطلوب بالف درهم واقام البينة
 على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بمائة دينار فما
 كانت للموكل على المطلوب بعد قضائه للوكيل بالوكالة لم يجوز شهادته
 دة لانه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها صار الوكيل ضمما
 في جميع حقوق الموكل على غزمايه فاذا شهد بالدنا يرفق بها هو

معرفة النسب

خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يهر خصما
في غير ما وكل به وهو الدعا لهم فيجوز شهادته بعد العزل في آخر
شهادته بان بطلاق ابهرها على امرها محددان بتقبل وان ادعت
لا رجل لا يحسن الدعوى فامر القاضي عدلين بالتعليم ثم شهد العدلان
على تلك الدعوى تقبل وعن العبد من رده الحاكم لحادثة لا يجوز
حاكم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتقد عدلا يقبل شهادته الدارين
لديونه الحى وان كان مغلا ولا يقبل لديونه الميت لتعلق بالتركة و
قبل لا يقبل لديونه الحى اذا كان مغلا وفي البزازى شهادته الغريمين
اذا كان الدارين الذى عليهما لهذا المدعى لا يقبل محدد القاضي يقبل
شهادته ابنة ولو شهد ان اباهما قضى للمدعى عليه لا وشهد على اقرار
رجل بدين عليه فقال المشهور عليه الشهدان هذا القدر على الآن
فقال لا ادرى اهو عليك الآن ام لا لا يقبل ولو شهد شهود ان هذا
الدار كانت لجد المدعى لا يقبل لعدم الجد ولو شهد على اقرار ذوالبد
انها كانت لجد المدعى كفا كما اذا شهد المدعى انه كان في بدء لا يقبل
ولو شهد وعلى اقرار المدعى عليه ان المدعى كان في يد المدعى يوم
بالسليم اليه عين في يد رجل ادعاه آخر انه ميراث من ابيه وشهد
الشهود انه كان في يد مورثه لا يقبل ولو اذكيير التسليم الى وارثه
وهو المدعى شهد ان فلان ابن فلان ولم يدرك الاب وعلى ان ابا
مات وترك هذه الدار ميراثا بتقبل في النسب لا الميراث ولو شهد

اثان

اثان ان فلانا طلق امراته والزوج غائب فان شهد عند المرأة حلقها
ان تعقد وتزوج بزوجة اخرى وكذا اذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق
واذا اخبرها واحد بموته جاز لها ان تتزوج فاذا سمع اثان منه حلق
لها ان يشهد لان الشهادة في باب الموت يثبت بخبر الواحد وان
يوجد لفظ الشهادة وان اخبر بموت الزوج الغائب واخبرها اثان
بموته فان كان الذى اخبر بالموت اخبر بمعاينة الموت او شهد جنا
زته حلق لها ان ينزوجه وان كان الذى شهد بموته قد ارتحلتا
ربح لا فترها دنهما اولى وفي الجا مع العضولين الشهادة بحرية الامة
وبالطلاق يقبل حصة ولا يشترط حفرة المرأة والامه لكن بشرط
حضور الزوج والمولى وقيل بشرط حضور المرأة لبشرائها ولو
اخبرها عدل انة زوجها مات او طلقها ثلث فلها التزوج ولو اخبرها
فاسق نكحت وفي اخبار العدل بموته انما يعتمد على خبره لو قال عا
ينته ميتا او شهدت جنازته لا لو قال اخبرني بخبره فاذا ورد
خبر موت رجل من ارض اخر فضع ورثته ما يصنعون على الموت
فما بين اثان هذا الصنيع لا يسع ان يشهد على موته شهد انه
استقضى من فلان في يوم كذا في بلد كذا او منع في مكان فاقام
المشهود عليه بيئته ان لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذى ذكره
الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل هذه الشهادة لان لم يكن فيه
ففي صورة ومعنى وقوله بل في مكان كذا في معنى وان كان اثنا

صورة اذا لغرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى ونفي الجماع مع النفس
لين يجوز اثبات الشرط ولو كان نفيا كما لو قال لعبد ان لم ادخل
الدار اليوم فانت حر فبشره من العبد ان لم يدخل يعتق فعلم من هذا
لوجعل امرها ببدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة
بيتها وبرهنت انه ضربها بغير جنابة ينبغي ان يقبل بيثربا وان قامت
على النفي لقيامها على الشرط حلف ان لم يجئ صهره في هذه الليلة فانت
طالق وشهد انه حلف كذا ولم يجئ صهره في تلك الليلة طلقت امراته
لان هذه الشهادته قامت على نفي صورة وعلى اثبات الطلاق معن وخفية
والعبرة للتفاد لا للصورة ولو قال عبد حر ان لم اجمع العام فانت
محجج فشهد انه مني العام بالكوفة لم يعتق عندها والقياس ان يعتق
كما قال محمد لانه اثبات الشرط والنفي لا يمنع قبول الشهادة ولو شهد
على رجل انا سمعنا ما يقول المسيح بن الله ولم يقل قول المضار فيا
نت امراته والرجل يقول وصلت قولي قول المضار يقبل الشهادته
و يقع الفرقة ولو قال الشاهد سمعنا منه ذلك ولم يسمع غيره لم يقبل
ولو قال الشاهد ان سمع منه انه خالع او طلق امراته ونسنتني
لا يقبل قول الرجال في الاستثناء ونطلق ولو قال لم يسمع منه
غيره كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج الا ان يظهر منه اماران
على صحة الخلع ولو قال الزوج انا استثنى خفية ولم يسمع احد غيره قبل
وبانه لا قضاء اعلم ان الشهادته على النفي انما لم يقبل اذا يتضمن

امرا وجوديا اما اذا تضمن قبيل كما لو ادعى الزوج عدم الرد وقت
وقت استبذان الولي المكاتع منهما ذكر في المحيط رجلا ادعى على آخر
الف درهم فقال المدعي عليه امراته طالق ان كان لك على الف وقال
المدعي امراته طالق ان لم يكن لي عليك الف درهم فاقام المدعي بينة
على حقه لا يثبت المدعي عليه عند محمد لان نفي الحلف والشهادة يثبت
الحلف في الظاهر فاذا اجر على الاشكال فلعلمه صادق وما اشبهه على
الشهود فلا يثبت بالسك ولو شهد الشاهدان بالحق مفترا والآخر
شهد بمثل شهادته يقبل عند عامة المشايخ وقبل يقبل من الابعى اذا كان
يحال بكنهه البيان لولا حشمة مجلس القاضي ومن النقيب لا يقبل ان
يحسن القاضي تهمة يقبل بالاجماع وان احسن لاوليه بنه كما روى عن
محمد اذا اتهم الشهود فرق بينهما والا فلا ولو قال المدعي شهودي غيب
وطلب يمين المدعي عليه فقال القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين
لا اسمع ابيمين شهادتهم وقال المدعي فليكن كذلك ثم حلف المدعي عليه
ثم اقام المدعي بعد ذلك بينة يسمع شهادتهم ولو ادعى المدعيون الا
يصال الى الدايين متفوقا وشهدوا الشهود الا يصال مطلقا او جملة لا يقبل
ولو ادعى المدعيون ايصال الدين وشهدوا له بالابداء يقبل ادعى المد
يون ايصال الدين فشهد له احد الشاهدين باللا يصال والآخر
على قدر الدايين باللا يصال لا يقبل اصلة انه لو شهد احد بها على معا
ينة هو الفعل والآخر على قراره بذلك لا يقبل لانهما شهدا بامرين

مختلفين متى لو ادعى عليه الفاشهد احدهما انه دفع لهذا المدعى عليه
 الفاشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل
 وعدا ان لا يجمعان بخلاف ما اذا شهد للمدعى بالف على المدعى عليه
 وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه به فانه يتقبل لانه ليس يجمع بين القول
 والفعل ادعى ارضا فشهد احدهما انها له وشهد الآخر على اقرار ذي
 اليد بذلك لا يتقبل ادعت على زوجها انه وكل وكيدا على الطلاق فطلق
 فشهد انه طلقها بنفسه بنوع الطلاق ادعى عليه عشرة دنانير ودية
 فشهد احدهما ان المدعى اعطاء عشرة دنانير وامانة وشهد الآخر انه
 اعطاء عشرة دنانير ولم يغل امانة لا يقبل رجل جرح انسان ومات
 فاقام ورثة بيعة انه مات بسبب الجرح واقام القاتل بيعة انه براء
 ومات بعد عشرة ايام فبيعة ورثة المقتول اولى وصى باع كرم
 الصغير وبلغ الصغير وادعى غبنا واقام بيعة على الذي ادعاه
 واقام المشتري بيعة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيعة
 الغبن اولى باع ضبعة ولوه فاقام المشتري انه باعها في صغره بثمن
 الثمن والا بن اقام انه باعها في حال البلوغ فبيعة المشتري اولى وقيل
 بيعة الابن اولى ولو اقام البايع بيعة انه بعثها في صغرى واقام
 المشتري انك بعثها بعد البلوغ فبيعة المشتري اولا لانه يثبت اهل
 العارض ولو ادعى المورث زوج بعد وفاتها انها كانت ابراة صدا
 قها قبل حال صحتها واقام المورث بيعة انها ابراة في مرض

مرضاها

مرضاها فبيعة الصحة اولى وقيل بيعة الورثة اولى ولو اقر المورث
 ثم مات فقال المورث اقر في صحته وقال بنية الورثة في مرضه فالقول
 قول الورثة والبيعة ببيعة المورث وان لم ينهم بيعة واداد اخلا
 فهم له ذلك ولو اقام المشتري انه باعه منه هذا الشيء بيبعا صحبا
 واقام البايع انه باعه مكرها فبيعة الصحة اولى وقيل بيعة الاكراه
 اولى ولو باع المشتري بيبعا بانا والبايع بيع الوفد فالقول للبايع فان
 اقاما البيعة فالبيعة بيعة مدعى الوفا وكذا اذا ادعى احدهما الصلح
 عن طوع وادعى الآخر عن كره فبيعة الكره اولى وكذا اذا ادعى الاقرار
 عن طوع والآخر عن كره فبيعة الكره اولى ولو التوا در ابن سملة اقام
 احد الخارجين بيعة انه اشتراها من فلان وقبضها والآخر بيعة
 انها له فهو بينهما نفسان ولو ادعى عليه ثورا انه له نتج من بقرة المملوكة
 له فحكم وسلم اليه واراد ذوا اليد الرجوع على باعه الثمن فاقام بيعة
 ان هذا الثور نتج عندي من بقرته او عن ذبايعه بخفض منه ومن المستحق
 فبيعة البايع اولى وبه يفتح المسائل وقال كان ذوا اليد تلحق المالك من
 جهة فكان ذوا اليد اقامها وكان اولى امرأاة انفتت على زوجها عثا
 دنانير حالة الصحة ثم ماتت المرأة فادعاه ورثتها على زوجها و
 قال الزوج متبرعة فيه فالقول قوله ولو ادعت المرأة البراة
 عن المهر بشروط وادعاه الزوج مطلقا واقام البيعة فبيعة المرأة
 اولى ان كان الشرط متعارفا يبيع الابراء معه وقيل بيعة الزوج

اولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها كان مقرا به
 الى يومنا هذا واقام الزوج بينة انها ابرائه من هذا المهر الذي تدعيه
 فبينت المرأة اولى وكذا في الدين لان بينة المدعى بطلت باقرار
 المدعى عليه لانه لما ادعى البراءة يكون مقرا بالدين لان البراءة لا يتصور
 بدون الدين ولم يبطل بينة البراءة وهذا كشيء ما يبيع والاقا
 له فان بينة الاقالة اولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعى
 الاقالة وينبغي ان يحفظ فانه يخرج به كثير من الوقائع ولو
 اقام الخارج بينة على المطلق ففرض له وقد كان ذوا اليد اشتراه
 من زيد ثم افترانه ملك المستحق لم يرجع على زيد لانه بالافترار تبين
 ان التقضاء لم يكن باع ملك الغير وسلم ثم ادعى المالك الرد حين سمع
 وادعى المشتري الاجازة واقام البينة فبينت المشتري اولى لانها يلزم
 منه ولو اشترى جارية وباعها من آخر ثم استخف من يده المشتراء ان في
 ورجع المشتري الثاني على الاول بالثمن بالتقضاء واداد الاول ان
 يرجع بايعه وقال البائع ان المستحق لها كان باعها منه ولي بينة
 بينة على ذلك فليس كل الرجوع على لا يسمع دعواه ولا بينة
 على المشتري وقيل لا يسمع ادعى ديناً على مورثه وشهدوا انه كان
 على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه عندا به حنيفه
 ومعه وعندا به يوسف يقبل له ينفق عند البعض كذا في الغنية وفي
 الجامع الفصولين لو ادعى ديناً واقام البينة فان القاضي يحلف

بانه

بانه تعالى ما استوفاه ولا شيء منه وان لم يطلب الورثة ولا حلف
 وان ابوا ولو تزوج امرأة بسمى معلوم وبعد المدة وولدت منه اولاد
 والشهود قبل لا يشهدون لاحتمال كلفه او بعضه بعد هذه العوارض
 وفي الاصح يحق لهم ان يشهدوا به بغير ادعاء بين الدابة يبيع الدابة وار
 نضعت فمذموم مطلق له اداء الشهادة بالملك والنتاج وسبيل ابو الحامد
 عن رجل شهد عند القاضي فوجه الناس ثم جار بعد مئة نفسين
 في تلك الحادثة والقاضي واحد هل يقبل شهادته فقال ولو شهد عند
 القاضي وثبت عدالة ثم شهد في حادثة اخرى هل يحتاج الى التعديل
 فيه كلام والاصح ان كان بينهما سنة اشهر يحتاج الى التعديل بجر
 واحد وعدل واحد فالجرح اولى عندا به حنيفه وابو يوسف لان الجرح
 والتعديل بالواحد فصار كما لو جرح اثنان وعدل اثنان وان
 جرح اثنان وعدل جماعة فالجرح اولى لان العدالة اصل في المؤمن
 والفسق عارض وفي الجرح زيادة اثبات وتعارض شهود الجرح
 والتعديل فالقاضي سيال شهود الجرح عن سبب الجرح لاحتمال
 انهم جرحوا بما ليس في عنده القاضي والعدلين المذكورين انما يسأل
 عن حال الشهود من العدول ولا يثبت العدالة بقول الفاسق
 ويقبل في تزكية المستوفى الوالد لولده والوالد لوالديه
 والعبد لمولاه والاعمى والمجهول في قذف خلافا لمحمد فانها شهادتها
 عندا بخلاف تزكية العداينة فانها شهادتها بالاجماع ولا يقبل

القاضي الشهادة على جرح مجر د الى النفس ولم يوجب حقا للشرع او
 العبد بان قال ان شهود المدعي فسقة او آكلة الربوا او شريرة الخمر
 او على اقرارهم ان يشهدون بالزور او على اقرارهم انهم يشهدون
 بالاجرة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوى وانما لم يقبل
 لان النفس مما لا يدخل تحت الحكم لانه له الرفع بالتوبة ولان فيه منك
 السر والستر واجب فلو منك السر كان فاسقا ولا يقبل قول القاضي
 سبق ولو اقام المدعي عليه البيينة فكلم على جرح فيه حق من حقوق ا
 شرع او العبد بان اقام البيينة انهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا
 كذا ولم يتقدموا وانهم عبيد او شريك المدعي فيما يدعيه او قاذف
 والمقدوف يدعيه او على اقرار المدعي انهم استأجروهم على
 هذه الشهادة او على ان المدعي استأجروهم بعشرة دراهم ودفعهم
 اليهم العشرة التي كانت في يد المدعي عليه ودفعه او قال المدعي
 عليه على انني صالحهم على عشرة دراهم ودفعها اليهم على ان لا يشهدوا
 علي فشهدوا يقبل لان اثبات الجرح في ضمن الحق وهو اقامت الحق
 او وجوب افعال ولو قال المدعي ماله بيينة في هذه الحادثة ثم اقام
 بها يقبل عند اية حنيفه ولا يقبل عند محمّد ولو قال لا اعلم لا حجة ثم
 انني قبلت وفي البزازي لو قال لا بيينة في فاحلف فخلف ثم انني
 بها فخر رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يقبل وعن محمد يقبل ولو قال
 المدعي كل برهان انني به فهو زور او قال بسري عند فلان شهادة

فيها

فيها ادعى او قال لا شهادة لي عند فلان ثم انني انظر لها شاهد فعلى
 الاختلاف وفي الاجناس لو قال الشاهد لا شهادة لي في هذه الحادثة
 دنة او قال ان شهدته فهو زور او ليست في شهادته ثم شهد
 يقبل لا فقال النسيان والذكر لان الناس يجولون على النسيان حتى
 عرض عن النبي **وم كتاب الدعوى** قال
 المندخرون من اهل الفتوى لا يسمع الدعوى سنت وثلثين سنة
 الا ان يكون المدعي غائبا او صبي او مجنون او ليس لهما وليان او
 المدعي عليه امير اجاير يخاف منه كذا في الفتوى القابلة وفي الخلاصة
 رجل تصرف ارضا زمانا ورجل آخر يري تصرفه فيها ثم مات المصنف
 ولم يدع الرجل حال حيوة لا يسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى
 المعروف من له دعوى في دار رجل فلم يخاضع ثلث سنين وهو في
 المهر فقد سقط حقه الا ان هذا قول مجبول فلا يستغنى قضاء قاض
 فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدعي
 على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاضع سنين ولم تطلب المهر المذخور كذا في
 قاض خان وذكر في منية الفقهاء راي غيره يبيع عرضا فتقبضها
 المشتري وهو ساكت وترك منازعة اقرار منه بانه ملك البايع
 ولو ادعى دارا فقال القاضي هل تعرف حدودها قال لا ثم اعاد
 الدعوى وبين حدودها لا يقبل ولو قال لا اعرف اسماء الجيران
 ثم ذكر في المدة الثانية يسمع دعواه ولو ادعاء وذكر ان اجد

حدود دار بد ثم ادعاء ثانيا وذكر ان بهذا الحد دار بكر لا
يقبل وتوصدق المدعى عليه لانه غلط اولا اذ الحدود بهذا الحد غير
المحدود بالحد الاول ولو عرفت القاضى حدوده ولا يعرف التهم
فشهد ان الدار التي ادعاه المدعى ملكه لا يقبل اذ القاضى انما يقضى با
ملك للمدعى بشهادتهم والقاضى انما يعرف حدودها ولا يعرف
الملك للمدعى الا بشهادتهم فشهدا بشهادتهما بالملك بلا ذكر الحدود ولا
يقبل ولو شهد ابدار وقال تعرف حدودها اذ امينا اليها
لكن لا تعرف اسماء اصحاب الحدود فان القاضى يقبل شهدا بشهادتهما
اذا كانا عدلا فبعضهما مع المدعى والمدعى عليه امين ليفق على الحدود
وبحضره امين القاضى فاذا وقف عليها وقال هذه حدود دار شهدنا
عابها لهذا المدعى ثم يرجعون ويشهد الا امينان انهما وقفوا شهدا
بحدودها الاربع في يقضى القاضى وكذا القرية والحائوث وجميع
الضيقات ادعى دارا انهما ملكي فبرهن دوا الابدان المدعى اقران هذه
المحدودى لكن شهودى لم يجزوه يقبل شهدا بشهادتهم على الرفع اذ الم
يشهد بالملك وانما يشهدوا بالاقرار وبهذا يحصل الدفع وجها
لن الشاهد بالحد لا يمنع قبول الشهادة بالاقرار وكذا لو برهن
المشتري ان الشئ قد قال له بعه منه وهو تسليم بالشفعة لانهم
شهدوا بمقالته ولم يذكر الحدود ولا يعرفونها ينبغي ان يقبل هذه
البينة فيها اذا شهدوا باقرار انه سلم الشفعة في هذه الحدود

ولو قال

ولو قال المدعى ان الدار التي حدودها مكتوبة في عقد المحضر ملكه صح
دعواه والشهادة وكذا لو شهد ان الذي كتب في هذا الصل ملكه
يقبل والمعنى فيه انه اشار الى معلوم ولو ادعى المنقول فاقرا المدعى
يقبل والمحضر عليه انه في يد يقبل وفي العفار لا يقبل حتى يقيم البينة
عين في يد رجل ادعى آخر انه ملكه اشترها من فلان الغائب وصد
صدقته بذلك ذواليد فالقاضى لا ياد مسوذا اليه الى المدعى وهذا عجيب
ولو قام بيمينه على دار في يد رجل انها له اشترها من ذواليد وقبضها
ونفذ الثمن واقام ذواليد بيمينه ان فلان او وعينها اياه فلا خصومة
بينهما باع من اخر شياء فادعى ثالث ان البايع ابرمه او رعه قبل
ان يبيع فلا خصومة حتى يحضر كل واحد البايع فاذا حضر واقام
عليه بيمينه يقبل عفار في يده احدث اخر يد عليه لا يصير ذواليد
ولو علم به القاضى ياد مره برده ولو ادعى احدث اليه عليه وكان
بيده فانكى بخلف ولو برهن انه بيده منذ عشر سنين وهذا احدث
يد عليه يؤمر برده عليه لكن لا يصير للمدعى عليه حتى لو برهن بيده مد
ملكه يقبل ولو شهدوا انه بيده منذ عشر سنين او لم يذكر المدة لا
يقبل ومن ابد يوسف يقبل ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه انه
كان بيده يؤمر برده وكذا لو شهدوا انه اخذ من المدعى ولو ادعى
هذا شيء كما انه لما اقر به ذواليد او ادعى عليه دراهم وقال
كأن انه اقر بها له او قال ابتداء انه اقر ان هذا العين له او اقران

عليك كذا ودرها قبل يصح هذا الدعوى وقيل لا وعليه عامة المشايخ لان
 تثبت الاقرار لا يصح سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت
 الاستحقاق وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار من طرف المدعى
 حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى انه للاحق له على المدعى او ان المدعى
 عليه انه انا هذا ملك المدعى عليه فيقبل لا يقبل دعائهم على انه يصح واجمعوا
 على انه ادعى انه لو قال هذا ملكي ومعكذا اقتر به المدعى عليه فانه يصح
 وبسمع البيينة على اقراره اذا لم يجعل الاقرار سببا للوجود وفي هذه
 الصورة لو انكر هل يستلزم على الاقرار فيه خلاف بين ابي يوسف
 ومحمد وقيل يكلف لانه لو نكل يثبت اقراره وينقضي بعدم تخليفه على
 اقراره ولما يكلف على المال وكذا لو اقر رجل لرجل ذكر اسمه وشبهه
 فحضر رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال وزعم المقر انه ليس
 به ولا بيينة له يكلف على عدم الحق لا على انه ليس بفلان وفي البراءة
 ترى لو اقام ذوالبيد البيينة على اقرار ان الدار ليست ملكا له او مكانا
 به يكون دفعا لبينة المدعى ان لم يتر لانا ما معلوم وكذا لو ادعى
 الارث من الاب فاقام البيينة واقام ذوالبيد على اقرار الميت ان
 الدار ليست ملكا له او مكانا له كان دفعا ولو قال مال بالكوثة
 دار او مال على قدم مال ثم ادعى دارا بالكوثة او مالا على احد يسمع
 دعواه لانه لم يبرأ انسانا بعينه ومن التفل مالا يمكن احضاره عند
 القاضي كعبرة فالقاضي يخرجه ان شاء حضر ذلك الموضع او بوث

اقدو

خلفه

خليفه لو ما دوننا بالاستخلاف وهو تطييبا اذا وقع الدعوى في محل لا
 يسمع باب مجلس القاضي فانه يخرج الى بابها او بامرنا يبه حتى يخرجه
 لبشر ابيه الشهود وكذا لو تغذر نقله كرخي فالحاكم يخر ان شاء حضر
 او بوث امينا هذا انما يستقيم لو كان العين المدعى في المهر اما لو كان
 خارجا فكيف حكم لان المشرط يجوز ان يضار في ظاهر الرواية
 فطريقه ان يبعث واحدا من امثاله فسمع الدعوى والبيينة وينقضي
 ثم بعد ذلك بمعنى حكمه ولو كان محل للمدعى وموثة لا يجبر المدعى عليه
 على احضاره وتفسير الحمل والموثة كونه بجال يحمل الى مجلس القاضي
 باجر لا بما جانا وهذا مما له حمل وموثة وقيل انما لا يمكن دفعه بيده واحد
 فهو مما له حمل وموثة هذا اذا كان العين قايمة فلو كان هالكا فلهذا
 عوى الدين في الحقيقة ولو كان العين مثليا فيشرط بيان القدر
 والصفة والجنس والنوع وكوباع قتا فادعاء اخر انه غصبه البايع
 لو اراد اخذ القيمة يكلف البايع لا يؤخذ العين لان دعوى العين
 على غير ذي اليد لا يسمع ولو ادعى حاربا وذكر انه مشقوق الاذن
 وبرهن على وفق دعواه آخر فاحضر المدعى عليه حاربا وانفق المدعى
 والشهود ان هذا هو الذي اذعاه فنظر فاذا هو غير مشقوق الا
 ذن قالوا يقضي للمدعى ولا يخلل شهادتهم وذكر في بعض الفتا
 لو ادعى قتا تزكيا وبين صفاته وطلب احضاره ليس هن فاحضر
 قتا خالف بعض صفاته بعض ما وصفه المدعى فقال المدعى هذا الذي

ادعاء وبرهن يقبل قبل هذا الجواب انما يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه
فقال هذا ملكي ولم يرد عليه بسمع دعواه ويجعل كانه ابتداء الدعوى
اما لو قال هذا الذي ادعاه او لا لا يسمع للمناقض اقول هذا مخالف
لما قبله فيظن ان فيه اختلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب
ويجوز الشهاده ويؤيد هذا اقول بعض العلماء اذا شهدوا بوصف
فظهر بخلافه لا يقبل كما لو ادعى ثابة وقال هذه الدابة التي سترها اربع
سنين ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها ازيدا ما نقص لا يقبل كذا هنا
ولو ادعى بجد بذكر ان وزنه كذا والحديد يحضر بحسب الحكم فوزن
فزا على قدر المذكور وانقص بسمع الدعوى والحكم اذا لوزن في
المشار لغو فاللتفاوت لا يمنع صحة الدعوى ادعى محمدا او ذكره
ودا واصاب وقال في تعريفه الشجر وكان خاليا عن الاشجار
لا يبطل وكذا لو ذكر مكان الاشجار حيطانا ولو قال في تعريفه
ليس فيه شجر ولا حائط فاذا هي اشجار عظيم لا يتصور حد وثباتها
الدعوى بطل دعواه ولو ادعى ارضا وقال عشرة اجرة وكانت
اكثر لا يبطل دعواه من اقترض طعاما في بلد والطعام رخيص فيه
ثم التقيا في بلد آخر فيه الطعام غال وطالب حقه فليس له ذلك ولكن
يوم مرام المطلوب حتى يوفى له كي يوافق في بلد اخرضه ولو اقر
ضه مكيلا فوقع الجلاء وانتقل اهل البلد الى بلد اخر فطالبه حقه
فيه والمستقرض يقول سلمه في بلد القرض وقيمة البلد من

مختلفين

مختلفين قبل يلزم قيمة بلد القرض وهو قول محمد وقبل يلزم
شده ما قبض فان لم يجد قيمة انما اخذها من اشترى بتقبر من و
رطب في الذمة فانقطع او ان الرطب لا ينقص بخلاف ما نقلنا
بدرهم او فلس فانقطع قبل القبض ينقص البيع من ذاهب ضيف
ومحمد في رواية والفرق ان الدراهم منقطة لا الى غاية معلومة فلا
يكون في ابتداء العقد فائدة بخلاف الرطب فانه منقطع الى غاية
معلومة فيكون في ابتداء العقد فائدة الا يبدى ان العصور
لمبيع ثم قبل قبل القبض لا يفسخ البيع اذا التخيير يكون الى غاية
معلومة ولو مات المبيع يفسخ والفرق مائة ولو ادعى سبيل ماء
في دار الاخر ينبغي طوله وعرضه كذا ولو اقر على ترك الدعوى
على فلان بسمع دعواه بعد ولو قال لا دعوى لا يسمع وقبل
لا يسمع في الفصلين ولو قال ليس في يد فلان دار وعبره ثم
ادعاه لا يسمع الا ان يقيم البيعة انه اخذ مقامه بعد الاقرار
ولو اقر ان فلانا يسكن في هذه الدار ثم اقام بيعة انما له
يقبل ولو اقام ذوا اليد على اقرار الخارج له صح ولو اقام كل واحد
بيعة على اقرار صاحبه له منها نزاعا وينقض اليد عين في يد رجل
يقول ليس له لا يسمع بغيره هناك سواء كان فيها منازع او لم يكن
حتى لو ادعى ها آخر وادعاه ذوا اليد بعد ذلك يصح دعواه على رواية
كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع اذا كان هناك منازع يصح

مختلفين

تفهم وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ادعى انه اشتراه من ابيه من
 عشر سنين والاب ميت الحال تمام ذوالبد بينة انه مات منذ عشر سنة
 يسمع وقال عمدا لفظ لا يسمع قال صاحب القينة والى جواب جواب الخا
 فظ ينبغي ان يحفظ زمانا لموت لا يدخل تحت الحكم احد الورثة اقام
 البيينة على اقرار صاحبه انه براد من ميراث ابيه والميراث اعيان يقبل
 القيمة لا يقبل ولو ادعى احدهما في الملك المطلق دون الآخر فعند البيينة
 لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على
 تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون الآخر قدم ويحتمل ان يكون متاخرا عنه فجعل
 مقارنا رعاية لا حتميا ابن وعند اب يوسف للمورخ لانه اثبت الملك لنفسه
 في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورث ثبت الملك للحال يقينا وفي ثبوت
 وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعن محمد يقضى لمن الملق لان
 دعوى الملك المطلق دعوى من الاصل ودعوى المورخ يقتصر على
 التاريخ ولهذا يرجع الباعنة بعضهم بعضا ويستحق الزوايد المتصلة
 والمنفصلة وكان المطلق اسبق تاريخا فكان ادعى هذه اذا كان
 المدعى في يد ثالث وان كان في يدهما فكذلك الجواب لانه لم يترجح احد
 هما على الآخر باليد ينمط حاله من حال الآخر باليد وان كان في يد
 احدهما فهو للخارج ارضا ولم يورثا لان بيينة اكثر اثباتا وان
 ارضا واحدهما اسبق فهو لا يسبقهما لانه اثبت الملك
 في وقت لا ينافيه فيه غيره وعن محمد رجع عن هذا القول

وقال

وقال لا يقبل بيينة ذي اليد على الوقت وعلى غير لان البينتين قائمتان
 على مطلق الملك ولم يتعد ضابطتهما الملك فاستوى القديم والنا
 حير فيقضى للخارج ولهما ان البيينة مع التاريخ يتضمن معنى الدفع
 فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت ثبوتة لغيره بعده لا
 يكون الا بالتلف منه فصار بيينة ذي اليد بذكر التاريخ متضمنة
 دفع بيينة الخارج على بعض انهما لا يصح اثبات التلف من قبله
 وبيينة على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في ايديهما
 فصاحب الوقت اولى عندهما ولو ادعى النساخ بكلمة بيينة ذي
 اليد وكذا لو ادعى ذواليد النساخ والخارج ملكا مطلقا وهذا لو
 لم يورثا فلو ارضا حكم لذي اليد ايضا الا اذا خالف سنة لوقت
 ذي اليد ووافق لوقت الخارج فيحكم للخارج ولو خالف سنة لو
 قتين لفت البينتان عند عامة المشايخ وقيل لو اشكل سنة
 انما يقضى بينهما لو كان في يد ثالث اما لو كان في يد احدهما يقضى
 به لذي اليد وفي بعض الفتاوى التاريخ في النساخ لغو على كل
 قال وطما سواء واحدهما اسبق او احدهما تاريخ فقط اذا الغر
 ض من اثبات اثبات زيا دة الاستحقاق على خصمه لغير
 حجة بيينة واثبات زيا دة الاستحقاق لا يتصور في النساخ
 لانه دعوى اولية الملك اقول هذا ينافي ما مر في الخارج وذي
 اليد حيث قال اذا خالف سنة لوقت ذي اليد ووافق لوقت

الخارج يحكم للخارج اعتبارا للشارع والا يحكم به لذي اليد وبناف
 ايضا مسئلة الخارجين لانهما اذا وقتا الشئ الحكم لمن وافق سنة
 تاريخه فاعتبر التاريخ والا يحكم بينهما كما لو لم يورخا قبل
 لا منافاة لانه حكم كذلك لظهور كذب بيئته احدهما لعدم
 الموافقة لا اعتبار تاريخه فكانه لم يبرهن على الشئ الا احد
 هما ولكنه لا يخرج من الموافقة فانه اعتبار في الجملة والا لما ظهر كذب
 الآخر وقبل لو برهن الخارج جان على الشئ فلو لم يورخا او ارخا
 او ادخ احد هما لا الآخر فهو بينهما لتقدم المخرج ولو ارخا واحدهما
 سبق فلو وافق سنة لاحدهما فهو له لظهور كذب الآخر ولو خالفه
 او شكك فهو بينهما لانه يثبت الوقت فكانا لم يورخا وقبل فيما
 خالفهما بطلت البيئتان لظهور كذبهما ولا يقض لهما وفي الفتا
 وانه اذا لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد اما لو ادعى عليه فعلا فهو
 للخارج والخاص ان بيئته ذي اليد على الشئ انما يترجح على بيئته
 الخارج على ملك المطلق او على الشئ اذا لم يدعى فعلا على ذي
 اليد كرهن وغصب وصدقة وسرقة ونحوه اما لو ادعى فعلا
 فبيئته الخارج اولى وذكر بعض مشايخنا خلافة دابة بيد رجل
 فبرهن الخارج انها له اجر من ذي اليد او اعادها منه وبرهن
 ذي اليد انها له بنحت عنده من دابة يقض بها لذي اليد لانه
 ملك الشئ والآخر يدعي اجارة واعانة والشئ السابق

من نحو

من نحو اجارة واعانة ولو برهن الخارج على شئ دابة يحكم له بها ثم يبرهن
 من ذوا اليد على شئ عنده يحكم له بخلاف الملك المطلق وذكر في بعض
 الفتاوى لو اقام الخارج وصاحب اليد بيئته بالشئ يقض القاض لذي
 اليد ولم يقض حتى قال الخارج انك مبطل في دعوى الشئ لانك اقررت
 انك اشتريتها من فلان يسمع هذا الدفع وبيئته لانه اذا باع ثم اشتري
 فهذا ملك حادث فبطل دعوى الشئ ونحوه وذكر في بعض اقرار
 الخارج الشئ فقال ذوا اليد مبطل في هذه الدعوى لانك اقررت انك
 اشتريتها بها من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي ولو ادعى دابة فقال ذوا
 اليد انه وقف على كذا جاز اقراره وبصير وقفا ولكن لا يندفع
 اليه من ذي اليد فيحلف فان شكك ضمن قيمته للمدعي ولو برهن ذوا
 اليد على وقفها لا يدفع عنه اليه ولا يندفع حصونه المدعي لانه صار
 وقفا قبل ان يبرهن مضار وجود البيئته وعدمه سواء وفي كل
 موضع يجب اليه بنات فحلف القاض على العلم لا يعتبر نكوله ولو وجب
 على العلم فحلفه بنات سقط عنه الحلف لان البتة اقول ولو شكك يقض
 ورث شياء فادعاه آخر ولا يبيئته له يحلف على العلم ولو ملك بهيمة
 او شواء يحلف بنات لان الوارث حلف عن الميت والنيابة لا يجري
 في اليه حتى يحلف بنات لمورثه ولا كذلك المشتري والموهب لانه اصل
 بفعله لا نائب عن غيره ولان الوارث لا يقف على حقيقة الحال انما
 ورثه لمورثه ام لا اذا الانسان قد يكون في بدء مال غير نيموث

بمحرلا فلا يغدر ان يحلف بنا كذا في الجامع الفصولين ادعى حمارا انه له
سرق منه مذعاه واقام المدعى عليه انه في يده مذفس سنين لم يكن
فقال ان المستحق ارتخ بسدقة وغيبته من يده لا الملك وزوال اليد
ارتخ ملكه خمس سنين والتاريخ في الملك لا يعتب على الاثنا وعندا به
صنيفه فبقي دعوى الملك المطلق فحكم للمستحق اقواله بتقصه للمورخ
عند ابيه يوسف لانه ترجح المورخ حالة الاثنا ودون يفتي ان يفتي بقول
ابيه يوسف لانه ارفق واظهر كذا في الجامع الفصولين ولو ادعى على
ذو اليد وقفا محدودا فقصى له ثم ادعى ان الملك المطلق علما
لمقصى له تقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون على الناس
كافه ولو ادعى دارا في يد غيره وزعم انه له بيعة هل يوه خذ الدار
من يده ويدفع الى المدعى باقراره قال محمد في القياس نعم لكن او دعاه
في يده واخذه منه كفيلا واصيله ثلثة ايام فان احضر بيعة والا
فقصى عليه ولو ادعى ارضا فيها اشجار وبقاه فاقام البيعة
فقصى له ثم ان مقصه له ادعى انه غرس الاشجار وحدث البناء
وقد كانوا شهدوا بالارض لا غير يسمع دعواه ولو شهدوا بالارض
والغرس وابنا نصلا ولو اقام بيعة على ارض فيها زرع
فقصى القاضي بالزرع والارض ثم ادعى المدعى عليه الزرع له واقام
البيعة انه زرع بهذره قبلت ولو قال اشترى منك هذا العبد بهذا
البيعة وقال البايع بهذا المذبوحة قال قول للمشتري لانه كالتكرار

للمعد وكذا

وكذا اذا قال البايع بيعة منك في صغري وقال المشتري بل يجرى
عكس قال قول لمن يدعى الصبا دالة اصل والبيعة بيعة مدعى البلوغ
وفي بعض القواعد لو ادعى عليه ارضا واقام بيعة فقال المدعى عليه
انه اشترى منها منك فقال المدعى نعم ولكن كنت حبسا وقال المدعى
عليه بل كنت بالفا واقام البيعة فبيعة الحمد مدعى الصبا اولى باع
ارضنا فادعى اخوه على المشتري ان البايع معنوه وانا وصيه فيها
وقال المشتري بل عاقل واقام البيعة فبيعة العتق اولى انا كان له
ابوين ولدت احدهما حنشا والاخرى بغلا وادعيا البغل فهويتهما
والحنش بيت المال امان لوطي ولدت احديهما ذكرا والاخرى
انثى وادعيا الذكرو في بعض النسخ في امرأتين ان الذكور لهما
والانثى يورث بيت المال رجل اشترى جارية فاسفقت
من يده لم يكن ان يرجع بالثمن على بايعه فان اقام البيعة بعد
تكموله على بايعه ان الجارية كانت للمستحق لا تقبل بيعة الا ان
ان يقيمها على افراد البايع بذلك رجل ادعى على رجل دارا في
بلدة والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعى البيعة بقبول بيعة
وقضى بها للمدعى جاز فضاوده وان لم يكن الدار في ولاية هذه
القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه هي لولده
الكبير الغنايب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يقيم البيعة كالو
ديعة امرأة وهبت مملوفا من الزوج وقالت انا مدركة ثم قال

لم يكن مدركة وكذب فيما قلت قالوا ان كان قدتها قد المذكرات في
 ذلك الوقت او كان علامة المذكرات لا يصدق وان لم يكن كذلك كان
 القول قولها كذا فاض خان **سائل الصيد** وهو
 الحيوان المتوحش من الادمى ناكولا اولامباح الا اذا كان للنهي اوباء
 فذه حذفة ويكون بالبارى والكلب والسهم والشبكة وما في سنا
 ها ويجدر خمسة عشر شطافسة في الصيدا كونه اهلا للزكاة وارساله
 وان لا يشاركه في الارسال غير اهلا للزكاة وعدم ترك التسمية
 عند التسمية عدا وان لا يشتغل بين الارسال واخذ الصيد بعمل
 آخر وخمسة في الكلب كونه معلما وذها به على سنن الارسال وعدم
 مشاركة كلب من لا يجلس صيده وان يقتله جريحا وان لا يأكل منه و
 خمسة في الصيد كونه الا لا يكون منعذبا بانثابه ومخلبه وان لا يكون
 من الحشرات وان لا يكون ما يشا غير السمك وان يملكه بنفسه بخواجه
 او قوايمه وان يموت بالاصطباد فيدل ان يوصل الى ذبحه **رجل**
 اخذ شاة ليدبح وحده شفة وسمي والقي ذلك السكين واخذ
 سكين آخر وذبح بذلك التسمية حتى اكله **ولو** اخذ سهما لا يرى
 الى صيد وسمي ثم القى ذلك السهم واخذ سهما آخر ورمى لا يجلس
 اكله فما الفرق بينهما قلت لانه في باب ارمى التسمية على السهم
 لا على الصيد لانه لا يتدر على الصيد وهذا السهم غير ذلك السهم
 ولم يوجد التسمية على السهم الثاني فلا يجزى وفي باب الذبح التسمية

على

على المذبح لا على السكين لانه بقدر التسمية على المذبح والمذبح 2
 واحد فيحد فان قلت ما الفرق بين اكل لحمه وشربه معه لا يؤكل
 في الاول ويؤكل في الثاني قلت لان علامة التعليل حيث يشرب
 الحرام ويترك الحلال ارسله الى صيد فاخذه او غيره او عدد امن هو
 الصيد وما دام في وجه ارساله اكل وان رجع وعرض له صيد آخر
 في رجوعه لم يؤكل لبطالان الارسال بالرجوع وبدون الارسال
 لا يجزى وفي **سبح** الطمى اوى يكن اكل طائر يأكل الجيفة وكذا انه
 المعقوف لانها يأكل الجيفة **وعن** ابي يوسف انه لا يمس باكله لانه
 يخلط مع البر الجيفة وانما كمن من الطيور مالا يأكل الا الجيفة
 اكل المهاد لا يمس به **ولا** يأكل الخفاش لانه ذو ناب ولا يمس به
 بالخطاف والقرص والسوداني والذر ذور والعصافير وكل
 ما ليس له مخالب **ولا** يمس بدون الذنبور فيدل ان يتفخ فيه
 الروح لا مالا روح له له لا يكون ميتة **حمار** الوحش يؤكل بخلاف
 حمار الابل والبغل لا يؤكل لحم الفرس لا يؤكل عند ابي حنيفة
 لانه مكروه قال القاضي الامام الا سبجابه الصحيح انه كراهة
 ابن النخبة وغيره الصحيح انه كراهة التحريم وحكى عن عبد
 الرحيم انه قال كنت مترددا في هذا فزابت ابا حنيفة في هذا
 فيقول في كراهة التحريم يا عبد الرحيم **واما** لينة لا يمس به عند ابي
 حنيفة وعند البعض وقال المشايخ هو مكروه كراهة التحريم غير

عامة

انه لا يجتنب شربه وان زال عقله كذا في الحقايق وعندهما والشافعي
لا يابس باكله لانه عرم منهن عن الجمر الا اهلت واذن بالحنبل يوم جنين
والبعث ان كان امة ركة فعلى الخلاف لان النجاس معتبر بامته
الا يرد ان الجمر لو حش لو نزل على الاثان الا اهلية لا يؤكل
بكر لحم ابل الجلالة وفي النواذر لو غدى جدي بلبس الخنزير لا
بابس باكله فعلى هذا لا يابس باكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما
غدى به صار مستهلكا لا يبقى له اثر وما روى عن النبي وم انه
يجس الدجاجة ثلثة ايام للسنذبه وانما يشترط في الجلالة التي لا
تأكل الا الجيفة اما التي تخلص وتاكل غيرها ايضا وبه لا يظن اثره
في لحمه لا يابس به قيل تجس الا بل شرا والبعث عشرون والشافعية
والدجاجة ثلثة وقال طحط السرخس الاصح عدم التقدير وتجس
حتى يزول الراحنة الكراهية الحنية وفي المنتقى المكره الجلالة التي
اذا قربت ووجد منها راحة ميتة فلا يؤكل ولا يشرب لبنها ولا
يركب ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وبيتها وتلك حالها ولو
زبح شاة للضيف ذكر اسم الله عليه بجل اكله لانه سنة الخليل وم
واكرام الضيف اكرم الله ومن ظن انه لا يجتنب لعلة انه ذبح لاکرام
بن ادم فيكون كانه اهل لغيرة فقد خالف القرآن والحديث والعقل
فانه لا يجب ان يرب ان القصاب يذبح للذبح ولو علم انه نجس لا
يذبح فيلزم على هذا الجامع ان لا ياكل ما ذبحه القصاب وما ذبحه

للولايم

للولايم والاعطس والعقيقة وكذا ذبح به لغدوم الاخرين او
لغدوم واحد من العظام لا يجتنب اكله وان ذكر اسم الله عليه لانه ذبح
لتعظيم غيره الله ولهذا لا يصنع بين يديه بخلاف الاول فانه يقدم
بين يديه وهو الفارق وكذا اتخذ خل في ارض رجل كواراة وعسل
كثيرا فاعسل لما لك الارض لانه من انزال الارض ولا يشبه
العسل الصيد وانما يشبه الطير فلواخذ النحل فهو له رمي طير ايسم
فوقع بانه الماء وكان لو دخل مع الحنف امكنه دونه حيتا فاشغل ينزع
الحنف فوجد ميتا لا يحل اكله على اختيار امام يدعي الدين لانه ترك
الطلب وقال غيره بجل لانه دخوله مع الحنف اضاعة للمال وخلاف
العادة فصاد كنز الثياب رمي صيدا وجرحه وامر غيره بالطلب يجوز
ويستحب التوجه عند الذبح الى القبلة ذبح شاة مريضة ولم تحرك الا
فمها ان فتحها لا يؤكل وان ضمها يؤكل وكذا العين وفي الرجل اذا قبض
بؤكل وان مدّها لا يؤكل وان قام شعرها يؤكل وان نام لا وفي الميتة
شاة مريضة او شحت شق بطنها ذيب او غيره وبقى فيها من الحيوة ما
يبقى من المذبوح لا يقبل الزكاة عندهما وعند الامام يقبل وبه يفتي
فان بنى فيه من الحيوة اكثر من ذلك قيل عند ابو يوسف اذا كان بحال
بعض اكثر من نصف يوم اجراه وعند محمد اذا بقى فيه الحيوة مما
يبقى في المذبوح بجل وعند الامام اذا ذبح وهو حي يكفي وفي القنينة اشرف
ثوبه على الهلاك وليس معه الا ما يجرى مذبوح ولو طالبت الة الذبح

لا يدرك ذكاته فخرج مذبحة لا يجزى الا اذا قطع العروق وقبل بجله لان
 بخره شاة حامل ذبحها ان تقارب ولا ذنتها بكرة عند الامام بناء على ان
 الجنين مفرد لا يتزكى بركوة امة ولو سمي للذبح ثم اشتغل باكل
 او شرب ثم ذبح ان طالع لقطع الفؤاد حرم والا لا وحده الطول ما يستكزه
 الناظر واذا حذ الشفة ينقطع وكذا لو هربت الشاة بعد التسمية ثم اخذها
 واضطجعها ينقطع الفؤاد ويجزى الذكر قال الامام الحلواني التسمية
 ان يقول بسم الله الرحمن الله اكبر ومع الواو يكبر لانه يقطع الفؤاد وقال
 البغالي المستحب ان يقول بالواو والله اكبر **كتاب الوصايا**
 وفي الاختيار لو اوصى بها بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمون الذين يحضرون
 التعزية جاز من الثلث لقوله دم من مات ولم يوص فقدمان ميتة
 جاهلية وفي القينة في زماننا يتعارف الوصية للأطعام بعد الموت
 للغة والفقير لانه مقصود الموصي نفع للعرف الا ان يعين المصروف ولو
 اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمون الذين يحضرون التعزية
 جاز من الثلث نفع للعرف الزمان في زماننا فالعرف معتبر في
 الشرع ولهذا قال بعض مشايخ من لم يكن عادفا باهل زمانه فهو جاز
 هذا كذا قاض خان ويستولاه الغنى والفقير لان المعروف كل شرط
 وهذا الوصية لا يختص بنوع كل علماء وفقراء بل يعميم وعم في البراءة
 بكرة اتخا والطعام في اليوم الاول والثالث او بعد الاستنوع او في
 الاعياد وكذا نقل الطعام القبر في المواسم واتخاذ الدعوى لقرابة

القرآن وجمع الصلوات لقراءة سورة الا نعام او الا خلاص وهذا يخالف
 لعرف زماننا فلا يعنيه وفي القينة لو اوصى انسان بان يصل عليه فلان
 او يجزى بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره ويدفع
 الى انسان شيء يتقار على قبره فهو باطله لان ولايته ثمة فلما انقطع
 فوصيت بالثلث باطله وعمارنا القبور للاحكام باطله واخذ الشاة للقراءة
 لا يجوز ولو اوصى بان يغبر بمغبرة كذا يعتد فلان الزاهد يراعي شرطه
 ان لم يتفرد الوصية بموثة الحد يدق عليه مارون وعرضه لحادثا وقاية
 اوصى الى وصية واقرباء فقال اذا مات فاملوا جنازة الى باب تدب
 النبي دم فتولوا يا رسول الله يا سيد البشر يا ذنب القيمة يا شفيع الا
 مة يا فاتح ابواب الجنة جاد خادمك وحبيبك على الباب هذا ذا دمونه
 لم يلدخول فان افتتح الباب بغير علاج وضعوه مع النبي دم على بيانه
 لعقد الله بنبي وز عن بحرمة جوار النبي دم فلما مات فعلوا ذلك فانفتح الباب
 بنفسه من غير علاج ونودي ادخلوا الجيب على الجيب فان الجيب
 الى الجيب مشتاق **مر يرضى** اوصى الى فلان بثلث ماله يضعه حيث شاء
 جاز ان يضعه في نفسه ولو قال الموصي الثلث من شيء ليس له طرفه
 الى نفسه لا صار مصرفا بالاضافة اليه فلا يدخل تحت النكحة وفي المنتقى
 اوصى بثلثه يضعه اين شاء وفوضه عند نفسه جاز وان اعطاه
 بعد ذلك الى وارث الميت جاز وكانت هبة له منه وان لم يقل و
 ضعته عند نفسه فاعطاه الوارث لم يحز الا بالجازة سائر الورثة

وكذا ان اعطاهم سرام الا باجازتهم لانه وصية وكذا اذا وصى اليه ان يعطيه
في المساكين فافتقر ورثة الموصى باعطاهم على سرام والورثة لم يجز ذلك
القاضي او وصى بان يتصدق بثلته او امر رجلا بالتصدق بشيء فينتصدق
المطعور او الوصي على نفسه او على ابنة الذي يعقل القبض جاز بخلاف
الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته للثمة في البيع لا في الصدقة
وذكر في الغياث امره بالصدقة له الرفع الى ولده الكبير وامرته
لو فقراء وليس له ان يسكن لنفسه الا اذا قال له منهم حيث شئت
او وصى بثلث ماله على وجهه الخير يوصى الى بناء القنطرة والمسجد
وطلبت العلم او وصى بان يتخذ طعاما بعد موته ثلث بطلت الوصية في الا
صح الوصية للمسجد لا يجوز عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو قال تنفق على
جاز اجماعا او وصى بثلث ماله الكعبة جاز للمساكين قال محمد او وصى بثلث
ماله بيت المقدس ويصرف الى سراج او وصى بثلث ماله الى فقراء خوا
دزم الا فضل صرفه اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز
وعليه الفتوى وكذا لو اوصى بفقراء الحجاج فصرف الى غيرهم
او وصى بثلث ماله لا كفان مائة المسلمين او بحفرا القبور او ببقاء
المسلمين فهو باطل ولو قال في الكفان مائة فقراء المسلمين جاز
قال ابو المطيع افتر مذست وعشرين سنة فما دبت قتيما عدل في
مال ابن اخيه فظ فلا ينبغي ان يتقلا لوصاية احد وقد قيل ان تقلا
الواوات الوكالة والوصاية ولولا ان قال نعم لا بد من عريق

والعرفاء في النار وصى اذا عزل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضي
بعزله كما شرطه علم الموكل في عزل الوكيل كيلا يفسد وعزل القاضي
نفسه يشترط علم السلطان مدون الميت وفع الدين الى وصي
الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة برى من حصته طمع السلطان
في مال اليتيم فاعطى الوصي البعض من ماله ان امكن الدفع بلا اعطاء
يضمن والا لا وفي النوازل اذا خاف القتل وقطع العضو لا يضمن
وان خاف الجسر او القيد يضمن خاف ان لم يدفع ياخذ ماله
ان ياخذ هو البعض ويترك كفاية له لا يدفع البعض وان خاف
اخذ كله ان ياخذ البعض و فتاوى النسفي انفق الوصي
على باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجا
رة اذا لم يزد على اجر المثل وصى الميت لو باع الزكاة لنفائه
الدين والدين غير محبط جاز بيعه في الكل عندا وعند ما لا
يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى بلغ الصبي ثمان
الوصي ادبت خراج ارضك منذ عشرين سنة بعد موت ابيك و
قال الابن مات ابي منذ عشرين سنة قال قول لابن عند محمد
وعند ابي يوسف القول للوصي وفي المنتقى عند محمد قال الوصي
ايقنت عندك خمس عشرة سنة وقال الصبي مات ابي منذ عام قال قول
للوصي ومن مات عن ابنين صغير وكبير وترك الف فانفق اليك
على الصغير خم مائة وموليس وصي قال محمد هو مستطوع في ذلك

المقصود لا يصح وقيل انما يكن الصلوة بلا اذنه اذا كان فيها زرع او
كتاب الا اذا علم عدم تامة اذا راي ولو صنف مسجد على الناس وبجانبه
ارض لرجل يورثها رضى بالقيمة مكرها بكرة النوم والاكل في المسجد لغير
المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر
اسم الله بقدر ما نوى ثم يصلي الصلوة ثم يفعل ما شاء بكرة الصلوة مع
الحذقة التي مسح العرق ويؤثرها بالمخاط لا لانها نجاسة بل لان المصلح
معظم والصلوة عليها لا تعظم لها بكرة اعطاء سوال المسجد لكنه يتصدق قبل
الدخول او بعد الخروج وروي الاختيار بكرة سوال في المسجد فتجد في الاثر
ينادي يوم القيمة ليقيم بقبض الله فيقوم سوال المسجد وان كان لا يتخطى
الناس ولا يمشی بين يدي المصلح لا بكرة وهو المختار فقد روي انهم كانوا
يسألون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم متى زوى ان عليا تصدق بجا
تمه في الصلوة فذكر الله بقوله والذين يؤتون الزكوة وهم راكعون
وان كان يمر بين يدي المصلح او يتخطى رقاب الناس بكرة حتى قبل
قلبي واحد يعطى في المسجد بجانج سبعين فلما ليكون كفارة لذلك
الفلس الواحد ومن كان فوت يومه لا يحل له سوال لقوله وم
من سال الناس وغنى عما يسال جاء يوم القيمة ومبئله في وجهه
خدوش او فوش او كروية لانه اذ اتى نفسه من غير ضرورة وانه لو
حرام لقوله وم لا يحل لمسلم ان يذل نفسه وما جمع للوعظاء بلا شذوذ
حلال من بالوعظاء فاكترى به فحرام واذا صار المصنف

خلق ينبغي ان يلف في خرفة طاهرة ويدفن في مكان طاهر ويجرق وا
لا و ان افضل وسئل المجتهد عن مصنف صار قديما بعد يجوز ان يجزبه
القرآن فقال لا يجوز للمحدث الذي يقرأ من المصنف في ثقب الاوران
بغلم او كين ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام
اول ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز وسئل الجامع الصغير ان قبله
الديانة قبله عند الاسلام وقبله المصنف وعن عمرانه يا هذا المصنف
وبقبله ويقول عمر ربة ومشور ربة ينبغي للقارئ ان يختم القرآن في
كل اربعين يوما وقال ابو الليث ينبغي ان يكون في كل سنة ختمتان وبسجد
ان يختم القرآن في الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل لقوله وم
ختم القرآن في اول النهار يستغفره الملائكة لا آخر النهار ومن ختم القرآن
في اول الليل يستغفره الملائكة الى آخر الليل فدا ما قل هو انه احد عقيب
ختم القرآن استحسنوا اكثر المشايخ لتفان دخل في قراءة البعض وروي
الغنية الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان على الرسم المعروف بد
عة لانه لا رواية عن النبي وم والخلفاء بعده ومكره لكن لا يمتثل للعوام
ما لا يفهمون وسمع الوجه بعد الدعاء لا بأس ولو سمع وجهه اذا فرغ من
الدعاء قال بعضهم ذلك ليس بشيء والعصم انه لا بأس به لو روي
الاثر فيه واذا عذر عن امرانه بغيرها ذنبا قبل ان يباج قالوا بياح في
زماننا سوء الزمان فاضح خان ولا بأس بالقراءة راكبا وما شيا
اذا لم يكن ذلك معذرا للنجاسة وان كان فبكن الافضل في قراءة القرآن

الجهر خارج الصلوة وذكر في بعض الفتاوى من حفظ القرآن ثم نسيه فانه
يا ثم انما عظمها لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عرضت على اجوراني فلم ار ذنباً اعلم
من اية او سورة او شيئاً فسيها وقال بعضهم المراد من النسيان ان لا يكتنه
القرآن من المصحف الذي تعلم بعض القرآن ولم يتعلم الكل واذا وجدته
انما كان تعلم القرآن اولى من صلوة التطوع لان حفظ القرآن واجب على
الامة وتعلم الفقه اولى من ذلك لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم
عمالا بد منه من الفقه فرض عين والاستغفار بالثاني اولى وتعلم علم الكلام
والنظر فيه والمناظرة فيه ورأي قدر الحاجة منزه عنه ورفع الخصم واثبات
المذهب مما يحتاج اليه قول من قال تعلم والمناظرة فيه مكروه مردودة اذ
شرف العلم بقدر شرف المعلوم ومعلوم ان علم الكلام اثبات ترجيح
البارى وسائر صفاته والنظر في كتب اصحابنا خبر من قيام الليلة وأن
كان بلا سماع والعالم على يتقدم على القريشي الغير العالم وقال الذند
وسبق حق العالم على الجاهل وصف الاطساؤ على التليز واحد على السواء
وهو ان لا يفتح بالكلام ولا يجلس مكانه وأن غاب ولا يرد كلامه
ولا يتقدم عليه في شبه وذكر في الغنية علم الفقه فايق على سائر العلوم
والقديم للنفعة في المجالس والكلام وتحقير قيل كقد وقيل لا وان
كان تحقيره بالفقه في الاتفاق يكفر ولا بد من طلب علم الفقه اذا صح
لانه اعلم نفعاً ولهذا قالوا لو اراد فقير احد الصنفين والجميع التطوع
ع ليس له ذلك لان فيه اضراراً لهذا البلد وان كان فيها فقر

له ذلك وصحة التهمة بقصد وجه الله ولا يطلب المال والجاه ولولا ذلك
الحزم لوجه الله ومنفعة الخلق واحياء العلم فقبل بجمع بنية ولا بأس
للحق للجلوس للوعظ واراد به وجه الله ويتكلم بالخوف والرجاء ولا
يجعل كله خوفاً ولا كله رجاء وعن الامام ينبغي ان يتكلم في الرجاء والروية
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتر وابستروا ولا تنفروا حق الزوج على الزوجة
اكثر من هذا ولا بأس بالقرآن مضطجعا اذا خرج من المحاف لانه يكون
كاللبس والآفلان من حرم القرآن ان لا يقراء في السوق وفي موضع
اللعو ولا يقراء جهر عند المشتغلين بالاعمال ولهذا قالوا لو كتب
رجل ويحبه رجل بقراء القرآن ولا يكتنه ان يسمع القرآن كان الاثم
على القارئ لانه قراء في موضع اشتغل الناس فيه بالاعمال وبكره
الترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه لانه يشبه بفعل الفقه فلا
مقهم ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا كره في الاذان وقيل لا بأس
به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتواصواكم بالقرآن وقوله صلى الله عليه وسلم من استغنى بالقرآن
فليس مثاقيل معناه يتطرب لتعجب صوت لانه الغناء من علامة
النظر اياه ابو حنيفة وجماعة من السلف لان ذلك سبب فرقة
الدنيا واقبال النفوس الى الآخرة وكذا ما كره لانه مانع من الخشوع
وللتفهم والسامع كره في موضع ولم يكره في موضع آخر وقال بعض المشايخ
استماع القرآن بالحان معصية النائم والسامع اثنان لقوله صلى الله عليه وسلم ان من
البيان سحر قيل في وجه ان من البيان ما يكتب به من الاثم كما يكتب

التباين ويكره الصعق عند القراءة وفي الغنية رفع الصوت
 عند سماع القرآن والوعظ مكرهه كراهة تحريمية ويجب ان يمنع الصوت
 فيه من رفع الصوت وتحريق الثياب ومن التوجيه عند سماع القرآن
 والذكر وبذلك سقطت العدالة كاللعب والتغنى والتفاخر بالزرد وال
 لشطرنج يسقط العدالة وبدونه لا اذا لم يفت بهما الصلوة واللعب
 بدونه يكره عندنا ولا يكره عند الشافعي وقيل لا يكره عندنا بدون ذلك
 وفي بعض الفتاوى يكره الصعق عند القراءة لانه من الريا والشیطان
 وقد شدد الصلابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع من الصعق
 والزعق والصياح على عند القراءة ذكر في الصوفية الذين اختصوا
 بنوع لبه واشتغلوا باللهو والرفق وادعوا لانفسهم المنزلة ا
 فتر واعلى الله كذبا وبيهم جنة فليس النبي عمن من الرد ولا الرد منه
 ونهى النبي عمن من لبس ثياب الشرين عن لبس ثياب الفاضلة
 وعن لبس ثياب المحقرة التي يرجع الى الاهانة قيل له ان كانا
 راغبين عن الطريق المستقيم هل ينفعون من البلاء لنقطع فسا
 دهم عن العامة فقال اماطة الاذى ابلغ في الصيانة وانفع للو
 يانة وثينة الحبيث من الطبيب اولى قراءة الاشعار ان لم يكن فيها
 الفسق والنسوان والغلام لم يكره قراءة القرآن في الحمام لا يكره ان لم
 يرفع صوته ولا باس بالتبجيع والتهميل رافعا صوته قال عمن
 استماع صوت الملا من معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها

كفراي

لا يكره الصعق عند القراءة في غير الصلاة والذكر

كفراي بالنعمة لان صرف الجوارح غير ما خلق لاجله كفر بنعمة الجوارح لا شكر
 لها قالوا يجب كل الواجب ان يحجب كيدا بسمع كما روى عنه عمن انه ادخل
 اصبعه في اذنه عند سماع الملا من وفي الغنية وقيل المراد من الكفر الاستغناء
 بالاعتقاد لا التلذذ لطبع النفساني كما في قوله عمن لا يود من احدكم حتى يكون
 احب اليه من والده وولده والمراد منه كذلك يعني اذا عارض بجهتها في ميزان
 عقله ربح عنده محبة النبي عمن وكذلك حال المومن في كل الملا من اذا تفكر
 حرمة وكونه بعد منزلة من الله بذلك السبب ووزن حاله في ميزان
 عقله عند رجوعه كرهه وان كان طبعه قد تلذذ بذلك عند سماعه ويجب
 على المومن ان يحذر بغيره مكانة حتى لا يسمع والصحيح ان الملا من حرام كلها
 حتى يكفر مستحله وما روى عن الشافعي فقد رجع عنه ويجوز الدخول على اهل
 الملا من بغير اذنهم للمنع لانه فرض قال محمد كل شيء يمنع عنه المسلم يمنع
 الذي في دار الاسلام نظرا لدار الاسلام عن علام المشركون واعما
 لهم الجبشة الا الحز والخشنة يرا اذا اتخذوا في بيوتهم قراهم منها معصية
 لباثم العمل بالجوارح الا اذا كان امرائهم مجرد العزم كالكفر وقد ياتهم اذا
 قالوا لذكرا لذكر عند مجلس الفسق وهو يعلم لما فيه من الاستهزاء
 والمخالفة بموجبه وتوسيع في السوق بنية ان الناس غافلون مشتغلون
 بامور الدنيا وهو مشتغل بالنسب افضل من التبجيع وحده في غير
 السوق لقوله عمن ذكرا الله في الغافلين كما لجأه في سبيل الله والكواشي
 في قوله تعالى انه لا يحب المعتدين اي المجاهدين بالذكر فهذا دليل

على كراهية الجهر بالذكر بخلاف الاذان والخطبة والجمع لان فيها معنى الاعلام
وكذلك وجب فيها الجهر ولهذا لا يجهر المعتدي بالتكبير بخلاف الامام ولا
بجهر المنفرد بالتكبيرات ولا بالاذان والاقامة وفي فتاوى قاض خان
رفع الصوت بالذكر وام لقوله من رفع صوته بالذكر لا تدع اصما ولا
غائبا وقوله من جهر الذكر الخفي ولان الاخفاء بعد عن الرب واقرب الى
المخضوع والادب وقد مر عن ابن مسعود انه سمع الله ستموا قوما اجتمعوا
في مسجد يهللون ويصلون على النبي ثم فراح اليهم وقال ما عهدنا ذلك
عن عهد رسول الله وما اراكم الا مبندعين فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم
والوعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي نهى عن
الصلوة فيها ولا يكره قيام قارئ القرآن تعظيما للجماعة اذا كان مستخفا
للتعظيم ذكره في الجامع المحبوس احاديث تدل على كراهية تعظيما للغير
حتى قال ان من لم يكن شخص احب اليه من النبي ثم قط وكانوا اذا راوه
لم يقوموا لما تعلموا من كراهية ذلك وكانوا ابوا لقاسم يقوم الاغتيا
دون الفرداء وطلبة العلم فيقبل له ذلك فقال لان الاغتيا يطعمون ذلك
دون غيرهم ولكن ذكر في القاض ما يدق على اباحة قوم يقرءون من
المصاحف او يقرأ واحد ودخل عليهم واحد من الاجل والاشراف
فقام القارئ قالوا ان دخل عالم او ابوه او استاذ الذي علمه العلم
جاز ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز ولو جلس على قبر اخيه
من يقرأ عليه القرآن لا يكره عند محمد وبه اخذ المشايخ لانه ينفع

الميت خلافا لما لك وعليه العنزة بنا على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد
وقد عرف في علم الكلام وقد شهدت الآثار وعليه العمل في الامصار في
كل الاعصار وانه حجة على الاعتبار لقوله من ما راء المؤمنون حسنا فهو
عند الله حسن واما ما يفعل الناس من تقبيل يد نفسه اذا لم يغيره فمكره
لا رخصته فيه والفاعل والراعي به آثم لان يشبه عبادة الوثنية ولا يكفر
بهذا السجود لانه اراد التحية دون العبادة واما الاغتيا للسلطان او
لغيره فمكره كذا في الحقايق ولو سجد للسلطان او الجبابرة فانها من
الكبائر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم هذا على وجوه ان اراد به
العبادة يكفر وان اراد به التعظيم لا يكفر ولكن يحرم وان لم يكن له نية يكفر
عند اكثرهم اما تقبيل الارض فهو قبيح من السجود الا انه اخف من وضع
الخط والجلوس على الارض ولو قبل يد غيره فهو على وجهين ان كان ممن
يستحق الكرامة شرعا بان كان له علم وشرف يربح ان ينال الثواب
اما اذا كان لصاحب المال دينيا يصير فاسقا وقال بعضهم تقبيل يد
العالم والسلطان العادل سنة وفي غيرهما اختلفوا وقيل ارادوا تعظيم
المسلم لاسلامه لا يكره والاولى ان يكره يفعل كذا في الغيبة والجامع
لصغير يكره ان يقبل الرجل في الرجل او يد او شيا منه وقال ابو
يوسف لا باء سر به ومن اغض من عالما من غير سبب ظاهري فمكره عليه
الكفر ولو قال لرجل صالح وجهك عندى مثل وجه الحسن بن علي فالكفر
ولو قال سكران لغيره ان لم يقبل في الارض فامرأة طالق ثلاث فلو قبلها

لا يكفر لكن حفظ الدين على النفس اولى من حفظ الزوجة على الغير **وتوسع**
اسم العرجان تعظم بقوله سبحانه الله او جل جلاله او تعالى او تبارك لان
تعظيم اسمه واجب علينا في كل زمان **والصلوة** عند ذكر النبي **وم** يجب في كل
مرة عند الطهارة وعند الكرخ لا يجب في العدا لا مرة وقبل يكفي في المجلس
من سجدة التلاوة وبه يفتح ويغلق الصلوة في الزمة وبها فيقضى بخلاف
ذكر الله لان كل وقت محل الاداء للذكر فلا يكون محلا للقضاء **ومن كان**
اسمه محمدا يجوز ان يكنى بآب القاسم وقوله سموا باسمي ولا تكونوا بكنية
فمنسوخ لان عليا كني بابنه محمد الحنفية ابا القاسم ولو سجد على من يعد النفس
انتم كالتاجر يذكر الله تعالى او يصل النبي **وم** عند فتح قماشه او انقفا عند فتح
شاعه على قصد تزويج متاعه ويحسنه او القصاص اذا قصد بقصته وعن هذا
يمنع اذا قدم من العظماء الى مجلس **سبح** او يصل النبي **وم** وسيلة الى تعظيمة
واستحلال هذا الصنيع واعتقاده عبادة لا خفاد انه امر عظيم اما العالم
اذا قال في مجلس العلم صلوا والفاري اذا قال كبر واثناب والتسليم
سنة والرد فريضة لان الامتناع للباد من الثواب عشرة وللراد واحدة
وقيل رد السلام اكثر لانه فريضة **وتوسع** في المسجد وبعض الجماعة في الصلوة
وبعضهم لا يسلم ولو نزل السلام لا يكون تاركا للسنة **وتوسع** على جماعة و
فيهم صبي فرد الصبي ان كان لا يعقل لا يصح وان كان يعقل يصح وفيه
خلاف **وتجب** على المرأة رد سلام الرجل ولكن لا تدفع صوتها لانها
عورة وان سلمت على الرجل فان كانت عجوزا رد عليها وان كانت

شابة رد في نفسه **وعلى** هذا التقيد ثبت الرجل المرأة وبالعكس **وفي**
الغنية وبكره السلام على المرأة الشابة كذا ثبت عاظنها الا في ثوبه ولا
يجب رد سلام السائل لانه ليس للتحية بل لشعار السؤال **ومن بلغ** غير سلام
غائب ينبغي ان يرد عليها **ولا ينبغي** ان يسلم على من يقرأ القرآن لانه يشغله
عن قراءته فان سلم يجب عليه لانه فرض والقرآن لا **وتوسع** على استاذ ولو
فعل لا يجب رده وكذا الحصان او اسد الى الفاضل لانه جلس للحكم والسلام
تحية الزاويين فينبغي ان يشتغل بما جلس لاجله **وتوسع** قوم ياكلون ان
كان محتاجا وعوف انهم يدعون اليه سلم والآفل قال ابو الليث اختلفنا
في السلام على اهل الزمة بغير ضرورة قال بعضهم لا يصح لان ابتداء السلام
اعزاز لهم فلا يجوز اعزاز الكفار وقال الطحاوي المختار مبتدع لا يرد
بالسلام **وتوسع** على انه مسلم ثم ظهر انه ذمي او مبتدع بقول استرجعت
عن سلامي تحفيرا اليهم **واما** اذا سلموا على المسلم فقد جاء في الجواب بوقت
وعليكم لان الامتناع عنهم يؤذيهم والرد احسان واذا هم مكروها
والاحسان اليهم مندوب ولا يذير على قوله وعليكم لانهم يقولون السلام
عليكم بطريق المجازاة ولكن الدعاء بمقابلته الاحسان هم غير ممنوع كما رو
ان يهوديا جلب للنبي **وم** لغمة فقال **وم** اللهم بجملة فبقي اسود وشعره
الى قريب من سبعين سنة **وتوسع** قال للذمي اطال الله بقاءه ان نور نطقه
تطيله يسلم او يؤذي الجزية على وجه الصغار جاز والاسلم غضب
او سيق مال ذمي يؤخذ به في الاخرة **وتوسع** الكافر وضومة الدابة

اشد اما ان يحمل ذنبه بقدر صفة او باخذ من حسنة والكافر لا ياخذ من
حسنا ولا ذنب للدابة ولا باخذ من اهل الحسنات متقين العتاب وهذا باب
على ان الدواب بحشرون لا للجزاء بل للاقتصاص ثم يكونون نرايا ولا
بأسر بعبادة الكتاب واختلف في الجوسى وكذا في الفاسق وفي العيون
والفتاوى النسي ان يكره ان الحز ولا يضمن الكاسر وكذا من اراق
خمورا اهل الزمة وكسر دنانها وشق ذقاتها ان كان اظهرها بين المسلمين
لا يضمن لانه لما اظهر بين المسلمين فقد اسقط حرمتها وفي سائر العيون
يضمن الا اذا كان الامام يرى ذلك **ولو** رأى منكرا من يتركها لانه
الواجب عليه شيئا فلترك احدها لا يترك الاخر ويجل الامور بالمعروف
وان كان يلحق الضرر فيه غالبا فلان علم انهم لا يتركونه فهو في وسع
من التزم فان علم انهم يتركونه لا يجزى له ترك الامور بالمعروف **ومنه** علم
في معصية بسلم عليهم على قصد ان يشغلهم عما فيه **ولا** يسلم في الحما اذا
كان الرجل كاشف العورة **سلم** على القاعد والراكب على الماشي والصغير
على الكبير والقليل على الكثير **ولا** يسلم الممازج او الذنديق او الكذاب
او السلاعى من سبت الناس او ينظر وجوه النوان في الاسواق ولا
يعرف نذبتهم **ومن** الكلام من لا اجر فيه ولا ذكر قولهم قم واقعد وكل
واشرب وكوها لانه ليس بعبادة ولا معصية قيل لا يكتب لانه لا
اجر عليه ولا عتاب **لما** روى عن ابن عباس ان الهلاكة لا يكتب الا ما كان
فيه اجرا ووزر وقيل يكتب ثم يحى بالاجراء ويبقى فيه جزاء **ومنه** ما يوجب

الائمة كالكذب والغبية والغيبة لان كل ذلك معصية لقوله عز لا يصلح
الكذب الا في ثلث مواضع **في** الصلح بين اثنين وفي القتال مع الكفار وفي
ارضاء اهلهم **ودفع** الظالم عن الظلم من باب الصلح ولا غيبة لظالم يوذى
الناس وناسق بغير الفسق لقوله عز اذكروا الناصر بما فيه لى يذروا
انتم السعى به الى السلطان ان فرء لانه من النهى عن المنكر **لو علم** ان فلانا بناكبه
فان وقع في قلبه انه اخبره بذلك يترك ويغير حاله حتى لا لاخبار والا فلا
كذا لو رأى على ثوب انسان غساة اكثر من قدر الدرهم فان وقع في قلبه
انه لو اخبره اشغل بفسده لا يسمع ان لا يخبره الا اذا كان قادرا على اجبا
والحكم في المنكرات والخطايا في العزائم والمساكين وغير ذلك ولو حط بياله
معصية لا ياتى ما لم يعزم عليها فان قلت هذا يخالف لقوله عز حكاية عن الله تعالى
واذا هم عبدى سيئة فلا تكنونها وان عملها فاكتبوها سيئة **واذا هم**
عبدى حسنة **ولو** عملها فاكتبوها حسنة وان عملها فاكتبوها حسنة قلت
هذا محمول على الخطوء من غير توطن النفس عليه واما اذا وطن نفسه
على معصية فان قطع عنها **قال** غير خوف يكتب هذا العزم سيئة وان
عملها كتب معصية ثانية فان قطع عنها خوف الله يكتب حسنة واحدة
ولا غيبة الا للمعلومين ولو اعتاب اهل قرية فليس بغيبة لان المراد
شرا مجهول ذكر مساوئ ائمة على وجه الالتماس لا باءس لان الغيبة
انما الغيبة ان يذكر مريدا السب والنقص **ولو قال** رجل لآخر بكم
اشتريت هذا العبد فقال بماية وقد اشتراه ص بما تئين لا يكون

كاذبا ولو خلف بالطلاق لا ينشئ لانه اشتراه وزياذة وفي الغنية لو قال
 كم اكلت من ثوري فقال عشرة وقد اكلها اكثر من ذلك لا يكون كاذبا ولا
 باس بالمزاح الا ان يتكلم بكلام ما ثم فيه او ان يغفل عن الغوم وعن الا
 مام انه كان كذا كثيرا لمزاح لدفع الكذب والحزن عن القلوب والوحشة
 من بلا فيه ويستغنى فيقول الرجل ليتنا ووجهه منسطا مع البر والفاجر
 والسنيعة والجبندع من غير مداهنة ومن غير ان يتكلم بما يظن ان يرضى
 بمذهبه سبح اليدين على الوجه عقيب سنة وقيل يسبح الله والاول اصح
 لقوله عنه اذا سئلتهم الله فاستلوا ببطون الكفلةم اكفاكم ولا تسألوا
 بظهوره وآد ادعى احدكم ففرغ من دعاية فليمسح بيده على وجهه والا افضل
 ان يسط يديه ويكون بينهما فرجة ويجوز ان دعا الكفار قال بعض
 مشايخنا وبه يغتصب طلب الكسب فريضة كما ان طلب العلم فريضة لقوله عنه
 طلب الرزق فريضة على كل مسلم والرسل كانوا يكسبون وآدم كان
 زراعا وابراهيم كان بزازا وداود كان بصنع الدروع وسليمان
 يصنع المكاييل وذكر با كان تجارا ونبي آدم رعى الغنم وكانوا ياكلون
 من كسبهم وكان صديق بزازا وعمر يعمل الاديم وعثمان كان تاجرا
 يجمع الطعام ويبيعه وعلى كان يكسب ولا يلتفت الى جماعة انكروا
 ذلك وفعدوا في المساجد اعينهم طامعة وايدهم مادية الى ما في ايديهم
 من يسون انفسهم المتوكلية وليسوا كذلك او قد امرنا بالاكثاب
 والسعي في الاسباب قال انه تقوا ان تقفوا من طيبات ما كسبتم وفي

الحدث

الحديث يقول الله تعالى يا عبدي حررك يدك انزل عليك وطلبت الرزق
 باسبابه لا ينبغي كون الرزاق هو الله لان عادته تجري على ذلك وان كان
 قادرا بدون ذلك وافضله الجهاد لان فيه الجمع بين حصول الكسب واعزاز
 الدين وفقره والله ثم التجارة لان النبي ص حث عليها فقال التاجر الصدوق
 مع الكرام البررة ثم الزراعة لانه اول ما فعله آدم وقوله ان زارع يتجرع دبه
 وقوله عنه اطلبوا الرزق في حياض الارض ثم الصناعة لانه عنه حرص عليها
 فقال الحرقة امان من الفقر وسمى من فضل الزراعة على التجارة لانه اعم نفعا
 لقوله عنه ما زرع او غرس مسلم شجرة فتناول منها انسان او طير او دابة
 الا كان له صدقة زارع او مخرف آفة حرام الاستعمال او لم يجفر في
 النهر وحده ساير الناس ويبقى ارضه منه لا يتمكن في زرعه شجرة الخشب
 ومن هذا علم يقول هدية امراد الجور واكل طعامهم اذا كانوا اصحاب
 زرع او تجارة وعن الامام ان المبتلى لطعام السلطان او لطلبة يتجرى
 ان وقع في قلبه الخلل اكل والا فلا ثم الكسب انواع فرض وهو الكسب بقدر
 الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لانه يتوسل الى اقامة الفرض الا
 به وسحب وهو الزيادة على ذلك اذا لم يرد به الفخر والتكاثر ولينس
 به فقيرا او ليحاو ز به قريبا فانه افضل من التحل لنقل العبادات لان
 ينفعه النقل بخصه ومنفعة الكسب له وبغيره ولقوله عنه خير الناس
 من ينفع الناس بناهت العبادات فقالت الصدقة ان افضل فضلها
 وقال عنه الناس عبيال الله في الارض واجتهد اليه ان ينفعهم له عياله

وهو ديباج وهو الزيادة للتحمل والتمتع قال عمر نعم المال الصالح للرجل الصالح
الح وقال عمر طلب الدنيا خلا لا متفقا لغير الله ووجهه كالقمر ليلة البدر
ومكروه وهو الجمع للتأخر والركاثر والبسط وأن كان من حل لقوله عمر طلب
الدنيا مفاخر مكاثرات وهو غضبان عليه ولا بأس بلبس ثياب الجملة
إذا لم يكن للبر للتكبر لانه عمر خرج ذات يوم وعليه رداء قيمته اربع مائة
دينار وكذا جمع المال إذا كان من حلال لا بأس به إذا لا يتكبر به ولا
يضع الفريضة وهو الخلاصة لا بأس بان يكون في بيت الرجل سرير و
ديباج وفراش ديباج لا يتعد ولا ينال عليه وكذا الآوان من الذهب
للنجل لا للشرب وما يحتاج اليه الناس لا بأس به وإنما يكره إذا بنى مالا
يحتاج الناس اليه وذكر في شرح المشارق وبعض كره الاشتغال بال
بالكسب بقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني فلنا المراد
بالعبادة المعرفة وهي لا ينال في الكسب ولكن كانت حقيقتهما فالمراد بها
المفروضة وهي ايضا غير منافية لانها لا يستغرق الاوقات اما الا
كل فعل مراتب فرض وهو ما يندفع به الهلاك لا لا بقا البنية اذا له
لا بقاء لها بدونها يتمكن من اداء الفرائض ويوجد على ذلك لقوله عمر ان
الله تعالى ليوجب على كل شئ حتى اللقمة يدفعها العبد الى فيه فان ترك
الاكل والشرب حتى يفكك فقد عصي لان فيه القاء النفس الى التهلكة والله
منه عنه في محكم التنزيل وماء جوار عليه وهو ما زاد عليه يمكن من الصلوة
فانما ويسهل عليه الصلوة لقوله عمر وهو من القوى اجبت الى الله من الحيوان

الضعيف

الضعيف ولا الاشتغال بما يتغوى به على الطاعة ومباح وهو ما زاد
على ذلك الى الشبع ليزداد قوة البدن ولا اهر فيه ولا وزر وبجانب
عليها حسابا يسيرا ان كان من حل روي ان النبي ص ان فيه يعذف فيه
تمدور وطب فقال عمر انكم تحاسبون في هذا فرفع عمر ردفه ورفضه فقال
ان في هذا تخاسب فقال عمر ان الله والذى نفسي بيده انكم لتحاسبون
يوم القيمة في الماء البارد والماء الحار الآخرة تنزعونكم بها
وكسرة خبز تردبها جوعك وشربة ماء يطغ بها عطشك وقال عمر يكفى
لابن آدم لقمات يعمن صيله ولا يلام على كفاف وحوام وهو الاكل فوق
الشبع لانه اضلعة للمال وامراض للنفس ولانه يفسد واسراف
ولقوله عمر ان اطول الناس عذابا يوم القيمة اكثر شبعاف في الدنيا
ولقوله عمر اكثر شبعاف في الدنيا اطولكم جوعا يوم القيمة قال بعض
العرفان الطعام ينبغي ان يحمل الانسان لا ان يحمله الانسان الا اذا
قصد به التقوى على صوم الغد ولان فيه فائدة اولئلا يستحق الضيف
لانه اذا امسك والضيف لم يأكل شبع بهما يستحق فلا يأكل حياء وفحلا
فلا يأكل باكل فوق الشبع قبل الضيافة ثمانية الوليمة للفرس
والحرس بضم الحاء المعجمة للولادة والاعذار بكسر الهمزة وبالعين المهملة
والدال المعجمة للختان والوكدة للبناد والبقية للقدم والعقيقة
للسابع الولادة والوضيعة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة للطعام عند
المصيبة والمادة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذة ضيافة بلا سبب

وليمة العرس سنة قديمة وفيها منوبة عظيمة او ولد بالثاة ويتبعني لمن
دعى بالوليمة اجاب فان لم يجب اثم لقوله ومن لم يجب الداعي فقد عص
الله ورسوله فان كان صاحبها اجاب ودعا وان لم يكن صايما اكل ودعى وان
ياكل اثم وجع لانه استهزاء بالمضيف وقيل لا يجب لقوله ومن يئس
الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنياء ويترك الفقراء لانها ياكلها
الاغنياء وينتظرها الفقراء واجاب عن هذا بعضهم بان قولهم يئس
الطعام يقتضيه عدم الاكل منه لا عدم الاجابة وان دعى الى غير الوليمة
فالجهرور قالوا ان الاجابة مستحبة قال بعض العلماء فبئس لرسوله عذرا
وكان الطريق بعيدا تلحقه المشقة او كان من المنكرات هناك شئ
او كان من يتأذى بحضوره اما اذا كان بشئ منها فلا بأس بالتخلف
عن الاجابة ولا يباح ايجاب الضيافة فوق ثلثة ايام في العرس و
الوليمة ولا يباح اتخاذ الضيافة الى ثلثة في الحبيبة ولو دخل رجل على
الاصراء فقدم اليه شئ من المأكولات فهذا على ثلثة اوجه اما ان يشتر
بالثمن او لم يشتر وهذا الرجل لا يعلم انه مفسوبة بعينه او علم فغى الو
جه الاول والثاني حله اكله اما الاول فلان العقد لم يقع على الثمن
المشتراب بها فلا يتمكن الجنب في نفس المبيع واما الثاني فلان الاباحة
اصل ما لم يبين دليل الحمة واما الثالث فلانه علم حمة وذكر في بعض
الفتاوى ولا يجوز قبول هدية الامراء الجور لان الغالب في ثمن الحمة
اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب زرع او تجارة فلا بأس

لان اموال الناس لا تجلوا عن قبله حرام فالمعبر الغالب وعلى هذا
اكل طعامهم الا فضل ان يقبل جائزة السلطان فان كان للسلطان
مال ورثة من ابيه جازبه فقبل له لو ان فقيرا باخذ جائزة السلطان مع علمه
باخذها غضبا لا يجل له ذلك قال ان كان السلطان خلط الدراهم
بعضها ببعض فانه لا بأس وان وقع عنه الغصب من غير خلط لم
يجز اخذه قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب انما يستقيم على قول
ابن حنيفة لان عندنا اذا غصب الدراهم عن قوم وخلط بعضها ببعض
تملك الغاصب اما على قولها لا يملك سئل على الرازي عن بيت المال
على الاغنياء فيه نصيب قال لا اذا فرغ نفعه ليعلم الناس الفقه و
القوان ويكره للمجنب رجلا كان امانة ان ياكل طعاما او يشرب
شدا با قبل غسل النعم واليدين ولا يكن للمريض قاصه خان ولا بأس
بقبول هدية المستقرض لانها غير مشروطة في القرض وقال بعضهم
ان كان عادتهم قبل القرض مباحا دانه فالأفضل القبول وكذا
اذا كان معروفا بالجود او كان بينهما مودة فان لم يوجد من هذه
الامور واحد فالتردد عن قبوله افضل فالأفضل ان الاصداء
للدين بكن والآلا المسافرون اذا خلطوا زادهم واخرج كل واحد
منهم درهما على عدد الرفقة واشتروا طعاما واكلوا فانه يكون
واحد نقا وتواخي الاكل ورفع الزكاة حرام بكل حال الا باذن صاحبه
ولا يعطى سائلا لان صاحبه انما اذن له في الاكل دون الرفع وا

لا عطاء وعن خلف بن ايوب من اخذه بعد من السلة وقيل ينظر الى
معاملات الناس في ذلك الموضع ولو كان القاد على الاشجار لاخذ
الاباذن صاحبه الا اذا كثر وعلم انه لا يضيغ صدره عليه الاكل
لا الحمل وكذا ان كان ساقطة في الممر الا ان يعلم رضاه ما لكها نصا
او دلالة وان كانت في الحائط لا في الممر فالتحريم كالجوز فكذا في
لا يبقى كالنفاق ونحوه تكلوا والاصح انه لا بأس به ما لم يتعين النهر
بها او دلالة ويجوز رفع النفاق من نهر جار واكلها وان كثر لان هذا
متاين اذا ترك فيكون ماذون في الرفع دلالة وهكذا الحال في الثمار
التي تشارت في الطريق قال بعضهم لا بأس بالاكل ما لم يتبين النهر مريجا او
او دلالة او عانة ولو لم يقطع لنقط الزراع او غيره السبل بعد حصده
رع المترك بينه وبين غير المزارع كانت النظر له خاصة كشوب خلقه
رعى صاحبه او نوات رعى بها صاحبه حتى لو نبت منها شيء فلصاحب
الارض لان النبات ارضه منذ اقيم فخص له وان كان مباحا ولا كذلك
في النبات الاصل فانها مباحة بعد النبات ولو سب دابة وقال
من اخذها جعلها فلا سبيل لصاحبها عليها فط ولو وجد في الطريق
جوز او نواة مأكولة ان كان واحدا قباح لمن اخذ وان كان كثيرا
فان وجدها في موضع واحد فلفظة وفي مواضع فله انتفاع ولو
وجد بطريق في بستان بعد رفع الاصل على وجه الارض فله اكله
وان وجد مدفونا او مجموعا فلصاحبه كذا في الغنية والاكل والشراب

والشرب

والشرب في اوان المشركين والاكل مع كفار حرام ولو ابتلع المسلم من ثا او
متين لا بأس به اما الدوام عليه بكرة ذكر مولانا حافظ في شرح الترمذي
سئل عن شمس الائمة الترخي عن حق البيع وحرمة وهو الحشيش فقال
ما نقل عن ابي حنيفة شيء اذا لم يشهد اكله في زمانه فبقي على الاباحة ولم
يدروا من السلف ايضا فله شرفه شرا في شيء من زمان الموت فليد الشافعي
حتى فشا اكله وظهر كذا وله في زمانه فافني على حرمة على مذهب الشافعي
وكان الامام المزي في بغداد فبلغ فتواه الى ابن عمر في عراق العجم فقال
انه مباح فلما تمت ببلية وشهد الاماكن فنته وغلبت السفاضة على
العقلاء بسبب اكله اختار ائمة ما وراء النهر باسهم على حرمة وا
فتوا بما ائمه فتى به المذنب وحكموا بما حرافه وامروا بتأديب باعائه
وتشديد اكله فالآن فتوى المذهبين على حرمة حتى قبل من قال ببلية فلو
زندق ببلية وحكموا بوقوع طلاقه فجاء له كما في السكر اما الكسوة
فمنها فرض وهو ما يستعورته ويؤخذ الحة والبرد لقوله تعالى خذوا زينتكم
عند كل مسجد اربا يستعورتكم وخلفه لا يحمل الحة والبرد فيسبحنا
الى دفع ذلك باللكونة فصار تطير الطعام والشراب فكان فرضا
وبنبيغ ان يكون من القطن وهو الماء ثور من النبيغ عليه السلام وهو
لا بعد من الخبلا وينبغي ان يكون بين النبيغ والدنة لبلا يحرق
في الدنة وياخذ الخبلا في النبيغ وعن النبيغ عن النبيغ عن النبيغ
المشركين وهو ما كان في نهاية النفاسة او ما كان في نهاية الحكمة

وخير الامور واسطرها ويستحب ان يلبس الفسيل في عامة الاوقات ولا
يكلف الجديد لقوله وم البذاذة من الايمان وسحب وهو ستر العورة واذا
الزينة لقوله وم ان الله فخر يحب ان يرى اثر نعمته على عبده فكان يقول
لا صحابه اذا رجعتهم الى بلادكم فعليكم بالثياب النفيسة ومكروه وهو
اللبس للتكبر والخيلاء لقوله وم للسعدا وكل واشرب من غير مخيلة وتفسيره
ان يكون معها كما كان قبلها واختلفوا في لبس المعصفر قال ابو حنيفة والشافعي
وما لك يجوز وقال جماعة من العلماء مكروه كراهة تنزيه لقوله وم لابن عمر
رضي حين بان عليه ثوبين معصفران هذا من لبس الكفار فلا تلبسها
تلبسها ولست الا اولون بانه وم يصبغ الثوب بالصفة والحديث
الاول محمول على المحرم والخطابة تجزئه اذا صبغ ثم مسح ولا يجوز ان اذا
مسح ثم صبغ ويجوز لبس الاحمر لانه وم لبس الاحمر كذا في شرح المشا
رفي للاكمل وذكر في شرح المصابيح للخلخال قال ابن عباس
جعل في قبر رسول الله وم قطيفة حمراء وهو نوع من اللباس وكان
النبه وم فوضعها صفوان وهو موطئ النبي وم في قبره فقار والله لا
يلبسها احد بعدك وقيل تاويله اذا لم يكن الثوب احر جميعه بل
كان خطوط حمرا لان الثوب الذي من غير ان يكون لون اخر مكروه
للرهيل جال قال صاحب الروضة يجوز للرجال والنساء لبس
الثوب الاحمر والاحقر بلا كراهة ذكر في برهان صاحب المحيط
ان عند ابى حنيفة لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلد حتى يوليه

فوق

فوق قبض لا يكره فكيف اذا كان فوق فباء او كانت جبة من حرير
بطانتها ليس حرير وقد لبس فوق قبض غزلي قال صاحب الفينة
وفي هذا رخصته عظيمة في موضع به البلوى وطلب هذا القول عن ابى
حنيفة في كثير من الكتب فلم اجد سوى هذا ذكر شمس الائمة الحلواني ومن
الناس من يقول انما كره لبس الحرير بستر الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس
انه كان عليه جبة حرير فقبل في ذلك فقال اما ترى اية ما يلبس الجلد فكان
تحته ثوب قطن والصحيح ان كل حرير وم شرح الجامع الصغير ومن الناس
من اباح لبس الحرير والديبا ج للرجال والنساء ومنهم من قال هي
قائل حرام على النساء ايضا وقال بعضهم استعمال الخفاف من الابرسيم
لا يجوز لانه نوع لبس ولا يجوز القاء المحطر على راسه ولغة ايضا في
التعزيت وبس الشباب الواسعة في حق الفقهاء الذين هم اعلام الدين
يجوز لقوله وم عظموا اعمامكم وسعوا اكمامكم الاصح في الصلوة ان
يلبس احسن ثيابه لقوله تعالى فذوا من بينكم عند كل مسجد وم في الحد
صلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة وقوله وم لكل قوم
ينجوا وم ويتجاوزون العرب العمايم وروي عنه وم من صلح وجيبه
مكتوف خير من صلح سبعين صلوة وجيبه مشدود والسنة ارخاء
طرف العمامة بين كتفيه هذا فعله النبي وم وقيل قدر شبر وقيل الى
وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اطاقه ان يزد لفتها فقضاها
كما تكبرها ولا يلقها على الارض دفعة واحدة هكذا فعله وم ويستحب ان

يلبس الخاتم في خنجر اليد ولا يلبس في اليمنى لانه يشبه الرافض ويبقى
ان يجعل الرجل النفس الى باطن الكفن وفي البراذن قبل داخل الخلا لونه بديخانه
عليه اسم الله يجعل قلعه في كفة ويكره بيع خاتم الحديد والعقود لانه حيلة اهل
النار واختلف في السدل في غير الصلوات قبل بكرة بدون الغيصة ولا يكره
على الغيصة وقبل بكرة كما في الصلوات والعمامة قول ابي جعفر انه لا يكره
وعن ابي القاسم الصفار الحنف الامر خف فرعون والخوف الا بيض خف
عامان والحنف الاسود خف العلماء وقد ثبت عشرين من كبار الفقهاء
يلبغ فما رتب لاجل هذا خفا ايضا ولا امر وروى انه عم امير خفا
اسود ويجوز المسابقة في اربعة اشياء في البعير والفرس والرمي وال
لغيم لما روى عن الزهري قاله كانت المسابقة بين اصحاب النبي
في هذه الاشياء بان شرط بدل معلوم من جانب واحد بان يقول لها
جبه ان سبقتك فليكذا وان سبقتي فلا شيء لك وفي القياس لا يجوز
لانه تعليق المال بالخط وهو فاسد وان كان البديل من الجانبين
لا يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والشروط انهما سبقتهما اخذ منهما وان
سبقا فلا شيء لهما وفيما بينهما انهما سبق احد من صاحبه وهذا انما
يجوز اذا كان فرسه قد سبق وقد لا يسبق ولولم يكن الفرس مثلها
لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله فلا يخرج من ان يكون قمارا والمواد من
الجواز الحلق والطيب لا الاستحفاق **سائل متفردة** من قام
بتوزيع هذه النوايب على المسلمين من جهة السلطنة بالمعنى وله كان

كان ما جورا ويكره ان يقول قايما الا من حذر الهرة المودونة لا ينبغي ان يفر
ويترك اذنها لكثرها يذبح بسكين حادة خضراء الهرة لا باس به ويكره خضار
بنه ادم لا تقطاع شدة والقاء القلعة مباح كلب عقور لرجل يعرض الما
وبن قتلوه وان تلف شيئا ان كان بعد التقدم الى صاحبه ضمن وقبلة
لا كالحا يبط المائل وفي الفتاوى لو امسك في داره كلها ينتظر منه الجار
لبس لهم المنع وان ارسله في محلة لهم المنع فان ابدى الى الحاكم بمنعه
وكذا الدجاجة والعجول والجحش العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح
شاة في سابع الولادة لا واجب ولا سنة ولو كتبت على جبهة الميت او على
كفيه عهد تام برجي ان يغفر الله الميت ويجعله آمنا من عذاب القبر
قال نصير هذا رواية عن في نحو عهدي عهد تام مع الميت من قبل نفسه كان اثم
من ان يقتل غيره ولا يلبس بالاكل منكيا اذالم يكن عن تكبر بكرة الاكل
على الطريق حتى غير محتون ولا يلبس ان يمد جلد ذكره وحشفه ظاهرا كان
محتون ولا يشدد عليه وكذا الشيخ من المجوس لم ويكره ان يطأ بجمه امته
او امراته او امته الارض يريهما ولا يلبس ان يدخل الرجل الى الارض
الحب للنجارة صالم يدخل فيها سلاحا او كراما ولا يلبس بانزال الحمار
على الفرس ويكره على البقر وفيل لا ويؤكل نسل الحمار من البقر
اتقا فاكذا نسل السباع من الشاة ومن الرمكة لو ولدت من الحمار
يكره الاكل عند الامام وعند من لا يكره والغنية اذا اقتضت دينها من
كسبها او جبر الطالب على الاخذ ولا يلبس بان يمزج البيوت وهو

وتخصها ويذهب سقمها والعرف الى الآخرة افضل ولا بأس بسط الثياب
 التي عليها الصور وبكره النظر الى المآلة المتخذة من الذهب وبكره اليرى
 الى هدف نحو القبلة ولو كتب اسم فرعون او اسم ابي جهل على غرض بكره الر
 من اليه لان تلك الحروف حرة ولو قال له الطبيب غلب عليك فخرجه
 والا لتقتلك ولم تخرجه حتى مات لم ياتم بكره بيع الغلام الامرد من يعرف
 باللوامة لا بأس بعبادة اليهودي والنصارى رجل مرض في دار مفضوعة
 لا يعاد فيها بكره قطع الجذ بالسكين وفي الغردوس لا يقطع الجوز بالسكين
 اكرمه فان الله تعالى اكرم ويجوز اكل مرقية وقع فيها عرق آدم او
 نخامة او دموعه الا اذا غلب عليها او صار متعذرا طبعاً يجوز للستر
 من المحتاج استئذاناً بالزنج ولو سخن الدقيق بسورة الهرة وفيرة لا
 بكره ولا يجوز شراء بيضات المتارين وجواز انهم اذا علم انه اخذها قمارا
 لانه لا يثبت الملك فيما يفتد لا بأس بلبس النبي بفعلها الناس تحذر عن الزنا
 قبل مكره وذكر التبا في ان عند محمد بكره وعند ابي يوسف لا بكره
 وعند ابي حنيفة مثله وركوب النور ووضع الحمل عليه مشدوع قال بعض
 العلماء يستعمل في الكراب والابل والثيران في الدواب مع شد
 العين بشرط ان يجهد بها يجوز وحدا لا جرها ان ينعم من الاعتلاف
 ويضرب راسها وعند ابي حنيفة لا يضربها اصلا وان كان ملكه وكذا اكل ما
 يستعمله من الحيوانات قبل لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأ
 ديب وخصام فيما زاد عليه وخصوصة الدابة اشدة من خصوصة الذئبي

وخصوصة

وخصوصة الذئبي اشدة من خصوصة السلم اما ان يحمل ذنبه بقدر حقه او
 ياخذ من حسنة والكافر لا يأخذ من الحسنة ولا ذنب للدابة ولو لا
 يوم عمل فتبين العقاب له ان يضرب البيتيم فيما يضربه والدابة وردت الا
 ضار والاثار وبكره الوالد على تعلم القرآن والادب لانه فرض على الوا
 لدين لا يستف شعرا نفع لان ذلك يورث الاكله ولكن فقرها لقوله
 لا يستف الشعرا الذي يكون في الانف فانه يورث الاكله ولكن فقرها
 فصا و خلق شعر الصدر والظهر ترك الادب بنت لها اب ذم من ليس
 له من يقوم عليه سواها والزواج بمنعها من ملازمة فانها فقصة الذ
 وج وتطبع اباها مسلما كان او كافرا ويجوز شراء العصاة من الصبا
 واعتقها او قال من اقتدها فمن له ولا يجوز عن ملكه باعناق وقيل لا يجوز
 لانه المال وذكر الشاة والعد مع اللحم في المرققة لا بكره المرققة غسل
 اليد الواحدة او اصابع اليدين وذلك الى الرسخ ولو استغنى مغتنيين
 حنفيين في حادثة فافتاء ادمها بالعيه والآذ بالفساد او بالحق
 والآذ بالحمة ياخذ العاى بقول من افتاء بالفساد في العبادات
 وعنه البصحة المعاملات وقال بعض العلماء يادف بقول من افقه
 منها عند وان استويا عند يستفخ غيرهما وينبغي المفتحة ان
 يفتح الناس بما هو اسهل عليهم ولهذا قال بعض العلماء لو افقه المفتحة
 بقول ماكل في طهارة سور القلب والخصير جاز لان الافتاء بالابسه
 في بعض المواضع بالاحتياج في بعضها ذكر في سابل الاستئذان

مطلب
 لو استغنى مغتنيين

الرضا بكفر امرائه مستقبها الكفر لا يكون كافرا او في الجامع النصولين الرضا
 بكفر غيره انما يكون كافرا لو كان يستخير الكفر ويستحسنه واما لو كان لا
 يستخيرها ولا يستحسنه ولكن احب القتل والموت على من كان شديدا بطبعه
 حتى ينتقم الله نفا منه فليس بكفر وعلى هذا الودعا على ظالم اما انك الله
 تعالى على الكفر او سلب الله عنك ايمانك فهذا لا يفر ما دام يستقيم الكفر
 الكفر ولكن تمنى ذلك حتى ينتقم الله نفا منه على ظلمه وعن ابيه حنيفه الله
 الرضا بكفر غيره كفه بلا تفصيل ولهذا قالوا ان من لقن انسان كلمة
 الكفر كفر الملقن وان كان على وجه اللعب ولهذا قال ابن المبارك
 من امر امرأة بائنة حتى تبين عن زوجها فهو كافر ومن افتر به فهو كافر
 وان لم يكفر الحامد وكذا لو قال نصراني اعرض الاسلام على حتى يسلم
 فقال ائت الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام قيل بكفر لانه رض
 بكفر غيره في بعض الاوقات واعلم ان جنس هذا ثلثة انواع منها ما يكون
 خطا ولكن لا يوجب الكفر فهو ما يقايله بالاستغفار والرجوع عن ذلك
 ومنها ما يكون فيها اختلاف فهو من يتجدد به المكاح والتوبة والرجوع
 عنه احتياطا ومنها ما هو كفر بالاتفاق فانه يوجب ارجسا طامعا
 اعماله ويلزمه اعان الحج ويكون وطئه مع امراته زنا والولد المتولد
 في هذه الحالة ولد زنا ولو حصلت البردة من الزوجة قال بعض مشا
 يخنا لا يعمل في افاد المكاح ولا يؤثر بتجديد المكاح سدا لهذا الباب
 عليهم والقاض يوجبها حتى ترجع عن ذلك وتسلم والله الى اكم التمهيد

والشيخ

والشيخ الامام اسماعيل وعامة علماء يعقوبون يعمل في افاد المكاح
 وهذا ظاهر المذهب وعليه الفتوى لكنها تجبر على المكاح الى زوجها
 الاقرب واذا عمل بافساد المكاح فهو فزقة بغير طلاق بخلاف امراته
 الزوج فانه طلاق عند محمد خلافا لهما اتفق العلماء والفقهاء من المسلمين
 اذا انكر الرجل الحكم الشرعي الثابت بالقرآن او الحديث المتواتر او
 الاجماع القطعي مثل الصلوة والصوم والزكاة والحج والفعل من الجنابة
 ومن الحيض والوضوء بعد الحدث بكفر وبقتل ادم على ذلك ولا
 يقبل نادره ولا يكون جهله عذرا لان فرض العين يكون شايعا بين
 المسلمين وجهله لا يكون عذرا الا بتقصيره وتكليفه فلا يكون معبرا
 الا اذا دق فلا ينال اليه الا بنظر دقيق وتادم صدق فجهله
 يكون عذرا قال بعضهم اذا انكر فرضية صلوة الجنابة وكفر ومن القول
 حاشا فقد علم في دين النجس دم تحريمه كمنكاح المحام او شرب الخمر او اكل
 ميتة او دم او لحم خنزير من غير طهارة وكافر وقيل هذه الاشياء
 بدون الاستحلال فسق وعن محمد لوراية باكل لحم خنزير كفره ولم اصدقه
 اذا قال طمئة انه يحل وعن ابيه سدا لهذا قال صنف المذهب ان من
 صعب الشافع ليس بحق ولا يجوز العمل به لا بكفر ولو قال لا اقول بفتوى
 الائمة ولا اعمل بفتوىهم فهو رد على النجس وارجاع الائمة وتبشيرها
 النصوص فيلزم التوبة والاستغفار وقيل بخشي عليه الكفر الكافر اذا
 ثوى الايمان لا يصير مؤمنا لان الايمان تصديقا بالجنات واقرارا با

بالتحاشي ولقد نزل مسلم ان يكفر كفرا في الحال لا اتصال النية بالموت وهو ترك
حقيق الله تعالى نفوذ بالله ولقد اكد على الاسلام يكون مسلما لكن لو عاد الى
الكفر لا يقتل ولا يجبر على الاسلام وفي الاختيار تجسس حتى يرجع الى الاسلام
الكافر اذا اعتقد بخلاف ما اعتقده حكمه بالسلامه فمن ينكر
الوحدانية كعبدة الاوثان والمشركين اذا قال لا اله الا الله او قال شهدان
محمد رسول الله او قال اسلمت او امنت بالله او انا على دين الاسلام
فهذا كله اسلام وكل من آمن بالوحدانية وينكر رسالة محمد كاليهود
والنصارى لا يصير مسلما بشهادة التوحيد حتى يشهدان محمد رسول الله
وطائفة من العواف يزعمون ان محمد مرسل الى العرب فلا يكون مسلما با
شهادتين حتى يبرأ من دينه ولو قال انا مسلم قال ابو حنيفة لا يكون مسلما
حتى يبرأ ثم رجع وقال ذلك اسلام منه ولو قال كافر الله واحد يصير
مسلما وكذا لو قال محمد رسول الله قيل توبة اليك مقبولة الايمان ا
لياس وقيل لا يقبل كايما قال المحققون قرب الموت لا يمنع من
قبول التوبة بل المانع من قبولها مشاهدة الاحوال التي يحصل العلم بالله
بالظهور على سبيل الاضرار والمذكور في بعض الفتاوى ان توبة اليك
مقبولة الايمان اليك لان الكافر في اصله غير عارف وابتداء عرفانا
وايمانا والفاقد عارف بالله تعالى وحاله كل حال البقاء وذكره بعض
كسب الكلام ان توبة اليك هل يعتبر باختلاف المشايخ فيه والاصح انه يقبل
حتى ان من تاب عن شيء لا يقدر عليه كالجبوب يتوب عن الزنا والزمن

بنوب

يتوب عن سدة فانه يعتبر وفي النوادر يقبل شهادة رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نفايين على الاسلام نفاي وفي السير يصل المسلمون على
ميت يجزوا حد لوعده لا وفي مجموع النوازل ذمى دخل دار الحرب وسرق
صبي وادخل دار الاسلام يحكمه بالسلامه وكذا لو سرق صبي وادخله في
دار الاسلام وقال الزنا هل يجب الكفار القدرية في غيرهم كون الشبهة غير
خلق الله وفي دعواه ان كل فاعل خالق فعل نفهم ومن انكر خلافة ابي
بكر او خلافة عمر فهو كافر في الاصح ومن قال بتخليد اصحاب الكبار فهو
ها مندد وكذا من انكر عذاب القبر ومن انكر شفاعته الشافعين يوم
القيامة فهو كافر ولو قال الله اعلم انه لم افعل كذا وهو انه فعل قال بعض
المناذرين يكفر لانه وصف الله تعالى بالعلم بوجوده شيء قبل وجوده
فصار كما لو وصفنا لجهل والاصح انه لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام ا
اثبات صدقه في حقيقته لا وصفه تعالى ومن جلس مجلس الشرب على مكان
مرتفع وذكر مضنا حك استهزا اربا لو اعطى يفتي كونه كفرا وكفروا ولو تكلم
رجل بوجوب الكفر ففهمك من ذلك غيره يكفر الفاضل ايضا ولو قال
اير الحمار في است عيذك بكفرا ان عنه به علم الدين ولو وقع في قلبه انه
ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كفرا ومن قال لا اله الا الله واداد ان
يقول الا الله فلم يتكلم لا يكفر لانه معتقد على الايمان وان لم يخط
بيانه الاثبات واراد النفي فقط فهو كافر واما قوله الا بلامتنق منه
فقط لا معنى له ولو اعتقده في كرا او اعتقد الهنديان ذكرنا فلو قال

مرة لا اله الا الله ثم تكرر الا الله كما شاء حملا على التاكيد جان كذا سمعته
من مشايخ خوارزم كذا في البهاري سئل ابو جعفر عن الله عند المشركين
وقد ترك ذلك صلوة او صلواتين ان اراد تعظيما ليعيدهم كفرا وتجرد الكفار
بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه اعادة قضاء الصوم والصلوة لان المرتبة
سقط عنه الصلوة والصوم ولو كان ذلك بفسق لم يكفر وعليه قضاء
صلوة الفايضة ومن ذهب الى الغزو وفائضة صلوة فقد ارتكب سبعة مايات
كبيرة كذا نقل عن الشيخ الطارسي فما ظنك من فائضة صلوة بمثل هذا الحضور
ولا باس للرجل الواحد ان يحمل على الف من المشركين ان طمع السلامة و
النكاية بهم وان كان لا طمع احدهما كره لان فيه اهلاكا من غير فائدة
ولا باس ان يغزو الواحد من ثلثة ولا ينبغي للمسلمين ان يغزوا اذا
كانوا اثني عشر الفا وان كان العدو اكثر لقوله وم خير الجيوش اربعمائة
وان بلغت اثني عشر الفا عن قلة اذا كانت كلمتهم واحدة فاضح خان
ولا باس اجابة دعوة اهل الذمة اذا لم يكن فيه تعظيما لشعائرهم
المخصوصة سئل الفضل عن وضع فلسونة المجوسى او لبس السراويل
قال لا يكفر وقيل ان قصده التشبيه بكفر ولو تزينت بذلك النصارى
كفرو ولو شرب يوم النير وشيئا لم يكن يشربه من قبل ذلك اليوم
ان كان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظم المشركون كفرا وان اراد به الاكل
والنعمه لم يكفر ولو اشرب يوم النير وزا الى انسان شيئا ولم يرد به تعظيم
ذلك لكن جرى على ما اعتاد بعض الناس لا يكفر ولكن ان يفعل

ذلك

ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده ولو صاغت الطير فقال احد يوت
مريض او خرج الى السفر ورجع بعباح العقيق كفرا عند البعض وقيل
لا ولو قال الشخص اعلم المروقات يكفر ولو قال اخبر عن اخبار
الجن يكفر اثنى لان الجن كالانس لا يعلم الغيب ولو قال ليت صوم
رمضان لم يكن فرضا ان قال ذلك من اجل انه لا يمكن يمكنه اذا وصفت
فه لا يكفر وار تكب صغيرة فقال له فادبيل تب فقال ما اذا صنعت حقه
انوب يكفر ولو شرب الخمر وقال الاله مبارك ياد كفرا ولو قال اذهب
معهم الى الشرى فقال بياد ييادى يروم كفرا ولو قال اذهب معي
الى القاض فقال ذلك الكلام لا يكفر ومن شرع شرب الخمر فقال
بسم الله او قال ذلك عندنا الزنا او عندنا كل الحرام المقطوع بحرمة
يكفر لانه استخف باسم الله نفا ولو قال بعد الفداء الحمد لا يكفر لان
حمده وقع عن الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على ايمان الحرام
فان نوى بعامل على نية وان لم يتو شيئا لا يكفر وقيل لرجل كل من
الحلال فقال الحرام احب الى من الحلال يكفر فداء القرآن على ضرب
الزنى والعقوب يكفر لاستخفافه وادب القرآن ان لا يقرأ في مثل
هذه المجلس فالمجلس الذي اجتمعوا فيه للغناء والرقص لا يقرأ
فيه القرآن كما لا يقرأ في البيع والكنابيس لانه يجمع الشياطين ولو
صف الله نفا بما لا يليق او سخر باسم من اسمائه او بادى من اوائله

او انكر وعده ووعيد يكفر ولو قال يد الله طوبى له يكفر عند اكثر العلماء
وقال بعضهم ان عني به الجارحة يكفر وان عني به القدرة لا يكفر ولو قال
ان الله تعالى ينظر من السماء يكفر ان اراد به المكان الله بظلمك كما ظلمتني
نا لصحيح انه لا يكفر ولو قال ان فعلت كذا فهو كافر وقد كان فعل وهو
يعلم ذلك يكفر عند اكثر العلماء وتبين امراته وروى الحكيم الشهيد عن ابي
يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة لا يكفر ولو حلف على الاستقبال
فقال ان فعلت كذا فهو يهودي يكون يميننا يوجب الكفارة اذا حلف ولو
قال ان اكلت فلانا امس فهو يهودي من الله تعالى او من القرآن او من
البنية وم هو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ قال الحكيم الشهيد المختار في الفتاوى
في جسد جنس هذه المسائل ما اختاره السرخسي انه ينظر ان كان الحالف
يعتقد ان مثل هذا اليمين كاذبا كانه يكفر والا فلا واذا اراد يمين
خصمه فاراد المطلوب ان يحلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله
وانما اريد يمينه بالطلاق او العتاق يكفر عند البعض فالاصح انه لا يكفر
ولو قال يمينك وضراط الحار سواء يكفر ولو قال لخصمه لو كنت امة العالين
لا خذت منك ماله قيل يكفر لانه اجترأ على الله بخلافه في البنية وم يعنى
لو قال لخصمه ان كان فلان نبيا لا خذت منه حقه ان كان مراده طلب
الحق لا يكفر والا يكفر ولو قال فعلة الله الاحسان في صف الجميع والسوء
في صف يكفر جمعت على العقوبات سخطا كعد ولو اصبحت لو لدها فقالت

اعطيت

اعطيت واحدا واخذته او قالت يا خذ مني منها واحدا ولا يا خذ مني
لها عشرة ذكر الامام ابو الفضل ابو جعفر ان لا يكفر ولو اراد ضرب انسان
فقال آذا لا تخاف الله فقال لا روى عن محمد لا يكفر لانه ان يعقوب النعمان
فيما فعل وان رآه على معصية فقال له آذا تخاف الله فقال لا يكفر وجعل ضرب
عبدا او ولده فقال له قائل انت لست بمسلم فقال لا ان قال عتد يكفر وان
جس على لسانه من غير قصد لا يكفر وفي الغنية لو قال لامرأة يا كافرة
فقلت ان كافرة فطلقني قال الفضل بآنت ونجبر على الرجوع بعد
التوبة ولو قالت لو كنت كافرة فطلقني قبل يكفر وقيل لا ولو
قال يا كافرة فقلت بل انت لا يقع الفرقة بينهما وقيل يكفر وبات
امرأة لتكفيرها والا قول اصح ولو قال لا امرأه خاف الله وانفقه
وقالت بجمية لا اخاف فان كان الزوج عاقبها على معصية ظاهرة
فما جابته بذلك كفر وان كان ما عاقبها على امر لا يخاف الله فيه لا يكفر
الا ان يريد بذلك الاستحقاق من زوجها وذكر في البزار ان قد استفاض
في رسايق شروان قال درويش درويشان يكفر لان معناه
جميع الاشياء مباح وانا مبيع لكن فيلزم ان يدخل فيه ما لا يجوز ابا حنة فيكون
مباحي الحرام وانه كفر وهذا باطل لان معناه مسكنة المساكين او افتقر
اليك فقر الفقراء ولا دلالة على ما ذكر من ابا حنة شيء مما فضل با
حقة جميع الاشياء وليس ايضا باطل وهذه نبات القوم لانها لا لها
فلا اعتبار لها لانه الفاظ لا دلالة لها باعتبار الدلالة الثالث وذكر

اللعن على معاوية

فيه أو اللعن على نذير يجوز ولكن ينبغي ان لا يفعل وكذا على الحاج وحكي
عن الامام قوام الصغار انه قال لا بأس باللعن على يذير ولا يجوز اللعن
على معاوية لانه كاتب الوصي وذو السابقة والفتوح الكبيرة وعامل
الفاروق وذو النورين لكن اخطأ في اجتهاده فنبهنا ورأى الله تعالى عنه
بتركه صفة نبينا وم يكف اللسان عنه تعظيما لمتبوعه وصاحبه قالت ليزو
جها لو علمت انك تزوجت علي تدخلت في اليهود وكفرت ولو قال انا فرعون
او ابليس ولو قال في ضمن الاعتذار كنت كافرا فاسلمت لا يكفر لانه للمها
لغة في الاعتذار دون التحقيق ولو قال رجل لغيره قبض الله روحك على
الكفر قال بعضهم لا يكفر وروي عن ابي الحسن يوسف واليه مال الشيخ بكفر
ولو قال الامام برهان الاية واذا قال لغيره يا كافر فقال ليس بكفر ولو
قال يا ابن الكافر لا يكفر ولو قال يا دابة الكافرين بنتحت عند يكفر
وان لم ينتج عند لا يكفر ولو عني ان لم يحرم الزنا او الظلم او قتل النفس
بغير حق كذا لان اطلاقها خروج عن الحكم والعدل ولو عني ان لم يكن حرم
الله الحمر لا يكفر ولو عني ان لم يكن صوم رمضان فرض لما شق عليه
الصوم لا يكفر وعن ابي منصور الماتد يد من قال سلطان هذا الزمان
عادل كذا لانه لا شكر في جورده والجا لجور حرام يتبين من جعله حلالا وعدلا
فقد كفر وقيل لعله يكون عادلا بالنسبة الى شيء واحد ولو كذب
رجل فقال غيره يا رسول الله في كذا بك يكفر ولو قال الشريعة كلها تبليس
او حيل ان قال في كلمة كذا كذا وان قال في المعاملات لا يكفر ولو قال

لو

لو اعطاه الله الجنة لا اريد بها دونه او قال لا ادخلها دونه او قال
لو امرني الله الجنة مع فلان لا ادخلها او قال لو اعطاني الله لاجل هذا
العمل الجنة لا اريد بها كثر ولو قال لا اريد بها فانا اريد دونه
الله تعالى لا يكفر واعلم ان من افكر القيمة او الجنة او النار او الميزان
او الحساب او القضايف المكتوبة التي فيها اعمال العباد بكفر
ولو قال آخذ منك حق في محشر فقال اين تجدني في ذلك الجمع اختلف
فيه ولو قال اذ التي عشرة التي عليك والآن آخذ منك يوم القيمة قال
اكثر المشايخ بكفر وقال بعضهم لا يكفر ولو قال الرجل لا زدع الدنيا
لتنام الآخرة فقال لا اترك النقد على النسيئة بكفر ولم يقر ببعض الانبياء
او غاب او لم يرض السنة بكفر من سن النبي عم بكفر ولو قال فلان لو
كان نبيا لم اؤمن به يكفر فاذا آمن بالانبياء السابقة فيل يوع من بانهم
انبياء وفيل يوع من بانهم كانوا انبياء الله عليا في نسخ الشريعة هل
يستلزم نسخ النبوة فمن قال باستلزام يوع من بانهم كانوا انبياء الله
ومن قال بعد الاستلزام يوع من بانهم انبياء واما الايمان بنبينا عم
يجب بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول لا نسخ له بينه
الى يوم القيمة فاذا آمن بانه يوع من ولم يوع من بانه خاتم الرسل لا نسخ
له بينه الى يوم القيمة لا يكون موعنا لانه معلوم من دينه وم بالضرورة و
عنه عم ينزل من السماء ويدعو الى شريعة نبينا عم وروي البزازي
فيجب الايمان بعد معرفة معنى النبوة وهو المنجبر عن الله باوامر

ونواحيه وتصديقه وبكل ما اخبره عن الله تعالى ولو قال لا ادرى ان
 ابنه عم جنيا او اشيا يكفر ولو شتم رجلا كان اسمه محمدا واحدا وقال يا
 ابن الزانية وكل من كان على هذا الاسم ان كان ذكره النبي عم بخاف
 عليه الكفر ذكر محمد في كتاب الاكراه لو اكد رجلا بالقتل على شتم محمد عم
 ان لم يخط بيا له اسم النبي عم يكفر وبانت امواله ولو قال لو لم ياكل
 ادم الخنطة ما وقعنا في هذه البلاء اختلفوا فيه ولو كان النبي عرج
 الفزع وانما لا احبته يكفر ولو قال اظن ان ملك الموت منور فلا يقبض
 روحى لا يكفر ولو قال لفاك على كلنا ملك الموت ان قال له كذرا بهيمة
 الموت لا يكفر وان قاله اهانة بملك الموت يكفر ومن سمع حديثه عم فقال
 سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف بكفر قال عم ما بين منبري وروضتي
 روضته من رياض الجنة فقال الدهري ندى المنبر والقبور ولا ندى الروضة
 يكفر والخاصة ان اذا استخف سنة او حديثا من احاديثه عم كفرو يجب
 حفظ هذا الاصل لانه فرع عليه فرع كثير في كتب الفناوى ومن قال
 مخلوق القدران فهو كافر ومن قال الايمان مخلوق فهو كافر في كثير من الفنا
 وى وعن الامام ان الايمان غير مخلوق ولو قال الاخر يا كافر فقال لا بل
 انت لا تكفر قال بغير يا كافرا وللراة يا كافرا ولم يقل مخاطب شيئا
 قال الفقيه ابو بكر الاعشى البلخي على انه كافر وقال الفقيه ابو الليث
 السجستاني وبعض ائمة بلخ لا يكفر ولو انكر آية من القدران وسجد لآية
 منه واذا انكر كون المعوذتين من القدران قبل يكفر لان الاجماع

المناذير رفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكفر لان الاجماع ارتفع الخلاف
 وان تعقدا لاجماع خلاف بين الائمة الثلاثة على ما عرفت
 فلا يحصل الاجماع على كذبهما منه قبل يكفر لانه صح
 رجوع ابي حنيفة فالتعقدا لاجماع قبل
 رجوع المخالف عن قوله لا يبطل د
 دليله بكونه فلا يحصل الاجماع

ابيب عنه وجدت في ظهر

الكتاب مسئلة

منقولة من اصول

الفقه ان من

شتم فقه المذ

من يكفر

عنبر

العداء

لان فقه

المؤيد

مرفوع

الايمان

والنور

ومستند

فقه فقه

النزاع

المن

مسألة رجل وطمى امرأة في رمضان ثم سمع الاذان في حالة
الجماع يلزم الكفارة ان لم يتحرك بعد سماع الاذان وان لم يتحرك فلا كفارة
عليه مسألة رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحمامي فنام
الحمامي وسدق الثوب ان قاعدا لا يضمن وان وضع جنبه على الارض
مضطجعا يضمن لانه ترك الحفظ نقل عنه مسألة رجل ادخل
اصبعه في دبره فهو صائم وجب عليه الغسل وقضى ذلك اليوم لان الاصبع
من لحم ودم فهو بمنزلة الذكر مسألة ولو قطن صياها من
والد فقطع الخشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الحائض نصف الدية وان عاش
فله جميع الدية مبسوط مسألة لحم الفرس حلال في الكفارة اذا مات من مائة
اثة سماوية ولحم كلب الشاة نقل من قتادة مسألة طلب الجنس من الجنس
محال طلب الهبة من الفقير محال طلب الحمة من الجاهل محال طلب الحاجة
من العدو محال طلب النصيحة من الحاسد محال طلب الوفاء من العدو محال
مسألة اما كفن الصغير في ثوب واحد حتى يبلغ سبع سنين فاذا بلغ
سبع سنين كما ثم مات يكون في ثوبين حتى هذا المدقق واذا بلغ المراهق ثم مات
في حق الكفن كالباليين مشكلات مسألة قال رجل صلي ومعه شعر الانسان
او شعر الخنزير اكثر من قدر الدرهم جازت صلوة ولو صلي ومعه عظام الانسان
او عظام الخنزير اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة نقل من جامع البكر
مسألة رجل فزع غنمه وبغل بالماء ووضع في القدر من غير شق البطن
ثم اخرجته بعد ذلك وطبخه لا يحل اكله والبط والدجاجة وبات في الطيور كذلك

نقل من الابحار

مسألة كل شيء اذا ذبح بذكر بسم الله يحل اكله سواء كان الذابح محدثا او نجسا
او امرأة كانت حايضة او امرأة صغيرة او كبيرة مسلما او كنيانيا عاقلا او
غير عاقل نقل فتوى مسألة قال النبي عليه السلام من وضع يده في بطن امرأ
ته وهي حامل وقال بسم الله الاحد العمد الذي لم يلد ولم يولد للمراهق ان يسميت
ما في هذا البطن محمد او صار غلاما باذن الله تعالى صدق رسول الله ﷺ
ولا يجوز للمصلي ان يقول بعد فراغ الصلوة استغفر الله لان الله تعالى بين كتابه
انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون سريعا
مسألة ولو وطئ رجل في دبر المرأة او نظ في دبرها لا يثبت حرمه المصاهرة

فتوى كبير مسألة قال النبي عليه السلام من طلب العلم كانت الجنة طائفة

ومن طلبه الدنيا كانت النار طائفة من طلب وجد مسألة فان قبل اي مصلي
صلى صلوة مع الامام من اولها الى اخرها فما يصلي ركعة اخرى لم يجز صلوة الجوز
فقل صلوة المغرب في منزله ثم دخل في صلوة الامام فصلها معه فما لم يصلي ركعة لم تجز
صلوة لان ثلث ركعات تقرأ تلو عا لیس عشوع مسألة

امراتان ولدتا في ليلة مظلمة في بيت واحد ولدين احدهما ذكر والاخر انثى
واذعت كل واحد منهما ان ذكر البها ولم يعرف ان الانثى من ايتها فاخذلبنها
عدها سواء وضعهما في كفت الميزان فابتنهما انقل فالذكر لهما مسألة
واذا تزوج المسلم كنيانة ليس له اجبارها على الاغتسال وله ان يمنعها عن
عن الخروج ان الكنيان فاضح فان مسألة مات وعليه دبرون ان كان

من قصد الأداء لا يوافقه به يوم القيمة لانه لم يتحقق الكل فكل من قنن
حافظ الدين **مسألة** وان كان الرجل منفردا لا يجب عليه سجود الله
سواء كان في موضع الحائض او غائبا في موضع البرزخ بناسخ

فان لم يوافق بالماله ساقا ريدر
اوله كونه فاه له كونه به وترمه كثر الكثر كثر الاله بوزانته كثر او صبحي كثر الاله بجر كثر كثر
هره كثر الاله اكبر من الاله كثر كثر كثر الاله كونه به وترمه كثر كثر الاله كونه به سستو كثر
يد كثر الاله محد به زيادة كثر كثر كثر الاله كثر كثر كثر الاله كثر كثر كثر الاله كثر كثر كثر
لو كثر
او كثر
صا قنن كثر
قامه المغيره احتياجا اوليه اوه طفر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر
كثر
الكي كثر الاله كثر
كثر
الاله شلوقه قوت كثر
انغناز طله قه وجانه قوت ودر جمله ريدر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر كثر

Hasan Hüsnü Paşa

